

البسط المستجَل في امتناع الزوجة بعد الوطء للمعجل
وانثان وسبؤون فتوى في أحكام المهرمة

الفتاوى الرضوية

للمام أحمد رضا خان البريلوي الهندي
المتوفى سنة (١٣٤٠ هـ الموافق ١٩٢١ م)

قدّمه الأستاذ الدكتور مصطفى ديب البغا
القيرواني أستاذ كلية الشريعة جامعة دمشق السورية

التمحيص والتحقيق بحمد مهابت باروي



دار الكتب العلمية
Dar Al-Kolob Al-ilmiyah
أسسها محمد زكي الدين
سنة ١٩٧١ ببيروت - لبنان

البَسْطُ الْمُسَجَّلُ فِي امْتِنَاعِ الزَّوْجَةِ بَعْدَ الْوُطُوِّ لِلْمُعْجَلِ
وَأَشَانِ وَسَبْعُونَ فَتْوَى فِي أَحْكَامِ الْمُصْرَمَةِ

الْفَتْاوى عَلَى الْخُصُوفِ

لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ رَضَا خَانَ الْبَرْيلَوِيِّ الرَّهْزَرِيِّ
(١٣٤٠ هـ الموافق ١٩٢١ م)

قَدَّمَ لَهُ

الْأَسْتَاذُ الذَّكُورُ مَصْطَفَى دِيْبُ الْبَغَا
الْعَمِيدُ السَّابِقُ لِكَلْبِيَّةِ الشَّرِيعَةِ حَامِقَةِ دَمْشَقِ السُّورِيَّةِ

التَّحْقِيقُ وَالنَّقِيْبُ

مُحَمَّدُ مَهْرَبَابُ بَارُوِي



دار الكتب العلمية

Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah

DKI

أُسِّسَتْهَا مَكْتَبَةُ بَيْرُوتَ سَنَةِ ١٩٧١ بَيْرُوتَ - لُبْنَانُ
Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon
Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban

تقديم

الأستاذ الدكتور مصطفى ديب البغا

العميد السابق لكلية الشريعة جامعة دمشق السورية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.

وبعد:

فإن الأخ الباحث محمد مهربان باروي من الطلبة الذين عرفت فيهم الجهد والاجتهاد والحرص على الاستفادة وتحصيل العلم، والدأب على المراجعة وحضور مجالس العلم.

وقد قام بتحقيق هذه الفتاوى لهذا العالم الجليل، الذي علمت أن له تأليف كثيرة بلغات مختلفة، ألا وهو الشيخ الإمام أحمد رضا خان البريلوي الهندي، وقد سبقت دراسات لشخصيته ومؤلفاته، وأراد الشيخ مهربان أن يشارك في هذا الخير الذي يرجى من الله تعالى الإثابة عليه والنفع به إنه أكرم مسؤول.

كتبه

الأستاذ الدكتور مصطفى ديب البغا

العميد السابق لكلية الشريعة جامعة دمشق

السورية

Title : **Al-Baṣṭ al Mousajjal
Fī imtinā' al-Zawja
Ba'da al wate' lil Mou'ajjal.
from
"Al Fatāwa Al Raḍawiyyah"**

Classification: Jurisprudence

Author : Aḥmad Al Berilwī

Editor : Moḥammed Mahrabān Bārout

Publisher : Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah - Beirut

Pages : 352

Size : 17*24

Year : 2012 A.D. -1433 H.

Printed in : Lebanon

Edition : 1st

الكتاب : البسط المسجل في امتناع
الزوجة بعد الوطء للمعجل واثنان وسبعون
فتوى في أحكام المهر
من
الفتاوى الرضوية

التصنيف : فقه

المؤلف : أحمد رضا خان البريلوي الهندي

المحقق : محمد مهربان باروي

الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت

عدد الصفحات : 352

قياس الصفحات : 17*24

سنة الطباعة : 2012 م - 1433 هـ

بلد الطباعة : لبنان

الطبعة : الأولى

جميع الحقوق محفوظة

2012 A.D. -1433 H.



ISBN 978-2-7451-7204-2

9 782745 172044

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تفريظ

فضيلة الشيخ أستاذ العلماء المفتي عبد العزيز الحنفي

كراتشي باكستان

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على من بعث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تمسكوا بدينه واعتصموا بحبله المتين، ودافعوا عن شريعته بكل غال وثمين ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [الزمر: ٩/٣٩] .

أما بعد:

فإن علم الفقه من أجل وأعظم العلوم الشرعية، ومن خصائص الله تعالى التي يخص بها من شاء من عباده، قال الله تعالى في محكم تنزيله: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢/٩] . وجعل رسول الله ﷺ الخيرية في التفقه في الدين حيث قال: «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ» .

أرسل الله تعالى في كل زمان ومكان من يحمي دينه، ويدعو إلى ما يحبه الله ويرضاه حتى كان ﷺ متمماً للرسالات السماوية، فكان بذلك آخر الأنبياء والمرسلين، وأصبح ما بعث به آخر الشرائع السماوية، ثم جاء من أمته المجتهدون المخلصون الذين صرفوا أعمارهم في خدمة الشريعة وأحكامها، وجددوا أمر دينه، وعادوا به إلى المنابع الأصيلة، وقدموا لكل مشكلة حلها، ولكل قضية مسارها، فبذلك كانوا ثروة فقهية عظيمة .

ولما استعمر الإنكليز شبه القارة الهندية، واستعبد الشعوب، ونهب الثروات، وقيد الحرية، ومارس أبشع صور التمييز العنصري في حقهم، واستخدم كل أنواع

الإرهاب ضدّ المسلمين، فقام أحد من أبطال الحرية والتنوير شيخ الإسلام والمسلمين الإمام الكبير إمام أحمد رضا خان الهندي البريلوي (١٣٤٠ هـ/ ١٩٢١ م) بإعلاء كلمة الله تعالى، ونشر دعوته، فكان الجهاد بالقلم والبيان، وفي أحايين أخرى بالسيف والستان، وشهد الهند ثورة النهضة على جميع الاتجاهات.

وحاول إيقاظ الأمة عن طريق استراتيجية شاملة، والتخطيط الذي يؤدي إلى نهضة الشعوب الإسلامية، ومشاريع بناء المساجد والجامعات الإسلامية والمعاهد الدينية والمراكز الدعوية وغيرها.

ومن أحد أعماله وضع الموسوعة الفقهية المسماة بالفتاوى الرضوية في ثلاثين مجلداً ضخماً، واحتج بالبراهين الموافقة للمنقول والمعقول، ومقدمات وأموال لم يسبق إليها أحد حتى اعترف كبار علماء العصر بعلمه وفضله، حيث قال فيها العلامة الجليل السيد إسماعيل بن خليل المكي الحنفي (١٣٢٩ هـ) أمين مكتبة الحرم بعد الاطلاع على عدة مباحث من مباحثها: «والله أقول، والحق أقول: إنه لو رآها أبو حنيفة النعمان رحمه الله تعالى لأقرت عينه، ولجعل مؤلفها من جملة الأصحاب».

وكنت أشدّ فرحاً بحياتي عندما عرفت أن الأخ الفاضل محمد مهربان باروي قد قام بالتعريب والتحقيق جزء من هذه الفتاوى الرضوية القيمة، ولما اطلعت على بعض مباحثه فلمست فيها البراهين القوية والحجج الساطعة، والعمل الممتقن، والمنهج السديد، وقد أجاد فيها وأفاد، فجزاه الله خيراً الجزاء؛ ولهذا أوصيته بطبعها ونشرها، وأدعو الله تعالى أن ينفع بها جميع المسلمين، والحمد لله رب العالمين.

الشيخ المفتي عبد العزيز الحنفي

كراتشي باكستان

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين وخاتم النبيين، سيدنا محمد الصادق الوعد الأمين، وعلى آله وصحبه ومن استنّ بسترته واهتدى بهديه إلى يوم الدين.

أما بعد:

فيقول الله تعالى في محكم تنزيله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١/٤].

سبب اختيار البحث وأهميته

كان علماء شبه القارة الهندية يشاركون العرب في بناء الحضارة الإسلامية وتدعيم أسسها ومبانيها حتى أخذت في الانتشار والظهور وضرب الجذور الراسخة والفروع الشامخة في جميع الميادين العلمية والثقافية والاجتماعية والسياسية والفنية وغيرها من الميادين الكثيرة، تأليفاً وتصنيفاً وترتيباً ابتكاراً و...، ويضربون معهم في كل فج قريب أو بعيد بسهم من أسهم البناء والتشييد، فكانوا أحسن مظهر لوحدة الإسلام وتواصل الأمة؛ ومما ساعدهم على ذلك حذقهم في اللغة العربية والعلوم الإسلامية حتى أنها كانت ملكة راسخة فيهم كرسوخها في أبنائها.

وقد يسر الله لي الالتحاق بكلية الدعوة الإسلامية في طرابلس ليبيا، ثم شرفني بالانتساب إلى قسم الدراسات العليا في جامعة أم درمان الإسلامية في السودان، ومتابعة الدراسة في اليمن والعراق ومجمع الشيخ أحمد كفتارو بمدينة دمشق، فلاحظت طيلة هذه الفترة أنّ علماء شبه القارة الهندية والطلاب القادمين منها قد فترت همهم، وضعفت عزائمهم؛ والسبب في ذلك أنه قد فشا في تلك البلاد رويداً رويداً نظام التعليم الإنكليزي، وذهبت مزية إتقان اللغة العربية منها؛ وضعفت العلوم الدينية واللغوية، وتراخت رابطة الأخوة والوحدة الإسلامية، فأجذبت تلك الأرض التي أنجبت أمثال البريلوي واللكنوي والدهلوي، وتخلفت عن المساهمة

في قيادة الأمة الإسلامية وبناء حضارتها!!

ولمّا كانت اللغة هي العائق الوحيد في وجه التواصل والاتصال بين أمة واحدة أصيلة، عزمْتُ على هدم حاجز اللغة الذي فصل بين الأبناء فعزل العلوم وجعلها دفينّة في كتبها بين أبنائها فأمست ولسان حالها يقول: أنا الغريب بدار قومي وقومي عن مصابي ذاهلون، فشرعت بالتعريب والتدقيق ومن ثم التحقيق لتلك الدرر الكامنة؛ فكانت الهدية الأولى التي أقدمها اليوم لأبناء أمتي باقة من مكتبة أحد أعيان الهند الإمام أحمد رضا خان البريلوي (١٣٤٠هـ/١٩٢١م) الذي جمع من العلوم والقضايا والكمالات والتصنيفات والتأليفات ما لا يأتي عليه الحصر، فقد كان مفسراً، حافظاً، فقيهاً، أصولياً، متكلماً، ورعاً، زاهداً، شاعراً، ناقداً بصيراً، لم يقتصر إبداعه على علم دون آخر بل تنوع واتسع حتى شمل أكثر من خمسين علماً.

وإنه ومع ضيق الوقت وكثرة المشاغل ومحدودية الإمكانيات لم أتجرأ على الخوض في هذا البحر الخضم في بداية الأمر، ولكن خلو المكتبة الإسلامية والعربية من مؤلف مستقل يجمع أحكام المهر بشكل تفصيلي ودقيق مستمداً أحكامه من القرآن والسنة، ومستنداً إلى القواعد الفقهية ورسم الإفتاء، مع اختيار الأقوال الراجحة لدى الفقهاء، مع مراعاة تغير الأعراف والأزمان، كل ذلك شكل حافزاً قوياً لي لأقوم بالتعريب والتحقيق لهذه الرسالة التي توفر فيها كل ما تقدم من ميزات: (البسط المسجل في امتناع الزوجة بعد الوطء للمُعْجَل) واثني وسبعين فتوى في باب المهر.

وقد وقع اختياري على هذه الرسالة بالتحديد لما لمستّه ولما أعرفه من أهمية هذا الباب - النكاح - في حياة المسلمين الاجتماعية، فإنه المرشد إلى جنة الألفة في بيت الزوجية، والمرجع الأساسي في تنظيم الأسرة، والحفاظ عليها من الشقاق والشتات، والمؤسس والمدعم للمبادئ القويمة التي تدرأ عنها المشكلات التي تنغص على الزوجين سعادتهما، وتذهب بالمودة التي جعلها الله تعالى أساساً لهذه العلاقة بقوله: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ [الروم: ٢١/٣٠].

كما يكتسب البحث أهمية بالغة من جهة أخرى وهي كونه جزءاً من الفتاوى

الرضوية، التي قال فيها العلامة الجليل السيد إسماعيل بن خليل المكّي الحنفي (١٣٢٩ هـ) أمين مكتبة الحرم بعد الاطلاع على عدة مباحث من مباحثها: «والله أقول، والحق أقول: إنه لو رآها أبو حنيفة النعمان رحمه الله تعالى لأقرّت عينه، ولجعل مؤلفها من جملة الأصحاب»^(١).

وقال عبد الحي اللكنوي والد أبي الحسن الندوي في نزهة الخواطر عن الشيخ رحمه الله تعالى: «يندر نظيره في عصره في الاطلاع على الفقه الحنفي وجزئياته، يشهد بذلك مجموع فتاواه [الفتاوى الرضوية] وكتابه (كفل الفقيه الفاهم في أحكام قرطاس الدراهم) ... وكان عالماً متبحراً كثير المطالعة، واسع الاطلاع، له قلم سيال، وفكر حافل في التأليف، تبلغ مؤلفاته ورسائله على رواية بعض مترجميه خمس مائة مؤلف، أكبرها (الفتاوى الرضوية) في مجلدات كثيرة ضخمة، وكان راسخاً طويل الباع في العلوم الرياضية، والهيئة، والنجوم والتوقيت مُلمّاً بالرمز والجفر مشاركاً في أكثر العلوم»^(٢).

وقال الفيلسوف الإسلامي الشاعر الكبير الدكتور محمد إقبال (١٩٣٨ هـ): لم يظهر فقيه طباع ذكي مثله في عهد الهند الأخير، ولم أقل هذا إلا بعد ما طالعت فتاواه [الفتاوى الرضوية]، حيث إنها تشهد بذكائه وفطنته وجودة طبيعته، وكمال تفقهه وتبحره العلمي في العلوم الدينية شهادة عادلة، وعندما يتبنى مولانا أحمد رضا الفاضل البريلوي رأياً فإنه يتبناه بعد ما يقيم عليه دليلاً قوياً، ولا شك أنه لا يُظهر رأيه إلا بعد تفكير عميق، وخوض طويل في بحر الاستدلال والتنقيح لأخذ ما صح وترك ما لا يصح؛ لأجل ذلك لم يحتج إلى الرجوع والتبديل في فتاواه وقضائه الشرعي^(٣).

وقال الشيخ يوسف إسماعيل النبهاني (١٣٥٠ هـ) في كتاب آخر للمؤلف: «تأليف الإمام العلامة الشيخ أحمد رضا خان الهندي [الدولة المكية]: قرأته من

(١) الإجازات المثينة لعلماء بكة والمدينة: ص ٥٧؛ حياة الإمام أحمد رضا: ص ٢٣.

(٢) نزهة الخواطر برقم ٣٢: ١١٨٢/٨.

(٣) انظر: حياة إمام أهل السنة والجماعة: ص ٣٦.

أوله إلى آخره فوجدته من أنفع الكتب الدينية، وأصدقها لهجة وأقواها حجة، ولا يصدر مثله إلا عن إمام كبير علامة تحرير فرضي الله عن مؤلفه وأرضاه...»^(١).

فلاهمية هذا الموضوع ركبت الصعاب فكانت ناقة ذلولاً جاوزت بي المفاويز والقفار فحمد الله أن وفقني للعمل فيه، وأكرمني ومن علي بإتمامه وإكماله.

صعوبات البحث

أول صعوبة واجهتني في عملي هذا هي تعريب كلام الإمام البجليل أحمد رضا خان - الذي كان أديباً شاعراً مجيداً إماماً في علوم الأدب مجيداً للغة العربية والفارسية والأردوية، إضافة إلى بعض اللغات المحلية حيث بلغت مؤلفاته العربية المئات وكان أشهرها: (جد الممتار) حاشية على رد المحتار في ستة مجلدات ضخمة - وإرجاع الضمائر وعرض موضوع اللهجات وفروقاتها، وقد أثر ذلك في التعريب بسبب اختلاف اللفظ من بيئة إلى أخرى والتركيز على ضرورة مراعاة الفروق الثقافية والاجتماعية والنفسية.

إلا أنني حاولت أن أعطي صورة واضحة قدر الإمكان عن هذه الأفكار بالتركيز على المعلومة وعدم التوقف مطولاً عند طريقة صياغة الكلمات؛ لأن هذه الطريقة تساعد على فهم المعلومة أكثر من تكرار الكلمات الذي لا يمثل سوى الابتعاد عن المعنى.

وقد نقلت كلام المؤلف العربي دون أي تصرف، ووضعته بين قوسين كبيرين (١) مع الإشارة إلى ذلك في الهامش، وبذلك كل ما في وسعي من جهد ليكون التعريب تصويراً لكل ما أراد المؤلف من معانيه ومقاصده.

أما الصعوبة الثانية التي واجهتها هي عدم القدرة على الوصول إلى مخطوط الفتاوى الرضوية أو أقدم نسخة مطبوعة له، وذلك بسبب وجودي في دمشق والبعد عن شبه القارة الهندية، فقررت في النهاية اعتماد طبعة رضا فاؤندينشن لاهور باكستان، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٧ م. المطبوعة في ثلاثين مجلداً ضخماً.

وهناك صعوبة ثالثة عانيت منها كثيراً، وهي عدم توافر المصادر والمراجع في

(١) التقيظ على (الدولة المكية): ص ٦٣.

دمشق والتي استقى منها الإمام أحمد رضا خان بشكل مطبوع أو مخطوط، وعدم توفر وسائل التقنية المتقدمة من الإنترنت وغيرها؛ لأن كثيراً من المراجع لم تصل حتى الآن إلى مكتبات البلاد العربية، ولم أتمكن من شد رحالي للسفر إلى بلاد شبه القارة الهندية بحثاً عنها؛ لأن تلك المكتبات حافلة بالمصادر المطبوعة والمخطوطة بما يتعلق بالفقه الحنفي.

وأيضاً صادفت في كثير من الأحيان صعوبة العثور على بعض المراجع والمصادر لبعض النقاط والمسائل التي تحتاج إلى التوثيق، ولا سيما بعض المصادر المخطوطة؛ لأنني قررت أن لا أنقل أسماء المراجع والمصادر من مؤلفات السابقين، بل أوثق المعلومات من جميع المراجع مباشرة، فشغل وقتي بالتفكير والبحث عنها في مظانها في المكتبات، ورغم ذلك استطعت بتوفيق من الله تعالى التغلب على ذلك النوع من الصعوبة، وبذلك غاية جهدي في الموضوع، فجاء بتيسير وفتح من الله تعالى بهذه الصورة، وأرجو من الله تعالى أن أكون وفقت للوصول إلى المطلوب والله المستعان في حين وآن.

وأرجو من القراء والإخوة الأفاضل أن يسددوني إذا أخطأت ويرشدوني إذا جهلتُ شاكرأ لهم إساءهم للنصح داعياً لهم بظهر الغيب، وفي النهاية إن أصبت فمن الله تعالى وحده، وإن أخطأت فمن نفسي ومن الشيطان ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها.

الشكر والتقدير

وفي الختام لا يفوتني أن أشكر كل من ساهم معي في إخراج هذا العمل وأعاني عليه من الإخوة والمزلاء وغيرهم، وأخص منهم الشيخ الأخ الفاضل الأستاذ أبا القاسم، وأصف عبد الله، ومحمد عرفان العجراتي، ومحمد عمران، ومحمد أسلم رضا، وعامر الصديقي، ومصطفى البيك، وإقبال ضيائي الذين وجهوني في تحسين العمل، - لولاهم لما استطعت أن أصل إلى نهاية المطاف فلهم مني جزيل الشكر - ومتابعة المسيرة معي، وواصلوا توجيهي وتسدلي مما ساعد في دفع هذه العمل إلى الأمام، وظهوره بهذا النحو، فجزاهم الله عني خيراً الجزاء.

وأخص بالشكر الجزيل والعرفان بالجميل أستاذي الفاضل المشرف الدكتور

أحمد محمود الشحادة حفظه الله ورعاه، الذي زودني بنصائحه وتوجيهاته القيمة، وكان لي نعم العون والسند بتوجيهاته السديدة، ومتابعته الدقيقة، وخصوصاً فيما يتعلق بالناحية المنهجية.

كما أقدم خالص شكري وتقديري للحاج رفيق رفيق البرديسي البركاتي الذي كان خير عون في إخراج هذا البحث.

كما أشكر والديّ الذين كانا سبباً في وجودي بعد الله تعالى، وأخص بالشكر والعرفان والدي الكريم الذي بذل لي من وقته وجهده الكثير إبان ولادتي ونشأتي، وتربيتي وتعليمي منذ نعومة أظفاري حتى انتقل إلى رحمة الله تعالى عام (١٩٨٨ م). وكما أشكر زوجتي المخلصة؛ لما بذلت من صبر ومساعدة كان لها أثر كبير في مواصلة المسير، وكانت دائماً تشدُّ أزرِي وتُقَوِّي عضدي.

هذا وقد جرى البحث حسب الخطة الآتية:

المقدمة: وقد اشتملت على أهمية البحث وأسباب اختياره، وأهم الصعوبات التي واجهتها، ولمحات في المنهج، والشكر والتقدير، وخطة البحث. ولإعطاء هذا الموضوع حقه من البحث باعتبار جهدي المتواضع وعلمي القاصر وجلباً للفائدة التي يتوخاها الباحث قسّمتُ عملي في دراسة الكتاب وتحقيقه إلى قسمين كالآتي:

خطة البحث

القسم الأول

دراسة المؤلف وكتابه، ويشتمل على باين هما:

الباب الأول: التعريف بالمؤلف، ويندرج تحته فصولان:

الفصل الأول: اسم المؤلف، لقبه، نسبه، كنيته، ولادته، وفاته، نشأته، رحلاته.

العلمية، شيوخه، تلامذته، وأقرانه. ويندرج تحته مبحثان:

المبحث الأول: اسم المؤلف ولقبه، ونسبه وكنيته، وولادته وفاته.

المبحث الثاني: نشأته، ورحلاته العلمية، وشيوخه، وتلامذته، وأقرانه.

الفصل الثاني: في حياة المؤلف العلمية وآثاره ومؤلفاته. يندرج تحته ثلاثة

مباحث:

المبحث الأول: ثقافة المؤلف ومجالاته العلمية.

المبحث الثاني: مؤلفاته.

المبحث الثالث: الدكتوراه في شخصية المؤلف ومراكز البحوث.

الباب الثاني: في دراسة الفتاوى الرضوية. وهو يحتوي على فصلين.

الفصل الأول: التعريف بالكتاب، ويندرج تحته مبحثان.

المبحث الأول: اسم الكتاب ونسبته إلى المؤلف، ومقدمته، وصفته، وسبب

تأليفه.

المبحث الثاني: بعض الرموز المستخدمة في الفتاوى الرضوية.

الفصل الثاني: في الدراسة التحليلية للكتاب، ويندرج تحته ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مصادر المؤلف في كتابه وترتيبه بن مؤلفاته.

المبحث الثاني: منهج المؤلف وأسلوبه.

المبحث الثالث: في بيان منهج التعريب والتحقيق.

القسم الثاني

نص الكتاب المُعَرَّب والمُحَقَّق، وهو يشتمل على مبحثين :

المبحث الأول: في رسالة البسط المسجل في امتناع الزوجة بعد الوطء للمُعَجَّل.

المبحث الثاني: في اثنين وسبعين فتوى في باب المهر.

ثم وضعتُ خاتمة ذكرْتُ فيها أهمَّ النتائج التي توصلت إليها من خلال دراستي لهذا البحث، وقمتُ بوضع فهرس متنوعة للبحث ليسهل على القارئ الاستفادة منه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المُعَرَّب والمُحَقَّق

محمد مهربان باروي

الباحث في جامعة أم درمان الإسلامية بالسودان.

٢٥ صفر ١٤٣١ هـ / ٩ شباط ٢٠١٠ م.

القسم الأول

دراسة المؤلَّف وكتابه، ويشتمل على باين هما:

الباب الأول: التعريف بالمؤلَّف، ويندرج تحته فصلان:

الفصل الأول: اسم المؤلف، لقبه، نسبه، كنيته، ولادته، وفاته، نشاته، رحلاته العلمية، شيوخه، تلامذته، وأقرانه. ويندرج تحته مبحثان:

المبحث الأول: اسم المؤلف ولقبه، ونسبه وكنيته، وولادته وفاته.

المبحث الثاني: نشاته، ورحلاته العلمية، وشيوخه، وتلامذته، وأقرانه.

الفصل الثاني: في حياة المؤلف العلمية وآثاره ومؤلفاته. يندرج تحته ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ثقافة المؤلف ومجالاته العلمية.

المبحث الثاني: مؤلفاته.

المبحث الثالث: الدكتوراه في شخصية المؤلف ومراكز البحوث.

المبحث الأول

اسم المؤلف ولقبه، ونسبه وكنيته، وولادته ووفاته .

اسم المؤلف ولقبه

سمي بـ(محمد) وسماه جده الشيخ رضا علي خان: (أحمد رضا) وبهذا اشتهر في العالم، وبشدة حبه مع ﷺ لقب نفسه (عبد المصطفى)^(١).

مولده

ولد الإمام أحمد رضا خان في يوم الاثنين، العاشر من شهر الشوال عام ١٢٧٢ هـ. الموافق الرابع عشر من أيار سنة ١٨٥٦ م. في مدينة بريلي في ولاية أتربرديش الهند^{(٢)(٣)}.

نسبه وأجداده

ينتمي الإمام أحمد رضا خان إلى أسرة عريقة (برهيج) هجرت من إقليم أفغانستان (قندهار) إلى الهند.

والده

الشيخ الفقيه نقي علي بن رضا علي بن كاظم علي بن أعظم شاه بن سعاد يار

(١) انظر: نزهة الخواطر: عبد الحي بن فخر الدين اللكنوي (١٣٤١ هـ) دار ابن حزم، ط ١،

١٤٢٠ هـ. ١٩٩٩ م. ذكره في أعيان القرن الثالث عشر، برقم ٩٦٧: ١١٢٦/٧ - ١١٢٧.

(٢) الهند india: دولة تقع جنوبي آسيا، وهي ثانية أكبر دولة سكانيًا في العالم بعد الصين، تتباين الهند من حيث الأرض والسكان، ويتحدثون لغات ولهجات مختلفة، ويتفاوت السكان تفاوتاً كبيراً من حيث مستوى المعيشة والثراء والفقير، بقيت الهند مستعمرة بريطانية منذ القرن الثامن عشر الميلادي إلى أن نالت استقلالها عام ١٩٤٧ م، كما عملت على تطويرها حيث أنشأت المختبرات الذرية، وأطلقت الأقمار الصناعية لأغراض الاتصالات والأرصاد الجوية، تجاوز عدد السكان في الهند من مليار (١٦%) من سكان العالم، يدين نحو ٨٢% بالديانة الهندوسية، ونحو ١٢% يدينون بالإسلام ثم يليهم النصارى ٢% والسيخ ٢%، والبوذيون ١% واليانيون نحو ٠.٥%. انظر: معجم البلدان ٤١٨/٥، الموسوعة العربية العالمية مادة (ه ن د).

الأفغاني البريلوي (١٢٩٧ هـ/ ١٨٣٠ م) من أحد كبار الفقهاء الحنفية، أخذ عن أبيه، وقرأ عليه ما قرأ من الكتب الدراسية، ثم أخذ الطريقة عن السيد آل رسول المارهوري، وأسند الحديث عنه سنة أربع وتسعين، وسافر للحج سنة خمسة وتسعين، فحج وزار، وأسند الحديث عن الشيخ أحمد بن زيني دحلان الشافعي، وعاد إلى الهند، وله مصنفات منها: الكلام الأوضح في تفسير ألم نشرح، وسيلة النجاة، جواهر البيان في أسرار الأركان، أصول الرشاد في تصحيح مباني الفساد، هداية البرية إلى الشريعة الأحمدية، إذاقة الآثام لمعاني المولد والقيام، تركية الإيقان برد تقوية الإيمان وغيرها^(١).

جده

الشيخ رضا علي بن كاظم علي بن أعظم شاه بن سعاد يار الأفغاني البريلوي (١٢٨٢ هـ) سافر للعلم إلى مدينة (طوك) فلأزم القاضي خليل الرحمن الرامبوري، قرأ عليه الكتب الدراسية، ثم رجع إلى بلده، تصدر للتدريس، أخذ عنه كبار علماء الهند منهم ولده الشيخ الفقيه نقي علي خان رحمه الله تعالى.

وفاته

توفي الإمام أحمد رضا خان في يوم الجمعة ٢٥ من الصفر سنة ١٣٤٠ هـ. الموافق ٢٨ تشرين الأول ١٩٢١ م. بمدينة البريلي، الهند^(٢)، وشاع خبر وفاته، فوفد الناس من كل فج عميق للمشاركة في تشييع جنازته وتقديراً لشخصيته الكريمة، فدفن في البريلي.

المبحث الثاني

نشأته، ورحلاته العلمية، وشيوخه، وتلامذته، وأقرانه.

نشأته

فقد نشأ في حجر والده مفتي نقي علي خان وهو أحد أعيان علماء البلد، وعرف في صغره برجاحة العقل وحصافته، وقوة الذاكرة، فكانت نشأة الإمام في بيت العلم والعلماء، ودرس العلم في مدرسة والده (مصباح التهذيب) المعروف بـ: (مصباح العلوم).

وقد اتجه منذ حداثة سنه ونعومة أظفاره إلى العلم، فبدأ بحفظ الحديث والمتون وهو دون عشر سنين، وتعلم القرآن وعلوم العربية منذ صغره، حتى بدأ يتكلم اللغة العربية الفصحى وعمره أقل من عشرة سنوات أيضاً، ولقد درس الإمام على صفوة الأساتذة، وفرغ من التعلم والدراسة وجلس للتدريس والإفتاء وعمره لم يتجاوز أربع عشر سنة، ولم يزل بعد تخرجه يبحث ويدرس أنواعاً من العلوم والفنون.

شيوخه

١. الجد الأمام الشيخ المفتي رضا علي خان (١٢٨٢ هـ)^(١).
٢. تلقى العلوم العقلية والنقلية عن والده الشيخ نقي علي خان (١٢٩٧ هـ/ ١٨٣٠ م).
٣. الشاه آل رسول المارهوري رحمه الله تعالى (١٢٩٦ هـ/ ١٨٧٩ م) وأخذ الإمام الطريقة القادرية عنه أيضاً^(٢).

(١) انظر: نزهة الخواطر، في أعيان القرن الثالث عشر، برقم ٣٢٢: ٩٧٢/٧ — ٩٧٣.
(٢) هو الشيخ العالم الكبير آل رسول بن آل البركات بن حمزة المارهوري أحد الأفاضل المشهورين، وُلد ونشأ بمارهه، وسافر للعلم فقرأ الكتب الدراسية على مولانا نور بن الأنوار اللكنوي، وأسند الحديث عن الشاه عبد العزيز بن ولي الله الدهلوي، ولأزم عمه السيد آل أحمد، وأخذ عنه الطريقة، وأسند الحديث عنه، وتوفي بمارهه، فدفن في مقبرة أسلافه.
انظر: نزهة الخواطر، برقم ٧: ٧٨٨/٧.

(١) انظر: نزهة الخواطر، برقم ٩٦٧: ١١٢٦/٧ — ١١٢٧.

(٢) انظر: نزهة الخواطر، في أعيان القرن الثالث عشر، برقم ٣٢٢: ٩٧٢/٧ — ٩٧٣.

٤. الشيخ عبد العلي الرامقوري (١٣٠٣ هـ/ ١٨٨٥ م) كان عالماً وفاضلاً لا مثيل له في أقرانه، وهو من العلماء البارزين في أرجاء القارة الهندية^(١).
٥. الشاه أبو الحسن أحمد النوري (١٣٢٤ هـ/ ١٨٨٣ م) وله حظ كبير في نشر الدعوة الإسلامية في شبه القارة الهندية^(٢).
٦. الشيخ غلام قادر بيك اللكنوي (١٣٣٦ هـ/ ١٩١٧ م) من كبار علماء الهند^(٣).
٧. الشيخ أحمد بن زيني دحلان الشافعي المكي (١٢٩٩ هـ/ ١٨٨١ م)^(٤).
٨. الشيخ عبد الرحمن سراج مفتي الحنفية بمكة المكرمة (١٣٠١ هـ/ ١٨٨٣ م)^(٥).

(١) جاء في نزهة الخواطر: «الشيخ الفاضل العلامة عبد العلي الحنفي الرامقوري أحد الأفاضل المشهورين في المنطق والحكمة وسائر الفنون الرياضية، ودرس وأفاد مدة عمره، وأخذ عنه غير واحد من العلماء». برقم ٢٦١: ١٢٨٢/٨.

(٢) جاء في نزهة الخواطر: «كان من العلماء الصوفية ولد ونشأ بمارهرة، واشتغل بالعلم من صباه، وأخذ الحديث والطريقة عن جده السيد آل رسول، وأخذ المسلسل بالأولية عن الشيخ أحمد حسن المراد آبادي ... وهو سند عال جداً، وإني لقيته في بهوبال غير مرة، وأخذت عنه المسلسل بالأولية، وكان شيخاً صالحاً غراً كريماً ضخماً ربع القامة حسن المحاضرة، له مصنفات كثيرة في الفروع والأصول منها: النور والبهاء في أسانيد الحديث وسلاسل الأولياء. برقم الترجمة ١١: ١١٦٦/٨.

(٣) ولد الشيخ مرزا غلام قادر بيك في لکنؤ بمنطقة (جھواٹی تولہ)، وانتقل والده الحكيم مرزا حسن بيك من لکنؤ إلى بلدة بريلي حيث أعطي لقب مرزا ويك من السلاطين المغولية ومات في مدينة بريلي. انظر: حياة إمام أهل السنة والجماعة الشيخ أحمد رضا خان الماتريدي الحنفي: ص ٧. نقلاً عن المجلة الشهرية (سني دنيا) بريلي شريف، الهند، عدد حزيران ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨ م.

(٤) قال الزركلي: «فقيه مكي مؤرخ، ولد بمكة وتولى فيها الإفتاء والتدريس، وفي أيامه أنشئت أول مطبعة بمكة فطبع فيها بعض كتبه، ومات في المدينة، من تصانيفه: الفتوحات الإسلامية، والجداول المرضية في تاريخ الدول الإسلامية، وخلاصة الكلام في أمراء البلد الحرام، والفتح المبين في فضائل الخلفاء الراشدين وأهل البيت الطاهرين، والسيرة النبوية، ورسالة في الرد على الوهابية. انظر: الأعلام للزركلي: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي (١٣٩٦ هـ) دار العلم للملايين، ط ١٥، ٢٠٠٢ م: ١٣٠/١.

(٥) قال الكحلّة: فقيه، ولي الإفتاء ورئاسة العلماء بمكة، من تصانيفه: ضوء السراج على جواب المحتاج في الفتاوى، ومجموعة في الفقه تشتمل على غرائب المسائل. معجم المؤلفين

٩. الشيخ حسين بن صالح جمل الليل المكي (١٣٠٢ هـ/ ١٨٨٤ م) من كبار العلماء في عصره^(١).

تلامذته

اشتهر ذكر المؤلف في الآفاق، وارتحل الأئمة إليه من كل فج عميق، وكثرت طلبته لا يحصى عددهم حتى كان رؤوس العلماء في العالم الإسلامي عامة وشبه القارة الهندية خاصة يفدون إليه، وبهذا كان العلماء في عصر المؤلف يحرصون على بذل أقصى جهدهم لتحقيق أكبر قدر من العلم، وحصول الشرف لذلك نرى الكثرة في فهرس تلامذة الإمام أحمد رضا خان. وسأذكر بعض أعلام المسلمين فقط.

١. الشيخ السيد محمد عبد الحي ابن الشيخ الكبير السيد عبد الكبير الكتاني الحسني الإدريسي الفاسي (١٣٨٢ هـ)^(٢).

تراجم مصنف الكتب العربية: عمر رضا كحالة (١٤٠٨ هـ) مكتبة المثنى بيروت لبنان + ودار إحياء التراث العربي بيروت لبنان. د. ط. د ت: ١٤٩/٥.

قال مفتي الحنفية عبد الله بن عبد الرحمن سراج في الدولة المكية: «أما بعد: فله الحمد جل وعلا قد أوجد العلماء في الأعصار والأمصار، وجدد بهم الدين، وأودع في قلوبهم من الأسرار والأنوار، ما أوزعت به نفوسهم تمام التبيين، وضمايرهم كمال التحقيق واليقين، وأن منهم العلامة الفهامة الهمام والعمدة الدراكة [الإمام أحمد رضا خان] ألا إنه ملك العلماء الأعلام الذي حقق لنا قول القائل الماهر: كم ترك الأول للآخر». حياة إمام أهل السنة والجماعة الشيخ أحمد رضا خان الماتريدي الحنفي: محمد أسلم رضا الباحث المعاصر، الإدارة لتحقيق الإمام أحمد رضا خان، ط ١، ١٤٢٧ هـ/ ٢٠٠٦ م: ص ٣٦، ص ٣٤. نقلاً عن الدولة المكية، تقرظ الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن سراج: ص ١٤٣.

(١) قال عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني: «محمد حسين بن محمد صالح جمل الليل المكي يروي عن الشيخ عابد [السندي] عامة، وأجاز هو لأحمد رضا علي خان الهندي وغيره ممن أجاز لنا». فهرس الفهارس والإثبات ومعجم المعاجم والمشيوخ والمسلسلات، دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان، ط ٢، ١٩٨٢ م: ٣٦٩/١.

(٢) وجاء في مقدمة الفهرس والفهارس: «أنه حافظ العصر ومحدث الزمان، نشر من علوم الحديث تدريساً وتصنيفاً وتشجيعاً وتعليقاً ما عجز عنه غيره، وتصانيفه في ذلك متشرة في مشارق الأرض ومغاربها، محتج بها معول عليها من أساطين العلم في المشرق والمغرب،

٢. الشيخ حجة الإسلام محمد حامد رضا خان (١٣٦٢ هـ) ولد الأكبر للمؤلف^(١).
٣. الشيخ المفتي الأعظم في الهند مصطفى رضا خان (١٤٠٢ هـ) ولد الأصغر للمؤلف^(٢).
٤. الشيخ محمد ظفر الدين البهاري (١٣٨٢ هـ / ١٩٦٢ م)^(٣).
٥. الشيخ أمجد علي الأعظمي (١٣٦٧ هـ / ١٩٧٨ م)^(٤).
٦. الشيخ محمد نعيم الدين المراد آبادي (١٣٦٧ هـ / ١٩٤٨ م)^(٥).
٧. الشيخ المفتي محمد برهان الحق جبل بوري الهندي (١٤٠٤ هـ / ١٩٨٥ م).

معاصرو المؤلف:

ولد الإمام في عصر الانحطاط علمياً واقتصادياً، مع ذلك قام العلماء بثورة النهضة على جميع الاتجاهات، ومن أعلام الهند المعاصرين للإمام أحمد رضا خان:

وجمع حفظه الله من كتب هذا الباب ما لم يجمع في مكتبة الآن بالشرق والمغرب، وتم له سماع وإسماع الكتب الستة وكثير من المساند والمعاجم والأجزاء والمشيكات والإثبات مراراً، أمّا العالي والنازل ومعرفة الطبقات والطباق فحدث عن البحر ولا حرج، يعرف التاريخ الإسلامي وفدسته معرفة جيدة، بن هو فيه فارس الرهان وسابق الميدان وحامل الراية^(١).

وقال الكتاني المترجم في فهرس الفهارس: «وحدثنا به الفقيه المسند الصوفي الشهاب أحمد رضا علي خان البريلوي الهندي، وهو أول حديث سمعته منه بمكة عن الشيخ آل الرسول الأحمدي الهندي...». فهرس الفهارس: ٨٦/١.

(١) هو صاحب: حاشية على ملا جلال، والصارم الرباني على إسراف القادياني، وسدّ القرار وغيرها.

(٢) هو صاحب: المكرمة النبوية في الفتاوى المصطفوية، والموت الأحمر، ووقعات السنان، وغيرها.

(٣) هو صاحب: الصحيح البهاري، وزفر الدين الجيد، والجامع الرضوي، والإكسير في علم التفسير وغيرها.

(٤) فقيه قاضي مفتي من كبار الحنفية، وضع الموسوعة الفقهية في المذهب الحنفية المختار (بهار شريعة) وغيرها.

(٥) هو المفسر الفقيه صاحب تفسير خزائن العرفان.

١. الشيخ لطف الله بن أسد الله بن فيض الله (١٣٣٤ هـ / ١٩١٦ م)^(١).
٢. الشيخ خير الدين الدهلوي بن محمد هادي (١٣٢٦ هـ / ١٩٢٨ م).
٣. الشيخ عبد القادر البدايوني بن فضل رسول (١٣١٩ هـ)^(٢).
٤. الشيخ محمد عبد الحي بن محمد عبد الحليم الأنصاري اللكنوي الهندي أبو الحسنات (١٣٠٤ هـ / ١٨٨٧ م)^(٣).
٥. الشيخ غلام قادر البهروي بن غلام حيدر (١٣٢٧ هـ / ١٩٠٩ م)^(٤).
٦. الدكتور محمد إقبال الفيلسوف والشاعر الإسلامي (١٩٣٨ م)^(٥).

(١) جاء في نزهة الخواطر: «أحد الأساتذة المشهورين في الهند ... واشتغل بالتدريس، قرأ عليه ألوف من رجال الهند وخراسان، وانتشروا في الآفاق، وأسسوا المدارس، فأنتهت إليه الرئاسة العلمية، وصار المرجع والمقصد يأتون إليه من كل فج عميق ...». برقم ٤٠٧: ١٣٣٥/٨.

(٢) أحد العلماء المشهورين في بلاد الهند، كان فقيهاً أصولياً جديلاً، ذا عناية تامة بالبحث والمناظرة، وله عدة مؤلفات منها: سيف الإسلام المسلول على المناع لعمل المولد والقيام، وأحسن الكلام في تحقيق عقائد الإسلام، وحقيقة الشفاعة على أهل السنة والجماعة. انظر: نزهة الخواطر برقم ٢٧٩: ١٢٨٧/٨.

(٣) هو عالم بالحديث والتراجم، من فقهاء الحنفية من مصنفاته: الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعية، والفوائد البهية في تراجم الحنفية، والتعليقات السنية على الفوائد البهية، والإفادة الخطيرة، والتحقيق العجيب، والرفع والتكميل في الجرح والتعديل، والتعليق الممجد على موطأ الإمام محمد الشيباني. انظر: الأعلام للزركلي: ١٨٧/٦. وكانت بينه وبين الإمام أحمد رضا خان المناقشة العلمية يغلفها المودة والأخوة، والاحترام المتبادل، حيث كان كل واحد منها كان ملتزماً بمنهج السلف، وجرت المناقشة حول مسألة النوط (العملة الورقية). انظر: الإمام أحمد رضا خان وأثره في الفقه الإسلامي ((رسالة ماجستير قدمت في جامعة الأزهر) الباحث: مشتاق أحمد شاه، مؤسسة الشرف لاهور باكستان: ص ٤٢ — ٤٣.

(٤) لم يكن له نظير في إقليم البنجاب في كثرة الدرس والإفادة قرأ العلم على المفتي صدر الدين الحنفي الدهلوي، وعلى غيره من العلماء، ثم ولي الخطابة في المسجد بيكم شهي في لاهور، فدرّس وأفاد مدة عمره، وأخذ منه العلم خلق كثير لا يحصون. انظر: نزهة الخواطر برقم ٢٧٥: ١٣٢١/٨.

(٥) أعظم مُصلِح في الهند، الفيلسوف الإسلامي الشاعر الكبير، الذي درست آراؤه ومؤلفاته، مدرسة من المفكرين الدينين والسياسيين في الهند، ومن أبرز آثاره: الممتع عن تجديد التفكير الديني في الإسلام. وهو فيلسوف لاهوتي ديني من الطبقة الأولى، بعقل معجز جبار.

٧. الشيخ يوسف إسماعيل النبهاني (١٣٥٠ هـ / ١٩٣٢ م)^(١).

رحلاته العلمية

حج الإمام أحمد رضا خان سنة ١٢٩٠ هـ. مع والده الكريم، طلب مفتي الشافعية في المسجد الحرام الشيخ حسين ابن صالح جمل الليل أن يترجم كتابه في أحكام الحج (الجوهرة المضيئة) إلى اللغة الأردوية، فترجمه وعلق عليه. وفي نفس الزيارة التقى مع الشيخ أحمد زيني ابن دحلان المكي.

انظر: مجلة المنار: محمد رشيد بن علي رضا (١٣٥٤ هـ): ٤٩/٣٥.

وقال الفيلسوف الإسلامي الشاعر الكبير الدكتور محمد إقبال في الإمام أحمد رضا خان (١٩٣٨ هـ): لم يظهر فقيه طباع ذكي مثله في عهد الهند الأخير، ولم أقل هذا إلا بعد ما طالعت فتاواه [الفتاوى الرضوية]، حيث إنها تشهد بذكائه وفطنته وجودة طبيعته، وكمال تفقهه وتبحره العلمي في العلوم الدينية شهادة عادلة، وعندما يتبنى مولانا أحمد رضا الفاضل البريلوي رأياً فإنه يتبناه بعد ما يقيم عليه دليلاً قوياً، ولا شك أنه لا يظهر رأيه إلا بعد تفكير عميق، وخوض طويلاً في بحر الاستدلال والتنقيح لأخذ ما صح وترك ما لا يصح، لأجل ذلك لم يحتج إلى الرجوع والتبديل في فتاواه وقضائه الشرعي. انظر: حياة إمام أهل السنة والجماعة: ص ٣٦.

(١) يوسف بن إسماعيل بن يوسف النبهاني: شاعر، أديب، من رجال القضاء، نسبته إلى (بني نيهان) من عرب البادية بفلسطين، استوطنوا قرية (إجزم) التابعة لحيفا في شمالي فلسطين وبها ولد ونشأ، وتعلم بالأزهر بمصر عام ١٢٨٣ هـ / ١٢٨٩ م، وذهب إلى الآستانة، فعمل في تحرير جريدة (الجوائب) وتصحيح ما يطبع في مطبعتها، ورجع إلى بلاد الشام (١٢٩٦ هـ) فتنقل في أعمال القضاء إلى أن كان رئيساً لمحكمة الحقوق ببيروت لبنان عام ١٣٠٥ هـ حتى نشبت الحرب العالمية الأولى فعاد إلى قريته وتوفي بها، وله كتب كثيرة. انظر: الأعلام للزركلي: ٢١٨/٨.

قال الشيخ يوسف النبهاني: «تأليف الإمام العلامة الشيخ أحمد رضا خان الهندي ... قرأته [الدولة المكية] من أوله إلى آخره فوجدته من أنفع الكتب الدينية، وأصدقها لهجة، وأقواها حجة، ولا يصدر مثله إلا عن إمام كبير علامة نحري فرضي الله عن مؤلفه وأرضاه...». التقرير على (الدولة المكية): ص ٦٣. كتاب المشتى (تقاريط علماء الشام القديمة على الدولة المكية مع الصور الأصلية) جمع وتحقيق محمد منور عتيق، د. ط. وطُبعت التقاريط بخط الأصحاب أنفسهم، ثم نشرت تقريرته المذكور مجلة البيان السورية عام ١٣٣١ هـ /

وحج ثانياً عام ١٣٢٣ هـ. واستقبله علماء الحرمين استقبالاً حافلاً، وأخذوا إجازة في الحديث، والفقه، والعلوم الأخرى حيث يقول صاحب نزهة الخواطر: «وأُسند الحديث ... عن السيد أحمد زيني دحلان الشافعي المكي، والشيخ عبد الرحمن سراج مفتي الأحناف بمكة، والشيخ حسين بن صالح جمل الليل، وذاكر علماء الحجاز في بعض المسائل الفقهية، والكلامية، وألف بعض الرسائل أثناء إقامته بالحرمين، وأجاب عن بعض المسائل التي عرضت على علماء الحرمين، وأعجبوا بغزارة علمه وسعة اطلاعه على المتون الفقهية، والمسائل الخلافية، وسرعة تحريره، وذكائه»^(٢).

فلما سئل في علم النبي ﷺ ألف كتابه (الدولة المكية بالمادة الغيبية) باللغة العربية، وكانت مسألة النقود الورقية موضع النقاش في بلاد الحرمين، واستفتي فيها، فألف الإمام رسالة دون مراجعة أي كتاب، وسماه: (كفل الفقيه الفاهم في أحكام قرطاس الدراهم) في اللغة العربية^(٣).

(١) نزهة الخواطر، برقم ٣٢: ١٨٠/٨ - ١٨٢.

(٢) انظر: نزهة الخواطر، برقم ٣٢: ١٨٠/٨ - ١٨٢.

الفصل الثاني

حياة المؤلف العلمية وآثاره ومؤلفاته

و يندرج تحته ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ثقافة المؤلف ومجالاته العلمية.

المبحث الثاني: مؤلفاته.

المبحث الثالث: الدكتوراه في شخصية المؤلف ومراكز البحوث.

المبحث الأول: ثقافة المؤلف ومجالاته العلمية

جمع الإمام من العلوم والفضائل والحسنات والكمالات والمبرات والتصنيفات والتأليفات ما لا يأتي عليه الحصر، كان فقيهاً، أصولياً متكلماً، حافظاً، ورعاً، زاهداً، عابداً، مفسراً، شاعراً، ناقداً بصيراً، لم تقتصر مهارته على علم دون آخر بل تنوع واتسع حتى شمل أكثر من خمسين علماً منه:

الفقه وأصوله، الحديث ومتعلقاته، وعلوم القرآن، التاريخ والسيرة، والعقيدة، المنطق والفلسفة، الحساب والرياضيات والهندسة واللوغارتمات، التوقيت، النحو والأدب، والتصوف، وكتب في اللغة الأردية والعربية والفارسية وغير ذلك، وتشهد بفضلله وغازاة علمه تأليفه الموجودة بأيدي الناس، وقد رزق السعادة التامة والإتقان الكبير والانصاف الكامل فيها، قال عبد الحي اللكنوي^(١) والد أبي الحسن الندوي في نزهة الخواطر: «اشتغل بالعلم على والده ولازمه مدة طويلة حتى برع في العلم، وفاق أقرانه في كثير من الفنون لاسيما الفقه والأصول»^(٢).

الفقه وأصوله

كان الإمام أحمد رضا فقيهاً مبتكراً حيث وصل إلى درجة الاجتهاد في الفقه الحنفي، وأضاف إلى تراث الفقه الإسلامي البحوث القيمة، والتحقيقات الشائقة، قال العلامة الجليل السيد إسماعيل بن خليل المكي الحنفي (١٣٢٩ هـ) أمين مكتبة الحرم بعد اطلاع عدة مباحث في الفتاوى الرضوية: «والله أقول، والحق أقول: إنه لو رآها أبو حنيفة النعمان رحمه الله تعالى لأقرت عينه، ولجعل مؤلفها

(١) هو عبد الحي بن فخر الدين بن عبد العلي الحسيني الطالبي (١٣٤١ هـ) باحث مؤرخ هندي، ولد في زاوية السيد علم الله (على ميلين من بلدة رأي بريلي، من أعمال لكهنوء) وقرأ الفقه والأدب وبعض كتب الطب في لكهنوء، واستقر فيها مديراً لأعمال ندوة العلماء، وتوفي ودفن بظاهر بلدة (رأي بريلي)، من مصنفاته: نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر، وجنة المشرق ومطلع النور المشرق في جغرافية الهند. انظر: الأعلام للزركلي: ٢٩٠/٣.

(٢) نزهة الخواطر، برقم ٣٢: ١١٨١/٨.

من جملة الأصحاب»^(١).

قال عبد الحي اللكنوي والد أبي الحسن الندوي في نزهة الخواطر: «يندر نظيره في عصره في الاطلاع على الفقه الحنفي وجزئياته، يشهد بذلك مجموع فتاواه [الفتاوى الرضوية] وكتابه (كفل الفقيه الفاهم في أحكام قرطاس الدراهم) الذي ألفه في مكة سنة ثلاث وعشرين وثلاث مئة وألف، وكان راسخاً طويلاً الباع في العلوم الرياضية، والهيئة، والنجوم والتوقيت، مُلمّاً بالرمل والجفر مشاركاً في أكثر العلوم»^(٢).

الحديث وعلومه

كان الإمام عبقرياً في الحديث النبوي، درس كتب الحديث، وأتقن علومه حيث برع فيه، لا يخفى من راجع كتبه، ووقف على طريقة استدلاله من القرآن والسنة^(٣). قال الأستاذ الدكتور مصطفى محمد أبو عمارة أستاذ الحديث بجامعة الأزهر بعد اطلاعه على كتاب الإمام أحمد رضا (الهاد الكاف في حكم الضعاف): «هكذا يسترسل المؤلف في قضايا المصطلح بالشرح والتحليل، ويؤيد كلامه بالنقل من كلام أئمة هذا الشأن كالثوري^(٤) والعراقي^(٥)،

(١) الإجازات المتينة لعلماء بكة والمدينة: ص ٥٧. كتاب الشيخ إسماعيل خليل محافظ كتب الحرم المكي: ص ٣٢. حياة الإمام أحمد رضا ٢٣.

(٢) نزهة الخواطر، برقم ٣٢: ١١٨٢/٨.

(٣) في الحديث وضع ٥٢ كتاباً، وفي الأسانيد ٣ كتب، وفي أصول الحديث ٦ كتب، وفي رجال الحديث ٧ كتب، والجرح والتعديل ٢ كتابين، وفي تخريج الحديث والتوثيق ٤ كتب.

(٤) أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي الحوراني الشافعي (٦٧٦ هـ) كان إماماً بارعاً حافظاً أتقن علوماً شتى، ولي مشيخة دار الحديث الأشرفية، من مؤلفاته: تهذيب الأسماء واللغات، وشرح مسلم، والتقريب والتيسير في مصطلح الحديث، الأذكار، رياض الصالحين، والمجموع شرح المذهب، الأربعون النووية. انظر: طبقات الشافعية الكبرى: تاج الدين عبد الوهاب السبكي (٧٧١ هـ) هجر للطباعة، ط ٢، د، م، ١٤١٣ هـ، برقم (١٢٨٨): ص ٤٧١ - ٤٧٤.

(٥) هو عبد الرحيم بن حسين بن عبد الرحمن أبو الفضل زين الدين يعرف بالعراقي (٨٠٦ هـ) كردي الأصل، من كبار المحدثين الحفاظ، شافعي، أصولي لغوي، ولد بجهة إربل بالعراق وقدم مصر صغيراً مع والده فتعلم ونبح، ورحل إلى دمشق وحلب والحجاز والإسكندرية،

وابن الصلاح^(١)، وابن حجر^(٢).. الخ. وهو ليس مجرد ناقل بل يوازن بين الآراء، وهو بتلك الموازنة يشعرك بأنه يفقه قواعد المحدثين فقهاً دقيقاً، ولا يقف عند حرفيتها، بل يفهم مضمونها، وما ترمى إليه موثقاً فهمه منها بمن سبقه من أهل هذا الفن ... فالكتاب وحيد في باب فريد في مادته، لا يستغني عنه طالب علم الحديث، ولا يغنى عنه غيره»^(٣).

اللغة والأدب

الإمام أحمد رضا خان كان أديباً شاعراً مجيداً إماماً في علوم الأدب، ورزق السعادة في اللغة العربية والفارسية والأردوية، إضافة إلى بعض اللغات المحلية، ما عمل مثله جمع بين حسن السبك وجودة المعاني، مع غزارة علمه كان محباً للعرب وثيق الصلة معهم، وذاع صيته شرقاً وغرباً، ترجم معاني القرآن إلى اللغة الأردوية (كنز الإيمان في ترجمة القرآن) وهو أشهر التراجم، وأكملته في شبه القارة

وأخذ عن جماعة من العلماء، توفي بالقاهرة، من مؤلفاته: الألفية في علوم الحديث، وفتح المغيث شرح ألفية الحديث. انظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (٩٠٢ هـ) دار مكتبة الحياة بيروت: ١٧/٤.

(١) هو عثمان بن عبد الرحمن صلاح الدين بن موسى الشهرزوري المعروف بابن الصلاح (٦٤٣ هـ) أحد أئمة المسلمين علماً وديناً، ولد في شرخان قرب شهرزور، انتقل إلى الموصل ثم خراسان وبيت المقدس ودمشق وتوفي بها، له: شرح الوسيط في فقه الشافعية، وأدب المفتي والمستفتي، وطبقات فقهاء الشافعية وغيرها. انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ١٧٧/٨.

(٢) هو الإمام الحافظ أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد الكناني العسقلاني الشافعي المعروف بابن حجر (٨٥٢ هـ) ولد بمصر، وتشأ بها يتيماً، حفظ القرآن هو ابن تسع سنين، ثم أكب على العلوم يأخذها عن علماء عصره، وخصوصاً الحديث، فأكثر جداً من المسموع والشيوخ حتى اجتمع له ما لم يجتمع لغيره، وأصبح مشهوداً له بالحفظ والإتقان، وصار إطلاق لفظ (الحافظ) ينصرف إليه، اشتهرت مؤلفاته وأعظمها: فتح الباري شرح صحيح البخاري. انظر: ذيل طبقات الحفاظ: ٣٨٠ - ٣٨٢؛ البدر الساطع بمحاسن من بعد القرن السابع: محمد بن علي الشوكاني (١٢٥٠ هـ) دار المعرفة بيروت: ٨٧/١ - ٩٢.

(٣) مقدمة الهاد الكاف في حكم الضعاف: للإمام أحمد رضا خان (١٣٤٠ هـ/ ١٩٢١ م) مركز أهل السنة بركات رضا، شارع إمام أحمد رضا بجوار نغينه مسجد ميمن واد فور بندر غجرات الهند، ط ١، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

الهندية^(١)، و(ديوان بساتين الغفران)^(٢)، مجموعة من القصائد والقطع والرباعيات، و(قصيدتان رائعتان)^(٣) أنشدهما عام ١٣٠٠ هـ. في مدح الشيخ العلامة فضل رسول البدايوني. مطلع القصيدة الأولى:

رَنَّ الحمام على شجون البان ياما أميلح ذكر بيض ألبان
و مطلع القصيدة الثانية:

الحمـد للمتوحيـد بجلالـه المتفـرد

قال الأستاذ الدكتور حسين مجيب المصري رائد الأدب الإسلامي المقارن:

(١) ألف في النحو والصرف والأدب ٢٥ كتاباً.

(٢) حققه الأستاذ الدكتور محمد مجيد السعيد رئيس جامعة صدام للعلوم الإسلامية (كلية الشريعة لجامعة بغداد حالياً) وسماه: شاعر من الهند دراسة في بساتين الغفران للشاعر الإمام أحمد رضا خان، طبع في بغداد عام ١٤٢٤ هـ/ ٢٠٠٣ م. وديوان بساتين الغفران يحتوي على عدة مجموعات شعرية، أولها المنظومة الإسلامية في مدح خير البرية ﷺ، تتكون القصيدة ١٧١ مقطعاً، وكل مقطع ينتهي بردة أو لازمة أو قفل يتكرر بلفظ عليه الصلاة والسلام، وتبدأ القصيدة بالمقطع الآتي:

سلام على صفوة الأنبياء نبي الهدى رحمة للسماء
عليه الصلاة عليه السلام.

انظر: شاعر من الهند دراسة في بساتين الغفران للشاعر الإمام أحمد رضا خان: ص ٢٤ - ٢٥.

(٣) يقول الأستاذ الدكتور محمد مجيد السعيد رئيس جامعة صدام للعلوم الإسلامية (كلية الشريعة لجامعة بغداد حالياً): «الشاعر المبدع الإمام أحمد رضا خان الحنفي القادري البريلوي شخصيته علمية وأدبية قل نظيرها في العالم؛ لما يمتلكه من ذكاء صادر من قدرات فائقة، ومواهب يندر توفرها في شخص واحد، كان ذهنه وقادراً يضم خزيناً ضخماً من المعلومات المتنوعة إلى جانب قدراته في النقد والتحليل، والاستقراء والاستنتاج، حتى يكاد قلمه يعجز عن أن يساق أو يسبق سبل المعرفة، والمعلومات المتدفقة من فكره البير، كان نهراً متعدد الروافد والجداول والاتجاهات. «مقدمة قصيدتان الرائعتان، المجمع الرضوي العلمي الهند، طبع الكتاب في باب المعظم، بغداد العراق، ط ١، ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠٢ م. بتحقيق الأستاذ الدكتور رشيد عبد الرحمن العبيدي مدير مركز البحوث والدراسات الإسلامية العراق: ص ١.

«هذا العالم النحرير والأديب الشاعر الكبير كان له قلم في اللغة العربية والفارسية والأردوية، كما كانت له عبقرية في نظم الشعر بهذه اللغات، ويعيننا في هذا المقام على الخصوص أن الشيخ أحمد رضا خان كان عالماً باللغة العربية علماً قلماً تيسر لغيره في عصره وبيئته»^(١).

علم الكلام والعقيدة ورد البدعات والمنكرات

أجاد الإمام أحمد رضا خان علم الكلام وأتقنه وله عدة مؤلفات في هذا الفن^(٢)، يشهد على ذلك كتابه (المستند المعتمد ببناء نجاة الأبد)، و(الدولة المكية)، و(إنباء الحي)، وكان ينكر البدعات الشائعة في المجتمع الهندي، قال عبد الحي اللكنوي والد أبي الحسن الندوي: «كان ... يرى حرمة سجدة التحية، وألف فيها رسالة سماه: الزبدة الزكية لتحريم سجود التحية. وهي رسالة جامعة تدل على غزارة علمه، وقوة استدلاله... يُحَرِّمُ الغناء بالمزامير، يُحَرِّمُ صنع الضرائح منسوبة إلى الحسين. عليه وعلى آباءه السلام - التي يصنعها أهل الهند بالقرطاس، ويسمونها: التعزية»^(٣).

من بعض أفكار الإمام التي كان يؤكد عليها دائماً

١. المحروم من الشريعة محروم من الطريقة .
٢. كان يرى أهمية المرشد والشيخ للنجاة في الآخرة .
٣. حرمة سجود التحية للمصالحين كما كان شائعاً في الهند.
٤. إيذاء أهل الميت بالاجتماع في بيته.
٥. حرمة خروج النسوة لزيارة القبور .
٦. حرمة ذهاب النسوة المتبرجات أمام شيخ غير محرم .
٧. إيقاد المصابيح للقبور فقط إضاعة للمال .

(١) مقدمة كتاب (الشيخ أحمد رضا خان البريلوي الهندي شاعراً عربياً) رسالة ماجستير قُدمت في جامعة الأزهر - الباحث: الدكتور ممتاز أحمد السديدي الأزهرى، مؤسسة الشرف لاهور باكستان، ط ١، ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠٢ م: ص ١٥.

(٢) أُلِّف في العقائد وعلم الكلام ١١٩ كتاباً.

(٣) نزهة الخواطر، برقم ٣٢: ١٨١/٨ - ١٨٢.

المبحث الثاني: مؤلفاته

الإمام أحمد رضا خان لم يقتصر له الجهد المتواصل في مجال التأليف فقط بل توسعت دائرته إلى الإفتاء، والتدريس، والعمل الدعوي، ومواجهة الاستعمار والقاديانية والتيارات المنحرفة والهندوسية وغيرها، مع ذلك بلغ مؤلفاته في أكثر من خمسين علماً، ما بلغت ألف كتاب، ولم يبق فن من الفنون إلا وأتقنها، وأدرك أسرارها، وسبر أغوارها، وألف فيها^(١).

(١) الإمام أحمد رضا يشبه في موضوع التأليف الإمام السيوطي، وأذكر بعض العلوم وعدد المؤلفات التي ألف فيها إجمالاً:

التفسير	١٦ كتاباً	الفلسفة والمنطق	٨ كتب	الفقه وأصوله	٨ كتب
أصول التفسير	١ كتاب	النصوص والسلوك	١٦ كتاباً	النحو والصرف والأدب	٢٥ كتاباً
رسم الخط القرآني	١ كتاباً	الأخلاق والصالح والأدكار والوعظ	٣٠ كتاباً	المكتوبات والمفوضات والخطب	٩ كتب
الحديث	٥٢ كتاباً	الحساب	٣ كتب	المجموع	٥ كتب
الأسانيد	٣ كتب	الرياضيات	٦ كتب	الجدول والمناظرة	٥ كتب
أصول الحديث	٦ كتب	الهندسة	٥ كتب	علم الفرائض	٤ كتب
رجال الحديث	٧ كتب	التفسير	٥ كتب	التاريخ والأخبار	٦ كتب
الشرح والتعديل	٢ كتابين	الأوقاف والجفر	٤ كتب	رسم الإفتاء	٣ كتب
نخريج الحديث والنوحيق	٤ كتب	المناقب والسير	٤١ كتاباً	الريجات والحجر والمقابلة والمثلثات والأرتماطيقى	١٦ كتاباً
العقائد وعلم الكلام	١١٩ كتاباً	اللوغزومات	٢ كتابين	الهيئات	١٦ كتاباً
التحويد	٤ كتب				

و أما الكتب التي ألفها في اللغة الأردوية لم تطبع فعددها اثنان وثلاثون كتاباً، وأما في العربية غير

٨. إعطاء قيمة أردية القبور للفقراء أفضل .
٩. القوالي (الأناشيد الدينية) بالمزامير حرام.
١٠. تحريم المشاركة في الأعراس المنهية .
١١. جواز الاهتمام بالعرس إذا كان موافقاً لتعليم الشرع^(١).

(١) انظر: دور الشيخ أحمد رضا الهندي البريلوي في مقاومة البدع والرد عليها: البروقسور الدكتور محمد مسعود أحمد السكرتير السابق وزارة التعليم بإقليم السند باكستان، إدارة تحقيقات إمام أحمد رضا كراتشي باكستان، ط ١، ١٤١ هـ / ١٩٩٥ م: ص ٣.

قال عبد الحي اللكنوي والد أبي الحسن الندوي: «كان عالماً متبحراً كثير المطالعة، واسع الاطلاع، له قلم سيال، وفكر حافل في التأليف، تبلغ مؤلفاته ورسائله على رواية بعض مترجميه إلى خمس مئة مؤلف، أكبرها (الفتاوى الرضوية) في مجلدات كثيرة ضخمة»^(١).

وأذكر بعض أهم مؤلفات الإمام دون ترجمتها خشية الإطالة .

١. الإجازات المتينة لعلماء بكة والمدينة .
٢. أجلي الإعلام أن الفتوى مُطلقاً على قول الإمام .
٣. أحكام شريعة (ثلاث مجلدات في اللغة الأردوية).
٤. إزاحة العيب بسيف الغيب (مُعَرَّب) .
٥. أعالي الإفادة في تعزية الهند وبيان الشهادة (مُعَرَّب) .
٦. إعلام الأعلام بأن هندوستان دار الإسلام .
٧. إقامة القيامة على طاعن القيام لنبي تهامة .
٨. إنباء الحي أن كلامه المصون تبيان لكل شيء .
٩. البسط المسجل في امتناع الزوجة بعد الوطء للمُعَجَّل^(٢) .
١٠. تجلي المشكاة لإنارة مسألة الزكاة (اللغة الأردوية).
١١. جد الممتار على رَدِّ المحتار (خمس مجلدات).
١٢. الجزار الدياني على المرتد القادياني (مُعَرَّب).
١٣. حسام الحرمين على منحرك الكفر والمين .
١٤. حقة المرجان لمهم حكم الدخان (مُعَرَّب).
١٥. الدولة المكية بالمادة الغيبية.
١٦. رعاية المذهبين في الدعاء بين الخطبتين (اللغة الأردوية).

المطبوعة فعددها تسعة وستون كتاباً، وغالب الكتب التي ألفها في اللغة الفارسية مطبوعة إلا ثلاثة منها: حاشية على فتح المعين، رؤية هلال رمضان، لوايح البهافي. انظر مقدمة (القصيدتان الرائعتان للإمام أحمد رضا خان): الأستاذ الدكتور محمد مجيد السعيد رئيس جامعة صدام للعلوم الإسلامية (كلية الشريعة لجامعة بغداد حالياً): ص ١٣.

(١) نزهة الخواطر، برقم ٣٢: ١٨٢/٨.

(٢) الرسالة التي نحن بصدد تحقيقها.

١٧. الزبدة الزكية لتحريم سجود التحية (مُعَرَّب) .
١٨. الزلال الأنقى من بحر سبقة الأتقى .
١٩. الزمزمة القمرية في الذب عن الخمرية (مُعَرَّب).
٢٠. سرور العيد في حل الدعاء بعد صلاة العيد (اللغة الأردوية).
٢١. السنية الأنيقة في فتاوى إفريقية (اللغة الأردوية).
٢٢. السوء والعقاب على المسيح الكذاب (مُعَرَّب) .
٢٣. شمائم العنبر في أدب النداء أمام المنبر .
٢٤. الصافية الموحية لحكم جلود الأضحية .
٢٥. صقيل الرين عن أحكام مجاورة الحرمين .
٢٦. صلات الصفا في نور المصطفى (مُعَرَّب).
٢٧. طرد الأفاعي عن حمى هاد رفع الرفاعي (مُعَرَّب).
٢٨. الظفر لقول زفر .
٢٩. فتاوى الحرمين برجف ندوة المين .
٣٠. الفضل الموهبي في معنى إذا صح الحديث فهو مذهبي (مُعَرَّب).
٣١. الفيوضات الملكية لمحب الدولة المكية.
٣٢. قهر الديان على مرتد بقاديان (مُعَرَّب) .
٣٣. كاسر السفية الواهم في إبدال قرطاس الدراهم (مُعَرَّب).
٣٤. الكشف شافيا حكم فونو جرافيا .
٣٥. كفل الفقيه الفاهم في أحكام القرطاس الدراهم.
٣٦. المبين ختم النبيين (مُعَرَّب).
٣٧. محمد خاتم النبيين (مُعَرَّب).
٣٨. المعتمد المستند على المعتقد المتقد.
٣٩. النهي الأكيد عن الصلاة وراء عدي التقليد (اللغة الأردوية).
٤٠. التيرة الوضعية شرح الجوهرة المضئية (اللغة الأردوية).
٤١. هادي الأضحية بالشاة الهندية.
٤٢. وصاف الترجيح في بسملة التراويح (اللغة الأردوية).
٤٣. الوظيفة الكريمة (مُعَرَّب).

ثانياً: المراكز البحثية في شخصية الإمام

قد أُسست كثير من مراكز البحوث والدراسات والمؤسسات العلمية والأكاديمية، حيث يقدمه العلماء ورجال الفكر الديني التحقيقات، والبحوث العلمية حول شخصية الإمام العظيم العبقري، ونشر مؤلفاته ونهجه. وسأذكر بعض أسماء المراكز مع العناوين حتى تكون المرجعية حول دراسات الإمام^(١).

١. إدارة تحقيقات الإمام رضا، ٢٥ مينشن رضا، ريكال جوك، صدر، كراتشي، باكستان. الهاتف ٧٧٢٥١٥٠، ٢١، ٠٠٩٢ / الفاكس ٧٧٢٥١٥٠، ٢١، ٠٠٩٢ إيميل:

imamahmadraza@gmail.com

٢. مؤسسة رضا، الجامعة النظامية الرضوية، لاهور، باكستان. الهاتف ٧٦٦٥٧٧٢ / ٧٦٥٧٣١٤، ٠٠٩٢، ٤٢.

٣. المدينة العلمية، الدعوة الإسلامية، مركز فيضان مدينة، براني سبزي مندي (سوق الخضار القديم)، كراتشي، باكستان.

٤. رضا أكاديمي، ٢٦ كامبكر إستريت، بمبائي، الهند.

٥. مركز أهل السنة بركات، شارع الإمام أحمد رضا، فوريندر، غجرات، الهند.

٦. المجمع الإسلامي، الجامعة الأشرفية، مباركفور، أعظم جره، يوبي (UP)، الهند.

٧. دار أهل السنة جامع ألماس عزيز آباد رقم ٨، فيدرل بي إيريا، كراتشي باكستان. إيميل: dar_sunnah@yahoo.com

٨. الموقع الإلكتروني الخاص حول دراسات الإمام أحمد رضا خان:

www.alahazratnetwork.com

الباب الثاني

في دراسة الفتاوى الرضوية

وهو يحتوي على فصلين.

الفصل الأول: التعريف بالكتاب. ويندرج تحته مبحثان.

المبحث الأول: اسم الكتاب ونسبته إلى المؤلف، ومقدمته، وصفته، وسبب تأليفه.

المبحث الثاني: بعض الرموز المستخدمة في الفتاوى الرضوية.

الفصل الثاني: في الدراسة التحليلية للكتاب. ويندرج تحته ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مصادر المؤلف في كتابه وترتيبه ومؤلفاته.

المبحث الثاني: منهج المؤلف وأسلوبه.

المبحث الثالث: في بيان منهج التعريب والتحقيق.

(١) انظر: حياة الإمام أحمد رضا: ص ٣٤ وما بعدها.

المبحث الأول

اسم الكتاب ونسبته إلى المؤلف، ومقدمته، وصفته، وسبب تأليفه .

أسوق مقدمة الكتاب (الفتاوى الرضوية) ^(١) واسمه وسبب تسميته من نص المؤلف - دون تعريف كلمات الغريبة أو التعليق خشية الإطالة - نفسه دون أي تصرف .

قال الإمام أحمد رضا خان :

«خطبة الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمده ونصلي على رسوله الكريم، الحمد لله هو الفقه الأكبر، والجامع الكبير لزيادات فيضه المبسوط الدرر الغرر، به الهداية، ومنه البداية، وإليه النهاية، بحمده الوقاية، ونقاية الدراية، وعين العناية، وحسن الكفاية.

والصلاة والسلام على الإمام الأعظم للرسول الكرام، مالكي وشافعي أحمد الكرام، يقول: الحُسْنُ بلا توقف، محمد الحَسَنُ أبو يوسف، فإنه الأصل المحيط، لكل فضل بسيط، ووجيز ووسيط، البحر الزخار، والدُرُّ المختار، وخزائن الأسرار، وتنوير الأبصار، ورَدُّ المحتار، على منح الغفار، وفتح القدير، وزاد الفقير، وملتقى الأبحر، ومجمع الأنهر، وكنز الدقائق، وتبيين الحقائق، والبحر الرائق، منه يستمد كل نهر فائق، فيه المنية وبه الغنية، ومراقبي الفلاح، وإمداد الفتاح، وإيضاح الإصلاح، ونور الإيضاح .

وكشف المضمرات، وحل المشكلات، والدر المنتقى، ونبابع المبتغى، وتنوير البصائر، وزواهر الجواهر، البدائع النوادر، المنزه وجوباً عن الأشباه والنظائر، معني السائلين، ونصاب المساكين، الحاوي القدسي، لكل كمال قدسي وانسي، الكافي الوافي الشافي، المصفي، المصطفى المستصفي المجتبي المنتقى الصافي، عدة

(١) الفتاوى الرضوية - الذي نحن بصدد تحقيق جزء منه - للإمام أحمد رضا خان، المطبوع في ثلاثين مجلداً ضخماً، طبع رضا فاؤندينشن لاهور باكستان ط ١، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م : ٨٣/١.

النوازل، وأنفع الوسائل، لإسعاف السائل، بعيون المسائل، عمدة الأواخر وخلاصة الأوائل، وعلى آله وصحبه وأهله وحزبه، مصابيح الدجى ومفاتيح الهدى لاسيما الشيوخين الصالحين الأخذين، من الشريعة والحقيقة بكلا الطرفين، والخثنين الكريمين، كل منها نور العين، ومجمع البحرين .

وعلى مجتهدى ملتته، وأئمة أمته خصوصاً الأركان الأربعة، والأنوار الالامعة، وابنه الأكرم الغوث الأعظم ذخيرة الأولياء وتحفة الفقهاء، وجامع الفصولين، فصول الحقائق والشرع المذهب بكل زين، وعلينا معهم وبهم ولهم يا أرحم الراحمين، آمين آمين، والحمد لله رب العالمين».

هذا ما جاء في مقدمة كتاب (الفتاوى الرضوية) ثم يقول المؤلف :

«صفة الكتاب»

أما بعد: فهذه بحمد الله، ورفد الله، وعون الله، وصور الله، تبارك الله، وبارك الله، ما شاء الله، لا قوة إلا بالله، وحسبنا الله ونعم الوكيل، نعم المولى ونعم النصير، جنات عالية، قُطُوفُهَا دَانِيَةٌ^(١)، فِيهَا شُرُورٌ مَرْفُوعَةٌ، وَأَكْثَوَاتٌ مَوْضُوعَةٌ، وَتَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ، وَزُرَّائِي مَبْثُوثَةٌ^(٢)، من مسائل الدين الحنيفي، والفقهاء الحنفي، تجد فيها إن شاء الله عيناً جارية من عيون تحقيقات السلف الكرام، مع زُفْرِفِ خُضِرٍ وَعَبْقَرِيٍّ حِسَانٍ^(٣) من تمهيدات الخلف الأعلام.

وعرائس نفائس كَانَتْهُنَّ الْيَاقُوتُ وَالْمَرْجَانُ^(٤)، لَمْ يَطْمِئْنَهُنَّ إِنْسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌ^(٥)، من أحكام حوادث جديدة، وتحقيقات مديدة، وتنقيحات سديدة، وتدقيقات مجيدة، وثبوتيات فريدة، وإحكام الأحكام، والنقض والإبرام، ما ألهمني الملك العلام ببركة خدمة علوم الأعلام، مع ألوف التبري من حولي وقدري، وصنوف الالتجاء إلى الحول العظيم، والطول القديم، وألف ألف شهادة: أن لا حول ولا قوة

(١) اقتبس المؤلف من سورة: [الحاقة: ٢٣/٦٩].

(٢) اقتبس المؤلف من سورة: [الغاشية: ١٣/٨٨ — ١٦].

(٣) اقتبس المؤلف من سورة: [الرحمن: ٧٦/٥٥].

(٤) اقتبس المؤلف من سورة: [الرحمن: ٥٨/٥٥].

(٥) اقتبس المؤلف من سورة: [الرحمن: ٥٦/٥٥].

إلا بالله العزيز الحكيم .

وما أبرئ نفسي إن النفس لكثرية الخطى إلى الزلة والخطأ، فكيف مثلي في ظلمي وجهلي، وقلة الطاعة وذلة البضاعة، وكثرة الذنوب وسورة العيوب، ولكن الله يفعل ما يريد، فضله أوسع ولديه المزيد، ليس على الله بمستنكر إن يلحق العاجز بالقادر، فما كان فيها من الصواب وهو الرجاء من الوهاب فمن ربي وحده وأنا أحمدته عليه، وما كان فيها من الخطأ فمني ومن الشيطان، وأنا أعوذ بربي وأعوذ إليه.

ألا وأنا أحمدُ رِضاً لربي وهو حسبي، إن لم يخطر ببالي قط إني من العلماء، أو زمرة الفقهاء، أو أن لي بجنب الأئمة مقالاً، أو في الحكم والحكم معهم مجالاً، وإنما أنا منتهم إليهم، متطفل عليهم، فعنهم أخذ ومنهم استفيض، ومنهم يفيض على ما يفيض، فبركة هذا فتح المولى علي الأبواب، ويسر الأسباب، وهدى للصواب، إن شاء الله في كل باب.

وأنا أعرف حيث يحل للمقلد أن يقول: أقول، ففي ميداني أجول، وإليه أحول، وما عوني وصوني إلا بالله ثم بالرسول، ثم بالسادة القادة الفحول، عليه وعليهم صلوات لا تزول، فهناك بحمد الله تعالى جنات لأولي الألباب، مفتحة لهم الأبواب، حَتَّى إِذَا جَاءَهَا وَقِيحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا^(١) آمنين، ومن كرام كُروم رياضها مجتئين، ومن بلال زلال حياضها مرتوين، وفي ظلال جلال غياضها ساكنين.

فقد رتبْتُ على الكتب والأبواب، فسهل التناول وحق التداول بين الأصحاب، وسراها محذوفة التكرار، محفوظة الذمار عن الإكثار والإكبار بنقل فتاوى بني الأعصار، بل ما هي من فتاوى الفقير إلا النصف أو أزيد بيسير، أو قل الثلث والثلث كثير.

وذلك أن سيدي وأبي، وظل رحمة ربي، ختام المحققين، وإمام المدققين، ماحي الفتن، وحامي السنن، سيدنا ومولانا المولوي محمد نقي علي خان القادري البركاتي، أمطر الله تعالى على مرقده الكريم شآبيب رضوانه في الحاضر والآتي، أقامني في الإفتاء للرابع عشر من شعبان الخير والبشر، ست وثمانين وألف ومئتين

(١) اقتبس المؤلف من سورة: [الزمر: ٧٣/٣٩]

من هجرة سيد الثقلين، عليه وعلى آله الصلوات من رب المشرقين، ولم تتم لي إذا ذاك أربعة عشر عاماً من العمر؛ لأن ولادتي عاشر شوال اثنتين وسبعين من سني الهجرة الأطائب الغر، فجعلت أفتي، ويهديني قدس سره فيما أخطي.

فبعد سبع سنين أذن لي، عطر الله تعالى مرقده النقي العلي، إن أفتي وأعطي ولا أعرض عليه، ولكن لم اجترئ بذلك حتى قبضه الرحمن إليه سلخ ذي القعدة عام سبع وتسعين^(١)، فلم ألق بالي إلى جمع ما أفتيت في تلك السنين، نحو اثني عشرة سنة، قرناً كاملاً في الأزمنة، وبعد ذلك إن أتى السؤال من بلاد قريبة دانية، وممالك بعيدة قاصية، عشر مرات فصاعداً، لم أثبت في الكتاب إلا جواباً واحداً إلا لفائدة، أو عائدة زائدة، أو طروء نسيان، وقلماً يسلم منه إنسان، ومع فوات الكثيرة وروم الاختصار قد بلغت إلى الآن سبع مجلدات كبار، كل مجلد ما بين سبعين كراساً كبيراً إلى ثمانين، والآن هي في ازدياد إلى ما يشاء الكريم الجواد، فاستثقل الأحباب حجم المجلدات وجزؤوها على اثني عشر، وما يرزق المولى من بعد ذلك فسيكون ذيلاً بعونه الأكبر.

وسميتها بـ: (العطايا النبوية، في الفتاوى الرضوية) جعلها الله وسيلة لرضاه، ونافعة في الدارين لي ولعباده، وجواداً جائداً على جميع بلاده، واهب واهب المراد قبول القبول، عليها وصانها من كل لدود جهول، فقد عذت بِرَبِّ الْفَلَقِ، مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ، وَمِنْ شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ^(٢)، ومن ضر حاقداً إذا حقد، اللهم من استعاذ بك فقد استعاذ بعظيم، عز جارك وجل ثناؤ وجهك الكريم، صل وسلم وبارك على هذا الحبيب الرؤوف الرحيم، وعلى آله وصحبه وأوليائه، وعلمائه بألوف التكريم، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن سيدنا ومولانا محمداً عبده ورسوله، بالهدى ودين الحق أرسله، صلى الله تعالى وسلم عليه، وعلى كل من هو مرضي لديه، وعلى كل مسلم ملتجئ إليه في كل آن دائماً أبداً، ما لا يحصيه أحد عدداً آمين».

المبحث الثاني

بعض الرموز المستخدمة في الفتاوى الرضوية .

فقد جاء في أول الصحيفة من الفتاوى الرضوية أن هذه الرموز تدل على ما يلي^(١):

ح	حلي.
ش	الشامي.
ط	الطحطاوي.
محقق	المحقق على الإطلاق ابن الهمام.
بحر	البحر الرائق.
حلية	حلية المجلي.
دُر	الدر المختار.
دُرر	الدرر والغرر.
غنية	غنية المستمل.
فتح	فتح القدير.
نهر	النهر الفائق.
هندية	الفتاوى الهندية.

(١) سلخ ذي القعدة عام سبع وتسعين ومئتين وألف من الهجرة.

(٢) اقتبس المؤلف من سورة الفلق، والسورة الكاملة: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ، مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ، وَمِنْ شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ، وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ، وَمِنْ شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ﴾.

الفصل الثاني

في الدراسة التحليلية للكتاب

ويندرج تحته ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: مصادر المؤلف في كتابه وترتيبه بين مؤلفاته.

المبحث الثاني: منهج المؤلف وأسلوبه.

المبحث الثالث: في بيان منهج التعريب والتحقيق .

المبحث الأول: مصادر المؤلف في كتابه وترتيبه بين مؤلفاته

أولاً: مصادر المؤلف في كتابه: سأورد في الفهارس (فهرس أسماء الكتب الواردة في الكتاب).

ثانياً: ترتيبه بين مؤلفاته.

ذكر المؤلف نفسه - كما ذكرنا - في صفة الكتاب «... وذلك أن سيدي وأبي... مولانا المولوي محمد نقي علي خان القادري البركاتي... أقامني في الإفتاء للرباع عشر من شعبان الخير والبشر، ست وثمانين وألف ومئتين من هجرة سيد الثقلين، عليه وعلى آله الصلوات من رب المشرقين، ولم تتم لي إذا ذاك أربعة عشر عاماً من العمر... فجعلت أفتي، ويهديني قدس سره فيما أخطي، فبعد سبع سنين أذن لي... إن أفتي وأعطي ولا أعرض عليه... فلم ألق بالي إلى جمع ما أفتيت في تلك السنين، نحو اثنتي عشرة سنة، قرنا كاملاً في الأزمنة .

وبعد ذلك إن أتى السؤال من بلاد قريبة دانية، وممالك بعيدة قاصية، عشر مرات فصاعداً، لم أثبت في الكتاب إلا جواباً واحداً إلا لفائدة، أو عائدة زائدة، أو طروء نسيان، وقلماً يسلم منه إنسان، ومع فوات الكثيرة وروم الاختصار قد بلغت إلى الآن سبع مجلدات كبار، كل مجلد ما بين سبعين كراساً كبيراً إلى ثمانين، والآن هي في ازدياد إلى ما يشاء الكريم الجواد، فاستثقل الأحباب حجم المجلدات وجزؤوها على اثني عشر، وما يرزق المولى من بعد ذلك فسيكون ذيلًا بعونه الأكبر، وسميتها ب: العطايا النبوية، في الفتاوى الرضوية».

المبحث الثاني: منهج المؤلف وأسلوبه

أولاً: منهج المؤلف

١. الاستدلال من الكتاب والسنة عند استعراض الأحكام .
٢. تحليل الأحكام بالقواعد الأصولية والفقهية .
٣. التوغل في الفروع والتفصيلات.
٤. الإكثار من المصادر والمراجع قد تتجاوز المئات في المسألة الواحدة.
٥. التوفيق بين نصوص القرآن والسنة وأقوال العلماء ورفع التعارض بينها.
٦. عدم المقارنة بين المذاهب الفقهية الإسلامية غالباً.
٧. استيعاب أقوال الفقهاء والمناقشة بينها ثم بيان أسباب الترجيح حيث يظهر شخصيته العلمية بوضوح.
٨. الالتزام بالراجع في المذهب دائماً.
٩. التنبيه على مسامحات الفقهاء الكبار مع كل احترام، وحمل كلامهم على محمل حسن إذا أمكن.

ثانياً: أسلوب المؤلف في كتابه

١. عدم تقسيم الكتاب في الأبواب والفصول؛ لأنه كتاب فتاوى .
٢. إذا سئل في مسألة معينة قلماً أجاب في نعم أو لا. بل يوضح المسألة مع بيان الفروع والجزئيات، مع الاستدلال من الكتاب والسنة وأقوال الفقهاء.
٣. عدم وقوع التكرار إلا نادراً، قال المؤلف في صفة الكتاب في مقدمة الفتاوى الرضوية: «... إن أتى السؤال من بلاد قريبة دانية، وممالك بعيدة قاصية، عشر مرات فصاعداً، لم أثبت في الكتاب إلا جواباً واحداً، إلا لفائدة، أو عائدة زائدة».
٤. أسلوب الوضوح وعدم التعقيد .
٥. ترتيب الكتب والأبواب حسب الترتيب الفقهي عند الفقهاء دون ترتيب المسائل والجزئيات، بل وُضع رسائل كبيرة الحجم في بداية كل الكتاب والأبواب ثم استعراض الفتاوى دون التفات إلى ترتيب الفقهي المعروف في تقديم الجزئيات، بل روعي ترتيب ورود الفتاوى في كل باب غالباً.

المبحث الثالث: منهجي في التعريب والتحقيق

أولاً: منهجي في التعريب

١. ترجمت بالمعنى العرفي دون الحرفي أي: هو التعبير عن معاني كلام المؤلف إلى اللغة العربية مع وفاء جميع المعاني والمقاصد ما أمكن.
٢. حاولت أن أعطي صورة واضحة قدر الإمكان عن هذه الأفكار بالتركيز على المعلومة وعدم التوقف مطولاً عند طريقة صياغة الكلمات.
٣. نقل كلام المؤلف العربية دون أي تصرف، ووضع بين القوسين الكبيرين () مع الإشارة إلى ذلك في الهامش.
٤. بذلت الجهد بكل ما في وسعي أن يكون التعريب تصويراً لكل ما أراد المؤلف من معانيه ومقاصده .
٥. عدم التكرار إذا كان الكلام في اللغة الأردوية ثم في نفس المعنى في اللغة العربية فحذفت التكرار.
٦. نقلت أسماء الأشخاص والأماكن كما هي.
٧. المصطلحات والأمثلة في اللغة الأردوية نقلتها إلى ما يترادف في المعنى من اللغة العربية.

٨. اقتباسات النصوص الفقهية المترجمة نقلتها إلى العربية دون أي تصرف. مثلاً: قلما يقول المؤلف - في اللغة الأردوية - قال ابن عابدين في حاشيته: كذا... فوجدت ما معناه في رد المحتار، فنقلته دون أي تصرف .
٩. قرأت الموضوع بشكل دقيق من عدة الكتب الفقهية قبل بدء التعريب، حتى تكون الصيغة المستخدمة صحيحة وملائمة لنصوص الفقهاء ما أمكن، مع مراعاة مقصود المؤلف.

ثانياً: منهجي في التحقيق والتعليق.

حاولت جاهداً أن أخرج هذا الكتاب محققاً بالصورة التي تركها عليه مؤلفه؛ ومن أجل ذلك قمتُ بالترام المنهج العام الذي وضعه العلماء لتحقيق المخطوطات مع بعض الإضافات اللازمة، ويتمثل المنهج الذي سأبته في التحقيق على النحو الآتي:

٩- تخريج الآيات القرآنية من برنامج المصحف الإلكتروني، ووضعها بين القوسين المزهرين ﴿﴾، وتشكيل الأحاديث النبوية تشكيلاً كاملاً، وضبط بعض المفردات اللغوية والمصطلحات حسب الحاجة.

١٠. خَرَجْتُ أُمثال العرب وأقوالهم مِنْ كُتُبِ الْأُمثال، وشواهد الشعرية من الدواوين.

١١. خَرَجْتُ أقوال العلماء وغيرهم من كتبهم حصراً - ولو كان الكتاب بشكل مخطوط - إن كان لهم كتب وذُكِرت فيها تلك الأقوال، وإلا من الكتب الأخرى التي نُقِلَتْ فيها أقوالهم، ونُبِيت على ما لم أقف عليه.

١٢. شرح الألفاظ والكلمات الغريبة الواردة في المتن بالرجوع إلى المعاجم اللُّغوية المعتمدة، أو غريب الحديث أو القرآن.

١٣. بيان وتوضيح للمراد من كلام المؤلف إذا كان في ذلك غموض، وإعادة الضمائر إلى مرجعها إذا كان النص يحتاج إلى ذلك.

١٤. تعريف المصطلحات الفقهيّة والأصوليّة الواردة في النّص بالرجوع إلى المصادر الأصليّة في كلّ علم.

١٥. عرِّفَتْ جميع الكتب الواردة في نص الكتاب تعريفاً موجزاً مع ذكر شروحها ومتمنها وتلخيصها واختصاراتها، وذلك من كتب الفهارس المعتمدة في هذا الباب.

١٦. لم أترجم أسماء الأماكن والبلدان خشية الإطالة.

١٧. إذا تكرر نفس المصدر عند الإحالة أذكره ثانياً مع رقم الصفحة والاجتناب عن كلمة (المصدر السابق) لتسهيل القارئ.

١٨. ربطت أجزاء الكتاب بعضها ببعض وذلك بتعيين أرقام الفتاوى، كما نهت على كثير من القضايا المكررة أو الإشارات ذات العلاقة بالإحالة إليها في أرقام الفتاوى السابقة أو اللاحقة.

١. نسخت الكتاب حسب القواعد الإملائية الحديثة التي نكتب بها. مثلاً:
التفريق بين الهمزة الوصلية (ا) والقطعية (أ) وتنقيط الياء، وطريقة كتابة الهمزات ...،
واعتمدت على النسخة الوحيدة المطبوعة؛ لأنني بعد كل المحاولات لم أستطع
الحصول على النسخة الثانية بشكل مخطوط أو مطبوع.

٢. وضع علامات الترقيم في مواضعها المناسبة .

٣. عزو الآيات القرآنية إلى السور مع بيان اسم السورة ورقمها ورقم الآية.
٤. ولم أتجراً على التدخل في النص العربي، سواء كان كلام المؤلف نفسه أو الاقتباسات من الكتب الفقهية، وإن كان يقتضي الزيادة لتوضيح المعنى وضعته بين المعقوفتين [] .

٥. وضعت نصوص اللغة العربية للمؤلف بين القوسين الكبيرين () وأشارت إلى ذلك في الهامش، إلا أنني لم أحصر بين القوسين ما جاء في نهاية كل صيغة السؤال (يَسْأَلُ تَوَجُّرًا) ونهاية كل الإجابة (والله تعالى أعلم).

٦. لم أتدخل في الاقتباسات بشيء من زيادة أو نقصان أو تعديل، وجعلتها بين علامة التنصيص () إلا إذا كان الفرق بين النص الذي أورد المؤلف وما في نسختي من الكتب الفقهية، وثبت في الهامش الفروق مع الإشارة بأن هذا ما جاء في نسختي .

٧. قسمت النص المحقق في المبحثين. المبحث الأول جعلته في رسالة: البسط المسجل في امتناع الزوجة بعد الوطاء للمُعْجَل، والمبحث الثاني: في اثنين وسبعين فتوى. ثم قسمت كل مبحث في عدة عناوين، وعنوان كل فتوى بعنوان مناسب بمكعوفتين، وقسمت الجزئيات الواردة به: أولاً، ثانياً، ثالثاً ... وأ، ب، ج ... و ١، ٢، ٣، ... دون الحصر بمكعوفتين.

٨. تَخْرِيجُ الْأَحَادِيثِ وَالْآثَارِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْكِتَابِ تَخْرِيجاً كاملاً مفصلاً، ابتعاداً عما يُتَّهَمُ بِهِ أَصْحَابُ الْفَقْهِ مِنْ جَهْلِهِمْ بِالْحَدِيثِ وَتَخْرِيجِهِ، فَكَانَ مِنْهَجِي فِي التَّخْرِيجِ كَمَا يَلِي:

أ- الاكتفاء بما عند البخاري ومسلم فيما لو كان الحديث وارداً عندهما.

القسم الثاني

النص المحقق في باب المهر

وفيه مبحثان :

المبحث الأول: رسالة البسط المسجل في امتناع الزوجة بعد الوطاء للمعجل.

المبحث الثاني: في اثنين وسبعين فتوى .

١٩. علقْتُ على بعض المسائل مما رأيت أنه يحتاج إلى توضيح.

٢٠. المقارنة بين المذاهب الإسلامية الأربعة مع ذكر المصادر والمراجع المعتمدة في كل مذهب.

٢١. ترجمت الأعلام الواردة كلها - عند أول ورودها غالباً - دون التفات إلى أنها غير مشهورين .

٢٢. قد وضعت تاريخ وفات الأعلام بين القوسين بعد ورود أسمائهم دون التصريح بكلمة (المتوفى) على النحو التالي: الشَّيْخ يوسف إسماعيل النبهاني (١٣٥٠ هـ) أو: الشَّيْخ محمد عبد الحي بن محمد عبد الحليم الأنصاري اللكنوي الهندي أبو الحسنات (١٣٠٤ هـ / ١٨٨٧ م).

٢٣. وضع الفهارس الفنية اللازمة لتسهيل الاستفادة من الكتاب، وتشمل الفهارس الآتية:

١ - فهرس الآيات القرآنية مرتبة وفق ترتيبها في المصحف الشريف.

٢ - فهرس الأحاديث والآثار .

٣ - فهرس القواعد الأصولية والفقهية والضوابط .

٤ - فهرس الأشعار والأمثال .

٥ - فهرس الأعلام الذين ورد ذكرهم في الكتاب، ولا أذكر من ورد منهم في الهامش؛ بسبب كثرة الورود والتكرار وخشية الإطالة، مرتباً حسب حروف الهجاء مع ذكر كل صفحة ورد فيها العلم. مع عدم اعتبار (أل) التعريف.

٦ - فهرس أسماء الكتب الواردة في نص الكتاب (الفتاوى الرضوية).

٧ - فهرس المصادر والمرجع .

٨ - فهرس محتويات الكتاب .

المبحث الأول: رسالة البسط المسجل في امتناع الزوجة بعد الوطء للمعجل

المستفتي: السيد محمد نبي خان.

عنوان المستفتي: مراد آباد، شبه القارة الهندية.

تاريخ ورود الفتوى: أول جمادى الثاني ١٣٠٥ هـ.

وفيه مسألتان :

المسألة الأولى

أهل يحق للزوجة منع نفسها من زوجها حتى تقبض المهر المعجل بعد ما دخل
بها برضاها؟

[سئل فضيلة الشيخ]: قد تزوج زيداً هنداً بمهر^(١) نصفه معجل^(٢) ونصفه الآخر

(١) المهر: صدق المرأة ما يدفعه الزوج إلى زوجته بعقد الزواج (ح) مهور ومهورة. المعجم
الوسيط: إبراهيم مصطفى - أحمد الزيات - حامد عبد القادر - محمد النجار - دار الدعوة. د م.
د ت. تحقيق: مجمع اللغة العربية. مادة (م ه ر): ٨٨٩/٢.
وللصدقات تسعة أسماء: الصَّدَاقُ، وَالصَّدَقَةُ، وَالْمَهْرُ، وَالْبَحْلَةُ، وَالْفَرِيضَةُ، وَالْأَجْرُ، وَالْعَلَائِقُ،
وَالْعَقْرُ، وَالْحَبَاءُ. المغني لابن قدامة: عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبو محمد
(٦٨٢ هـ) دار الفكر بيروت لبنان. ط ١، ١٤٠٥ م، كتاب الصداق، فصل: وللصداق تسعة
أسماء ٤/٨.

المهر اصطلاحاً: عرفه الحنفية: هو المال الذي يجب في عقد النكاح على الزوج في مقابلة
منافع البضع، إما بالتسمية أو بالعقد. انظر: العناية شرح الهداية: للإمام أكمل الدين محمد بن
محمود البابرتي (٧٨٦ هـ) دار إحياء التراث العربي بيروت + دار الكتب العلمية بيروت لبنان
د ت، د ط + دار الفكر بيروت لبنان د ت، د ط. كتاب النكاح، باب المهر: ٣١٦/٣.

(٢) المهر المعجل: عرفه المؤلف في رقم الفتوى ١٧ في باب المهر من هذا الكتاب: هو المهر
الذي يجب أدائه في الحال، إما عن طريق الاشتراط في عقد النكاح نفسه أو بعده، أو عن
طريق عرف السائد... ولا يجوز الزفاف واللمس قبل أدائه دون رضاها. والمهر الذي لا
يجب أدائه في الفور، إما عن طريق اشتراط الميعاد، كالعام والعامين أو عشرة أو غير ذلك،
أو عن طريق العرف. يقال له: المهر المؤجل، لا يجب أدائه قبل حلول الأجل، وبالتالي لا
تستحق المرأة مطالبته بذلك.

مَوْجَلٌ ثُمَّ زَفَّتْ^(١) إِلَى بَيْتِهِ وَدَخَلَ بِهَا بِرِضَاهَا، وَبَعْدَ فِتْرَةٍ مِنَ الزَّمَنِ حَصَلَ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ بَعْضُ شَجَارٍ، فَخَرَجَتْ الزَّوْجَةُ إِلَى بَيْتِ أَهْلِهَا ثُمَّ رَفُضَتْ الرُّجُوعَ إِلَى زَوْجِهَا حَتَّى تَقْبُضَ الْمَهْرَ الْمُعْجَلُ؛ بِحِجَّةِ سُوءِ الْمَعَاشِرَةِ وَالْإِضْرَارِ بِهَا. هَلْ لَهَا ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

يَبَيَّنُوا تَوْجَرُوا .

المسألة الثانية

أهل يجوز ترجيح مذهب الصاحبين في حق حبس النفس لقبض المهر المُعْجَلُ
بعد الخلوة الصحيحة أو الدخول برضاها [٩]

[سئل فضيلة الشيخ]: إذا دخل الزوج على زوجته برضاها قبل قبض المهر المُعْجَلِ يسقط حق منع نفسها عنه عند الصاحبين^(١)، خلافاً للإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى^(٢). هل يجوز الترجيح والإفتاء على مذهب الصاحبين؟
يَبَيَّنُوا تَوْجَرُوا.

(١) هما الإمام محمد وأبو يوسف تلميذا الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى. وأمّا الإمام محمد هو محمد بن الحسن بن فرقد من موالي بني شيبان أبو عبد الله (١٨٩ هـ) إمام بالفقه والأصول، وهو الذي نشر علم الإمام أبي حنيفة، أصله من قرية حرسية، في غوطة دمشق، وولد بواسط، ونشأ بالكوفة، من مصنفاته: المبسوط، الزيادات، الجامع الكبير، الجامع الصغير، الآثار، السير، المؤطا. انظر: تاج التراجم في طبقات الحنفية القاسم بن قطلوبغا (٨٧٩ هـ) دار القلم دمشق، ١٤١٣ هـ: ص ٢٣٧؛ الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية: أبو محمد عبد القادر القرشي الحنفي (٧٧٥ هـ) هجر للطباعة والنشر رياض السعودية، ط ٢، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م + مجلس دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد الدكن، الهند، د ت + مير محمد كتب خانة كراتشي باكستان. برقم (١٣٩): ٤٢/٢.

والإمام أبو يوسف هو: يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي البغدادي أبو يوسف (١٨٢ هـ) صاحب الإمام أبي حنيفة وتلميذه الأول من نشر مذهبه، ولد بالكوفة وولي القضاء ببغداد، كان أول من خوطب بقاضي القضاة، وأول من غير لباس العلماء بهذا الزي، وولي القضاء لثلاثة من الخلفاء، وله كتاب الخراج والآثار، وتوفي ببغداد. انظر: تاج التراجم برقم (٣١٥): ص ١١٦؛ الجواهر المضيئة، برقم (٦٩٣): ٢٢٠/٢.

(٢) هو النعمان بن ثابت بن زوطي (١٥٠ هـ) الفقيه المحدث صاحب المذهب ولد بالكوفة وتوفي ببغداد، وهو تابعي لقي عدداً من الصحابة، وروى عنهم الكثير، وتفقه على أستاذه حماد بن أبي سليمان. ومن مؤلفاته: كتاب العلم والتعلم؛ كتاب الرد على القدرية؛ كتاب الفقه الأكبر. انظر: الجواهر المضيئة، الباب الثالث، في الملتقط من كتابي الكبير المُسَمَّى بالبستان في مناقب إمامنا النعمان: ٩/١ وما بعدها؛ طبقات الفقهاء: أبو إسحاق الشيرازي (٤٧٦ هـ)، دار الرائد العربي، ط ١، بيروت لبنان، ١٩٧٠ بتحقيق: إحسان عباس: ٨٧/١ وما بعدها .

(١) في مصباح المنير: زَفَّتِ النساءُ العروس إلى زوجها زَفًّا، من باب قَتَلَ، والاسم: الزَّفَافُ. مثل: كتاب. وهو: إهداؤها إليه. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي: أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي (٧٧٠ هـ) المكتبة العلمية بيروت لبنان، كتاب الزَّائِ، مادة (ز ف): ٥٤/١.

[أجاب مِشَرَّ محمود^(١) مُرَجِّحاً مذهب الصالحين بأنها لا تستحق حبس النفس بعد الدخول أو الخلوة الصحيحة^(٢) برضاها لقبض المهر المُعَجَّل لخمسة أوجه:]

(١) لم يذكر المؤلّف اسمه الثلاثي أو الصفة العلمية أو الكتاب، وبهذا لم أستطيع التأكد من الموصوف، وقد رجعت إلى كتب التراجم ولم يذكر أحد منها باسم (مستر محمود) وقد ترجم عبد الحي اللكنوي في كتابه نزعة الخواطر عدة علماء معاصري المؤلّف في الهند هم:

١ - الشّيخ محمود بن حسام الدين الكجراتي (قراة ١٣٠٢ هـ) أحمد أباد كجرات، الهند.

٢ - الشّيخ محمود بن عبد الله الحنفي النقشبندي الشيراوي، ديريه [سماعيل خان، بكستان (حالياً)].

٣ - الشّيخ محمود بن غلام محمد بن دوست محمد، الأعظم كرهى (١٣٣٧ هـ) الهند.

٤ - الشّيخ محمود بن محمد بن هاشم بن محمد اللونتي السامرودي السورتى (١٣١٥ هـ) الهند.

٥ - الشّيخ محمود بن محمد الشيعي الكيلاني (١٣٣٤ هـ) الهند. وله عدة مؤلفات.

٦ - الشّيخ محمود بن حسن بن محمد إمام الزبيرى السهسوانى (١٣٣٩ هـ) الهند.

٧ - الشّيخ محمود حسن بن أحمد الحنفي الأفغانى النجيب آبادى ثم الطوكي، وله عدة مصنفات (١٣٦٦ هـ) الهند.

٨ - الشّيخ محمود حسن بن ذو الفقار علي الحنفي ولد في بريلى الهند (١٣٣٩ هـ) وله عدة مصنفات.

٩ - الشّيخ محمود عالم الحنفي الرامبورى (١٣٠٢ هـ). انظر: نزعة الخواطر برقم ٤٨٨ - ٤٩٧: ١٣٧٦/٨ - ١٣٧٩

(٢) الخلوة التي يترتب عليها أثر: هي الخلوة الصحيحة :

أولاً. عند الحنفية: هي التي لا يكون معها مانع من الوطء، لا حقيقي، ولا شرعي، ولا طبعي. أمّا المانع الحقيقي: فهو أن يكون أحدهما مريضاً مرضاً يمنع الجماع، أو صغيراً لا يجامع مثله، أو صغيرة لا يجامع مثله، أو كانت المرأة رتقاء أو قرناء، لأن الرتق والقرن يمنعان من الوطء. وأمّا المانع الشرعي: فهو أن يكون أحدهما صائماً صوماً يمنع من وطء أو محرماً بحج أو بعمره، أو تكون المرأة حائضاً أو نفساء. وأمّا المانع الطبيعي: فهو أن يكون معهما ثالث، سواء أكان بصيراً أم أعمى، يقظان أم نائم، بالغاً أم صبيّاً بعد، إن كان عاقلاً، رجلاً أو امرأة، أجنبية أو منكوحته. انظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: الإمام علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي الملقب بملث العلماء (٥٨٧ هـ) كتاب النكاح، فصل وأمّا بيان ما يتأكد به المهر، المكتبة العلمية بيروت لبنان: ٢٩٢/٢ وما بعدها؛ الدر المختار: محمد بن علي بن محمد الحصكفي (١٠٨٨ هـ) دار الفكر بيروت لبنان، كتاب النكاح، باب المهر:

أولاً: وفي " الدر المختار": إذا وقع الخلاف بين الإمام أبي حنيفة والصالحين رحمهم الله في مثل هذه المسائل يرجح مذهب الصالحين^(١).

ثانياً: لم يكن لدى الإمام أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى الخبرة العملية في التعامل مع الناس، وخاصة بما يتعلق بالأمور الدنيوية في الإفتاء والقضاء

١٢٥/٣: ردّ المختار حاشية ابن عابدين: محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الشهير بابن عابدين (١٢٥٢ هـ)، كتاب النكاح، باب المهر: ١٢٥/٣.

ثانياً: عند المالكية: يسمونها خلوة الاهتداء: وهي المعروفة عندهم بإرخاء الستور، كان هناك إرخاء ستور، أو غلق باب أو غيره. ومن الخلوة الصحيحة عندهم أيضاً، خلوة الزيارة، أي: زيارة أحد الزوجين للآخر، وتكون بخلوة بالغ حيث كان مطيقاً، ولو كانت الزوجة حائضاً، أو نفساء، أو صائمة، فلا يكون معهما في الخلوة نساء متصفات بالعفة والعدالة، أو واحدة كذلك، وبحيث لا تقصر مدة الخلوة فلا تتسع للوطء. انظر: منح الجليل شرح على مختصر سيد خليل: محمد بن أحمد بن محمد عيش أبو عبد الله (١٢٩٩ هـ) دار الفكر بيروت لبنان، ١٤٠٩ هـ/ ١٩٨٩ م. فصل في بيان أحكام الصداق: ٤٣٣/٣.

ثالثاً: أمّا الشافعية: لا يترتب على الخلوة أي أثر في الجديد عندهم؛ لقول الله تعالى: ﴿وَأِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٧/٢]. والمراد بالمس الجماع. انظر: المجموع شرح المذهب: الإمام أبي زكريا محي الدين بن شرف النووي (٦٧٦ هـ) دار الفكر، بيروت لبنان، كتاب النكاح، فصل ويستقر الصداق بالوطء في الفرج: ٣٤٦/١٦.

رابعاً: عند الحنبلة: الخلوة التي يترتب عليها أثر هي الخلوة التي تكون بعيداً عن مميز، وبالحق مطلقاً، مسلماً أو كافراً، ذكراً أو أنثى، أعمى أو بصيراً، عاقلاً أو مجنوناً، مع علمه بأنها عنده، ولا يمنع أثر الخلوة نوم الزوج، ولا كونه أعمى، ولا بوجود مانع حسي بأحد الزوجين كجب ورتق، ولا بوجود مانع شرعي بهما، أو بأحدهما كحيض وإحرام وصوم واجب. انظر: شرح منتهى الإرادات المسمى دقائق أولي النهى لشرح المتن: منصور بن يونس بن إدريس البهوتي (١٠٥١ هـ) عالم الكتب بيروت لبنان، ١٩٩٦ م. كتاب الصداق، فصل ويسقط الصداق كله إلى غير متعة: ٢٢/٣.

(١) لم أقف في الدر المختار ما يدل على هذا بل ورد في كتاب القضاء: «ويأخذ القاضي كالمفتي بقول أبي حنيفة على الإطلاق، ثم بقول أبي يوسف ثم بقول محمد ثم بقول زفر والحسن بن زياد رحمهم الله تعالى وهو الأصح، منية، وسراجية، وعبارة النهر: ثم بقول الحسن فتنه، وصحح في الحاوي اعتبار قوة المدرك، والأول أضيظ، نهر» الدر المختار، كتاب القضاء: ٥٠٠/٥.

كالإمام أبي يوسف، وبالتالي إذا اتفق أحدهما [الإمام أبو حنيفة أو محمد] معه، صار كالقاعدة^(١) المسلمة في المذهب الحنفي.

ثالثاً: وفي "الفتاوى الهندية"^(٢): «ولو دخل الزوج بها، أو خلا بها برضاها، فلها أن تمنع نفسها عن السفر بها، حتى تستوفي جميع المهر على جواب الكتاب^(٣)»

(١) القاعدة لغة: الأساس، وكذا الضابط أو الأمر الكلي ينطبق على جزئيات. انظر: المعجم الوسيط مادة (ق ع د): ٧٤٨/٢؛ المصباح المنير، مادة (ق ع د): ص ٢٦٣.

وأما شرعاً: فقد يراد بها عموماً: القاعدة الفقهية أو القاعدة الأصولية. ويمكن تعريف القاعدة الفقهية بأنها: أصل فقهي كلي يتضمن أحكاماً تشريعية عامة من أبواب متعددة في القضايا التي تدخل تحت موضوعه. انظر: البدر الطالع في حل جمع الجوامع: أبو عبد الله محمد بن أحمد المحلّي الشافعي (٨٦٤ هـ) مؤسسة الرسالة بيروت لبنان، ط ١، ١٤٢٩ هـ / ٢٠٠٨ م: ٧٤/١؛ القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة: محمد الزحيلي، دار الفكر دمشق، ط ٢، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م: ٢٢/١.

وأما القواعد الأصولية فهي قواعد الاستنباط والاجتهاد، أي: السبل التي يعتمد عليها المجتهد، ويستعين بها في معرفة الأحكام من المصادر. انظر: القواعد الفقهية وتطبيقاتها لمحمد الزحيلي: ٢٠/١.

(٢) الفتاوى الهندية: جمعتها لجنة من أفاضل فقهاء الهند برئاسة الشيخ نظام الدين بهانپوري، وتعرف أيضاً (بالفتاوى العالمية) نظراً لأنها كتبت بطلب من ملك الهند محمد أورنگزيب الملّقب بعالمكير (١٧٠٧ م) وهو آخر ملوك الهند من المغول المسلمين من سلالة تيمورلنك المشهور، قبل الاحتلال الإنجليزي للهند. وطبع بهامشه: فتاوى قاضيخان والفتاوى البزازية. انظر: نزهة الخواطر، برقم (٢٤٣): ٦/ ٧٣٧ - ٧٤٣.

(٣) وهو المبسوط - أفاده ابن عابدين في الحاشية وابن نجيم في صدر الأشباه والنظائر - الإمام محمد بن الحسن الشيباني الحنفي (١٨٩ هـ) سماه به لأنه صنفه أولاً وأملاه على أصحابه، ثم صنف الإمام: الجامع الصغير، ثم الكبير، ثم الزيادات، والسير الكبير، والصغير، وهذه هي المراد بالأصول وظاهر الروايات في كتب الحنفية، وإنما سميت بظاهر الرواية؛ لأنها رويت عن الإمام محمد رحمه الله تعالى برواية الثقات فهي إما متواترة أو مشهورة عنه، وهناك في المذهب الحنفي كتب النوادر: وهي مروية عن أصحاب المذهب كالكيسانيات والهارونيات والجرجانيات والرقيات. انظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: حاجي خليفة (١٠٦٦ هـ) المطبعة البهية مصر، ١٣٦٠ هـ / ١٩٤١ م: ١٢٨٢/٢؛ والجواهر المضية برقم (٦٩٣): ٢٢٠/٢.

والمُعْجَل في عرف ديارنا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وقال^(١): ليس لها ذلك، وكان الشيخ الإمام الفقيه الزاهد أبو القاسم الصفار^(٢) رحمه الله تعالى يفتي في السفر بقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وفي منع النفس بقولهما، واستحسن بعض مشائخنا رحمهم الله تعالى اختياره، كذا في 'المحيط'^(٣).

رابعاً: أُعْتَبِرَ هؤلاء الأئمة الثلاثة في مرتبة واحدة في تقرير المذهب الحنفي، بغض النظر عن علاقة الأستاذ والتلميذ، وفي القاعدة العامة يرجح رأي الجمهور على غيره.

خامساً: قيل: إنها تملك حق الحبس قبل أداء المهر المُعْجَل، قياساً على حبس المبيع للبائع قبل أداء الثمن، وليس هذا إلا شبهة؛ لأن حق حبس المبيع يسقط بعد قبض المشتري، وكذلك يسقط حق حبس الزوجة بعد الدخول برضاها.

[أجاب الشيخ الإمام أحمد رضا رحمه الله رداً على قول مستر محمود]

الإجابة عن المسألة الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم

(١) أي: الصاحبين للإمام أبي حنيفة، هما الإمام محمد وأبو يوسف رحمهم الله تعالى.
(٢) هو أحمد بن عصمة أبو القاسم الصفار البلخي الحنفي (٣٣٦ هـ) الفقيه المحدث، تفقه على أبي جسر المغيدواني وسمع منه الحديث، روى عنه أبو علي الحسين بن الحسن، وتفقه عليه أبو حامد أحمد بن الحسين المروزي، وتوفي في السنة المذكورة التي توفي فيها أبو بكر الإسكاف. انظر: الجواهر المضية برقم (١٤٢): ٧٨/١.

(٣) المحيط البرهاني في الفقه النعماني: للإمام برهان الدين محمود بن تاج الدين أحمد بن الصدر الشهيد برهان الأئمة عبد العزيز بن عمر بن مازة البخاري الحنفي (٦١٦ هـ) وهو: ابن أخي الصدر الشهيد، حسام الدين، ثم اختصره وسماه: الذخيرة. كلاهما مقبولان عند العلماء. انظر: معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية: عمر رضا كحالة (١٤٠٨ هـ) مكتبة المثنى بيروت لبنان + دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان. د. ط. د. ت: ١٤٧/١٢؛ كشف الظنون: ١٦١٩/٢؛ الجواهر المضية برقم (٨٠٠): ٣٦٣/٢.

(٤) الفتاوى الهندية، كتاب النكاح، الباب السابع في المهر وفيه سبعة عشر فصلاً، الفصل الحادي عشر في منع المرأة، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط ١، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م: ٣٤٩/١؛ المحيط البرهاني: محمود بن أحمد بن الصدر الشهيد البخاري برهان الدين مازة، دار إحياء التراث العربي، باب الصلاة، وباب المهور: ٩٣/٢.

((الحمد لله المنعم في المُعْجَل والمُؤَجَّل، والصلاة والسلام على من ختم دفتر الرسالة والسجل، وعلى آله وصحبه وجميع أهل دينه المبجل))^(١).

في المسألة المذكورة: لها حق حبس نفسها عن زوجها حتى أداء المهر المُعْجَل، وبالتالي فلا تكون ناشزة^(٢)؛ لأن المنع بحق.

ونستدل على ذلك بما يلي :

أولاً: وفي ' الوقاية '^(٣): «لها منعه من الوطء والسفر بها والنفقة لو منعت، ولو بعد وطء أو خلوة برضاها»^(٤).

ثانياً: وفي ' النقاية '^(٥): «قبل أخذ المُعْجَل لها منعه من الوطء والسفر بها، ولو

(١) وما بين القوسين الكبيرين من كلام المؤلف لم أعربه وإنما نقلته دون أي تصرف.

(٢) شَرَبَت المرأة من زوجها شُورًا. من بابي قعد وضرب: عصت زوجها وامتنعت عليه. ونُسِر الرجل من امرأته شُورًا: بالوجهين تركها وجفاها. وفي التنزيل: ﴿وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَغْلِهَا شُورًا أَوْ إِعْرَاضًا﴾ [النساء: ١٢٨/٤]. انظر: المصباح المنير، كتاب النون ٦٠٥/٢.

(٣) وقاية الرواية في مسائل الهداية: محمود بن صدر الشريعة الأول عبيد الله بن إبراهيم المحبوبي الفقيه الحنفي الشهير ببرهان الشريعة وتاج الشريعة (٦٣٠ هـ) صنفه لابن بنته صدر الشريعة الثاني (عبيد الله بن مسعود بن عبيد الله بن محمود صدر الشريعة المحبوبي المتوفى ٧٤٧ هـ) وهو متن مشهور اعتنى بشأنه العلماء بالقراءة والتدريس والحفظ، وأشهر شروحه. شرح الوقاية: لابن بنته صدر الشريعة الثاني (عبيد الله بن مسعود بن عبيد الله بن محمود صدر الشريعة المحبوبي المتوفى ٧٤٧ هـ) وقد غلب نعتة على شرحه حتى صار اسماً لشرحه وله مختصر الوقاية المُسمَّى: بالنقاية. انظر هدية العارفين أسماء المؤلفين وأثار المصنفين: إسماعيل باش بن محمد أمين بن مير سليم الباباني (١٣٣٩ هـ) دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان: ٤٠٦/٢؛ كشف الظنون: ٢٠٢٠/٢؛ الجواهر المضيئة، برقم (٢٠٦٨): ٣٦٩/٤.

(٤) وقاية الرواية مع شرح الوقاية بهامش كنز الدقائق، المطبعة الأدبية بسوق الخضار القديم بمصر، ط ١، ١٣١٨ هـ. كتاب النكاح، باب المهر: ص ١٧٨.

(٥) النقاية مختصر شرح الوقاية: صدر الشريعة الثاني عبيد الله بن مسعود بن عبيد الله بن محمود المحبوبي (٧٤٧ هـ) وقد أجاد وبالع في إيجازها. فشرحها: تقي الدين الشمني (٨٧٢ هـ) بكمال الدراية في شرح النقاية. وشرحها: زين الدين ابن العيني (٨٩٣ هـ) وشرحها: قاسم بن قطلوبغا (٨٧٩ هـ) ولم يكمله. ومن شروح النقاية: شرح أبي المكارم بن عبد الله. ومولانا عبد الرحمن بن أحمد الجامي (٨٩٨ هـ) شرح ممزوج مختصر بالفارسية. ومن شروحه: فتح باب العناية لشرح كتاب النقاية لعلي بن سلطان محمد القاري الهروي (١٠١٤ هـ). انظر: كشف الظنون: ١٩٧٢/٢؛ الجواهر المضيئة، برقم (٨١٣): ٣٦٥/٢.

بعد وطء برضاها بلا سقوط النفقة^(١).

ثالثاً: وفي " الكنز "^(٢): «لها منعه من الوطء والإخراج للمهر وإن وطئها»^(٣).

رابعاً: وفي " تنوير الأبصار "^(٤): «لها منعه من الوطء والسفر بها، ولو بعد وطء»^(٥) أو خلوة رضيتهما^(٦).

خامساً: وفي " الدر المختار ": «لأن كل وطأة معقود عليها، فتسليم البعض لا يوجب تسليم الباقي»^(٧).

وفي " الدر المختار " أيضاً: النفقة تجب للزوجة على زوجها ولو منعت نفسها

(١) النقاية (مختصر الوقاية) المطبوع مع الجامع الرموز، مطبع مظهر العجائب، محلة ثالثا من محلات دار الإمارة كلكتة الهند ١٨٥٨ م، كتاب النكاح، فصل في المهر: ٢٦٦/٢.

(٢) كنز الدقائق: أبو البركات عبد الله بن أحمد حافظ الدين النسفي (٧١٠ هـ) يذكر ما عم وقوعه حاوياً لمسائل الفتاوى والواقعات، فشرحه جلة من الفقهاء منهم: الزيلعي (٧٤٣ هـ) والعيني (٨٥٥ هـ) وابن نعيم (٩٧٠ هـ) وملا مسكين (٩٥٤ هـ) وعبد البر الشحنة (٩٢١ هـ) والكرمانى (٧٤٨ هـ) وإبراهيم القاري (١٠٠٤ هـ) انظر: كشف الظنون: ١٥١٧/٢؛ الجواهر المضيئة برقم (٦٩٢): ٢٩٤/٢ - ٢٩٥.

(٣) كنز الدقائق: أبو البركات عبد الله بن أحمد النسفي (٧١٠ هـ) المطبوع مع البحر الرائق دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط ١، ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٧ م، كتاب النكاح، باب المهر: ٣٠٨/٣.

(٤) تنوير الأبصار وجامع البحار: شمس الدين محمد بن عبد الله بن أحمد بن التمرتاشي الغزي الحنفي (١٠٠٤ هـ)، وهو في مجلد واحد جمع فيه مسائل المتون المعتمدة عوناً لمن ابتلي بالقضاء والفتوى، وفرغ من تأليفه: في محرم الحرام (٩٩٥ هـ) ثم شرحه في مجلدين ضخمين وسماه: منح الغفار. انظر: كشف الظنون: ٥٠١/١؛ ومقدمة الأثمار الجنية في أسماء الحنفية لعلي ابن سلطان القاري (١١٤ هـ) خدا بخش أوريتل ببلك لاثيريري، بتنة، الهند ٢٠٠٢ م. الباب الثالث معاصرو القاري، برقم (٤): ص ١٨.

(٥) وفي نسختي من الفتاوى الرضوية: «ولو وطء أو خلوة رضيتهما».

(٦) تنوير الأبصار مع الدر المختار: محمد بن عبد الله الغزي التمرتاشي الحنفي (١٠٠٤ هـ) دار الفكر بيروت لبنان. كتاب النكاح، باب المهر: ١٥٧/٣.

(٧) الدر المختار، كتاب النكاح، باب المهر: ١٥٧/٣.

للمهر دخل بها أو لا^(١).

[المنافشة والترجيح]

وبهذا عرفنا أنه إذا دخل الزوج على زوجته أو خلا بها برضاها قبل أخذ المهر المُعْجَل لا يسقط حق حبس النفس والامتناع عن السفر معه عند الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى، حتى تستوفي جميع المهر المُعْجَل، وإن بقيت روية^(٢) واحدة فلها حق حبس نفسها والسفر معها، ولو دخل بها مراراً عند الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى.

[استحسان بعض الفقهاء مذهب الصحابين رحمهما الله]

وقال الصحابان: يسقط حق الحبس والمنع من السفر بمجرد الخلوة برضاها، وقد استحسنت بعض الفقهاء مذهبهما على النحو التالي:

أولاً: وكان الشيخ الإمام أبو القاسم الصقار^(٣) رحمه الله تعالى يفتي في السفر بقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي منع النفس بقولهما، وبالتالي كل من كان يميل إليه يتبعه ويفتي بمذهبه، كما يقول الصدر الشهيد^(٤) في "شرح الجامع الصغير"^(٥).

(١) وفي الدر المختار مع تنوير الأبصار: «ولو منعت نفسها للمهر دخل بها أو لا، ولو كله مُؤَجَّلاً عند الثاني، وعليه الفتوى كما في البحر والنهر، وارتضاه محشي الأشباه؛ لأنه منع بحق فتستحق النفقة بقدر حالهما، به يفتي». تنوير الأبصار مع الدر المختار، كتاب الطلاق، باب الحضانة: ٦٣١/٣.

(٢) العملة الرائجة في شبه القارة الهندية.

(٣) هو أحمد بن عصمة أبو القاسم الصقار البلخي الحنفي (٣٣ هـ) وقد ترجمناه عند أول وروده. (٤) هو الصدر الشهيد عمر بن عبد العزيز بن عمر بن مازة أبو محمد برهان الأئمة، حسام الدين (٥٣٦ هـ) من أكابر الحنفية، من أهل خراسان، قتل بسمرقند ودفن في بخارى. من مصنفاته: الجامع، الفتاوى الصغرى، الفتاوى الكبرى، وعمدة المفتي والمستفتي، الوقعات الحسامية، شرح أدب القاضي للخصاف، شرح الجامع الصغير. انظر: معجم المؤلفين: ٢٩١/٧؛ الجواهر المضية، برقم (١٥٥٣): ٦٤٩/٢؛ تاج التراجم: ص ٢١٧.

(٥) وجاء في شرح الجامع الصغير لصدر الشهيد: «أمرأة قد دخل بها زوجها، فلها أن تمنع نفسها وتمنعه أن يخرجها حتى تأخذ المهر، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله ليس له أن تمنع... لهما: أن المعقود عليه كله قد صار مسلماً برضاها فبطل حقها في الحبس كالبائع، ولأبي حنيفة رحمه الله تعالى: أن الوطء تصرف في البضع المحترم، فلا يجوز إخلاءه عن المعروض، فإذا منعت من الوطء فقد منعت عن الزوج ما يقابله المهر، فصح». دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط ١، ٢٠٠٦ م. كتاب النكاح، باب المهر، مسألة (٧): ص ٢٨٧.

بعد نقل مذهبه: «وأنه حسن»^(١).

ثانياً: ويقول الإمام البزدوي^(٢) في شرح الكتاب المذكور^(٣): «هذا أحسن في الفتيا». ((كما نقله عنه في "البنية"^(٤)، وكذا الطحطاوي^(٥) عن

(١) جاء في النافع الكبير شرح الجامع الصغير: «قوله فلها أن تمنع: لأن الوطء تصرف في البضع المحترم، فلا يجوز إخلاءه عن العوض فإذا منعت عن الوطء فقد منعت عن الزواج بما يقابله، ولهما أن المعقود عليه كله صار مسلماً برضاها، فبطل حقها في الحبس، فإن منعت نفسها فلها النفقة والسكنى حتى تستوفي مهرها عند أبي حنيفة رحمه الله وقال: لا نفقة لها، وكان الشيخ الإمام أبو القاسم الصقار البلخي يفتي في المنع بقول أبي يوسف ومحمد وفي السفر بقول أبي حنيفة وأنه حسن». النافع الكبير شرح الجامع الصغير: محمد عبد الحي بن محمد عبد الحليم الأنصاري اللكنوي الهندي أبو الحسنات (١٣٠٤ هـ) عالم الكتب بيروت لبنان. ١٤٠٦ م، باب في المهور: ١٨٢/١.

(٢) هو علي بن محمد بن الحسين أبو الحسن فخر الإسلام البزدوي (٤٨٢ هـ) كان إمام الحنفية بما وراء النهر، أصولي محدث مفسر، من تصانيفه: المبسوط أحد عشر مجلداً، شرح الجامع الكبير للشيباني في فروع الفقه الحنفي، كنز الوصول إلى معرفة الأصول المعروف بأصول البزدوي. وهو غير محمد بن محمد بن الحسين البزدوي أبو اليسر الملقب بالقاضي الصدر (٤٩٣ هـ). انظر: معجم المؤلفين: ١٩٢/٧؛ الجواهر المضية، برقم (٩٩٧): ٥٩٤/٢؛ تاج التراجم: ص ٢٠٥.

(٣) أي: في شرح الجامع الصغير: للإمام محمد بن الحسن الشيباني.

(٤) البنية في شرح الهداية: بدر الدين محمود بن القاضي شهاب الدين أحمد بن موسى بن أحمد ابن الحسين بن يوسف بن محمود أبو محمد العيني (٨٥٥ هـ) الفقيه الحنفي تولى قضاء القضاة والاحتساب، مولده في بلدة عيتاب وتوفي بالقاهرة. انظر: هدية العارفين: ٤٢٠/٢؛ الأعلام للزركلي: ١٦٣/٧.

(٥) انظر: البنية شرح الهداية، عند قوله: «وقال فخر الإسلام في شرح الجامع الصغير: كان أبو القاسم الصقار يفتي في المنع بقول أبي يوسف ومحمد، وفي السفر بقول أبي حنيفة، قال: وهذا حسن في الفتيا». دار الفكر بيروت لبنان، ط ٢، ١٩٩٠ م. كتاب النكاح، باب المهر: ٧٢١/٤.

(٦) هو أحمد بن محمد بن إسماعيل الطحطاوي أو الطهطاوي (١٢٣١ هـ) ولد بطهطا بالقرب من أسيوط، وتعلم بالأزهر، فقيه حنفي، وتقلد مشيخة الحنفية، فخلع ثم أعيد، فاستمر إلى أن توفي بالقاهرة. من مصنفاته: حاشية على مراقي الفلاح، حاشية على الدر المختار، وكشف الرين عن بيان المسح على الجوربين. انظر: الأعلام للزركلي: ٢٤٥/١.

"البحر"^(١) عن "غاية البيان"^(٢) ((^(٣))).^(٤)

ثالثاً: وفي "جواهر الأخلاطي"^(٥): «واستحسن بعض المشائخ اختياره»^(٦).

(١) وفي البحر الرائق: «وفي شرح الجامع الصغير للبزدوي: كان أبو القاسم الصفار يفتي في المنع بقول أبي يوسف ومحمد، وفي السفر بقول أبي حنيفة، ثم قال: وهذا حسن في الفتيا يعني: بعد الدخول لا تمنع نفسها ولو منعت لا نفقة لها كما هو مذهبهما، ولا يسافر بها ولها الامتناع منه لطلب المهر ولها النفقة كما هو مذهبه. كذا في غاية البيان» البحر الرائق: زين الدين بن إبراهيم بن محمد المعروف بابن نجيم المصري الحنفي (٩٧٠ هـ) دار الكتب العلمية بيروت لبنان. ط ١، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م. كتاب النكاح، باب المهر: ٣/٣١٢.

(٢) غاية البيان وندرة الأقران شرح الهداية: الإمام قوام الدين أمير كاتب بن أمير عمر الأتقاني الحنفي (٧٥٨ هـ). قال: ... فشرعت حين جاوزت الثلاثين بشرط أن أحل مشكلات الهداية لفظاً ومعنى. وافتتح لتأليفه بالقاهرة غرة شهر ربيع الآخر من (٧١١ هـ) وكتب بعضه في العراق وإيران ودمشق وأكثره ببغداد، إلى أن ختمه بدمشق في (٧٤٧ هـ) انظر: كشف الظنون: ٢/٢٠٣٣؛ جواهر المضية، حرف الهمزة: ٤/١٢٨؛ تاج التراجم: ص ١٣٨.

(٣) انظر الحاشية الطحطاوية على الدر المختار، كتاب الطلاق، باب النفقة: ٢/٢٥٢. عند قوله: «قال الولوالجي: بقول أبي يوسف يفتي استحساناً، بخلاف البيع...». كتب خاتمة أصقية حيدر آباد دكن الهند؛ غاية البيان وندرة الأقران، كتاب النكاح، باب المهر عند قوله: «كان أبو القاسم الصفار يفتي في المنع بقول أبي يوسف ومحمد، وفي السفر بقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، ثم قال: وهذا أحسن في الفتيا». اللوحة ٤٤/ب، مخطوط مكتبة الأسد بدمشق السورية، برقم ١٣٧٠٨.

(٤) وما بين القوسين الكبيرين من كلام المؤلف لم أعربه، وإنما نقلته دون أي تصرف.

(٥) جواهر الأخلاطي: برهان الدين إبراهيم بن أبي بكر بن محمد بن حسين الأخلاطي الحسيني، في الفقه الحنفي، وهو من علماء القرن العاشر. وقد تكرر ذكره في البحر الرائق، والفتاوى الهندية، وتكملة زبد المحتار وغيرها. وهو غير (صدر الدين الخلاطي عباد بن ملكداد، شارع صحيح مسلم ومُلَخَّص الجامع الكبير). وقد وجد مخطوطه في مكتبة الكلية الإسلامية بمدينة بشاور باكستان رقم الحفظ ٧٠٣. ومكتبة مانشتستر في إنجلترا، برقم الحفظ ٢٠٦. ومكتبة رامبور بالهند برقم الحفظ ١/١٨٣-١٣١-١٣٢. وطشقند، أوزباكستان، برقم الحفظ ٣٨٢٤، ٥٨٤٨.

(٦) انظر: جواهر الأخلاطي: برهان الدين إبراهيم بن أبي بكر بن محمد بن حسين الأخلاطي الحسيني، من علماء القرن العاشر. مخطوط دار أهل السنة جامع الماس عزيز آباد رقم ٨، فيدرل بي إيريا، كراتشي باكستان، كتاب النكاح، فصل في المهر اللوحة ٦٣/أ.

رابعاً: وفي "الفتاوى الهندية" من "المحيط": «ولفظه بعض مشائخنا»^(١).

[المناقشة مع مرجحي مذهب الصاحبين رحمهما الله تعالى]

ولكننا نرى جُلَّة علماء المذهب الحنفي وفقهاء الكبار يعتمدون مذهب الإمام [أبي حنيفة] ويرجحونه كما جاء في جميع المتون، ولا يُذكر فيها إلا المذهب المختار الصحيح.

أولاً: وفي "الفتاوى الخيرية"^(٢): «به صرحت المتون قاطبة»^(٣).

ثانياً: وقد ذكرنا التصريح من "الوقاية"^(٤) و"النقاية"^(٥).

(١) انظر: الفتاوى الهندية، كتاب النكاح، الباب السابع في المهر وفيه سبعة عشر فصلاً، الفصل الحادي العشر في منع المرأة: ٣٤٩/١. المحيط البرهاني: باب المهور: ٢/٩٣.

(٢) الفتاوى الخيرية لنفع البرية: خير الدين بن أحمد بن نور الدين علي الأيوبي العلمي الفاروقي الرملي (١٠٨١ هـ) ولد بالرملة بفلسطين ونشأ بها، فقيه حنفي مفسر محدث لغوي، مشارك في أنواع من العلوم، رحل إلى مصر ودرس بالأزهر ثم عاد إلى بلده، وأخذ في التعليم والإفتاء والتدريس، أخذ عنه العلماء الكبار والمفتون والمدرسون، ومن تصانيفه أيضاً: حواشيه على منح الغفار، رد فيها غالب اعتراضاته على الكنز، وحواشيه على شرح الكنز للعيني، وعلى الأشباه والنظائر، وله كتابات على البحر الرائق والزيلعي وجامع الفصولين. انظر: معجم المؤلفين: ٤/١٣٢؛ الأعلام للزركلي: ٤/٣٧٤.

(٣) وجاء في الفتاوى الخيرية: «سئل في المرأة إذا سلمت نفسها قبل استكمال ما شرط تعجيله لها من المهر، هل لها بعد ذلك منع نفسها عنه، وهل تجبر على أن تسكن مع ضرثها في محل واحد أم لا؟ أجاب: لها منع نفسها حتى تستكمل، ذلك عند الإمام وإن كانت سلمت نفسها. وبه صرحت المتون قاطبة». كتاب الطلاق، باب العدة، مطلب لها منع نفسها ولو سلمت نفسها قبل استكمال معجل مهرها. المطبعة الكبرى الميرية ببولاك، مصر المحمية، ط ٢، ١٣٠٠ هـ: ٦٩/١. وقال في الفتاوى الخيرية في كتاب النكاح، باب المهر: «أما المتون وهي غالباً لا تمشي إلا على ظاهر الرواية، فهي قاطبة على أن القاضي يحبس في المهر المُعْجَل...»: ١/٣٤.

(٤) انظر: وقاية الرواية مع شرحه الوقاية، كتاب النكاح باب المهر: ص ١٧٨.

(٥) وجاء في الوقاية: «لها منعه من الوطء والسفر بها والنفقة لو منعت ولو بعد ووطء أو خلوة برضاها». وفي النقاية: «قبل أخذ المُعْجَل لها منعه من الوطء والسفر بها ولو بعد ووطء برضاها بلا سقوط النفقة». النقاية (مختصر الوقاية) المطبوع مع الجامع الرموز، كتاب النكاح، فصل في المهر: ٢/٢٦٦.

ثالثاً: ورَّجَحَ مذهب الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى صاحب "تنوير الأبصار"^(١) و"الدَّرُّ المختار"، ولما قال المؤلِّف في باب النفقة في "تنوير الأبصار": «ولو منعت نفسها للمهر». وزاد الشارح^(٢): «دخل بها أو لا»^(٣)؛ لينصُّ على ترجيح مذهب الإمام.

[الاقتصار والتعليل والتقديم من أدلة الترجيح]

أولاً: وعلى هذا: اقتصر "الوافي"^(٤)، و"المختار"^(٥) على مذهب الإمام^(٦).

(١) هو محمد بن عبد الله بن أحمد الخطيب العمري التمرتاشي الغزي الحنفي (١٠٠٤ هـ) شيخ الحنفية في عصره، من أهل غزة، مولده ووفاته فيها. من مصنفاته: تنوير الأبصار، منح الغفار شرح تنوير الأبصار، معين المفتي على جواب المستفتي - أنا أحققها (الآن ٢٠١٠ م) في جامعة أم درمان الإسلامية بالسودان بإشراف الدكتور أحمد الشهادة بدمشق في ٢٠١٠ م - وله فتاوى التمرتاشي يحققها (الآن ٢٠١٠ م) الشيخ الفاضل الأخ محمد عرفان الغجراتي، ورفقان خان في جامعة أم درمان الإسلامية بالسودان بإشراف الدكتور سمير الشاوي. انظر: الأعلام للزركلي: ٢٣٩/٦؛ كشف الظنون: ٥٠١/١؛ وإيضاح المكنون: ٣٠/١؛ ومقدمة الأثمار الجنية في أسماء الحنفية لعلي ابن سلطان القاري (١٠١٤ هـ) الباب الثالث، معاصرو القاري، برقم (٤): ص ١٨.

(٢) أي: الدَّرُّ المختار شرح تنوير الأبصار: علاء الدين محمد بن علي بن محمد بن عبد الرحيم الحصكفي الحنفي مفتي الشام (١٠٨٨ هـ).

(٣) تنوير الأبصار مع الدَّرُّ المختار، كتاب النكاح، باب النفقة: ٦٣١/٣.

(٤) الوافي: أبو البركات عبد الله بن أحمد حافظ الدين النسفي الحنفي صاحب الكنز (٧١٠ هـ) كتاب مقبول معتبر، قال: كان يخطر ببالي إبان فراغي أن أولف كتاباً جامعاً لمسائل الجامعين والزيادات، حاولت لما في المختصر ونظم الخلافات، مشتتلاً على بعض مسائل الفتاوى والواقعات، فألفته وأتممتها في أسرع وقت وسميته: بالوافي، ثم شرحه وسماه: الكافي. انظر: كشف الظنون: ١٩٩٧/٢؛ والجواهر المضيئة، برقم (٦٩٢): ٢٩٤/٢ - ٢٩٥.

(٥) المختار: أبو الفضل مجد الدين عبد الله بن محمود بن مودود الموصل الحنفي (٦٨٣ هـ) صنف في شبابه مختصراً سماه: المختار للفتوى، فتداولته الأيدي فطلبوا منه شرحاً فشرحه، وسماه: الاختيار، أشار فيه إلى علل المسائل ومعانيها، وذكر فروعاً يحتاج إليها ويعتمد في النقل عليها، وخرَّج أحاديثه: قاسم بن قطلوبغا (٨٧٩ هـ) انظر: كشف الظنون: ١٦٢٢/٢؛ الجواهر المضيئة، برقم (٧٣٨): ٣٤٩/٢ - ٣٥٠؛ تاج التراجم: ص ١٧٦ - ١٧٧.

(٦) وجاء في المختار: «وللمرأة أن تمنع نفسها، وأن يسافر بها حتى يعطيها مهرها، فإذا أوقاها مهرها نقلها إلى حيث شاء، وقيل لا يسافر بها، وعليه الفتوى». كتاب النكاح: ١٧٠/٢. وجاء

ثانياً: كما اعتمد وعلل صاحب "الدَّرُّ المختار" كما ذكرنا^(١)، أن الاختصار والتعليل كلاهما دليل الترجيح.

وألخص ما قال صاحب^(٢) "رد المختار"^(٣) في كتاب القضاء، مسألة ولاية بيع التركة المستغرقة بالدين: اقتصاره في المتن (يعني: تنوير الأبصار)^(٤) يفيد ترجيحه^(٥).

ثالثاً: والطحطاوي ذكره قُبيل الوصية بثلاث المال: «الاقتصار عليه يدل على اعتماده»^(٦).

في شرح الكافي على الوافي: «وللمرأة أن تمنع الزوج عن الدخول بها حتى يوفي المهر، وتمنعه أن يسافر بها... فلها أن تحبس عنه حتى يتعين حق في المبدل كما في البيع». كتاب النكاح، باب المهر، لوحة المخطوط ١١٨/١ الجزء الأول المكتبة الظاهرية، برقم ٩٦٨٤.

(١) وفيه: «ولو منعت نفسها للمهر دخل بها أو لا». تنوير الأبصار مع الدر المختار، كتاب النكاح، باب النفقة: ٦٣١/٣.

(٢) هو محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين (١٢٥٢ هـ) دمشقي، كان فقيه الديار الشامية، وإمام الحنفية في عصره، صاحب رد المختار على الدَّرُّ المختار المشهور بحاشية ابن عابدين. من تصانيفه: العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية؛ المنار في الأصول؛ وحواش على تفسير البيضاوي ومجموعة رسائل. انظر: الأعلام للزركلي: ٤٢/٦.

(٣) رد المختار على الدَّرُّ المختار: ابن عابدين محمد أمين بن عمر (١٢٥٢ هـ) ولم يكمله، وإنما أكمله ابنه محمد علاء الدين (١٣٠٦ هـ) وسمي التكملة: قرة عيون الأخبار لتكملة رد المختار، وهو من أهم كتب متأخري الحنفية، واشتهر باسم: حاشية ابن عابدين، وهو عبارة عن حاشية على كتاب الدَّرُّ المختار للحصكفي (١٠٨٨ هـ) وهو شرح على متن تنوير الأبصار. انظر: معجم المؤلفين: ٧٧/٩؛ الأعلام للزركلي: ٤٢/٦.

(٤) كلمة: (يعني: تنوير الأبصار): من شَرَحَ المؤلِّف لم يرد في رد المختار.

(٥) جاء في حاشية ابن عابدين: «أن القاضي إنما يبيع التركة المستغرقة لقضاء الدين إذا امتنع الورثة عن بيعها، ولم يحك ترجيحاً، لكن اقتصاره في المتن على القول الأول تبعاً للدرر يفيد ترجيحه» كتاب القضاء، فصل في الحبس، مطلب في بيع التركة المستغرقة بالدين: ٤١٦/٥.

(٦) جاء في الحاشية الطحطاوية على الدَّرُّ المختار تحت قول الدر: «أوصى بأن يعار بيته من فلان، أو بأن يسقى عنه الماء شهراً في الموسم أو في سبيل الله، فهو باطل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى». كتاب الوصايا: ٣٢١/٤؛ حاشية مراقي الفلاح، عند قوله: «اقتصر عليه صاحب الدر فيدل على اعتماده». المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، مصر ١٣١٨ هـ. باب ما يفسد به الصوم وتجب به: ٤٣٩/١.

رابعاً: وفي "العقود الدرية" ^(١): «التعليل دليل الترجيح» ^(٢).

خامساً: وأيضاً ذكر صاحب العقود الدرية في [كتاب] النكاح، قبل باب الولي: «هو المَرَجِّح، إذ هو المحلى بالتعليل» ^(٣).

سادساً: وإبراهيم الحلبي ^(٤) قدّم ذكر مذهب الإمام في "ملتقى الأبحر" ^(٥) - قال فاضل الشامي: هو من المتون المعتمدة في المذهب - وحكم به، ثم نسب إلى الصاحبين خلافه، حيث قال: «هذا قبل الدخول وكذا بعده خلافاً لهما» ^(٦).

(١) العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية: محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي (١٢٥٢ هـ) (صاحب الحاشية) ترجمناه عند أول وروده. انظر: الأعلام للزركلي: ١٦٢/٢ و ٤٢/٦؛ وهدية العارفين: ٣٦٨/٢.

(٢) العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية: كتاب النكاح، عند مسألة: «سئل في رجل قال: كل امرأة تدخل في عقد نكاحي فهي طالق ثلاثاً فزوجه رجل فضولي امرأة» طبع حاجي عبد الغفار وبسران ارك بازار قندهار أفغانستان د ط، د ت: ١٧/١.

(٣) العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية، كتاب النكاح عند مسألة: «سئل في رجل قال: كل امرأة تدخل في عقد نكاحي فهي طالق ثلاثاً فزوجه رجل فضولي امرأة»: ١٧/١.

(٤) إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحلبي (٩٥٦ هـ) فقيه حنفي، من أهل حلب، تفقه بها وبمصر، ثم استقر في القسطنطينية وتوفي بها عن ثيف وتسعين عاماً. أشهر كتبه ملتقى الأبحر، غنية المتمللي في شرح منية المصلي، مختصر طبقات الحنابلة، تلخيص القاموس المحيط، تلخيص الفتاوى التناظرية، تلخيص الجواهر المضية في طبقات الحنفية. انظر: كشف الظنون: ١٨١٥/٢؛ الأعلام للزركلي: ٦٦/١.

(٥) ملتقى الأبحر: إبراهيم بن محمد الحلبي (٩٥٦ هـ) جعله مشتملاً على مسائل القدوري والمختار والكنز والوقاية بعبارة سهلة، وأضاف إليه بعض ما يحتاج إليه من مسائل المجمع ونبذة من الهداية، وقدم من أقاويلهم ما هو الأرجح وآخر غيره، واجتهد في التنبيه على الأصح، والأقوى وفي عدم ترك شيء من مسائل الكتب الأربعة. ومن شروحه: مجمع الأنهر لشيخه زاده (١٠٧٨ هـ) والدر المنقذ في شرح الملتقى للحصكفي (١٠٨٨ هـ). انظر: كشف الظنون: ١٨١٥/٢؛ الأعلام للزركلي: ٦٦/١.

(٦) وجاء فيه: «ولها النفقة لو منعت لذلك وهذا قبل الدخول وكذا بعده خلافاً لهما فيما لو كان الدخول برضاها». ملتقى الأبحر مع شرحه مجمع الأنهر كتاب النكاح، باب المهر، فصل ولا يجب شيء من المسمى ومهر المثل والمتعة والعدة والنفقة بلا وطء في عقد فاسد، دار الكتب العلمية، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م، بيروت لبنان: ٢٢٧/١.

هذا ما صرح به نفسه في مقدمة "ملتقى الأبحر"، وإليك نص الماتن والشارح ^(١) ملخصاً: صرح بذكر الخلاف بين أئمتنا، وقدمت من أقاويلهم ما هو الأرجح، المختار للفتوى ^(٢).

سابعاً: كما يقدم فخر الدين، فقيه النفس قاضيه خان ^(٣) قول الإمام، ويقول في مقدمة فتاواه ^(٤): «قدمت ما هو الأظهر، وافتتحت بما هو الأشهر» ^(٥).

(١) هو عبد الرحمن بن محمد بن سليمان الكليولي المدعو بشيخي زاده (١٠٧٨ هـ) الحنفي القاضي بعسكر روم أيلي يعرف بداماد شيخ الإسلام من أهل كليولي (تركيا) من قضاة الجيش، له مجمع الأنهر في شرح ملتقى، فرغ من تأليفه ببلدة أدرنة، ونظم الفرائد. انظر: هدية العارفين: ٥٤٩/١؛ الأعلام للزركلي: ٣٣٢/٣.

(٢) وجاء فيه: «وصرح بذكر الخلاف الواقع بين أئمتنا الإمام محمد الشيباني، والإمام أبي يوسف الرياني، والإمام أبي حنيفة الأعظم رحمهم الله تعالى، ثم اخترت قاعدة في المسائل الخلافية ليطلع منها الأقوى والأرجح المختار للفتوى فقال [إبراهيم الحلبي]: وقدمت من أقاويلهم ما هو الأرجح. المختار للفتوى من أقاويلهم». ملتقى الأبحر مع شرحه مجمع الأنهر، مقدمة الكتاب: ١٣/١.

(٣) هو حسن بن منصور بن محمود الأوزجندی المشهور بقاضيه خان (٥٩٢ هـ) من كبار فقهاء الحنفية في المشرق، وفتاواه متداولة، و(أوزجند) بلدة بنواحي أصبهان قرب فرغنة. من تصنيفه: الفتاوى، الأمالي، شرح الجامع الصغير. انظر: الجواهر المضية، برقم (٤٨٥): ٩٣/٢؛ تاج التراجم: ص ١٥١.

(٤) فتاوى قاضيه خان أو الفتاوى الخانية. الإمام فخر الدين الأوزجندی الفرغاني (٥٩٢ هـ) وهي مشهورة مقبولة معمول بها متداولة بين أيدي العلماء والفقهاء، وكانت هي نصب عين من تصدر للحكم والإفتاء، ذكر في هذا الكتاب جملة من المسائل التي يغلب وقوعها وتمس الحاجة إليها وتدور عليها واقعات الأمة، وترتيبها على ترتيب الكتب المعروفة بئّن لكل فرع أصلاً، وفيما كثرت فيه الأقاويل من المتأخرين اقتصر منه على قول أو قولين، وقدم ما هو الأظهر كما قال في خطبته. انظر: كشف الظنون: ١٢٢٧/٢؛ الجواهر المضية، برقم (٥٠٧): ٢٠٥/١.

(٥) فتاوى قاضيه خان، مقدمة الكتاب، المطبوع بهامش الفتاوى الهندية، دار صادر بيروت لبنان، ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م: ٢/١. وجاء في فتاوى قاضيه خان: «إذا زوجت المرأة ولها مهر معلوم... كان لها أن تحبس نفسها لاستيفاء المهر». كتاب النكاح، باب المهر: ٣٨٥/١. وقال الإمام قاضيه خان في شرح الجامع الصغير: «امرأة دخل بها زوجها، فلها أن تمنع نفسها لاستيفاء المهر، وقال أبو يوسف ومحمد: ليس لها ذلك، وعلى هذا الخلاف لو أراد الزوج

ثامناً: وقال الفقهاء: أنه^(١) يُقدِّم قول المختار، وفي "الحاشية الطحطاوية" - ذكره في كتاب الوصايا، أول باب الوصي - «اصطلاحه تقديم الأظهر فيكون المعتمد»^(٢).

تاسعاً: من العادة المستمرة للإمام برهان الدين المرغيثاني^(٣) أن يؤخر القوي عند ذكر الأدلة على الأقوال المختلفة ليقع المؤخر بمنزلة الجواب عن المقدم^(٤).

أن يخرجها من البلد بعد ما دخل بها قبل إيفاء المهر كان لها أن تمتنع، وعندهما ليس لها ذلك؛ فإذا امتنعت نفسها كان لها النفقة في قول أبي حنيفة لأنها منعت نفسها بحق» كتاب النكاح، بقاية باب المهور، اللوحة: ٩٩/ب، مخطوطة وقف المكتبة الأحمدية بمدينة الحلب السورية، برقم ٥٢٧.

(١) أي: قاضيخان.

(٢) جاء في الحاشية الطحطاوية على الدر المختار: «وقدم [قاضيخان] القول بأنه وصي، واصطلاحه: تقديم الأظهر فيكون هو المعتمد، فإنه قال في خطبة فتاواه المشهورة: وقدمت ما هو الأظهر، واقتحت بما هو الأشهر».

كتاب الوصايا، باب الوصي: ٣٤٠/٤.

(٣) هو علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيثاني برهان الدين (٥٩٣ هـ) نسبته إلى (مرغيان) وهي مدينة من فرغانة وراء سجون وجيخون، من أكابر فقهاء الحنفية، وكتابه: الهداية شرح بداية المبتدئ مشهور بتدوله الحنفية، ومن تصانيفه أيضاً: متقى القروع، مختارات النوازل، والتجنيس، انظر: الجواهر المضية، برقم (١٠٣٠): ٦٢٧/٢ - ٦٢٨ تاج التراجم: ص ٢٠٦.

(٤) وقال صاحب الهداية: «وللمرأة أن تمتنع نفسها حتى تأخذ المهر وتمنعه أن يخرجها. أي: يسافر بها ليتعين حقها في البذل كما تعين حق الزوج في الميسل وصار كالبيع، وليس للزوج أن يمنعها من السفر والخروج من منزلها وزيارة أهلها حتى يوفى المهر كله أي: المُعْجَل منه؛ لأن حق الحيس لاستيفاء المستحق، وليس له حق الاستيفاء قبل الإيفاء، ولو كان المهر كله مؤجلاً ليس لها أن تمتنع نفسها؛ لإسقاطها حقها بالتأجيل كما في البيع، وفيه خلاف أبي يوسف رحمه الله وإن دخل بها فكذلك الجواب عند أبي حنيفة رحمه الله، وقال: ليس لها أن تمتنع نفسها والخلاف فيما إذا كان الدخول برضاها». الهداية في شرح بداية المبتدئ: برهان الدين علي بن أبي بكر المرغيثاني (٥٩٣ هـ) دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان، كتاب النكاح، باب المهر: ص ٢٠٦.

أ - وفي "الدر المختار" - ذكره آخر باب الصرف قبيل التلقيب - عن "النهر الفائق"^(١): «وتأخير صاحب الهداية» (أي: في مسألة كساد فلوس الفرض)^(٢) دليلهما ظاهر في اختيار قولهما^(٣).

ب - وقال زين الدين الرومي في "نتائج الأفكار"^(٤) حاشية الهداية: «في [تكملة] فتح القدير»^(٥): «من عادة المُضَيِّف المستمرة أن يؤخر القوي عند ذكر الأدلة على الأقوال المختلفة ليقع المؤخر بمنزلة الجواب عن المقدم، وإن كان قدم القوي في الأكثر عند نقل الأقوال»^(٦).

(١) النهر الفائق بشرح كنز الدقائق: سراج الدين عمر بن نجم (١٠٠٥ هـ) ذكر فيه: أن الكثر جمع غرر هذا الفن وقواعده، فشرحه وأودع فيه حقائق لباب آراء المتقدمين وقوائد أفكار المتأخرين، وهو شرح ممزوج من كتاب الطهارة، والديانة مشروكة، ولما وصل إلى فصل الحبس من كتاب القضاء حبس عن إتمامه. انظر: كشف الظنون: ١٥١٦/٢ مقدمة الأعمار الجنية، الباب الثالث معاصرو القاري، برقم (٩): ص ١١٩ الأعلام للزركلي: ٣٩/٥.

(٢) (أي: في مسألة كساد فلوس الفرض): من شرح المؤلف لم يرد في الدر المختار والنهر الفائق.

(٣) وفي تسخني من الدر المختار: «وتأخير الهداية دليلهما ظاهر في اختيار قولهما». كتاب البيع، باب الصرف: ٤٠٣/٥؛ النهر الفائق، كتاب الصرف عند قوله: «وتأخير صاحب الهداية دليلهما ظاهر في اختيار قولهما». اللوحة: ٧١٥/أ، مخطوطة مكتبة الأسد بدمشق السورية برقم د. ن. ١٣٦٨٨.

(٤) نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار: شمس الدين أحمد بن قورد المعروف بقاضي زاده المعقني (٩٨٨ هـ) وهو تكملة لفتح القدير لمحمد بن عبد الواحد السبواسي ابن الهمام (٨٦١ هـ) انظر: كشف الظنون: ٢٠٣٤/٢ الأعلام للزركلي: ٢٥٥/١.

(٥) فتح القدير للمعاصر الفقير شرح الهداية: الإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد السبواسي المعروف بابن الهمام الحنفي (٨٦١ هـ) ابتداء في ٨٢٩ هـ بعد قراءته تسع عشر سنة على وجه الاتقان والتحقيق على الشيخ الإمام سراج الدين عمر بن علي الكتاني المعروف بقارئ الهداية (٧٧٣ هـ) صاحب تعلية على الهداية، ووصل إلى كتاب الوكالة ثم أكمله شمس الدين أحمد بن قورد المعروف بقاضي زاده (٩٨٨ هـ) إلى آخر الكتاب وسماه: نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار، وعلى فتح القدير حاشية لعلي القاري، ولخصه إبراهيم بن محمد الحلبي (٩٥٦ هـ) انظر: كشف الظنون: ٢٠٢٢/٢؛ الأعلام للزركلي: ٢٥٥/١.

(٦) جاء في تكملة فتح القدير عند قول الهداية: «فإن لم يقدر على مثله، فعليه قيمة يوم

وقد قدّم مذهب الإمام مع تأخير الدليل، وعدم التأكيد على مذهب الصاحبين، كل هذا يدل على ترجيحه.

عاشراً: كما أفاد السيد جلال الملة والأمين الخوارزمي^(١) في "الكفاية حاشية الهداية"، وقام بحجة قوية، حيث قال: «... لأبي حنيفة رحمه الله تعالى أنها منعت منه ما قابل البدل، كما لو سلم البائع^(٢) بعض المبيع إلى المشتري لا يقطع حقه في حيس ما بقي منه»^(٣).

أقوة أدلة مذهب الإمام أبي حنيفة رحمه الله

جُلبت الفقهاء الحنفية الكبار وأصحاب المتن وجحوا مذهب الإمام صراحة.

يختصمون وهذا عند أبي حنيفة. وقال أبو يوسف: يوم الغصب. وقال محمد: يوم الانقطاع....^(١) وقال زين الدين الرومي في نتائج الأفكار تكملة فتح القدير: «إذ من عادة المصنف المستمرة أن يؤخر لقوى عند ذكر الأدلة على الأقوال المختلفة ليقع المؤخر بمنزلة الجواب عن المقدم، وإن كان يقدم لقوى في الأكثر عند نقل أهل الأقوال، وهذا ما لا يسترة به عند من له قدم واسع في معرفة أساليب كلام المصنف». دار إحياء التراث العربي + دار الكتب العلمية بيروت لبنان، د ط، كتاب الغصب: ٢٤٧/٨.

(١) هو جلال الدين بن شمس الدين الخوارزمي الكرلائي (٧٢٧ هـ) من فقهاء الحنفية، كان عالماً فاضلاً، أخذ عن حسام الدين الحسن السعفي وغيره، وأخذ عنه ناصر الدين محمد بن شهاب، وظاهر بن إسلام بن قاسم الخوارزمي الشهير بسعد غديوش وآخرون، من تصانيفه: الكفاية شرح الهداية. وقد اختلفت الآراء في مؤلف ذلك الكتاب، وصرح المكتوي بعد مناقشة هذه الآراء بأن الكفاية شرح الهداية المتداولة بأيدي الناس من تصانيف السيد جلال الدين صاحب الترجمة. انظر: كشف الظنون: ٢٠٣٣/٢.

(٢) وفي نسختي من الكفاية: «ما قابل البدل لو سلم البائع». أي: بحذف «كما».

(٣) الكفاية حاشية الهداية: جلال الدين بن شمس الدين الخوارزمي الكرلائي (٧٢٧ هـ) دار إحياء التراث العربي + دار الكتب العلمية بيروت لبنان د ط، د ط + دار الفكر بيروت لبنان د ط، د ط. كتاب النكاح، باب المهر: ٢٤٩/٣.

وفي مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر: «لو منعت المرأة نفسها من الوطء لذلك، أي: لاستيقا مهرها الشغل، فلا تكون نشرة؛ لأن المنع بحق، وهذا، أي: المنع والمعدة على الخروج بلا إذن قبل الدخول والوطء. حقيقة أو حكماً. كالخلوة الصحيحة، وكذا بعده، أي: بعد الدخول عند الإمام؛ لأن المهر مقابل بجميع الوطآت الموجودة في الملك، فإذا سلمت بعض المعقود عليه لا يقطع حقه في حيس الباقي، كما لو سلم البائع بعض المبيع، بخلافهما، فيما لو كان الدخول برضاها». مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر: ٢٢٧/١.

وقاموا بحجج قوية مع رد مذهب الصاحبين [كما ذكرنا]. منهم:

أولاً: صدر الشريعة في "شرح الوفاة"^(١).

ثانياً: "الكافي شرح الوافي"^(٢).

ثالثاً: "اختيار شرح المختار"^(٣).

رابعاً: "مستخلص شرح الكنز"^(٤).

خامساً: المحقق على الإطلاق محمد بن كمال بن الهمام^(٥) في "فتح

(١) شرح الوفاة: عبيد الله بن مسعود بن عبد الله بن محمود صدر الشريعة المحبوبي (٧٤٧ هـ) وهو شرح لوقاية الرواية في مسائل الهداية: لبرهان الشريعة محمود بن صدر الشريعة الأول عبيد الله بن إبراهيم المحبوبي الفقيه الحنفي الشهير ببرهان الشريعة (٦٧٣ هـ) وقد غلب نعتة على شرحه حتى صار اسماً لشرحه وله: مختصر الوفاة المسمى: بالوقاية، انظر: هدية العارفين أسماء المؤلفين: ٤٤٠٦/٢ كشف الظنون: ٢٠١٠/٢ الجواهر المضئية، برقم (٨١٣): ٣٦٥/٢.

(٢) انظر: شرح الوفاة: عبيد الله بن مسعود صدر الشريعة المحبوبي (٧٤٧ هـ) مطبعة الطيبي، بلدة ججرة، من محلات بنزل كلكتة، الهند، ١٨٤٤ م، كتاب الطلاق، باب النفقة: ص ٢٣٦.

(٣) وجاء في شرح الكافي على الوافي: «والمرأة أن تمنع الزوج عن الدخول بها حتى يوفي المهر، وتمنعه أن يسافر بها... فلها أن تحبس عنه حتى يتعين حق في المبدل كما في البيع». المكتبة القاهرية، رقم المخطوط ٩٦٨٤. كتاب النكاح، باب المهر، الجزء الأول، لوحة المخطوط: ١١٨/١.

(٤) قال صاحب الاختيار: «لأن حقه قد تعين في المبدل فوجب أن يتعين حقه في البدل...». دار الشائر دمشق، كتاب النكاح، باب المهر: ١٧٠/٢.

(٥) مستخلص الحقائق شرح كنز الدقائق: إبراهيم بن محمد القاري أبو القاسم الليثي السمرقندي الحنفي (٩٠٨ هـ) وهو شرح حمز، فرغ منه في رجب سنة (٩٠٧ هـ) انظر: كشف الظنون: ١١٥١٦/٢ والأعلام للزركلي: ٦٥/١.

(٦) هو محمد عبد الواحد بن عبد الحميد كمال الدين الشهر بابن الهمام (٦٨١ هـ) إمام من فقهاء الحنفية، مفسر حافظ متكلم، كان أبوه قاضياً يسواس في تركيا، ثم ولي القضاء بالإسكندرية، فولد ابنه محمد ونشأ فيها، وأقام بالقاهرة، كان معظماً عند أرباب الدولة، اشتهر بكتابه القيم فتح القدير وهو حاشية على الهداية، ومن مصنفاته أيضاً: التحرير في أصول الفقه. انظر: كشف الظنون: ٢٠٣٤/٢ والأعلام للزركلي: ٢٥٥/١.

القدير^(١).

سادساً: شَيْخِي زَادَة عالم الديار الرومية، القاضي في الخلافة^(٢) العثمانية^(٣).

سابعاً: "ملتقى الأبحر"^(٤)

ثامناً: الشَّيْخ يوسف الشلبي في "ذخيرة العقبى"^(٥) شرح صدر الشريعة العظمى^(٦).

تاسعاً: الشَّيْخ المحقق المدقق ابن عابدين الشامي في "رد المحتار"^(٧).

عاشراً: ثم معظم الفقهاء أصحاب المتون والشروح والفتاوى ذكروا في باب

(١) حيث قال: «ولا يتعين حقها إلا بالتسليم... وليس له حق الاستيفاء كل من الزوج، والمرأة له حق الاستيفاء، وعليه إيفاء، فكما أن له استيفاء منافع البضع، وعليه إيفاء المهر، كذلك لها استيفاء المهر، وعليها إيفاء منافع بضعها» فتح القدير: كتاب النكاح، باب المهر: ٢٤٨/٣.

(٢) هو عبد الرحمن بن محمد بن سليمان الكليولي المدعو بشيخي زادة (١٠٧٨ هـ) فقد ترجمناه عند أول وروده.

(٣) انظر: مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر كتاب النكاح، باب المهر، فصل ولا يجب شيء من المسمى ومهر المثل والمتعة والعدة والثقة بلا وطء في عقد فاسد: ٥٢٧/١.

(٤) وجاء فيه: «ولها الثقة لو تمت لذلك، وهذا قبل الدخول، وكذا بعده خلافاً لهما فيما لو كان الدخول برضاها». ملتقى الأبحر مع شرحه مجمع الأنهر كتاب النكاح، باب المهر، فصل ولا يجب شيء من المسمى ومهر المثل والمتعة والعدة والثقة بلا وطء في عقد فاسد: ٥٢٧/١.

(٥) هو يوسف بن جندب التوقاتي الرومي المعروف بأخي جلي أو أخى زاده (٩٠٣ هـ) فقيه حنفي من أهل (توقاد) ببلاد الترك وتلقب (توقات) وثروني بالأستنة، له بالعربية ذخيرة العقبى حاشية على شرح الوقاية وهدية المهتدين في المسائل الفقهية والتوحيدية وزبدة التعريفات انظر: هدية العارفين: ٢/ ١٥٦٣، الأعلام للزركلي: ٢٢٣/٨.

(٦) وجاء في ذخيرة العقبى للشلبي: «قوله: على تقدير المتع. أي: يجب على الزوج نفقتها عند [الإمام] الأعظم رحمه الله، ولو تمت نفسها عنه لأجل مهرها؛ لأنه لحق، فلا يكون ظالمة. قوله: برضاها. لأنه لو كانت مكرمة أو صبية أو مجنونة، فلها الامتناع اتفاقاً كذا في العناية». المخطوطات الأزهرية برقم ٣٢٤٣٦٣، كتاب النكاح، باب المهر، لوحة المخطوط: الجزء الأول، ١/٩٣.

(٧) انظر: رد المحتار كتاب النكاح، باب المهر، مطلب في منع الزوجة نفسها لقبض المهر: ٦٣١/٣.

النفقات بأن الزوجة تستحق منع النفس [المهر المُعْجَل] دون قيد الوطء أو الخلوة برضاها، «كما يظهر بالمراجعة إلى كتبهم»^(١). بل في "شرح الوقاية" أكد من هذا حيث قال: «خروجها بحق كما لو لم يعطها المهر المُعْجَل فخرجت من بيته»^(٢).

وسبب عدم تقييد الوطء أو الخلوة برضاها يؤكد اختيار مذهب الإمام؛ لأنه يحصل الوطء عادة بعد زفافها إلى الزوج.

الحادي عشر: لا جرم أن الشَّيْخ خير الدين الرملي^(٣) أستاذ صاحب "الذُّر المختار" أفتى بقول الإمام ولم يذكر غيره، وجاء فيه: «سئل عن المرأة إذا سلمت نفسها قبل استكمال ما شرط تعجيله لها من المهر هل لها بعد ذلك منع نفسها عنه...؟»

أجاب: لها منع نفسها حتى تستكمل ذلك عند الإمام [أبي حنيفة]، وإن كانت سلمت نفسها، وبه صرح المتون قاطبة^(٤)»^(٥).

أسباب الترجيح مذهب الإمام أبي حنيفة رحمه الله

هؤلاء الفقهاء عندما رجحوا مذهب الإمام لم يكونوا غافلين عن اختيار بعض المشايخ رحمهم الله والإمام الصغار قول الصالحين، ونحن نرجح ذلك للأسباب التالية:

(١) وما بين القوسين الكبيرين من كلام المؤلف لم أعربه، وإنما نكتة دون أي تصرف.

(٢) شرح الوقاية، كتاب الطلاق، باب النفقة: ص ٢٢٦. وفي درر الحكماء شرح غرر الأحكام: «وقوله: بلا حق. احتراز عن خروجها بحق كما إذا لم يعطها المهر المُعْجَل فخرجت من بيته». باب نفقة الناشئ: ٤٥٨/٤.

(٣) هو خير الدين بن أحمد بن نور الدين علي الأيوبي العلمي الماروني الرملي (١٠٨٦ هـ) ولد بالرملة بفلسطين ونشأ بها، فقيه حنفي، مفسر، محدث لغوي، مشارك في أنواع من العلوم، رحل إلى مصر ودرس بالأزهر ثم عاد إلى بلده، وأخذ في التعلم والإفتاء والتدريس، أخذ عنه العلماء الكبار والعقلاء والمدرسون. من تصانيفه: افتاوى الخيرية لنفع البرية، مظهر الحقائق الخفية من البحر الرائق، حاشية على الأشباه والنظائر. انظر: معجم المؤلفين: ١٣٢/٤، الأعلام للزركلي: ٣٧٤/٤.

(٤) أي: جميعاً المصباح المنير: كتاب القاف: ٥٠٧/٢.

(٥) الفتاوى الخيرية، كتاب الطلاق، باب العدة، مطلب لها منع نفسها ولو سلمت نفسها قبل استكمال معجل مهرها: ٦٩/١، البحر الرائق، كتاب النكاح، باب المهر: ٤٦٥/٦.

أولاً: صرح بعض الفقهاء بترجيح مذهب الإمام^(١).

ثانياً: ولم يذكر البعض الآخرين كأصحاب المتون إلا مذهب الإمام فقط وكان ذلك ترجيحاً له^(٢).

ثالثاً: وبعضهم علّلوا وقاموا بالاستدلال لمذهب الإمام وردوا قول الصاحبين^(٣).

رابعاً: ومن غادات بعض الفقهاء أن يؤخر القوي عند ذكر الأدلة على الأقوال المختلفة ليقع المؤخر بمنزلة الجواب عن المقدم، وإن كان يقدم القوي في الأكثر عند نقل أصل الأقوال، وقد قاموا بذلك^(٤).

خامساً: ثم إن صاحب "الكفاية"^(٥) و"الهداية"^(٦) و"الكافي"^(٧) و"المختار"^(٨) استدلوا لمذهب الإمام بحجج قوية، وهو مختار عند جميع أصحاب المتون بحيث أجمعوا عليه.

(١) منهم: صدر الشريعة في شرح الوقاية والكافي شرح الوافي، واختيار شرح المختار، المحقق على الإطلاق محمد بن كمال بن الهمام في فتح القدير، شيخ زادة عالم ديار الرومية، القاضي خلافة العثمانية في مجمع الأنهر، وصاحب الدر المختار، والشيخ يوسف الشلي في ذخيرة العقبى شرح صدر الشريعة العظمي، الشيخ المحقق العادلي ابن عابدين الشامي في رد المحتار، الشهيد جلال لمة والدين الخوارزمي في الكفاية حاشية الهداية.

(٢) كصاحب تنوير الأبصار والكنز وغيرهم. وجاء في الفوائد الخيرية: «به صرح المتون قاطبة».

(٣) اعتمد وعلل صاحب الدر المختار، وعلى هذا اقتصر الوافي والمختار.

(٤) كصاحب الهداية، وقاصيخان، وإبراهيم الحلبي وصاحب تنوير الأبصار.

(٥) وفي الكفاية: «... لأبي حنيفة رحمه الله تعالى أنها سمعت منه ما قابل البدل، كما لو سلم البائع بعض المبيع إلى المشتري لا يسقط حقه في حبس ما بقي منه». الكفاية حاشية الهداية، كتاب النكاح، باب المهر: ٢٤٩/٣.

(٦) انظر: الهداية، كتاب النكاح، باب المهر: ص ٢٠٦.

(٧) وجاء في شرح النكاحي على الوافي: «وللمرأة أن تمنع الزوج عن الدخول بها حتى يوفي مهره، وتمنعه أن يسافر بها... فلها أن تجلس عنه حتى يتعين حق في المبدل كما في البيع».

كتاب النكاح، باب المهر، لوحة المخطوط: ١١٨/أ.

(٨) وجاء في المختار: «وللمرأة أن تمنع نفسها وأن يسافر بها حتى يعطيها مهره، فإذا أوفاه مهرها نقلها إلى حيث شاء، وقيل لا يسافر بها، وعليه الفتوى». كتاب النكاح: ١٧٠/٢.

[لا يعدل المفتي والقاضي عن مذهب الإمام دون داع أو سبب لذلك]

ولا يعدل المفتي والقاضي عن مذهب الإمام — ولو أفتى بعض المشايخ خلافه — دون داع لذلك كتعامل المسلمين، وإجماع المرحّجين، «كما في مسألتي جواز المزاوعة»^(١)، وتحريم القليل من المائع المسكر^(٢)،^(٣)، وصرّح

(١) اختلف فقهاء الأمة في حكم المزاوعة إلى أثنائين:

أولاً: جواز المزاوعة وهو مذهب جمهور الفقهاء منهم: المالكية والحنابلة، وأبو يوسف وصحبه. وعليه الفتوى عند الحنفية إلى جواز عقد المزاوعة، وسعيد بن المسيب، وطائوس، وعبد الرحمن ابن الأسود، وموسى بن طلحة، والزهرى، وعبد الرحمن بن أبي ليلى. وقد روي ذلك عن معاذ بن الحسن، وعبد الرحمن بن يزيد، وسفيان الثوري، والأوزاعي، وإسحاق، وإسحاق، ورحمهم الله تعالى واستدلوا على ذلك بالسنة المطهرة والمعقول. أمّا السنة فمنها: عن نافع أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أخضرا أن النبي ﷺ عمل خنثى بشرط ما يخرج منها من ثبر أو ذرع. صحيح البخاري، كتاب الفرائض، باب الفرائض بالشفط، ونحوه، الحديث (٢٣٢٩). ١٠٥٣. انظر: بدائع الصنائع، كتاب الفرائض، فصل وأما شرعة المزاوعة: ١١٧٥/٦ المبسوط للرخسي، دار المعرفة بيروت لبنان، كتاب المزاوعة: ١١٢/٢٣ ومنع الجليل شرح على مختصر سيد خليل، فصل في بيان أحكام الشركة في الزرع: ٣٢٥/٦ المجموع، كتاب المساقاة، باب المزاوعة، فصل وإن ساقى وجلاً على نخل: ٤١٦/١٤ حاشية النسوقي على الشرح الكبير: محمد بن أحمد بن عروة النسوقي المالكي (١٢٣٠ هـ) على الشرح الكبير لأبي البركات أحمد الدردير، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه مصر: ٣٧٢/٣ المغني لابن قدامة كتاب المساقاة، باب المزاوعة: ٥٨١/٥.

ثانياً: ومذهب الإمام أبو حنيفة ووفّر رحمهما الله تعالى إلى عدم جواز المزاوعة مطلقاً. واستدلوا على ذلك بالسنة المطهرة والمعقول. أمّا السنة فمنها: عن زافع بن خديج قال: «كُنّا نُحَاوِلُ الْأَرْضَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَكَرِهَ بِهَا الثَّلْثُ وَالرُّبْعُ وَالطَّعَامُ الْمُسْتَقَى، فَهَاجَنا ذات يومَ زَجَلٌ مِنْ غُفُونِي فَقَالَ: نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَمْرٍ كُنَّا لَنَا نَأْكُلُهُ وَطَرَعَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَنْفَعَ لَنَا، نَهَانَا أَنْ نَحَاوِلَ بِالْأَرْضِ فَكَرِهَ بِهَا الثَّلْثُ وَالرُّبْعُ وَالطَّعَامُ الْمُسْتَقَى، وَأَمَرَ رَبِّي الْأَرْضَ أَنْ يَزْرَعَهَا أَوْ يَزْرِعَهَا وَفَرَّهَا وَمَا يَزِي ذَلِكَ». صحيح مسلم: أبو الحسين مسلم ابن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري (٢٦١ هـ) دار الجيل بيروت لبنان، كتاب البيوع، باب كراء الأرض بالطعام، الحديث (٤٠٢٧): ٢٢/٥. انظر: بدائع الصنائع، كتاب الفرائض، فصل وأما شرعة المزاوعة: ١١٧٥/٦ المبسوط للرخسي، كتاب المزاوعة: ١١٢/٢٣.

(٢) وما بين القوسين الكبيرين من كلام المؤلف لم أعربه، وإنما نقلته دون أي تصرف.

(٣) ذهب الفقهاء في الأشربة الأخرى المسكرة غير الخمر إلى جهتين:

أولاً: مذهب جمهور العلماء: تحريم كل شراب مسكر قبله وكثيره، وعلى هذا أن الأشربة

بذلك^(١) الكتب المعتمدة ومنها :

المتخذة من الجيوب والعسل واللبن والثين ونحوها يحرم شرب قللها، إذا أسكر كثيرها، وبهذا قال محمد بن الحسن وهو المفتي به عند الحنفية، ورأي الجمهور مروى عن عمر، وعلي، وابن مسعود، وابن عمر، وأبي هريرة، ومعد بن أبي وقاص، وأبي بن كعب، وأنس، وعائشة، وابن عباس، وجابر بن عبد الله، والنعمان بن بشير، ومعاذ بن جبل وغيرهم من فقهاء الصحابة رضي الله عنهم.

وبذلك قال ابن المسيب، وعطاء، وطاوس ومجاهد، والفاطم، وقادق، وعمر بن عبد العزيز، وأبو ثور، وأبو عبيد، وإسحاق بن راهوية، والأوزاعي، وجمهور فقهاء الحجاز، وجمهور المحدثين عن فقهاء التابعين ومن بعدهم رحمهم الله تعالى أجمعين، مستدلين بحديث: عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: لَا أَغْلُظُ إِلَّا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كُلُّ شَكْرٍ خَمْرٌ وَكُلُّ خَمْرٍ خَزَامٌ». أخرجه الإمام مسلم في صحيحه في كتاب الأشربة، باب بيان أن كل شكر خمر وأن كل خمر خزام، الحديث (٥٣٣٩) : ١٠١/٦.

وانظر: الأخيرة: شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (٦٨٤ هـ) دار الغرب بيروت لبنان، ١٩٩٤ م. كتاب لأشربة، فروع مبيعة ١١٧/٤ الحاوي في فقه الشافعي: علي بن محمد حبيب، أبو الحسن الماوردي (٤٥٠ هـ) دار الكتب العلمية ط ١ - ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م. كتاب الأشربة والخمر فيها، فضل والدليل على تحريم النبيذ: ٣٩١/١٣ الشرح الكبير لابن قدامة تأبو عمر محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي (٦٨٢ هـ) دار الفكر بيروت لبنان، ط ١، ١٤٥٥ هـ. باب حد المسكر: ٣٢٥/١٠.

ثانياً: الإمام أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى، ومثلهما بقية فقهاء العراق: إبراهيم النخعي من التابعين، وسفيان الثوري، وابن أبي ليلى، وشريك، وابن شبرمة، وسائر فقهاء الكوفيين، وأكثر علماء النصارى، فإنهم قالوا: إن المعزوم من غير الخمر من مائر الأبله التي يسكر كثيرها هو التسكر نفسه لا العين، وهذا إنما هو في المطبوخ، ولا يحرم إلا التسكر منه.

استدلوا بالعقل والنقل، والأهم منها حديث روى البخاري عن عبيد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال: «نهى النبي ﷺ أن يجتمع بين الثمر والزهر والربيب، وليبيد كل واحد منهما على جذوة». صحيح البخاري، كتاب الأشربة، باب من رأى أن لا يتخبط البشر والتمر إذا كان شكرياً وأن لا يتجمل إذا عتي في إكاف، الحديث (٥٦٠١) : ١٠٨/٧.

وانظر: بذائع الصنائع، كتاب الأشربة: ١١٢/٥ وما بعده.

(١) أي: صرحوا بأن لا يعدل المفتي والقاضي عن مذهب الإمام - ولو أفتى بعض المشايخ خلافاً - بدون الدواعي لذلك.

أولاً: "منية"^(١).

ثانياً: "السراجية"^(٢).

ثالثاً: "محيط الإمام السرخسي"^(٣).

رابعاً: "الفتاوى الهندية"^(٤).

(١) منية الفقهاء: لفخر الدين بدیع بن أبي منصور العراقي الحنفي. أخذ تلميذه صاحب الفنية كتابه منها وذكر أنها بحر محيط فإنه جمع فيه ما لا يوجد في غيره، فاستقصى لبابها، وسماه: فنية المنية. انظر: كشف الظنون: ١٨٨٦/٢ الجواهر المضبية، برقم (٧٩٩) : ٣٦٣/٢. وانظر: الفنية المنية، عند قوله: «تزوج في البلد، ثم أخرجها إلى الرستاق» فأبت ذلك، فلها ذلك إذا حبست نفسها بالصدق وإلا فلا». فنية المنية لتتم الفنية: مختار بين محمد أبو الرجا نجم الدين الزاهدي العزمي (٦٥٨ هـ) طبع في كلكتة في الهند، ١٢٤٥ هـ كتاب النكاح، باب فيما يجوز للزوج والزوجة أن يفعل: ص ٨٠.

رحاء في الفنية أيضاً: «وإن كان القاضي حنفياً لا ينبغي له أن يقضي بخلاف مذهبه إلا إذا كان مجتهداً، ووقع اجتهداه عليه القاضي المقلد إذا قضى خلاف مذهب لا يفذه». كتاب القضاء، باب القضاء لمجتهدين وما يتصل به: ص ٢٩٦.

(٢) الفتاوى السراجية: علي بن عثمان بن محمد بن سليمان أبو محمد سراج الدين التيمي الأوشى القرغاني الحنفي (بعد ٥٦٩ هـ) قرغ من تأليفه سنة ٥٦٩ هـ. ومن مصنفاته أيضاً: قصيدة يده الأمالي في العقائد تصاب الأخبار لتذكرة الأخبار اختصر به كتابه قرر الأخبار ودرر الأشعار في ألفاظ الحديث النبوي، انظر: كشف الظنون: ١٢٢٤/٢ الجواهر المضبية، برقم (٩٨٥) : ٥٨٣/٢ تاج التراجم: ص ٢١٢. ولم أعثر على مخطوط الفتاوى السراجية.

(٣) هو أبو سهل محمد بن أحمد بن السرخسي (٤٨٣ هـ) من أهل (سرخس) بلدة في خراسان، ويلقب بشمس الأئمة، كان إماماً في فقه الحنفية، وعلامة حجة متكناً تافراً أصولياً مجتهداً في المسائل، أخذ عن الحلواني وغيره سجن في حب بسبب نصحه لبعض الأمراء، وأملى كثيراً من كتبه على أصحابه وهو في السجن. ومن تصانيفه: المبوط: الأصول: شرح السير الكبير. انظر: كشف الظنون: ١٦٢٠/٢ الجواهر المضبية، برقم (١٢١٩) : ٧٨/٣.

(٤) الفتاوى الهندية: كتاب أدب القاضي، الباب الأول في تفسير معنى الأدب والقضاء، عند قوله: «الفتوى مطلقاً يقول الإمام، ثم يقول أبي يوسف، ثم يقول محمد، ثم يقول زفر، ثم يقول الحسن بن زياد رحمهم الله تعالى. وقيل: إذا كان الإمام في جانب وصاحبه في جانب فالمفتي بالخيار، والأول أصح إذا لم يكن المفتي مجتهداً. وفي الحاوي القدسي: الأصح أن العبرة لقوة المدرك كذا في النهر الفائق: ٢٩٨/٣.

خامساً: "النهر الفائق" (١).

سادساً: "الفتاوى الخيرية" (٢).

سابعاً: "تنوير الأبصار" (٣).

ثامناً: "شرح العلائي" (٤).

تاسعاً: "الحاشية الطحطاوية" (٥).

عاشراً: وفي "البحر الرائق": «يجب علينا الإفتاء بقول الإمام، وإن أفتى المشايخ بخلافه» (٦).

وجاء في "الدر المختار": «يأخذ القاضي كالمفتي بقول أبي حنيفة على

(١) انظر: النهر الفائق، كتاب القضاء، عند قوله: «لعمري مُطلقاً يقول الإمام» ثم يقول أبي يوسف، ثم يقول محمّد، ثم يقول زفر، ثم يقول الحسن بن زياد...» اللوحة: ٧٤٢/١.

(٢) وجاء في الفتاوى الخيرية: «أن القول هو الذي تواردت عليه المتنون فهو المعتمد المعمول به، إذا صرحوا بأنه إذا تعارض ما في المتن والفتاوى فالمعتمد ما في المتن، وكذا يقدم ما في الشروح على ما في الفتاوى، والمقرر أيضاً أنه لا يفتى ولا يعمل إلا بقول الإمام الأعظم رحمه الله، ولا يعدل عنه إلى قولهما أو قول أحدهما أو غيرهما إلا للضرورة كمسألة لمزارعة، وإن صرح المشايخ بأن الفتوى على قولهما لأنه صاحب المذهب، والإمام لمقدم، إذا قلت حذام فصدقوها، فإن القول ما قالت حذام». كتاب الشهادات، مطلب لا يفتى بغير قول أبي حنيفة وإن صححه المشايخ: ٢٣/٢.

(٣) تنوير الأبصار مع الدر المختار، كتاب القضاء، فصل الخصومات وقطع المنازعات: ٥٠٠/٥.

(٤) شرح العلائي: علاء الدين محمد بن علي بن محمد بن عبد الرحيم الحصكفي الحنفي مفتي الشام (١٠٨٨ هـ) انظر: إيضاح المكنون: ٤٣٤/١.

(٥) وجاء في الحاشية الطحطاوية: «حصل المخالفة من صاحبين في نهر ثلاث المذهب، ولكن الأكثر في الاعتماد على قول الإمام». تحت قول: الدر المختار: «فإن في سقوط العالم سقوط العالم، فحيث قال لأصحابه: إن توجه لكم دليل فقولوا به، فكان كل يأخذ برواية عنه ويرجحها». رد المحتار، المقدمة: ١٧٢/١ والحاشية الطحطاوية على الدر المختار، في المقدمة: ٤٨/١.

وجاء فيه أيضاً: «قد تعقب توح الأندلسي ما ذكره في الدرر من أن الفتوى على قولهما بأنه لا يجوز الاعتماد عليه، لأنه لا يرجع قولهما على قوله إلا بموجب من ضعف دليل أو ضرورة أو تعامل أو اختلاف زمان، ولم يوجد شيء من ذلك، فالعمل على قوله». الحاشية الطحطاوية على الدر المختار، كتاب الصلاة، أوقات الصلاة: ١٧٥/١.

(٦) لبحر الرائق، فصل في المفتي: ٣٨٨/٦.

الإطلاق، ثم يقول أبي يوسف ثم يقول محمّد ثم يقول زفر (١) والحسن بن زياد (٢) وهو الأصح. "منية" و"سراجية" (٣).

[الحاصل]

يجب الإفتاء هنا على مذهب الإمام، وخاصة بعد ما وقع سوء المعاشرة من الزوج زيّد، كما قال صاحب "الفتاوى الخيرية" في "التهذيب" (٤) نقلاً عن الإمام أبي القاسم رحمه الله: «المختار عندي في المنع، إن كان سوء المعاشرة من الزوج لها المنع، وإن كان من جهتها فليس لها المنع، وفي السفر قول أبي حنيفة رحمه الله» (٥). وكذلك جاء في "فتاوى إبراهيم الشاهي" (٦) و"الفتاوى

(١) هو أبو الهذيل زفر بن الهذيل بن قيس العبدي من تميم (١٥٨ هـ) فقيه كبير من أصحاب الإمام أبي حنيفة، أصله من أصبهان، أقام بالبصرة وولي قضاءها وتوفي بها، وهو أحد العشرة الذين دونوا الكتب جمع بين العلم والعبادة. انظر: الجواهر المضئية: ٢٤٣/١.

(٢) هو أبو علي الحسن بن زياد النؤلوي الكوفي (٢٠٤ هـ) قاض فقيه من أصحاب الإمام أبي حنيفة، أخذ عنه وسمع منه، وكان عالماً بعلومه، وسجلاً للفتاوى وأتباعها، ولي القضاء بالكوفة عام ١٩٤ هـ ثم استعفى، من كبه: أدب القاضي، معاني الأيمان، الفتاوى، الخراج، القرائن، الوصايا، الأمالي. انظر: الجواهر المضئية: ١٩٣/١.

(٣) الدر المختار، كتاب القضاء، فصل الخصومات وقطع المنازعات: ٥٠٠/٥. ويقول الإمام الحصكفي في مقدمة الكتاب: «قالوا: رسم نعمتي أن ما اتفق عليه أصحابنا في الروايات الظاهرة يفتى به قطعاً، واختلف فيما اختلفوا فيه، والأصح كما في السراجية وغيرها أنه يفتى شول الإمام على الإطلاق، ثم يقول الثاني، ثم يقول الثالث، ثم يقول زفر والحسن بن زياد، وصحح في الحاوي القدسي قوة المنكح. الدر المختار، مقدمة الكتاب: ٧٦/١.

(٤) التهذيب: تحرير الدين بن أحمد بن نور الدين علي الأيوبي العلبي الفاروقي الرملي (١٠٨١ هـ) صاحب الفتاوى الخيرية لقع البرية. فقد ترجمناه عند أول وروده. ولكنني لم أعثر على كتابه (التهذيب) ولم يذكر أصحاب الفهارس والتراجم بين مصنفاته، علماً أنه شرح وهذب عدة الكتب الفقهية، لعل أحد منها اشتهر باسم التهذيب. والله أعلم. ولكنني وقفت على مخطوط بعنوان تهذيب الأذكار: أحمد بن حسين بن حسن الرملي ابن وسلان (٨٤٤ هـ) في مكتبة خدا بخش، بته، الهند، رقم الحفظ ١٤٤٧.

(٥) لم ألق على التهذيب

(٦) إبراهيم الشاهي في فتاوى الحنفية أو فتاوى إبراهيم الشاهي: شهاب الدين أحمد بن محمد الملقب بنظام الكيكاني أو الكيلاني الحنفي (٩٤٠ هـ) وهو كتاب كبير (من أواخر الكتب)

لحمادية^(١) نقلًا عن الإمام أبي القاسم رحمه الله^(٢).

وهذا ما ذكرنا بالإيجاز بأن يفتى في هذه المسألة على مذهب الإمام، وستفضل الكلام في المسألة الثانية إن شاء الله تعالى.
والله سبحانه وتعالى أعلم، وبه التوفيق.

الإجابة عن المسألة الثانية^(١)

((أقول وبالله التوفيق، وبه الوصول إلى ذرى التحقيق))^(٢).

[مناقشة الوجه الأول]^(٣)

وفي التقرير الأول أمر غريب لا نعرفه أصلاً في "الذرة المختارة"، بل هو يصرح في كتاب القضاء عكسه: «ويأخذ القاضي بالمفتي بقول أبي حنيفة على الإطلاق»^(٤).
ثم قال: والأصح كما في "السراجية" و"التمية" [أنه يفتى بقول الإمام على الإطلاق]، وتقل قول "الحاوي القدسي"^(٥) في اعتبار قرة المدرك^(٦)، ولكن ضعف هذا نقلًا عن "النهر الفائق"^(٧): «هذا أخطأ»^(٨).

(١) السؤال الثاني هو: إذا دخل الزوج على زوجته برضاها قبل أخذ المهر المتعجل، يسقط حق منع نفسها عنه عند الصاحين، خلافاً للإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى، هل يجوز الترجيح والإفتاء على مذهب الصاحين؟

(٢) وما بين القوسين الكبيرين من كلام المؤلف لم أعرفه، وإنما نقلته دون أي تصرف.

(٣) ذكر مستر محمود في جواب السؤال الثاني خمسة أوجه، الأول منها: وفي الدر المختارة إذا وقع الخلاف بين الإمام أبي حنيفة والصاحين في مثل هذه المسائل، يرجح مذهب الصاحين ورحمهما الله تعالى.

(٤) الذرة المختارة مع تنوير الأيصار، كتاب القضاء: ٥٠٠/٥.

(٥) الحاوي القدسي: للقاضي جمال الدين أحمد بن محمد بن نوح القابسي الغزنوي الحنفي المتوفى في حدود (٦٠٠ - ٥٩٣ هـ) وإنما قيل فيه القدسي لأنه صنف في القدس وجعله على ثلاثة أقسام: قسم في أصول الدين، وقسم في أصول الفقه، وقسم في الفروع وأكثر فيها من ذكر الفروع المهمة في كراريس سيرة. انظر: كشف القنون: ١/٦٢٧.

(٦) انظر: الحاوي القدسي، كتاب القضاء، فصل وإذا تصدى القاضي بالقضاء، عند قوله: «وأيخذ أحسن ما وجد عندهم، فإن لم يجد عندهم...» مخطوط المكتبة الظاهرية دمشق السورية، رقم الغيليم ١٠٤١، ورقم تصوير المخطوط ٤٢٣٠، رقم اللوحة: ١٤٥/ب.

(٧) انظر: النهر الفائق، كتاب القضاء، عند قوله: «الفتوى مطلقاً بقول الإمام، ثم يقول أبي يوسف، ثم يقول محمد، ثم يقول زفر، ثم يقول الحسن بن زياد...» لوحة المخطوط: ١/٧٤٢.

(٨) ويقول الإمام الحصكفي في كتاب القضاء: «ويأخذ القاضي بالمفتي بقول أبي حنيفة على الإطلاق، ثم يقول أبي يوسف ثم يقول محمد ثم يقول زفر والحسن بن زياد وهو الأصح».

كفاحيخان، جمعه من مئة وستين كتاباً للسلطان إبراهيم شاه الكيلاني. انظر: كشف القنون: ١/١. وما زال بشكل مخطوط في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية برقم الحفظ ب ١٢٢٨٨-١٢٢٩٥.

(١) الفتاوى لحمادية للشيخ أبو الفتح ركن بن حسام التاكوري المتوفى في القرن الحادي عشر، في فقه الحنفي، قال: لما قرأ المولى القاضي جمال الملة والدين أحمد بن القاضي أكرم إلي وإلى ابني العلامة داود الإفتاء في القضاء، شرعنا أنا وإبني في تجميع الروايات، وما عليه الاعتماد. ثم ذكر: الكتب التي استخرج منها الروايات، وتكرر ذكر الفتاوى الحمادية في الفتاوى الهندية، طبع في جرتين في الهند ١٢٤١ هـ. انظر: معجم المطبوعات: ٢/١٨٣٦.

جمعه ورتبه يوسف اليان مركيس، منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي.
وقد توجد المخطوطة في المكتبة عمدا بخش بنة الهند. والمكتبة كلكتة الهند. والمكتبة المركزية جدة، السعودية. والمكتبة الأزهرية مصر، والكويت المكتبة المركزية. وفي إنكلترا أيضاً.

(٢) انظر الفتاوى الحمادية: أبو الفتح ركن بن حسام التاكوري، مطبع اسبانتك ليتو كرافك كميني الهند، كتاب النكاح: ٨٥/٦.

(٣) هو أحمد بن عصة أبو القاسم الصفار البلخي (٣٣٦ هـ) وقد ترجمناه عند أول ورود.

ولا تعارض بين قول " السراجية " وغيرها وبين " الحاوي " [في] كتاب القضاء^(١)؛ لأنّ قوله مقيد بالاجتهاد كما قال الماتن [في تنوير الأبصار]: «ولا يخير إلا إذا كان مجتهداً»^(٢). أمّا على غير المجتهد الإفتاء والقضاء على مذهب الإمام مطلقاً، إلا إذا كان هناك داع لغير ذلك، ((كما سنذكره إن شاء الله تعالى))^(٣).

جواب الوجه الثاني^(٤)

أولاً: وقد ذكرنا في جوابه نض " الدر المختار " نقلاً، وهو ردّ صريح على ما قال^(٥).

ثانياً: لم يقل أحد من الفقهاء: أنه لم يكن لدى الإمام أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى الخبرة العملية في التعامل مع الناس، وخاصة بما يتعلق بالأمور الدنيوية في الإفتاء والقضاء كالإمام أبي يوسف، وبالتالي إذا اتفق أحدهما [الإمام أبو حنيفة أو محمد رحمهما الله تعالى] معه، صار كالقاعدة المسلّمة في المذهب الحنفي.

منه وسراجية، وعبارة التهر: ثم يقول الحسن فتنه. وصحح في الحاوي اعتبار قوة المدرك. والأول أضبط. تهر: كتاب القضاء: ٥٠٠/٥.

(١) انظر: الحاوي القدسي، كتاب القضاء، فصل وإذا تصدّى القاضي بالقضاء، عند قوله: «واخذ أحسن ما وجد عندهم، فإن لم يجد عندهم...»، رقم اللوحة: ١٤٥/١.

(٢) تنوير الأبصار مع الدر المختار كتاب القضاء: ٥٠٠/٥.

(٣) وما بين لفوسين الكبيرين من كلام المؤلّف لم أعربه، وإنما نقلته دون أيّ تصرف.

(٤) ذكر مسر محمود في جواب السؤال الثاني خمسة أوجه، والوجه الثاني منها: لم يكن لدى الإمام أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى الخبرة العملية والتعامل بالناس، وخاصة بما يتعلق بالأمور الدنيوية في الإفتاء والقضاء كالإمام أبي يوسف، وبالتالي إذا اتفق أحدهما [الإمام أبو حنيفة أو محمد رحمهما الله تعالى] معه، صار كالقاعدة المسلّمة في المذهب الحنفي.

(٥) يعرف الإمام الحنفي في كتاب القضاء: «ويأخذ القاضي كالمفتي بقول أبي حنيفة على الإطلاق، ثم يقول أبي يوسف ثم يقول محمد ثم يقول زفر والحسن بن زياد وهو الأصح. منية وسراجية. وعبارة التهر: ثم يقول الحسن فتنه. وصحح في الحاوي اعتبار قوة المدرك. والأول أضبط. تهر: كتاب القضاء: ٥٠٠/٥.

أجل خصّص الفقهاء ترجيح قول الإمام أبي يوسف رحمه الله تعالى في باب القضاء والوقف غالباً، ولا يعني أنّ كل ما يمكن أن يدخل تحت القضاء من جميع الأبواب الفقهية - دون الصوم والصلاة - هو من باب القضاء، فإنه لم يقل أحد بهذا؛ لأنّ الوقف من القضاء أيضاً، فكان التخصيص دون فائدة، وقد نجد في قدر كبير من فروع المعاملات في الكتب الفقهية ترجيح مذهب الإمام خلافاً للمصالحين. فيكون معنى ما تقدم: إذا اتفق أحد من الطرفين^(١) مع الإمام أبي يوسف رحمه الله تعالى يفتي بقوله غالباً، في كل ما اعتاد الفقهاء أن يجمعوا فيه القروع تحت عنوان (باب القضاء) أو (الوقف).

ولما ذكر في الأشباه والنظائر^(٢) [القاعدة]: المشقة تجلب التيسير، وقد اعتر هذه المسائل منها، حيث قال: «ووسع أبو يوسف رحمه الله في القضاء، والوقف، والفتوى على قوله فيما يتعلق بهما، فجوز للقاضي تلقين^(٣) الشاهد^(٤)، وجوز كتاب

(١) الإمام أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى.

(٢) الأشباه والنظائر: زين الدين بن إبراهيم المعروف بابن نجيم المصري الحنفي (٩٧٠هـ) وأنه لما وصل في شرح الكنز إلى البيع القاسد ألف مختصراً في الضوابط والاستثناءات منها وسماه: بالفوائد الزيتية. وصل إلى خمس مئة ضابط فأراد أن يجعل كتاباً على البسط السابق، مشتملاً على مبيعة فتون: الأول: معرفة القواعد والثاني: فن الضوابط الثالث: فن الجمع والعرق. الرابع: فن الأئجاز. الخامس: فن الحيل. السادس: الأشباه والنظائر وهو: فن الأحكام. السابع: ما حكى عن الإمام الأعظم وصاحبيه والمشايع وهو: فن الحكايات. وهو آخر تأليفه. انظر: كشف الظنون: ٨١/١؛ مقدمة الأثمار الجنية، الباب الثالث معاصرو القاري، برقم (٨): ص ١٩.

(٣) لقن الرجل الشيء لقناً فهو لقن من باب توبيه فهمه. ويتعدى بالتضعف إلى ثاب، فقال: لقنت الشيء فتلقت، إذا أخذه من قبك مشافهة. وقال الأزهري وابن فارس: لقن الشيء وتلقته فهمه. وهذا يصدق على الأخذ مشافهة، وتلقن: لقنت الكلام - لقاً - إنه ينعده. انظر: المصباح المنير، كتاب اللام: ٥٥٨/٢؛ المعجم الوسيط، باب اللام: ٨٣٥/٢.

(٤) تلقين الخصم والشاهد: ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا يجوز للقاضي أن تلقن أحد الخصمين حجته؛ لأنه بذلك يكسر قلب الخصم الآخر، ولأنّ فيه إغانة أحد الخصمين فيوجب التهمة. أمّا للشاهد فقد ذهب الجمهور إلى عدم جواز تلقن مطلقاً، بل يتركه يشهد بما عنده، فإن أوجب الشرع قبوله قبله، وإلا رده، وقال أبو يوسف: لا بأس بتلقين الشاهد بأن

القاضي إلى القاضي من غير سفر، ولم يشترط فيه شيئاً مما شرطه الإمام [أبو حنيفة رحمه الله تعالى] وصحح الوقف على النفس، وعلى جهة تقطع، ووقف المشاع، ولم يشترط التسليم إلى المتولي، ولا حكم القاضي، وجوز استبداله عند الحاجة إليه بلا شرط، وجوز مع الشرط ترغياً في الوقف وتيسيراً على المسلمين^(١).

ثالثاً: في باب الوقف والقضاء يفتي بقول الإمام أبي يوسف رحمه الله دون قيد اتفاق أحد الطرفين معه، ((كما يظهر بالمراجعة))^(٢).

رابعاً: ومن الغريب أن يدعي أحد تساوي علم الإمام أبي يوسف وعلم أستاذه الإمام أبي حنيفة النعمان رحمه الله تعالى معرفة وفقهاً، وكيفياً أن نعرف اطلاع الإمام في معرفة الجزئيات الفقهية من الحكاية المعروفة: بأنه جلس للتدريس من غير إعلام أبي حنيفة رحمه الله، فأرسل إليه الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى رجلاً فسأله عن خمس مسائل، وفي كل مرة كانت الإجابة تحتاج إلى تفصيل مناسب لعدة أوجه، فكان السائل يخطئه كل مرة لعدم التفصيل، ثم أجاب السائل على كل سؤال الإجابة الصحيحة، فتحير الإمام أبو يوسف رحمه الله فعلم تقصيره، فعاد إلى أبي حنيفة رحمه الله فقال: تزيت^(٣) قبل أن تتخضم^(٤).

يقول: أنشهد بكذا وكذا؟ وجه قوله: أن من الجائز أن الشاهد يلحقه التحصر لمهاية مجلس القضاء فيعجز عن إقامة الحجة، فكان التلقين تقريباً لحجة ثابتة فلا بأس به. انظر: بدائع الصنائع، كتاب آداب القاضي، فصل وأما آداب القضاء: ١٠/٧.

(١) الأشباه والنظائر: زين العابدين بن إبراهيم بن نجيم (٩٧٠هـ) دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م - القاعدة الرابعة: المثقة تجلب التيسير: ٨١/١.

(٢) وما بين القوسين الكبيرين من كلام المؤلف لم أعربه، وإنما نقلته دون أي تصرف.

(٣) وفي المعجم الوسيط: أزيت الشمس زيت. والعنب صار زيباً والعنب جعله زيباً. زيب العنب صار زيباً. تزيب: مطدوع زيبه، والعنب صار زيباً وفي المثل: «تزيت قبل أن يتخضم» إذا ادعى حالة أو صفة قيل أن ينهيا لها. ياب الزاوي: ٣٨٧/١.

(٤) ذكر عبد المحي بن أحمد العكري الدمشقي (١٠٨٩هـ) في شذرات الذهب في أخبار من ذهب. دار الكتب العلمية: ٢٢٠/١. وابن نجيم في الفن السابع من الأشباه والنظائر، وهو فن الحكايات والمراسلات، حيث قال: «لما جلس أبو يوسف رحمه الله تعالى للتدريس من غير إعلام أبي حنيفة رحمه الله فأرسل إليه أبو حنيفة رحمه الله رجلاً فسأله عن خمس مسائل:

وفي "البحر الرائق"، باب مفسدات الصلاة: «ولقد صدق صاحب "الفتاوى الظهيرية"^(١) حيث قال في الفصل الثالث في قراءة القرآن: إن كل ما لم يرو عن أبي حنيفة فيه قول، بقي كذلك مضطرباً إلى يوم القيامة، وحكي^(٢) عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه كان يضطرب في بعض المسائل، وكان يقول: كل مسألة ليس لشيخنا

الأولى: فطار جحد الثوب وجاء به مقصوداً، هل يستحق الأجر أم لا؟ فأجاب أبو يوسف رحمه الله: يستحق الأجر. فقال له الرجل: أعطأت فقال: لا يستحق. فقال: أعطأت. ثم قال له الرجل: إن كانت القضاة قبل الجحد، امتحق، وإلا لا.

الثانية: هل الدخول في الصلاة بالفرض أم بالنية؟ فقال: بالفرض فقال أعطأت. فقال بالنية. فقال أعطأت. فتحير أبو يوسف رحمه الله. فقال الرجل: بهما لأن التكثير فرض، ورفع اليدين سنة.

الثالثة: طير سقط في قدر على النار، فيه لحم ومرتق، هل يؤكل أم لا؟ فقال يؤكل فخطأه. فقال: لا يؤكل فخطأه. ثم قال: إن كان اللحم مطبوخاً قبل سقوط الطير يغسل ثلاثاً ويؤكل وترمي المرقة وإلا يرمى الكل.

الرابعة: مسلم له زوجة ذمة مانت وهي حامل منه، تدفن في أي المقابر؟ فقال أبو يوسف رحمه الله: في مقابر المسلمين، فخطأه. فقال: في مقابر أهل الذمة فخطأه. فتحير أبو يوسف، فقال: تدفن في مقابر اليهود، ولكن يحول وجهها عن القبلة حتى يكون وجه الولد إلى القبلة؛ لأن الولد في البطن يكون وجهه إلى ظهر أمه. الخامسة: أم ولد لرجل، تزوجت بغير إذن مولاهما فمات المولى، هل تجب للعنة من المولى؟ فقال: تجب. فخطأه. ثم قال: لا تجب. فخطأه. ثم قال الرجل: إن كان الزوج دخل بها: لا تجب وإلا وجبت.

فعلم أبو يوسف تقصيره فعاد إلى أبي حنيفة رحمه الله فقال: تزيت قبل أن تحصرم. الأشباه والنظائر لابن نجيم: ٤٢٤/١ - ٤٢٥.

(١) الفتاوى الظهيرية: لظهير الدين أبي بكر محمد بن أحمد القاضي المحاسب يخارا البخاري الحنفي (٦١٩هـ) ذكر فيها: أنه جمع كتاباً من الوقعات والنوازل مما يشتد الافتقار إليه وقراءه غير هله. وانتخب بدر الدين المعيني (٨٥٥هـ) منها: ما يكثر الاحتياج إليه بحدف ما كثر الاطلاع عليه وسماه: المسائل البدوية المعتبرة من الفتاوى الظهيرية. انظر: كشف الظنون: ٤١٢٢٦/٢ الجواهر المضية، بوقم (١١٨٨): ٥٥/٣.

(٢) وفي نختي من البحر الرائق: «كما حكى عن أبي يوسف». وفي مخطوط الفتاوى الظهيرية: «كما حكى عن يوسف رحمه الله تعالى».

فيها قوله، فنحن فيها هكذا»^(١).

والإمام أبو يوسف يقول معترفاً بهذا: «ما رأيت أحداً أعلم بتفسير الحديث، ومواضع النكت التي فيه من الفقه، من أبي حنيفة». وقال: ما خالفت أباً حنيفة في شيء قط فتدبرته إلا رأيت مذهبه الذي ذهب إليه أنجي في الآخرة، وكنت ربما ملت إلى الحديث، وكان هو أبصر بالحديث الصحيح مني»^(٢).

جواب الوجه الثالث^(٣)

وقد رجح^(٤) "الفتاوى الهندية" على جميع الكتب الفقهية مع أنه مجرد كتاب للفتاوى لا أكثر، وقد ذكر الفقهاء درجات الكتب الفقهية من حيث الاعتماد:

أولاً: كتب المتون.

ثانياً: كتب الشروح.

ثالثاً: الفتاوى.

وعند التعارض يُقدّم المتون على غيرها، ثم الشروح، ولا يقدم الفتاوى على شيء، ولماذا قُدِّم المفضل على الأفضل!!

[أقوال الفقهاء في بيان درجات كتب المتون والشروح والفتاوى من حيث الترجيح]

(١) البحر الرائق، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها: ٢٣/٢ الفتاوى التمهيدية، كتاب الصلاة، الفصل الثالث في قراءة القرآن، مخطوط مكتبة الأسد بدمشق السورية، رقم ١٢٨٣٠، رقم اللوحة: ١٢٢.

(٢) الطبقات، السيرة في تراجم الحنفية، فصل في مناقب أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وثناء الأئمة عليه: ٢٨/١.

(٣) ذكر متر محمود في جواب السؤال الثاني خمسة أوجه، والوجه الثالث منها: وفي الفتاوى الهندية: «ولو دح الزوج بها، أو خلا بها برضاها، فلها أن تمنع نفسها عن السفر بها، حتى تسافر في جميع المهر على جواب الكتاب والمغجل في عرف ديارنا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى» وقال: ليس لها ذلك، وكان الشيخ الإمام الفقيه الزاهد أبو القاسم الصفاق رحمه الله تعالى يفتي في السفر بقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وفي منع النفس بقولهما، واستحسن بعض مشايخنا رحمه الله تعالى (خياره كذا في المحيط).

(٤) أي: متر محمود.

أولاً: في "رد المحتار": «ما في الفتاوى إذا خالف ما في المشاهير من الشروح لا يقبل»^(١).

ثانياً: وفي "الذخ المختار": «حيث تعارض متنه وشرحه فالعمل على المتون كما تقرر مراراً»^(٢).

ثالثاً: وفي "البحر الرائق": «إذا تعارض ما في المتون والفتاوى فالمعتمد ما في المتون كما في أنفع الوسائل»^(٣)، وكذا يقدم ما في الشروح على ما في الفتاوى»^(٤) ((نقله [ابن عابدين] الشامي من القضاء في فصل الحبس))^(٥).

(١) حاشية ابن عابدين، كتاب النكاح، باب الرضاع: ٢٤٤/٣.

(٢) الذخ المختار، كتاب القضاء: ٥٩٦/٥.

(٣) أنفع الوسائل إلى تحرير المسائل: القاضي يرهان الدين إبراهيم بن علي الطرسوسي الحنفي (٧٥٨ هـ) رسالة في السياسة الشرعية، وله نظم أيضاً. وهو مختصر نافع، جمع فيه المسائل المهمة، ورتبها على ترتيب كتب الفقه، ثم لخصه: محمد بن محمد الزهري الحنفي وسماه: كفية السائل من أنفع الوسائل، وربما زاد عليه أشياء: وأيضاً لخصه عمر بن إبراهيم المعروف بابن نجيم وسماه: إجابة السائل باختصار أنفع الوسائل. انظر: كشف الظنون: ١٨٣/١، معجم المؤلفين: ٢٣٣/٩.

(٤) وجاء في البحر الرائق: «فقد علمت أن الفتوى على الأول، وهو أنه لا يحبس إلا فيما كان بدلاً عن مال فلا يحبس في المهر، والكفالة على المفتى به وهو خلاف مختار المصنف تبعاً لصاحب الهداية، وذكر الطرسوسي في أنفع الوسائل أنه المذهب المفتى به، فقد اختلف الإفتاء فيما انتزعه بعدد ولم يكن بدل مال، والعمل على ما في المتون، لأنه إذا تعارض ما في المتون والفتاوى فالمعتمد ما في المتون كما في أنفع الوسائل، وكذا تقدم ما في الشروح على ما في الفتاوى»، كتاب القضاء، فصل في الحبس: ٤١٠/٦.

ولم أقف في أنفع الوسائل على هذا النص أو ما معناه في باب الحبس، بل كل ما جاء فيه أنه وجب بأن الفتوى على الأول لا أكثر. والله أعلم. انظر: مخطوط أنفع الوسائل المكتبة الأزهرية، برقم ٢٠٧٢، ٢٦٩١٢، رقم اللوحة: ٩٥ - ٩٩. وقال أبو سعد الخادمي (١١٧٦ هـ): «عند تعارض الفتاوى للمتون يقدم المتون» الحاشية على درر المحكم شرح غرر الأحكام، طبع الهند: ص ٤٤٩.

(٥) حاشية ابن عابدين، باب القضاء، فصل في الحبس، مطلب: إذا تعارض ما في المتون والفتاوى فالمعتمد ما في المتون: ٥٢٣/٥.

(٦) وما بين القوسين الكبيرين من كلام المؤلف لم أعربه، وإنما نقلته دون أي تصرف.

رابعاً: وفي " غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر ^(١) " غير خاف أن ما في المتن والشروح ولو كان بطريق المفهوم، مقدم على ما في الفتوى، وإن لم يكن في عبارتها اضطراب ^(٢).

[المناقشة وأسباب الترجيح]

وأما إفتاء الشيخ الإمام الصفار رحمه الله بقول صاحبيه في منع النفس عن زوجها ^(٣)، فقد قمنا بتقصه تفصيلاً وذكرنا أسباب الترجيح، والآن نلخص ذلك على النحو التالي:

أولاً: بسبب قوة الدليل، وسند ذكر قريباً مزيداً من التفاصيل إن شاء الله تعالى.

ثانياً: ترجيح كبار فقهاء الحنفية ومنهم:

أ - الإمام يرهان الدين القرعاني، صاحب " الهداية "، وجلالته العلمية أظهر من الشمس ^(٤).

ب - المحقق علي الإطلاق كمال الدين ابن الهمام ^(٥)، فقد اعتبره العلماء من

(١) غمز عيون البصائر على محاسن الأشباه والنظائر: أحمد بن محمد شهاب الدين الحموي المصري الحنفي (١٠٩٨ هـ) فقيه مشارك في أنواع من العلوم، قام بالتدريس في المدرسة السليمانية، من تصانيفه أيضاً: حاشية على الدرر والغرر، وكشف الرمز عن خبايا الكنز، وهو شرح على كنز الدقائق، القول البالغ في حكم التبليغ. انظر: هنية العارفين: ١/١٦٤، معجم المؤلفين: ٩٣/٢.

(٢) غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر: أحمد بن محمد شهاب الدين الحموي المصري الحنفي (١٠٩٨ هـ) دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط ١، ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥ م. كتاب الحجر والمأذون: ١٧٢/٣.

(٣) وكان الشيخ الإمام الفقيه الزاهد أبو القاسم الصفار رحمه الله تعالى يعني في السفر يقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وفي منع النفس بقولهما.

(٤) من الغادة المسمرة للإمام يرهان الدين المرغيناني أن مؤخر القوي عند ذكر الأدلة على الأقوال المختلفة ليقع المؤخر بمنزلة الجواب عن المقدم، وقد أصر القوي عند ذكر هذه المسألة أيضاً. انظر: الهداية، كتاب النكاح، باب المهر: ص ٢٠٦.

(٥) حيث قال: «ولا يتعين حقها إلا بالسليم... وليس له حق الاستيفاء كل من الزوج، والمرأة له حق الاستيفاء، وعليه إيفاء، فكما أن له استيفاء منافع البضع، وعليه إيفاء المهر، كذلك لها استيفاء المهر، وعليها إيفاء منافع بضعها» فتح القدير: كتاب النكاح، باب المهر: ٢٤٨/٣.

المجتهدين، كما قال [ابن عابدين] في " رد المحتار " : «قدعنا غير مرة أن الكمال من أهل الترجيح كما أفاده في قضاء " البحر " ^(١)، بل صرح بعض معاصريه بأنه من أهل الاجتهاد ^(٢)، وإعجاب المعاصرين، وتلقيهم له بالقبول والرضا دليل على سمو مرتبته وعلمه.

ج - الإمام فقيه النفس قاضيخان رحمه الله تعالى ^(٣) الذي يقدمه الفقهاء على ترجيح غيره، وفي " غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر " : «في تصحيح القدوري للعلامة قاسم ^(٤)، أن ما يصححه قاضيخان من الأقوال، يكون مقدماً على ما يصححه غيره، لأنه كان فقيه النفس ^(٥)».

ثالثاً: إجماع أهل المنون على ترجيح قول الإمام، وكثيراً ما نرى الفقهاء يضربون على الحائض نصوص الشروح والفتاوى بمخالفة المتن، لما فيها من الأهمية والخطورة، وقد ذكرناه آنفاً.

(١) قال الإمام ابن نجيم في البحر الرائق عند قول صاحب الكنز (لكن هو أهل للنظر في الدليل): «الاستدراك بالنظر إلى قوله لا يعدل عن قوله لا تضعف دليله، يعني. أن مثل المحقق له أن يقول ذلك، لأنه أهل للنظر في الدليل، وأما مثلاً فلا يجوز له العدول عن قول الإمام أصلاً» كتاب القضاء، فصل يحوز تقليد من شاء من المجتهدين: ٣٨٦/٦ وما بعدها.

(٢) رد المحتار، كتاب العتق، باب التدبير، مطلب الكمال ابن الهمام من أهل الترجيح: ٦٨٨/٣.

(٣) وجاء في فتاوى قاضيخان: «إذا زوجت المرأة ولها مهر معلوم... كان لها أن تحبس نفسها لاستيفاء المتعجل» كتاب النكاح، باب المهر: ٣٨٥/١.

(٤) هو قاسم بن قطلوبغا بن عبد الله المصري (٨٧٩ هـ) ويعرف بقاسم الحنفي، فقيه من فقهاء الحنفية، محدث، أصولي، مؤرخ، أخذ الفقه عن العز بن عبد السلام وابن الهمام وعبد اللطيف الكرماتي وغيرهم. من تصانيفه: الترجيح والتصحيح على القدوري، وشرح دور البحار لمحمد القنوي، وتاج التراجم في طبقات الفقهاء الحنفية. انظر: معجم المؤلفين: ١٦١١/٨، الأعلام للزركلي: ١٨٠/٥، كشف الظنون: ١٦٣٤/٢.

(٥) غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر، كتاب الإجازات: ٢٢٦/٥. وجاء في الترجيح والتصحيح على القدوري: «هذا ما تيسر على مختصر القدوري مع زيادات نص على تصحيحها القاضي الإمام فخر الدين قاضيخان في فتاواه، فإنه من الحق من يعتمد على تصحيحه». المقدمة، قبل كتاب الطهارة، مخطوط مكتبة الأسد بدمشق السورية، برقم ١٣٨٧٨، رقم اللوحة: ٤/٤.

وفي "الدُر المختار" في باب القسمة: «قال قي "الخاتية": وعليه الفتوى، لكن المتون على الأول فعليها المعول»^(١) «٣٨٧».

[أهمية استخدام اصطلاح (عليه الفتوى) وترجيح

المتون على غيرها]

أ- أننا نرجح مذهب الإمام بترجيح الإمام قاضيهان رحمه الله، ويمكن أن نطّلع على أهمية المتون [من خلال عبارة "الدُر المختار"] (وعليه الفتوى)، ثم ترجيح المتون عليها، حيث قال: «لكن المتون على الأول فعليها المعول»^(٢).

(١) العول: الاتكال والاستعانة والعمدة. يقال: فلان عولي من الناس: عمدتي. المعجم الوسيط، باب العين، مادة (ع ول): ٦٣٧/٢.

(٢) الدُر المختار، كتاب القضاء، باب القسمة: ٥٦٦/٥.

(٣) لم أقف في الخاتية - في باب القسمة - على هذا النص أو ما معناه، ويبدو لي أنه كلام صاحب الدُر المختار، وإليك النص الكامل مع متن تنوير الأنصار: «... شركاء بغير الإرث وغاب أحدهم؛ لأن في الشراء لا يصلح الحاضر خصماً عن الغائب بخلاف الإرث، أو كان في صورة الإرث الغار أو بعضه مع الوارث الطفل أو الغائب، أو كان شيء منه لا يقسم للزوم القضاء على الطفل، أو الغائب بلا خصم حاضر عنهما، وقسم المال المشترك بطلب أحدهم إن اتفق كل بحصته بعد القسمة، وبطلب ذي الكثير إن لم يتفق الآخر لقله حصته، وفي الخاتية: يقسم بطلب كل وعليه الفتوى. لكن المتون على الأول فعليها للعول، وإن نضر الكل لم يقسم إلا برضاهم». كتاب القسمة: ٥٦٦/٥.

وهذا من أسلوب الفقهاء بأنهم يقولون بعد استعراض الأقوال: «لكن المتون على الأول». هذا ما ورد في البحر الرائق وزد المختار وغيرهما، وإليك ما قال ابن عابد في حاشيته، في كتاب الصلاة، مطلب: قراءة البسلة بين الفاتحة والسورة: «قال في النهر: والحق أنهما قولان مرجحان، إلا أن المتون على الأول». وقال في كتاب البيع، باب السلم: «وكذا نقله عنه في النحر وجزم به في لفتح. لكن المتون على الأول». وقال في كتاب المحج، مطلب العمل على التماس دون الاستحسان: «وقواه في المعراج، لكن المتون على الأول». وقال في كتاب الوقف، فصل فيما يتعلق بوقف الأولاد من الدور وغيرها، مطلب المواضع التي يكون فيها السكوت: «كما سيذكره الشارح، لكن المتون على الأول». وقال في كتاب الوصايا: «قال في شرح الملتقى ولكن المتون على الأول». والله أعلم.

(٤) وفي نسختي من الدُر المختار: «وفي الخاتية: يقسم بطلب كل وعليه الفتوى، لكن المتون على الأول فعليها للعول». كتاب القضاء، باب القسمة: ٥٦٦/٥.

ب- علماً أن الفقهاء لا يستخدمون [اصطلاح] «عليه الفتوى» إلا لقول أكد وأرجح^(١)، كما يتضح من كلام القهستاني^(٢) في "شرح الوقاية" [في باب الأولياء والأكفاء]: لا ولاية لغير العصابات عند الصاحبين، وهذا من إحدى روايات الإمام، وعليه الفتوى كما في المضممرات^(٣) شرح القدوري^(٤). ولكن استنكر المحققون الحنفية بمخالفة المتون، وفي "البحر الرائق" و"النهر الفائق"^(٥) ما قيل من أن

(١) وفي رد المختار: «وأنت خير بأن لفظ الفتوى أكد اللفاظ التصحيح». كتاب الطلاق، باب صريح الطلاق، مطلب في قوله علي الطلاق من فرائض: ٢٨٠/٣.

(٢) هو محمد بن حسام الدين الخراساني شمس الدين القهستاني (٩٥٣ هـ) (وقهستان) قصة من نصبات خراسان. فقيه حنفي كان مفتياً ببخارى، قال ابن انعماد في شذرات الذهب: كان إماماً عالمًا زاهداً فيها متبحراً، يقال: إنه ما تسي قط ما طوى سمعه. من تصانيفه: جامع الرموز في شرح النقاية مختصر الوقاية، جامع الماسي في شرح فقه الكيداني، شرح مقدمة الصلاة. كلها في فروع الفقه الحنفي. انظر: شذرات الذهب: ٣٠٠/٨؛ معجم المؤلفين: ١٧٩/٩.

(٣) جامع المضممرات والمشكلات: من أحد شروح القدوري: يوسف بن عمر بن يوسف الصوفي الكبادوري المعروف ببيرة شيخ عمر بزار (٨٣٢ هـ) وقدم فيه بيان العلامات المعلمة على الإفتاء، وفصلاً في فصل الفقه وذكر الفقهاء، وفي بيان السنة والجماعة، وفمن يحل له الفتوى ومن لا يحل، وفي آداب المفتي والمستفتي، وهل يحل للمجهد تقليد غيره في الشرعيات أو لا؟ وشرحه: محمد بن محمد الكردي المعروف بابن الزاوي (٨٢٧ هـ) انظر: كشف الظنون: ١٦٣١/٢.

(٤) وجاء في جامع الرموز: «على هذا الترتيب، هذا هو المشهور عن أبي حنيفة رحمه الله وعندهما، وفي رواية عنه أن لا ولاية لغير العصابات وعليه الفتوى، كما في المضممرات». جامع الرموز في شرح النقاية مختصر الوقاية: محمد بن حسام الدين الخراساني شمس الدين القهستاني (٩٥٣ هـ) باللات مطبع مظهر العجائب محلة قاتلا دار الإمارة كلكتة الهند ١٢٧٤ هـ/ ١٨٥٨ م. كتاب النكاح، فصل في الولي والكف. ٢٥٧/٢ المضممرات: يوسف بن عمر الكبادوري (٨٣٢ هـ) كتاب النكاح، باب الأولياء، عند قوله: «... وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر يليها كل قريب أو قريبة يرثهما الأقرب فالأقرب، وروى ابن زياد من أبي حنيفة رحمه الله - وهو قولهما - لا يليه إلا العصابات، وعليه الفتوى». مخطوط مكتبة الأسد بدمشق السورقة، برقم ١٥٠٥١. اللوحة: ٢٠٠/ب.

(٥) وجاء في النهر الفائق: «... فما في تهذيب القلانسي من أن ما قاله رواية ابن زياد، وعليه الفتوى غريب». كتاب النكاح، باب الأولياء، اللوحة: ٣٠٧/ب.

الفتوى على الثاني غريب لمخالفته المتون الموضوعية لبيان الفتوى^(١).

ج- وقال صاحب "رَدِّ المحتار": إذا وقعت النجاسة في البئر ولم يعرف زمانها، يحكم الإمام بنجاسة البئر من يوم وليلة أو ثلاثة أيام، وعند الصالحين يقتضى حال وجود النجاسة لا من يوم وليلة، ولا من وقت غسل الثياب أو العجين مثلاً، وقد أفتى صاحب "المحيط" - وهو من أئمة الترجيح - بقول الإمام في الوضوء والغسل والعجين، وما وراءها بقول الصالحين^(٢).

وقال الإمام الزيلعي^(٣) في "تبين الحقائق شرح كنز الدقائق": هو الصحيح^(٤)

(١) انظر: البحر الرائق، باب الأولياء والأكفاء في التكاح: ٣٢٠/٦، وَرَدِّ المحتار، كتاب التكاح، باب الولي: ٨٥/٣.

(٢) وقال الصدر الشهيد: «إذا توضأ رجل في بئر وصلى إماماً ثم وجد فيها فأرة ميتة أو دجاجة ميتة، فإن علم وقت وقوعها بعيد الوضوء والصلاة من ذلك الوقت بالإجماع؛ لأنه علم أنه صلى بغير وضوء، والصلاة بغير وضوء لا تحوز، أما إذا لم يعلم وقت وقوعها فالقياس أن لا يجب عليه إعادة شيء من الصلاة ما لم يتيقن أنه توضأ منها وهو فيها، سواء وجدها متفتحة مضخة أو لا، وبه أخذ أبو يوسف ومحمد رحمهما الله إلا أن أبا حنيفة رحمه الله استحسن وقال: إن وجدها متفتحة مضخة بعد صلاة ثلاثة أيام ولياليها، وإن وجدها غير متفتحة بعيد صلاة يوم وليلة». المحيط البرهاني، كتاب الطهارة، الفصل الرابع في المياه: ١١١/١. هذا ما وجدته في المحيط البرهاني، كما نصه في تبين الحقائق وتنوير الأبصار، والذَّرِّ المختار. وجه القياس: أننا تيقنا بطهارة الماء في الأصل وتيقنا بنجاسته في الحال وشككتنا في نجاسته من قبل أنه إن وقعت وهي متفتحة لا تكون النجاسة ثابتة من قبل، وإن وقعت وهي حية ثم ماتت وانتفخت كانت النجاسة ثابتة من قبل فلا تثبت نجاسته من قبل بالشك.

(٣) هو الإمام فخر الدين أبو محمد عثمان بن علي الزيلعي (٧٤٣ هـ) صاحب تبين الحقائق على كنز الدقائق - وهو غير صاحب نصب الراية - من أهل زليخ بالصومال، فيه حفي، كان مشهوراً بمعرفة النحو والفقه والفرائض، ومن مصنفاته أيضاً: الشرح على الجامع الكبير. انظر: الفوائد البهية في تراجم الحنفية: محمد، عبد الحى بن محمد عبد الحلوم الأنصاري الكنتوي الهندي أبو الحسنات (١٣٠٤ هـ) مطبع. المصطفائي الهند ١٢٩٣ هـ ص ١١٥ كشف الظنون: ١٥١٦/٢.

(٤) في تبين الحقائق: «وتنجسها منذ ثلاث فأرة متفتحة جهل وقت وقوعها. أي: نجس البئر منذ ثلاث ليال فأرة ميتة، لا يلزم وقت وقوعها... نجسها منذ ثلاث يعني في حق الوضوء حتى يلزمهم إعادة الصلاة إذا توضأوا منها، وأما في حق غيره، فإنه يحكم بنجاستها في الحال من

وهذا ما جزم به صاحب "البحر الرائق"^(١)، و"منح الغفار"^(٢)، و"تنوير الأبصار"، و"الذَّرِّ المختار"^(٣).

ورَدَّ الإمام الشامي ابن عابدين قاتلاً: «وأقول وبالله تعالى التوفيق: ما قاله الزيلعي [وغيره] مخالف لإطلاق المتون قاطبة»^(٤).

د- وفي "غمر عيون البصائر" في مسألة قال صاحب "الأشباه والنظائر" فيها: «قول الإمام أبي يوسف رحمه الله المصحح المعتمد»^(٥). وقال الحاوي

غير إسناد، لأنه من باب وجود النجاسة في الثوب حتى إذا كانوا غسلوا الثياب معاتها لا يلزمهم إلا غسلها على الصحيح... وإن لم تنتفخ نجسها منذ يوم وليلة وهذا عند أبي حنيفة، وقالوا: يحكم بنجاستها وقت العلم بها، ولا يلزمهم إعادة شيء من الصلوات، ولا غسل ما أصابه مؤهلاً. تبين الحقائق: فخر الدين أبو محمد عثمان بن علي الزيلعي (٧٤٣ هـ) دار المعرفة بيروت لبنان ط ٢، كتاب الطهارة، في مسائل البئر: ٣٠/٦.

(١) البحر الرائق، عند قوله: «وحكم ما عجن به حكم الوضوء والغسل»، وكان الصياغي يفتي بقول أبي حنيفة فيما يتعلق بالصلاة ويقولهما فيما سواه... كتاب الطهارة، في مسائل البئر: ٢٧٦/١.

(٢) منح الغفار: شمس الدين محمد بن عبد الله بن أحمد بن التمرتاشي الغزي الحنفي (١١١٤ هـ) ص ١٧٤ من في فقه الحنفي: تنوير الأبصار وجامع البحار في القروع وهو مجلد واحد جمع فيه: مسائل المتون المعتمدة عوناً لمن ابتلي بالقضاء والفتوى، وفرغ من تأليفه في محرم الحرام سنة ٩٩٥ هـ ثم شرحه في مجلدين صخمين وسماه: منح الغفار. انظر: كشف الظنون: ٥٠١/١.

(٣) انظر: منح الغفار، كتاب الطهارة، فصل في بيان أحكام البئر، عند قوله: «وكان الصياغي يفتي بقول أبي حنيفة فيما يتعلق بالصلاة، ويقولهما فيما سواه». مخطوط الوقف لحقيد المحدث بدر الدين الحسي الدمشقي في ١٣٩٥ هـ. الموجود حالياً في مكتبة ابن عابدين، معهد الفتح الإسلامي دمشق السورية. رقم الصفحة: ١٩/ب.

(٤) وجاء في الذَّرِّ المختار وتنوير الأبصار: «وهذا في حق الوضوء والغسل، وما عجن به... أما في حق غيره كغسل ثوب فيحكم بنجاسته في الحال» كتاب الطهارة، فصل في البئر: ٢٣٦/١.

(٥) رَدِّ المحتار، كتاب الطهارة، فصل في البئر: ٢٣٥/١.

(٦) الأشباه والنظائر، القول في أحكام يوم الجمعة: ٣٧١/١ غمر عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر، القرن الثالث، القول في أحكام يوم الجمعة: ٧١/٤.

أفنديسي^(١) «وعليه الفتوى»^(٢). وقال الحموي^(٣): «مجرد دعوى الحاوي أن الفتوى عليه، لا يقتضي أنه الصحيح المعتمد في المذهب، كيف وأصحاب المتون قاطبة والشروح ماشون على قولهما (يعني: الطرفين)^(٤)، ومشى أصحاب المتون صحيح إنزاعي، على أن ما في المتون والشروح مقدم على ما في الفتاوى»^(٥).

رابعاً: قال الفقهاء: يجب الإفتاء على مذهب الإمام، ولو خالفه صاحبان وامشحن المشائخ قولهما، «كما يأتي آنفاً إن شاء الله تعالى»^(٦).

جواب الوجه الرابع^(٧)

لم يذكّر هذه القاعدة أحد من ظهور المذهب الحنفي حتى الآن، والاختلاف قائم بين الإمام والصاحبين منذ البداية، وأيضاً لم يقل مثلها أحد في المذاهب الفقهية الإسلامية، بل على خلاف ذلك إجماع بين السلف والخلف؛ لأننا نعلم بعد البحث والتحري في الكتب الفقهية، أن اختلافهم في الفروع يفوق العمدة ومع

(١) انظر: الحاوي القفسي: للقاضي جمال الدين أحمد الغزنوي الحنفي (٥٩٣) وقد ترجمناه عند أول وروده. جاء فيه: «فصل الأوقات المكروهة أحد عشر... أما الثلاثة: فهي طلوع الشمس إلى ارتفاعها واستوائها إلى زوالها، واصفرارها إلى غروبها إلا وقت الاسواء يوم الجمعة عند أبي يوسف لتحية الجامع وبه الفتوى». كتاب الصلاة، فصل الأوقات المكروهة، مخطوط المكنية الظهيرية دمشق السورة رقم القلم ١٠٤٠ ورقم تصوير المخطوط ٤٢٣٠. ورقم اللوحة: ٣٥ أ ب.

(٢) غمز عيون البصائر في شرح الأشياء والنظائر، القرن الثالث، القول في أحكام يوم الجمعة: ٧١١٤.

(٣) هو أحمد بن محمد شهاب الدين الحموي المصري الحنفي (١٠٥٦ هـ) صاحب غمز عيون البصائر في شرح الأشياء والنظائر، وقد ترجمناه عند أول وروده.

(٤) كلمة (يعني: الطرفين) من شرح المؤلف لم يرد في غمز عيون النصار.

(٥) غمز عيون البصائر في شرح الأشياء والنظائر، القرن الثالث، القول في أحكام يوم الجمعة: ٧١١٤.

(٦) وما بين القوسين الكبيرين من كلام المؤلف لم أعريه، وإنما نقلته دون أي تصرف.

(٧) ذكر مشر محمود في جواب السؤال الثاني خمسة أوجه، والوجه الرابع منها: أغبّر هؤلاء الأئمة الثلاثة في مرتبة واحدة في تقرير المذهب الحنفي، بغض النظر عن علاقة الأستاذ والتلميذ، وفي لقاعدة العائنة يرجح رأي الجمهور على غيره.

ذلك لا تجد ترجيح قول الصاحبين إلا في مواضع معدودة بدواع معينة منها: تغير الزمان والتعامل ودفع الحرج.

وقال الإمام الشافعي في «رد المختار» والطحاوي [في حاشيته]: «حصلت المخالفة من الصاحبين في نحو ثلث المذهب، ولكن الأكثر الاعتماد على قول الإمام»^(١).

هذا وأقل بعض النصوص الأئمة المحققين التي تجعل الأمر واضحاً كوضوح الشمس بأنه يقتضى على مذهب الإمام ما عدا مواضع معدودة وتبين أن استحسان المشائخ لقول الصاحبين لا يلتفت إليه؛ لأن الملايين من النجوم لا تساوي الشمس الواحدة.

إذا وقع الخلاف بين الإمام أبي حنيفة والصاحبين يفتى على مذهب الإمام عند الإطلاق

أولاً: وفي «الفتاوى الهندية» - وهو عمدة الخلاصة ومستند الحال - «إذا اختلفوا فيما بينهم، قال عبد الله بن المبارك: "رحمه الله: يؤخذ بقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى؛ لأنه كان من التابعين، وزاحمهم في الفتوى، كذا في "محيط لسرخسي"»^(٢).

ثانياً: وفي «توير الأبصار»: «يأخذ بقول أبي حنيفة على الإطلاق»^(٣).

(١) وجاء فيهما تحت قول النذر المختار: «فإن في سقوط العالم سقوطاً عاماً، فحيث قال لأصحابه: إن توجه لكم دليل فقولوا به، فكان كل يأخذ برواية عنه ويرجحها». رد المختار، المقدمة: ٧٢/١ والحاشية الطحاوية على النذر المختار، في المقدمة: ٤٨/١.

(٢) هو عبد الله بن المبارك أبو عبد الرحمن الحنظلي بالولاء، المعروف أمه خوارزمية، وأبوه تركي (١٨١ هـ) كان إماماً فقيهاً ثقة مأموناً حجة كثير الحديث، صاحب الإمام أبا حنيفة، وسمع السفيانيين وسليمان التيمي وحميد الطويل، حدث عنه خلق لا يحصون من أهل الأقاليم منهم: عبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل. من تصانيفه: تفسير القرآن، رقايع الفتاوى، الدقائق في الرقائق. انظر: تذكرة الحفاظ: أبو عبد الله شمس الدين الذهبي (٧٤٨ هـ) دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان: ٢٥٣/١ الجواهر المضية: ٣٨١/١.

(٣) الفتاوى الهندية، كتاب أدب القاضي وهو مشتمل على أحد وثلاثين باباً، الباب الثالث، في ترتيب الدلائل للعمل بها: ٣٠٠/٢.

(٤) توير الأبصار مع النذر المختار، كتاب القضاء: ٥٠٠/٥.

ثالثاً: قال صاحب "الذُر المختار": والأصح كما في "السراجية" و"المنية" أنه يفتى بقول الإمام على الإطلاق [١] وفي "النهر الفائق" [٢]: «هذا أصيب» [٣] وأيضاً صححه [ابن نجيم] في كتاب "أدب المقال" [٤]، وكما في "الحاشية الطحطاوية" [٥].

وابعاً: وبه جزم المحقق على الإطلاق ابن الهمام واستكر من يفتي من المشائخ بمذهب الصالحين دون سبب مقبول، قال ابن عابدين: «رد المحقق ابن الهمام» [٦] على بعض المشائخ، حيث أفتوا بقول الإمامين؛ بأنه لا يعدل عن قول الإمام إلا لضعف دليله» [٧].

(١) انظر: النهر الفائق، كتاب القضاء، عند قوله: «الفتوى مطلقاً بقول الإمام، ثم يقول أبي يوسف، ثم يقول محمد، ثم يقول زفر، ثم يقول الحسن بن زياد...»، رقم اللوحة ٧٤٢/١.

(٢) ويقول الإمام الحصكفي في كتاب القضاء: «ويأخذ القاضي كالمفتي يقول أبي حنيفة على الإطلاق، ثم يقول أبي يوسف ثم يقول محمد ثم يقول زفر والحسن بن زياد وهو الأصح منه وسراجية. وعبرة النهر: ثم يقول الحسن فيه، وصحح في الحاوي اعتبار قوة المردود. والأول أصط. نهر: كتاب القضاء: ٥/ ٥٠٠».

(٣) ولم أشر على كتاب بعنوان (أدب المقال) وإنما ورد العنوان في كشف الظنون وغيرها من كتب الفهارس (تحرير المقال في مسألة الاستبدال) رسالة: لشيوخ زين العابدين بن إبراهيم الشهير بابن نجيم الحنفي المصري (٩٧٠هـ) في مجموعة الرسائل الزينية. انظر: كشف الظنون: ٣٥٧/١.

(٤) جاء في رسائل الزينية في الفقه الحنفي لابن نجيم (في رسالة تحرير المقال في مسألة الاستبدال): «... وفي المحيط الفتوى على قولهما، وفي الفتاوى الصغرى: الفتوى على قول أبي حنيفة، هذا كله في القاضي المجتهد وأما المقلد فإنما ولاه ليحكم بمذهب أبي حنيفة». منظوم الأزهري مصر برقم ٢٢٩٤، و٣٣١٧٥، رقم اللوحة: ٥٧/١.

(٥) الحاشية الطحطاوية على الذُر المختار، في المقدمة: ٤٨/١.

(٦) جاء في فتح القدير، عند قول صاحب الهداية: «فصل في تكبيرات التشريق» ويبدأ بتكبير التشريق بعد صلاة التجر من يوم عرفة، ويختم عقيب صلاة العصر من يوم النحر، عند أبي حنيفة. وقال: يختم عقيب صلاة العصر من آخر أيام التشريق... لأن الحهر بالتكبير يدعة». قال ابن الهمام: «وقول من جعل الفتوى على قولهما خلاف مقتضى الترجيح». فتح القدير، كتاب الصلاة، باب صلاة العيدين، فصل في تكبيرات التشريق: ٨١/٢.

(٧) رد المحتار، المقدمة، مطلب صح عن الإمام أنه قال: «إذا صح الحديث فهو مذهبي» ٧٣/١.

خامساً: وفي: "البحر الرائق شرح كنز الدقائق": «قد صححوا أن الإفتاء بقول الإمام، فينتج من هذا أنه يجب علينا الإفتاء بقول الإمام، وإن أفتى المشائخ بخلافه» [١].

[وأيضاً] نقله الإمام الطحطاوي في أول القضاء [٢].

سادساً: وفي "الفتاوى الخيرية" في كتاب الشهادات، مسألة شهادة الأعمى: «المقرر أيضاً عندنا أنه لا يفتى ولا يعمل» [٣] إلا بقول الإمام الأعظم رحمه الله، ولا يعدل عنه إلى قولهما أو قول أحدهما أو غيرهما إلا لضرورة (من ضعف دليل أو تعامل بخلافه) [٤] كمسألة المزاعة، وإن صرح المشائخ بأن الفتوى على قولهما؛ لأنه صاحب المذهب، والإمام المقدم، [كما يقال]:

إذا قالت حذام فصدقوها فإن القول ما قالت حذام» [٥] [٦].

(١) جاء في البحر الرائق: «فأقول: ... أنا في زماننا فيكتفى بالحفظ كما في الفقه وغيرها فيقول الإفتاء بقول الإمام بل يجب وإن لم تعلم من أين قاله وعلى هذا فما صححه في الحاوي مبني على ذلك الشرط، وقد صححوا أن الإفتاء بقول الإمام، فينتج من هذا أنه يجب علينا الإفتاء بقول الإمام، وإن أفتى المشائخ بخلافه؛ لأنهم إنما أفتوا بخلافه لفقد شرطه في حقهم وهو الوقوف على دليله، وأما نحن، فلنا الإفتاء وإن لم نقف على دليله، وقد وقع للمحقق ابن الهمام في مواضع الرد على المشائخ في الإفتاء بقولهما بأنه لا يعدل عن قوله إلا لضعف دليله». كتاب القضاء، فصل تعليق من شاء من المجتهدين: ٣٨٨/٦.

(٢) جاء في الحاشية الطحطاوية على الذُر المختار: «قال في البحر: ولو قضى بمذهب غيره وهو يعلم بذلك لم ينفذ، وإن كان تاسياً، فله أن يطلعه، وفي بعض الروايات صح قضاءه عنده خلافاً لهما». في بداية كتاب القضاء: ١٧٣/٣.

(٣) وجاء في نسختي من الفتاوى الخيرية: «أنه لا يفتى ويعمل». أي: دون (لا).

(٤) (من ضعف دليل أو تعامل بخلافه) هذا من شرح المؤلف لم يرد في نص الفتاوى الخيرية.

(٥) جاء في كتاب جمهرة الأمثال: «قولهم: القول ما قالت حذام. يضرب مثلاً في تصديق الرجل صاحبه، وأول من قاله النجيم بن صعب والد حنيفة وعجل، وكانت حذام امراته قتال فيها: إذا قالت حذام فصدقوها فإن القول ما قالت حذام.

فصار كل مصراع من هذا البيت مثلاً في تصديق الرجل مخبره». كتاب جمهرة الأمثال: أبو هلال العسكري (بعد ٣٩٥هـ) دار الفكر بيروت لبنان، ط ١٩٨٨ م. تفسير الباب الحادي والعشرين، برقم (١٣٦٠): ١١٦/٢.

(٦) وجاء في الفتاوى الخيرية: «أن القول هو الذي توارثت عليه المتون فهو المعتمد المعمول به، إذ صرحوا بأنه إذا تعارض ما في المتون والفتاوى فالمعتمد ما في المتون، وكذا يقدم ما في

سابعاً: وكذا صرح صاحب " البحر الرائق " في كتاب الصلاة^(١)، بحث أوقات الصلاة، ونقل عنه في " رد المحتار " ^(٢)، وفي " الحاشية الطحطاوية " ^(٣)، في بحث أوقات الصلاة. وقال إمام المحققين شيخ الإسلام برهان الدين صاحب " الهداية " في كتاب " التجنيس والمزيد " ^(٤): «لواجب عندي أن يفتي بقول

الشروح على ما في الفتاوى، والمقرر أيضاً عندنا أنه لا يفتي ولا يعمل إلا بقول الإمام الأعظم رحمه الله، ولا يعدل عنه إلى قولهما أو قول أحدهما أو غيرهما إلا لضرورة كسأله المزارة، وإن صرح المشايخ بأن الفتوى على قولهما؛ لأنه صاحب المذهب، والإمام المقدم، إذا قالت حذام فصدقوها، فإن القول ما قالت حذام». كتاب الشهادات، مطلب لا يفتي بغير قول أبي حنيفة وإن صححه المشايخ: ٣٣/٢.

(١) حيث قال: «وبهذا ظهر أنه لا يفتي ويعمل إلا بقول الإمام الأعظم، ولا يعدل عنه إلى قولهما أو قول أحدهما أو غيرهما إلا لضرورة من ضعف دليل أو تعامل بخلافه كالمزارة، وإن صرح المشايخ بأن الفتوى على قولهما كما في هذه المسألة». البحر الرائق، كتاب الصلاة، بيان وقت المغرب والعشاء: ٤٨٧/١.

(٢) وجاء في رد المحتار: «وقد قال في البحار: لا يعدل عن قول الإمام إلى قولهما أو قول أحدهما إلا لضرورة من ضعف دليل أو تعامل، بخلافه كالمزارة، وإن صرح المشايخ بأن الفتوى على قولهما كما هنا». رد المحتار، كتاب الصلاة، وقت المغرب والعشاء: ٣٩٠/١.

(٣) جاء في الحاشية الطحطاوية على الدر المختار: «وأما إذا لم يكن مجتهداً فالأصح أنه يفتي بقول الإمام مطلقاً، كما صرح به في الفتاوى السراجية. والثاني: أنه يقول ببعض المشايخ. وأما البعض الآخر فلا يرى الأخذ بقولهما مع وجود قوله، منهم صاحب الهداية فإنه قال في التجنيس: الواجب عندي أن يفتي بقول أبي حنيفة على كل حال». كتاب الصلاة: ١٧٥/١. عند قول الدر المختار وتنوير الأيضار: «لا يتعد الفرض وما هو ملحق به كواجب لعينه كوتر وسجدة تلاوة، وصلاة جنازة... فلو وجبنا فيها لم يكره فعلهما».

(٤) التجنيس والمزيد وهو لأهل الفتوى غير عتيق: الإمام برهان الدين على بن أبي بكر المرغيناني الحنفي (٥٩٣ هـ) فكر فيه: أن الصلوات الأجل حرام الدين أورد المسائل مهذبة في مصنف، وذكر لها الدلائل، ورتب الكتب دون المسائل، ولم يتيسر له الختام، فشرع في إتمامه وتحسين نظامه، وأنزل ذكر ما ذكره من الأبواب من الأسماء إلى حروف محردة عن الألقاب. قال: وهذا الكتاب لبيان ما استنبطه المتأخرون، ولم ينص عليه المتقدمون إلا ما شد عنهم في الرواية. انظر: كشف الظنون: ٣٥٣/١.

أبي حنيفة على كل حال»^(١).

ثامناً: وفي " الحاشية الطحطاوية "، مبحث أوقات الصلاة: «قد تعقب نوح الأفتدي^(٢) ما ذكره في " الدرر " ^(٣) من أن الفتوى على قولهما^(٤) بأنه لا يجوز الاعتماد عليه؛ لأنه لا يرجع قولهما على قوله إلا بموجب من ضعف دليل أو ضرورة أو تعامل أو اختلاف زمان، ولم يوجد شيء من ذلك، فالعمل على قوله»^(٥).

(١) الحاشية الطحطاوية على الدر المختار، كتاب الصلاة: ١٧٥/١. عند قول الدر المختار وتنوير الأيضار: «لا يتعد الفرض وما هو ملحق به كواجب لعنه كوتر وسجدة تلاوة، وصلاة جنازة... فلو وجبنا فيها لم يكره فعلهما».

(٢) هو نوح أفتدي بن مصطفى الرومي المصري الحنفي (١٧٧٠ هـ) من مصنفاته: أشرف المالك في المناسك: البلغة المترجم في اللغة؛ نتائج النظر في حواشي الدرر لملا خسرو، ومنازل إلى القاهرة وتوفي بها. انظر: هدية العارفين: ١٤٩٨/٢. الأعلام للزركلي: ٥١/٨. معجم المؤلفين: ١١٩/١٣.

(٣) درر الحكماء في شرح غرر الأحكام: ملا خسرو (٨٨٥ هـ) ألف أولاً متناً متناً في فروع الحنفية، ثم شرحه وسماه: درر الحكماء ومن الحواشي المشهورة عنه: لمحمد بن مصطفى براقولي (١٠٠٠ هـ) وللمصطفى بن بير عزمي زاده (١٠٤٠ هـ) ولأحمد بن عبد الله فوزي (٩٧٨ هـ) فهذه الحواشي من أوله إلى آخره، وأما من علق في بعض مواضعه فكتيرة. انظر: كشف الظنون: ١١٩٩/٢.

(٤) وجاء في درر الحكماء شرح غرر الأحكام: «وقت المغرب منه أي: من غروبها إلى غروب الشفق، وهو عند أبي حنيفة البياض الذي يعقب الحمرة، وعندهما الحمرة وبه يفتي لإطباق أهل اللسان عليه حتى نقل أن الإمام رجع إليه لما ثبت عنده من حمل عامة الصحابة الشفق على الحمرة، وفي المبسوط قولهما أوسع، وقوله أحوط». مطبعة أحمد كامل الكاتبة في دار السعادة، د. م. د. ن. كتاب الصلاة، أوقات الصلاة، في بيان وقت المغرب والعشاء: ٥٩/١.

(٥) الحاشية الطحطاوية على الدر المختار، كتاب الصلاة: ١٧٥/١. وجاء في حاشية الدرر لنوح أفتدي: «وجب الأخذ والعمل به، وامتنع الإفتاء بغيره، وما وقع في هذا الكتاب [أي: درر الحكماء] شرح غرر الأحكام] تعاماً لبعض كتب الأصحاب من أن الفتوى على قولهما فلا يجوز الاعتماد عليه؛ لأنه لا يرجع قولهما على قوله إلا بموجب من ضعف دليل، أو ضرورة، أو تعامل، أو اختلاف زمان، فإن لم يوجد شيء من ذلك، فالعمل على قوله... وأما إذا لم يكن مجتهداً فالأصح أنه يفتي بقول الإمام مطلقاً كما صرح به في الفتاوى السراجية». حاشية نوح أفتدي على الدر: نوح أفتدي بن مصطفى الرومي المصري الحنفي (١٧٧٠ هـ) معارف نظارات جلييلة سنك وخصميلة، طبع أول منشوري، عزيزة جادة سنة نومو، ١٣١٤ هـ كتاب الصلاة، أوقات الصلاة، في بيان وقت المغرب والعشاء، تحت قول الدرر «وفي المبسوط قولهما أوسع وقوله أحوط» ٣٨٣/١.

[الملاحظة]

والدليل الضعيف الذي يجوز بسببه العدول عن مذهب الإمام، هو ما ينص على ضعفه كبار أئمة المجتهدين في الفتوى، لا اعتبار فهم عامة الناس؛ لأننا لا نعرف هل كان اعتماد الإمام رحمه الله على نفس الدليل الذي يذكره المؤلفون؟ وإذا كان كذلك، هل نحن نقهه فهماً صحيحاً؟ [قال الشاعر بالفارسية: (١)]

كدائے خاک نشینی تو حافظا مخروشی نظام مملکت خویش خسرو ان داند
[أي: أيها الحارس لا تتدخل في أمور الحكم؛ إنما السلطان هو الذي يعرف تسيير نظام الدولة].

تاسعاً: ويقول الإمام الطحطاوي: «أنه قد يظهر قوة له بحسب إدراكه، ويكون الواقع بخلافه، أو بحسب دليل ويكون لصاحب المذهب دليل آخر لم يطلع عليه» (٢).

[جواب الوجه الخامس] (٣)

بعد هذا التحقيق الأنيق والتفصيل الدقيق لا أعتقد أنه عاد هناك حاجة للجواب

(١) لم يذكر اسم الشاعر، قد يكون من أشعار المؤلف نفسه والله أعلم؛ لأنه كان أديباً شاعراً مجيداً إماماً في علوم الأدب وريق السعادة في اللغة العربية والفارسية والأردنية، ما عمل مثله جمع بين حسن السبك وجودة المعاني، مع غرارة علمه كان محباً للعرب وثيق الصلة معهم وذاع صيته شرقاً وغرباً، وغالب الكتب التي ألفها في اللغة الفارسية مطبوعة إلا ثلاثة منها: حاشية على فتح المعين، رؤية هلال رمضان، لوامع البهائي.

(٢) الحاشية الطحطاوية على التذر المختار: عند قول التذر المختار وتنوير الأبصار: «وبأخذ القاضي كالمقني يقول أي حقيقة على الإطلاق، ثم يقول أبي يوسف ثم يقول محمد ثم يقول زفر والحسن بن زياد، وهو الأصح. منية وسراجية.
وعبارة النهر: ثم يقول الحسن قتيبة. وصحح في الحاوي اعتبار قوة المدرك والأول أضيض»، كتاب القضاء: ١٧٦/٣.

(٣) ذكر مستر محمود في جواب السؤال الثاني خمسة أوجه، والوجه الخامس منها: قل: [إنما تملك حق الحبس قبل أداء المهر المتعجل، قياساً على حبس المبيع للبايع قبل أداء الثمن، وليس هذا إلا شبهة؛ لأن حق حبس المبيع يسقط بعد قبض المشتري، وكذلك يسقط حق حبس الزوجة بعد الدخول برضاها.

عن الأمر الخامس ولكنني مع ذلك سأذكر بعض النصوص الفقهية التي تكفي لتفضيه، وكل ما ذكر في هذا الأمر مأخوذ من كتاب "الهداية"، و"شرح الوقاية"، و"الكافي" (١)، و"الاختيار" (٢)، و"المستخلص" وغيرها مستنداً على مذهب الصاحبين مع العلم أنه لم يمر معي كتاب مستند ذكر هذه الأدلة إلا وقام بتقصها، [والغريب في الأمر أن مستر محمود احتج بمذهبيهما ولم يلتفت إلى استدلال الإمام].

[الاستدلال والمناقشة]

والآن أورد كلام صدر الشريعة الذي ذكره صاحب "التذر المختار" عند احتجاج الإمام رحمه الله تعالى حيث قال: «كل وطأة معقود عليها، تسليم البعض لا بوجوب تسليم الباقي» (٣).

[الفرق بين البيع والنكاح في استرداد المعقود عليه]

وأوضح المسألة أكثر فأقول: هناك فرق شاسع بين حبس المبيع، ومنفعة البضع؛ لأن البيع يقع على عين المبيع، وبعد القبض يسقط حق الحبس يسقط المعقود عليه، خلافاً للنكاح، بأنه لا يقع على نفس المرأة بدمها ولحمها، وإنما يقع على منافع بضعها، وهي تنجده، وبالتالي لا نسلم أن تسليم البعض تسليم الكل كما لا يلزم برضاء البعض، ورضاء الكل.

وبعبارة أخرى: أن شرع الله تعالى أعطاهما حق الحبس دون الاسترداد، ولا يعقل تجديد المتع في المبيع إلا بشكل الاسترداد، ولم يمنحه الشرع، وفي النكاح لا يمكن استعادة المنفعة الماضية ولكنها تستحق حبس المنفعة في المستقبل، ولها ذلك.

(١) وجاء في شرح الكافي على الواقفي: «وللمرأة أن تمنع الزوج عن الدخول بها حتى يوفي المهر، وتمنعه أن يسافر بها... قلها أن تحبس عنه حتى يتعين حق في المبدل كما في البيع». كتاب النكاح، باب المهر، لوحة المخطوط: ١١٨/أ.

(٢) قال صاحب الاختيار: «لأن حقه قد تعين في المبدل فوجب أن يتعين حقه في المبدل...». كتاب النكاح، باب المهر: ١٧٠/٢.

(٣) التذر المختار، كتاب النكاح، باب المهر: ١٥٧/٣ شرح الوقاية، كتاب النكاح، باب المهر: ص ١٧٨.

وبهذا لو باع أشياء متعددة في عقد واحد وسلم بعضها دون بعض الآخر برضائه، فله حق الحبس في الباقي حتى أخذ الثمن كله. أي: إذا كان المبيع متعددًا، لا يكون قبض البعض بمثابة قبض الكل. وفي "الكفاية": «لو سلم البائع بعض المبيع إلى المشتري لا يسقط حقه في حبس ما بقي منه»^(١).

الفرق بين اتبيع والتكاح عند الإمام أبي يوسف رحمه الله

وقد ظهر الفرق بين البيع والتكاح وبطل الاستدلال، ولست بصدد الاستطراد والاحتجاج الآن، لأن الفرق بينهما عند الإمام أبي يوسف رحمه الله أيضاً كالفرق بين السماء والأرض، بل عنده للمرأة حق المنع حتى قبض المهر «مؤجلاً» ومن جانب آخر إذا كان الثمن مؤجلاً في البيع لا يستحق حبس المبيع إجماعاً، وهو يقول: حق حبس المبيع لا يقتضيه عقد البيع في الأصل، خلافاً للتكاح فإنه يقتضي ذلك عند الإطلاق، وبهذا يجب على الزوج تسليم المهر وتقديمه [على الدخول] على الإطلاق، ولو كان من أشياء متعينة كالعبد، والدار، والثوب.

أما في البيع لا يجب تقديم الثمن على المشتري إلا إذا كان المبيع عيناً والثمن ديناً، كالدرهم والدينار، ويقول الإمام السعدي^(٢) في "النهاية" - وهو أول من شرح "الهداية" - تقريراً لمذهب الإمام أبي يوسف رحمه الله: «قل: إن موجب التكاح عند الإطلاق [دون قيد التعجيل والتأجيل] تسليم المهر [أولاً]؛ عيناً كان أو ديناً، فحين قبل الزوج الأجل مع علمه بموجب العقد، فقد رضي بتأخير حقه إلى أن

(١) الكفاية حاشية الهداية، كتاب النكاح، باب المهر: ٢٤٩/٣.

(٢) النهاية: الإمام حسام الدين حسين بن علي المعروف بالسعدي الحنفي (٧١٠هـ) استحق (بلدة في تركستان) وهو أول من شرح الهداية على ما ذكره السيوطي في طبقات النحاة. قرع منه في شهر ربيع الأول (٧٠٠هـ) ثم أكمله وكتب في آخره مسائل الفرائض، ونوفي في حاشيته. وبعد اختصار هذا الشرح: جمال الدين محمود القونوي (٧٧٠هـ) في مجلد سماه: خلاصة النهاية في فوائد الهداية. انظر: كشف الظنون: ٢/٢٠٣٢ الجواهر المضيئة، برقم

يوفي المهر بعد حلول الأجل، وبه فارق البيع؛ لأن تسليم الثمن أولاً ليس من موجبات البيع لا محالة؛ ألا ترى أن البيع لو كان مقايضة لا يجب^(١) تسليم أحد البديلين أولاً فلم يكن المشتري راضياً بتأخير حقه في المبيع إلى أن يوفي الثمن، وجعل الفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله^(٢).

[الحاصل]

وهكذا في "فتح القدير"^(٣) و"شروح" الهداية^(٤) الأخرى^(٥)، ولا تسلم أن حكم الحبس في التكاح مبني على مجرد شبهة البيع حيث لا يمكن التفاوت بينهما. وكان يليق ذكر هذه المسألة في رسالة مبسطة، ((و فيما ذكرنا كفاية لأهل الدراية والله ولي الهداية، منه البداية وإليه النهاية))^(٦). والله تعالى أعلم.

(١) وفي مخطوط النهاية للسعدي «لا يجب».

(٢) النهاية شرح الهداية: حسام الدين حسين بن علي المعروف بالسعدي الحنفي (٧١٠هـ) كتاب النكاح، باب المهر، مخطوط مكتبة الأسد بدمشق السورية، برقم ١٦٨٧، اللوحة ١٣٩/ب؛ العناية شرح الهداية، باب المهر: ٣/٣٧٠-٣٧١.

(٣) قال ابن القيم: «وقبه خلاف أبي يوسف فيما رواه المعلى عنه؛ لأن موجب التكاح تسليم المهر أولاً، فلما رضي بتأجيله كان راضياً بتأخير حقه لعلمه بموجب العقد، بخلاف البيع فإن تسليم الثمن أولاً ليس من موجباته كما في المقايضة». فتح القدير، كتاب النكاح، باب المهر: ٣/٣٧٢.

(٤) وفي العناية: «موجب التكاح عند الإطلاق تسليم المهر أولاً عيناً كان أو ديناً، فحين قبل الزوج الأجل مع علمه بموجب العقد، فقد رضي بتأخير حقه إلى أن يوفي المهر بعد حلول الأجل، وبه فارق البيع لأن تسليم الثمن أولاً ليس من موجبات البيع لا محالة؛ ألا ترى أن البيع لو كان مقايضة لم يجب تسليم أحد البديلين أولاً، فلم يكن المشتري راضياً بتأخير حقه في المبيع إلى أن يوفي الثمن». العناية شرح الهداية، كتاب النكاح، باب المهر: ٣/٣٧٠.

(٥) وما بين القوسين الكبيرين من كلام المؤلف لم أعربه، وإنما نقلته دون أن تصرف.

(٦) ومزجه إلى أسماء كتب: بداية المبتدئ، والهداية، والنهاية، والكفاية، والدراية.

المبحث الثاني : في اثنين وسبعين فتوى

[رقم الفتوى ٣]^(١)

[إبراء الولي عن المهر دون رضا الزوجة]

المستفتي: غير معروف.

عنوان المستفتي: سهوان، شبه القارة الهندية.

تاريخ ورود الفتوى: ٢٥ جمادى الثاني ١٣٠٥ هـ.

السؤال: قد تم عقد النكاح بين زيد وهند دون أن يرى أحدهما الآخر، وقد غاب الزوج لمدة سنتين، فطالبت هند بالزفاف أو الطلاق، فطلقها الزوج عند التقاضي، بعد ما عفا والدها من المهر كله دون رضاها، ولكن المرأة تطالب بنصف المهر:

أولاً: هل تلزم عليها العدة أم لا؟

ثانياً: هل تستحق نصف المهر أم يعتبر عفو الولي عفوها؟

يَسْأَلُ تَوَجُّرًا.

الجواب

أولاً: إذا طلقها دون شرط إعفائه من المهر فقد وقعت طليقة بائنة وبالتالي لا تلزم العدة عليها لعدم وجود الخلوة بها، وفي "مجمع الأنهر"^(٢): طلق غير المدخول بها بانت لا إلى عدة^(٣). ((إذ لا حالة تنظر بعد الافتراق بموت أو طلاق))^(٤).

(١) قد رُفِّعَ الفتاوى من بداية باب المهر، كما وجدنا في الفتاوى الرضوية المطبوعة في ثلاثين مجلداً، طبع رضا فاؤندينشن لاهور باكستان ط ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م.

(٢) مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر: عبد الرحمن بن محمد بن سليمان، المعروف بشيخي زاده (١٠٧٨ هـ) وقد ترجمناه عند أول ورودهم.

(٣) انظر: مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، كتاب الطلاق، فصل في طلاق غير المدخول بها: ٣٢١٢.

(٤) وما بين العرويين الكبيرين من كلام المؤلف لم أعرفه، وإنما ثبته دون أن تصرفه.

ثانياً: ((فإن كانت البنت بالغة فلا ولاية للأب عليها أصلاً، وإن كانت صغيرة فالولاية للنظر، ولا نظر فيما تمخض للضرر^(١)، وكُتِبَ المذهب طافحة^(٢) بهذا))^(٣).

ولو قال: طَلَّقْتُهَا على شرط أن تعفي من المهر، فلا يقع الطلاق، ولا يعفى من المهر؛ لأنه ((إذا فات الشرط فات المشروط))^(٤)، فهي ما زالت زوجته، ويجب تسليم المهر المُعْجَل في الحال، والمُؤَجَّل عند الميعاد، ولو كان دون قيد التعجيل أو التأجيل يحكم بالعرف السائد في البلد، وفي 'النقاية': «المُعْجَل والمُؤَجَّل إن بَيَّنَّا فذاك، وإلا فالمتعارف»^(٥).

والله تعالى أعلم .

[رقم الفتوى ٤]

[يجب مهر المثل عند فساد النكاح بالوطء لا بالعقد]

المستفتي: السيد حافظ علي محمد.

تاريخ ورود الفتوى: ٣٠ ربيع الأول ١٣٢٧ هـ .

عنوان المستفتي: سهوان، شبه القارة الهندية.

السؤال: زيدٌ عقد النكاح بأخته رضاعاً - وهو لا يعرف بالرضاعة - وبني بها، هل

يجب أداء المهر ؟

يَبَيَّنُوا تَوَجَّرُوا .

الجواب

يجب أداء مهر المثل كاملاً، ولو كان زائداً عن المُسَمَّى، وفي "رد المحتار" والطحطاوي^(١)

عند قول 'الدَّرْ الْمُخْتَار' [مع تنوير الأبصار]: «ويجب مهر المثل في نكاح فاسد»^(٢)

(١) وانظر: الحاشية الطحطاوية على الدر المختار، كتاب النكاح باب المهر: ٥٩/٢.

(٢) النكاح الفاسد: الحنفية فرقوا بين النكاح الفاسد والباطل - في بعض الأحكام، وأما الجمهور

لا يفرقون بين الفاسد والباطل.

أولاً: النكاح الفاسد عند الحنفية: هو ما فقد شرطاً من شروط الصحة. وأنواعه: نكاح

المحارم مع العلم بعدم الحل: فاسد عند أبي حنيفة، وباطل عند الصاحبين، الزواج المؤقت،

والزواج بغير شهود، وجمع خمس في عقد، والجمع بين المرأة وأختها أو عمتها أو خالتها،

وزواج امرأة الغير بلا علم بأنها متزوجة. انظر: الدر المختار ورتة المحتار، كتاب النكاح، باب

المهر، مطلب في النكاح الفاسد: ١٤٤/٣.

ثانياً: عند الجمهور الزواج الباطل أو الفاسد: هو ما حصل خلل في ركن من أركانه أو شرط

من شروط صحته، وهو ينقسم إلى نوعين:

(أ) زواج اتفق الفقهاء على فساد: كزواج بإحدى المحارم من نسب أو رضاع أو مصاهرة،

وزواج المرأة الخامسة.

(ب) زواج المختلف فيه: نكاح الشغار، ونكاح المتعة، والخطبة على خطبة أخيه، ونكاح

المحلل. انظر: بداية المجتهد ونهاية المقتصد: أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد

ابن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد (٥٩٥ هـ) مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده،

مصر، ط ٤. ١٣٩٥ هـ/ ١٩٧٥ م. كتاب النكاح، الركن الثالث في معرفة محل العقد: ٤١/٢.

(١) تمخض: من المَخْض: الخالص الذي لم يخالطه غيره، وَمَخَضَ في نسبه بالضم مُخَوَضَةً فهو مَخْضٌ أي: خالص. انظر: المصباح المنير، باب الميم: ٥٦٥/٢. وتمخض للضرر: أي أصابها الضرر الخالص.

(٢) طافحة: طَفَحَ الإناء أو النهر أو الحوض ونحوه طفحاً وطفوحاً امتلاً حتى فاض من جوانبه، ويقال: طَفَحَ الكيلُ والسكرانُ ونحوه: امتلاً شرباً. انظر: المعجم الوسيط، باب الطاء: ٥٥٩/٢.

(٣) وما بين القوسين الكبيرين من كلام المؤلف لم أعربه، وإنما نقلته دون أي تصرف.

(٤) وما بين القوسين الكبيرين من كلام المؤلف لم أعربه، وإنما نقلته دون أي تصرف.

(٥) لقد فات الشرط وهو إعفاء وليها المهر؛ لأنه لا ولاية له، فبهذا فات المشروط وهو الطلاق.

وهو من إحدى القواعد الأساسية ذكرها الفقهاء بالأصوليون بالفاظ متقاربة، وفي التلويح:

«يتنفي المشروط عند انتفاء الشرط». التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه. عبيد الله بن

مسعود المحبوبي البخاري الحنفي (٧١٩ هـ) دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ١٤١٦ هـ/

١٩٩٦ م: ٢٧٥/١.

(٦) النقاية (مختصر الوقاية)، كتاب النكاح، فصل في المهر: ٢٦٥/٢.

بالوطء^(١)، ولم يزد على المُسَمَّى لرضاها بالخط^(٢).

وأيضاً في الباب الخامس في الأنكحة المنهي عنها بالشرع والأنكحة الفاسدة وحكمها: ٥٧/٢؛ حاشية إعانة الطالبين: أبو بكر المشهور بالشَّيْخ البكري الدميطي، دار الفكر، ط ١، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م. كتاب النكاح، المحرمات: ٣/٣٤٢، المغني لابن قدامة، كتاب النكاح، ثلاثة فصول في الأنكحة الفاسدة والباطلة: ٧/٣٤٤.

(١) لا يستحق المهر في النكاح الفاسد مُطلقاً إذا حصل التفريق قبل الدخول أو الخلوة الصحيحة، واتفق الفقهاء على وجوب المهر في النكاح الفاسد مُطلقاً بالدخول: أي بالوطء. لِمَا رَوَى عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نِكَحْتَ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلَيْتَهَا، فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ، فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ، فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ، فَإِنْ دَخَلَ بِهَا فَلَهَا الْمَهْرُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ قَرْبَتِهَا». سنن الترمذي: محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي (٢٧٩ هـ) دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان، كتاب النكاح، باب ما جاء لا نكاح إلا بولي، الحديث (١١٠٢): ٤٠٧/٣، وحسنه الترمذي.

واختلف الفقهاء في الواجب من المهر، هل هو المُسَمَّى أو مهر المثل في النكاح الفاسد؟ أولاً: فعند الحنفية غير زفر: لها الأقل من مهر مثلها ومن المُسَمَّى. انظر: رَدُّ الْمُحْتَار مع الدَّرِّ الْمُخْتَار، كتاب النكاح، باب المهر، مطلب في النكاح الفاسد: ١٤٤/٣. ثانياً: وعند المالكية: لها المُسَمَّى، وإن لم يكن مسمى كنكاح الشغار فيها مهر المثل. انظر: بداية المجتهد، الباب الخامس في الأنكحة المنهي عنها بالشرع والأنكحة الفاسدة وحكمها: ٥٧/٢ وما بعدها.

ثالثاً: وعند الشافعية وزفر من الحنفية: لها مهر المثل. انظر: روضة الطالبين وعمدة المفتين: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (٦٧٦ هـ) دار الكتب العلمية بيروت لبنان، كتاب النكاح، الباب التاسع: فيما يملك الزوج من الاستمتاع: ٥/٥٣٧ وما بعدها؛ الحاوي الكبير للماوردي، كتاب الحدود، باب حد الزنا والشهادة عليه فأما الفصل الأول وهو الزنا تعريفه: ٢١٧/١٣.

رابعاً: وعند الحنابلة: لها المُسَمَّى في الفاسد ومهر المثل في الباطل. انظر: المغني لابن قدامة، كتاب اللقيط، فصل إذا قبلنا إقراره بالرق: ٦/٤٢٨. وذكره أيضاً في كتاب النكاح، فصول حكم ما لو كان الفسخ قبل الميسر وبعده وحكم المهر: ٧/٥٨٥ وما بعدها.

(٢) انظر: الدَّرِّ الْمُخْتَار كتاب النكاح، باب المهر: ٣/١٤٤. والنص الكامل: ويجب مهر المثل في نكاح فاسد، وهو الذي فقد شرطاً من شرائط الصحة كشهود بالوطء في القبل لا بغيره كالخلوة لحرمة وطئها، ولم يزد مهر المثل على المُسَمَّى لرضاها بالخط، ولو كان دون المُسَمَّى لزم مهر المثل؛ لفساد التسمية بفساد العقد، ولو لم يسم أو جهل لزم بالغاً ما بلغ. انظر: رَدُّ الْمُحْتَار، كتاب النكاح، مطلب في النكاح الفاسد: ٣/٤٤ وما بعدها؛ الحاشية الطحطاوية على الدَّرِّ الْمُخْتَار، كتاب النكاح باب المهر: ٥٩/٢.

[وفي رَدُّ الْمُحْتَار]: «وفي "الخانية": لو تزوج محرمة لا حد عليه عند الإمام وعليه مهر مثلها بالغاً ما بلغ... فهي مستثناة إلا أن يقال: إن نكاح المحارم باطل لا فاسد...»^(١) ((أي: فلا استثناء))^(٢) (٣). قال صاحب "الخانية" في أمثلة [النكاح الفاسد]: «نحو الأم، والبنت، والأخت، والعمة، والخالة، أو تزوج بامرأة أبيه أو ابنه...»^(٤). ((فذكر محرمات الصهر أيضاً فأفاد شمول محرمات الرضاع بالأولى . وقال في رَدُّ الْمُحْتَار "تحت قوله «شبهة العقد»^(٥): كوطء محرم نكحها، ما

(١) رَدُّ الْمُحْتَار، كتاب النكاح، باب المهر، مطلب في نكاح فاسد: ٣/١٤٥. عند قوله: «مطلب في النكاح الفاسد قوله في نكاح فاسد، وحكم الدخول في النكاح الموقوف كالدخول في الفاسد، فيسقط الحد ويثبت النسب ويجب الأقل من المُسَمَّى ومن مهر المثل، خلافاً لما في الاختيار من كتب العدة، وتامه في البحر». وفتاوى قاضيخان، كتاب النكاح، باب في ذكر مسائل المهر: ١/٣٨٣.

(٢) وما بين القوسين الكبيرين من كلام المؤلّف لم أعربه، وإنما نقلته دون أي تصرف. (٣) وقد قلنا أن نكاح المحارم مع العلم بعدم الحل فاسد عند أبي حنيفة، وباطل عند الصاحبين، وإذا حكمنا بالفساد حسب مذهب الإمام أبي حنيفة فهي مستثناة ولها مهر مثلها بالغاً ما بلغ، وإذا قلنا بمذهب الصاحبين أنه باطل فلا يستثنى من قاعدة عامة ولا يزداد مهر المثل على المُسَمَّى.

(٤) وجاء في فتاوى قاضيخان: «إذا تزوج بذات رحم محرّم منه نحو الأم، والبنت، والأخت، والعمة، والخالة، أو تزوج بامرأة أبيه أو ابنه ودخل بها لا حد عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وعليه مهر مثلها بالغاً ما بلغ، وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي رحمهم الله تعالى: إن علم أنها ذات رحم محرّم منه عليه الحد ولا المهر عليه، وإن لم يعلم كان عليه المهر ولا الحد عليه». كتاب النكاح، باب في ذكر مسائل المهر: ١/٣٨٣.

(٥) أي: حصل دخول المرأة في شبهة العقد، كان الدخول معصية، ووجب التفريق بينهما، ولكن لا يقام عليهما حد الزنا، وإنما يعزرهما القاضي بما يراه زاجراً لهما، لوجود شبهة العقد، والحدود تدرأ بالشبهات، لكن يجب الحد في الدخول بالمحارم عند الصاحبين، مع عدم زيادة مهر المثل عن المُسَمَّى كما في مسألة المذكورة، ورجحه كثير من الحنفية؛ لأن التزويج في كل وطء حرام على التأييد لا يوجب شبهة، وما ليس بحرام على التأييد كالمحرم بالصهرية كالأخت والعمة والنكاح بغير شهود، يكون العقد فيه شبهة، ولكن لو وطئها بعد التفريق يلزمه الحد، ولو دخلته شبهة. انظر: الدَّرِّ الْمُخْتَار رَدُّ الْمُحْتَار، كتاب الحدود، باب الوطء الذي يوجب الحد، مطلب في بيان شبهة العقد: ٤/١٨٧ وما بعدها. وباب المهر:

نصه أطلق في المحرّم، فشمّل المحرّم نسباً ورضاعاً وصهرية^(١).
والله تعالى أعلم^(٢).

[رقم الفتوى ٥]

[أقل قدر المهر عند الحنفية]

[الملاحظة: الاستفتاء والإفتاء في اللغة الفارسية]^(١).

المستفتي: السّيّد الشّيخ إبراهيم ميا.

عنوان المستفتي: ماهرة مطهرة باغ بختة.

تاريخ ورود الفتوى: أوّل ذي القعدة ١٣٠٦ هـ.

السؤال: ما هو مقدار المهر في الشريعة الإسلامية ؟

يَتَنَوُّوا تَوَجُّرًا .

الجواب

أقل قدر المهر في الشريعة الإسلامية عشرة دراهم، ولم يضع الشرع حداً أعلى له، ويجب أداء المهر المُسمّى مهما بلغ^(٢)، لقوله تعالى: ﴿وَأَتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا

(١) كان المؤلّف أديباً شاعراً مجيداً إماماً في علوم الأدب، ورزق السعادة في اللغة العربية والفارسية والآردوية، ما عمل مثله جمع بين حسن السبك وجودة المعاني وذاع صيته شرقاً وغرباً، وغالب الكتب التي ألفها في اللغة الفارسية مطبوعة إلا ثلاثة منها: حاشية على فتح المعين، رؤية هلال رمضان، لوامع البهافي.

(٢) مقدار المهر: لا خلاف بين الفقهاء في أنّه لا حد لأكثر المهر، ويجب أداء مهر المُسمّى مهما كان قدره، لقوله تعالى: ﴿وَأَتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِنَّمَا مُبِينًا﴾ [النساء ٢٠/٤].

واختلفوا في تحديد أقل قدر المهر إلى فريقين:

أولاً: ذهب الحنفية والمالكية وسعيد بن جبير والنخعي وابن شبرمة إلى أن المهر مقدر، ثم اختلف هذا الفريق في أدنى المقدار الذي يصلح مهراً.

(أ) ذهب الحنفية إلى أن أقل المهر عشرة دراهم فضة أو ما قيمته عشرة دراهم، واستدلوا بالنقل والعقـر. وأهم مهـا: بقوله تعالى ﴿وَأَجَلٌ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَن تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ﴾ [النساء ٢٤] وما جاء في السنة، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَا مَهْرٌ أَقَلُّ مِنْ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ»

سنن الدار قطني، الإمام الحافظ على بن عمر الدار قطني (٣٨٥ هـ) در الكتب العلمية بيروت لبنان، كتاب النكاح، باب المهر: ٢١٢/٣؛ السنن الكبرى: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الحُسَيْنُ جَرْدِي الخراساني أبو بكر البيهقي (٤٥٨ هـ). مجلس دائرة المعارف النظامية الكائن ببلدة حيدر آباد، الهند ط ١، ١٣٤٤ هـ. كتاب الصداق، باب ما يجوز أن يكون مهراً،

مطلب في نكاح فاسد: ١٤٥/٣.

وقد جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة والصاحبين من الحنفية: يجب الحد في كل وطء حرام على التأييد؛ لأن النكاح باطل بالإجماع، ولا عبرة بشبهته؛ لأنها شبهة فاسدة. انظر: الدر المختار وزد المختار، كتاب الحدود، باب الوطء الذي يوجب الحد، مطلب في بيان شبهة العقد. ١٨٧/٤ وما بعدها. ومواهب الجليل لشرح مختصر الخليل: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي الرُّعَيْنِي (٩٥٤ هـ) دار عالم الكتب، ١٤٢٣ هـ ٢٠٠٣ م سب الزنا: ٣٩١/٨، الحاوي الكبير للموردي، كتاب الحدود، باب حد الزنا والشهادة عليه فأما الفصل الأول وهو الزنا تعريمه: ٢١٧/١٣؛ معني لابن قدامة، كتاب الحدود، فصل حكم ما لو تزوج ذات محرمة: ١٤٨/١٠.

(١) انظر: الدر المختار وزد المختار، كتاب الحدود، باب الوطء الذي يوجب الحد، مطلب في بيان شبهة العقد: ١٨٧/٤ وما بعدها.

(٢) وما بين القوسين الكبيرين من كلام المؤلّف لم أعزبه، وإنما نقلته دون أيّ تصرّف، ووثقت المعلومات من المرجع الأصلي: الدر المختار وزد المختار.

فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بِهَذَا وَإِنَّمَا مِنْهُ لُكُوفٌ لِلنَّسَاءِ: ٢٠/٤].

اتوضيح اصطلاح (المهر الشرعي) في شبه القارة الهندية

أما اصطلاح قدر (المهر الشرعي) في العرف [الهندي] فيجب أن يسأل عن كبار السنّ والمثقفين، أمّا سبب وضعه فهو كالآتي :

عندما غلت المهور وبدأ التفاخر فيها دون معرفة الاعتبارات الأخلاقية والدينية التي تدعو إلى تيسير سبل الزواج، وصار الناس يسألون الزوج المال والعقارات فوق الاستطاعة كخمسين ألف أو مائة ألف [روية] وأكثر وعم هناك فساد عريض، فلما رأى المثقفون الشرفاء هذه الظاهرة الخطيرة فأرادوا أن يقاربوا المهور إلى أقل حد شرعي حتى أشتهر في العرف [الهندي] (المهر الشرعي) وكلمة

الحديث (١٤٧٧): ٢٧٢/٢. ضعفه الدار قطني والبيهقي. وقال الكاساني: والظاهر أنهم قالوا ذلك توقفاً؛ لأنه باب لا يوصل إليه بالاجتهاد والقياس؛ ولأن المهر حق الشرع من حيث وجوبه عملاً بقوله تعالى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتُمَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْكُمْ فِي أَزْوَاجِكُمْ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ [أحزاب: ٥٠/٣٣] وهذا ما روي عن عمر وعلي وعبد الله بن عمر رضي الله عنهم. انظر: بدائع الصنائع: كتاب النكاح، فصل وأما بيان أدنى المقدار الذي يصلح مهراً: ٢٧٦/٢.

(ب) مذهب المالكية: أن أقل المهر ربع دينار ذهباً شرعياً أو ثلاثة دراهم فضة. انظر: البهجة في شرح التحفة: أبو الحسن علي بن عبد السلام التسولي (١٢٥٨ هـ) دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م. باب النكاح وما يتعلق به: ٣٨٩ / ١.

(ج) وقال ابن شبرمة: أقل المهر خمسة دراهم أو نصف دينار. وقال إبراهيم النخعي: أقل المهر أربعون درهماً، وعنه: عشرون درهماً، وعنه: رطل من الذهب. وقال سعيد بن جبيرة: أقله خمسون درهماً. انظر: الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري (٤٦٣ هـ) دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ١٤٢١ هـ. كتاب النكاح، باب ما جاء في الصداق والحياء، الحديث (١٠٦٥): ٤١١/٥.

ثانياً: ذهب الشافعية والحنابلة إلى أن أقل المهر غير مقدّر بل كل ما جاز أن يكون ثمناً أو مبيعاً أو أجره أو مستأجراً جاز أن يكون صداقاً قلّ أو كثر. وهذا ما روي عن الصحابة عمر ابن الخطاب وعبد الله بن عباس رضي الله عنهما، وهو قول الحسن البصري وسعيد بن المسيب وعطاء وعمرو بن دينار وابن أبي ليلى والثوري والأوزاعي والليث وإسحاق وأبي ثور. انظر. الحاوي الكبير كتاب الصداق، فصل: فإذا تقرر أن النكاح صحيح: ٣٩٦/٩، الشرح الكبير لابن قدامة كتاب الصداق: ٣/٨ وما بعدها.

سئل أحد عن قدر المهر في عقد النكاح، قال: المهر الشرعي. فيجب الرجوع إلى الخبراء بالعرف لمعرفة قدره بالضبط؛ ((لأنّه يجب أن يحمل كلام كل عاقد، وحالف، وموص، وواقف على عرف بلده، كما في "ردّ المحتار"، وغيره))^(١).

وهناك عدة أسئلة حول هذا الاصطلاح وقصد واضعيهم ما كان مرادهم :

أولاً: هل يعنون بهذا أقل قدر المهر الشرعي ؟

هو عشرة دراهم^(٢).

ثانياً: هل يعنون بهذا مهر فاطمة الزهراء رضي الله عنها بنت الرسول ﷺ ؟

فقد كان مهرها رضي الله عنها أربع مائة مثقال فضة^(٣)، ومقداره حسب وزن

(١) وما بين القوسين الكبيرين من كلام المؤلّف لم أعربه، وإنما نقلته دون أيّ تصرف.

(٢) الدرّ المختار وردّ المختار، كتاب الأيمان: ١٣/٤. وفي الدرّ المختار: «فإن الأيمان مبنية على العرف، فما تعورف الحلف به قيمين، وما لا فلا»: ١٣/٤.

(٣) عشرة دراهم عند الحنفية، وثلاثة عند المالكية، وذهب الشافعية والحنابلة إلى أن أقل المهر غير مقدّر بل كل ما جاز أن يكون ثمناً أو مبيعاً أو أجره أو مستأجراً جاز أن يكون صداقاً قلّ أو كثر كما ذكرنا آنفاً.

(٤) وقد فصل المؤلّف الكلام في رقم الفتوى ١١، و٢٦ بأن وزن عشرة دراهم يساوي: ٢ تولة وسبع ونصف مائة. التولة الواحدة تساوي ١٢ (ماسة). والمائة الواحدة تساوي حسب التقديرات الحديثة: ٩٧٢.٠ ملي غرام، وبالتالي تولة واحدة تساوي: ١١.٦٦٤ غراماً.

الدرهم الواحد ما يعادل وزنه حسب التقديرات الحديثة: ٣،٠٦١ غراماً عند الحنفية، وعشرة دراهم تساوي ٣٠،٦١٨ غراماً من الفضة، حسب تحقيق المؤلّف كما فصلنا في رقم الفتوى ١١، وبحسب تحقيق محققي العرب: الدرهم الواحد عند الحنفية يساوي ٣،١٢٥ غراماً. وعند الجمهور ٢،٩٧٥ غراماً.

(٥) اختلفت الروايات في مهر فاطمة رضي الله عنها:

أولاً: لم يكن المهر شيئاً من المضروب بل كان الدرّ الذي أهدي ﷺ علياً رضي الله عنه.

ثانياً: كان مهرها رضي الله عنها أربع مئة وثمانين درهماً.

ثالثاً: كان مهرها أربع مئة مثقال فضة.

رابعاً: خمس مئة درهم أو أربعون مثقال ذهب.

خامساً: تسعة عشر مثقال ذهب.

فَصَلَّ المؤلّف الكلام في ذكر الروايات وَزَفَعَ التَّغَاوُضَ بين أصح الروايات الثلاثة في رقم الفتوى ٢٠، وقد قمنا بتخريجها جميعاً مع الحكم، فارجع إليه.

العملة الرائجة اليوم مائة وستون روبية^(١).

ثالثاً: وإذا كانوا مستخدمين هذا الاصطلاح خالي الذهن، بحيث لا يعنون شيئاً أصلاً، ولا يعرفون مراده - ويرأى معظمهم من هذا القبيل - فيجب مهر المثل ((إذ هو الأصل، إذ هو الأعدل، فلا عدول عنه إلا عند صحة التسمية^(٢)، وقد فسدت لمكان الجهالة، فوجب المصير إلى الأصل، وراجع " الهداية "^(٣) وغيرها من الكتب المعللة^(٤).

والله تعالى أعلم^(٥).

[رقم الفتوى ٦]

[وقوع الطلاق أو الموت قبل قيد التعجيل أو التأجيل]

المستفتي: غير معروف.

عنوان المستفتي: غير معروف.

تاريخ ورود الفتوى: غير معروف.

السؤال: إذا وقع الطلاق أو الموت قبل قيد التعجيل أو التأجيل بعد تسمية المهر فهل يجب أداء المهر في الحال أم لا ؟
يَبْتَغُوا تَوْجَرُوا .

الجواب

العرف يُحَكِّم في هذه المسألة، فإذا كان في عرف البلد يجب أدائه في الحال فيجب أن يؤدي فوراً وإلا لا، وقد ورد في " مختصر الوقاية " : «المُعَجَّل والمُؤَجَّل إن يُبَيَّنَا فذاك، وإلا فالمتعارف»^(١). وفي شرحه: «والمختار هذا، فإن المتأخرين اختاروا هذا بناء على المتعارف»^(٢).

((والله أعلم بالصواب، وعنده تعالى أم الكتاب))^(٣).

(١) أي: في أول ذي القعدة ١٣٠٦ هـ. شبه القارة الهندية.

(٢) قد استوفى المؤلف الكلام في توضيح اصطلاح (المهر الشرعي)، والعدول إلى مهر المثل وضبطه في رقم الفتوى ٣٠.

(٣) وفي الهداية: «ولو كان الاختلاف في أصل التسمية يجب مهر المثل بالإجماع؛ لأنه هو الأصل... تعذر القضاء بالتسمية فيصار إليه» كتاب النكاح، باب المهر: ٢٠٤/١.

(٤) وفي البدائع: «فإن كان الاختلاف في أصل التسمية يجب مهر المثل؛ لأن الواجب الأصلي في باب النكاح هو مهر المثل؛ لأنه قيمة البضع، وقيمة الشيء مثله من كل وجه، فكان هو العدل وإنما التسمية تقدير لمهر المثل، فإذا لم تثبت التسمية لوقوع الاختلاف فيها وجب المصير إلى الموجب الأصلي» بدائع الصنائع، كتاب النكاح، فصل ومما يتصل بهذا اختلاف: ٣٠٨/٢.

(٥) وما بين القوسين الكبيرين من كلام المؤلف لم أعربه، وإنما نقلته دون أي تصرف.

(١) النقاية (مختصر الوقاية)، كتاب النكاح، باب المهر: ٢٦٥/٢.

(٢) شرح الوقاية، كتاب النكاح، باب المهر: ١٢٩/١.

(٣) وما بين القوسين الكبيرين من كلام المؤلف لم أعربه، وإنما نقلته دون أي تصرف.

[رقم الفتوى ٧]

أبما يتأكد به المهر وما هي أسباب سقوط المهر سواء نصفه أو كله

[الملاحظة: الاستفتاء والإفتاء في اللغة الفارسية] ^(١).

المستفتي: الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ يَعْقُوبُ عَلِي خَان .

عنوان المستفتي: أوجين، كواليار، شبه القارة الهندية.

تاريخ ورود الفتوى: أوَّل جمادى الأولى ١٣٠٧ هـ.

السؤال: إذا طَلَّق المرأة بفسقها :

١. هل يسقط المهر أم لا ؟

٢. وما هي أسباب سقوط المهر سواء نصفه أو كله ؟

((يَبْتَئُوا بَيَانًا شَافِيًا، أَجْرَكَمُ اللَّهُ تَعَالَى أَجْرًا وَافِيًا)) ^(٢).

الجواب

[أولاً: بما يتأكد به المهر]

يجب المهر بمجرد عقد النكاح، ويلزم أدائه عند الطلاق أو موت أحدهما حتماً، ولا يحتمل السقوط جزؤه أو كله، ولو أصبحت المرأة فاسقة وفاجرة أو ارتدت - معاذ الله - إلا بعفوها ^(٣).

(١) كان المؤلِّف أديباً شاعراً مجيداً إماماً في علوم الأدب، ورزق السعادة في اللغة العربية والفارسية والأردوية، إضافة إلى بعض اللغات المحلية.

(٢) وما وقع بين القوسين لم أعربه، وإنما ورد في صيغة السؤال.

(٣) ما يتأكد به المهر: أن الزوجة تستحق الصداق بمجرد العقد مُعَجَّلًا كان أو مُؤَجَّلًا؛ لأن عقد النكاح عقد يملك الزوج به العوض فتملك الزوجة به المعوض كاملاً كالبيع، ولكن هذا الملك عرضة للسقوط كلياً أو بعضاً ما دام لم يوجد ما يؤكد المهر ويقرره، وقد اتفق الفقهاء على اعتبار بعض الأمور بأنها مؤكدة للمهر، واختلفوا في بعضها الآخر.

أولاً: مُؤَكِّدات المهر بالاتفاق:

(أ) الوطء: يتأكد الصداق باتفاق الفقهاء بوطء الزوج زوجته، وإن كان الوطء حراماً لوقوعه في الحيض أو الإحرام؛ لأن وطء الشبهة يوجب المهر ابتداءً فذا أولى بالتقرير، ويستقر بوطأة واحدة. انظر: بدائع الصنائع، كتاب النكاح، فصل وأما بيان ما يتأكد به المهر، عند قوله:

«فالمهر يتأكد بأحد معان ثلاثة: الدخول، والخلو الصحيح، وموت أحد الزوجين...»: ٢/ ٢٩١؛ بداية المجتهد، كتاب النكاح، عند قوله: «واتفق العلماء على أن الصداق يجب كله بالدخول أو الموت...»: ٢٢/٢؛ المجموع شرح المذهب، كتاب النكاح، فصل ويستقر الصداق بالوطء في الفرج: ٣٤٦/١٦؛ المغني لابن قدامة، كتاب الصداق، مسائلتان وفصول وجوب المهر بالخلو وبلاستمتاع دون خلوة: ٦٢/٨.

(ب) الموت: يتأكد الصداق باتفاق الفقهاء، إذا مات أحد الزوجين حتف أنفه قبل الدخول في نكاح فيه تسمية مهر، أنه يتأكد المُسْتَمَى؛ لأن المهر كان واجباً بالعقد، والعقد لم يفسخ بالموت، بل انتهى نهايته؛ لأنه عقد للعمر، فتنتهي نهايته عند انتهاء العمر، وإذا انتهى يتأكد فيما مضى فيتقرر الواجب. انظر: بدائع الصنائع، كتاب النكاح، فصل وأما بيان ما يتأكد به المهر، عند قوله: «فالمهر يتأكد بأحد معان ثلاثة: الدخول، والخلو الصحيح، وموت أحد الزوجين...»: ٢/ ٢٩١؛ بداية المجتهد، كتاب النكاح، عند قوله: «واتفق العلماء على أن الصداق يجب كله بالدخول أو الموت...»: ٢٢/٢. والمجموع شرح المذهب، كتاب النكاح، فصل ويستقر الصداق بالوطء في الفرج: ٣٤٦/١٦؛ الانصاف في معرفة الراجع من الخلاف: علي بن سليمان المرادوي أبو الحسن (٨٨٥ هـ) دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان، كتاب الصداق، عند قوله: «اعلم أن المهر يتقرر كاملاً سواء كانت الزوجة حرة أو أمة بأشياء...»: ٢٨٢/٨.

ثانياً: مُؤَكِّدات المهر المختلف فيها:

(أ) الخلو: الخلو الصحيح من مُؤَكِّدات المهر عند الحنفية والحنابلة، حتى لو خلا رجل بامرأته خلوة صحيحة ثم طلقها قبل الدخول بها في نكاح فيه تسمية يجب عليه كمال المُسْتَمَى، وإن لم يكن في النكاح تسمية يجب عليه كمال مهر المثل .

وأما عند المالكية فالخلوة بمجرد لا تقرر المهر إلا أن يطول المقام، فيتقرر الكمال على أحد القولين عندهم؛ لأن الجهاز قد تغير واللذة قد حصلت ودامت.

ويرى الشافعية على الجديد أن الخلوة لا تقرر المهر ولا تؤثر فيه. انظر: بدائع الصنائع، كتاب النكاح، فصل وأما بيان ما يتأكد به المهر، عند قوله: «فالمهر يتأكد بأحد معان ثلاثة: الدخول، والخلو الصحيح، وموت أحد الزوجين...»: ٢/ ٢٩١؛ شرح منتهى الإرادات كتاب الصداق، فصل ويسقط الصداق كله إلى غير متعة: ٢٢/٣؛ بداية المجتهد، كتاب النكاح، عند قوله: «فقال مالك والشافعي ودود: لا يجب بإرخاء الستور إلا نصف المهر ما لم يكن الميسر...»: ٢٢/٢. والمجموع شرح المذهب، كتاب النكاح، فصل ويستقر الصداق بالوطء في الفرج: ٣٤٦/١٦؛ المغني لابن قدامة، كتاب الصداق، مسائلتان وفصول وجوب المهر بالخلوة وبلاستمتاع دون خلوة: ٦٢/٨.

[الاستدلال والتعليل]

١. في " الدر المختار " : «يتأكد عند وطء أو خلوة صحت من الزوج أو موت أحدهما»^(١).

٢. وفي " رد المحتار " : «أفاد أن المهر وجب بنفس العقد، لكن مع احتمال سقوطه بردتها أو تقبيلها ابنه أو تنصفه بطلاقها قبل الدخول، وإنما يتأكد لزوم تمامه بالوطء ونحوه... قال في " البدائع "»^(٢) : وإذا تأكد المهر بما ذكر لا يسقط بعد ذلك،

(ب) القتل: إذا قتل أحد الزوجين، سواء كان قتله أجنبي أو قتل أحدهما صاحبه أو قتل الزوج نفسه؛ لأن النكاح قد بلغ غيته فقدم ذلك مقام استيفاء المنفعة، وإذا قتلت المرأة نفسها فإن كانت حرة لا يسقط عن الزوج شيء من المهر؛ بل يتأكد الكل، وذلك عند الحنفية والحنابلة. انظر: بدائع الصنائع، كتاب النكاح، فصل وأما بيان ما يتأكد به المهر، عند قوله: «وكذا إذا قتل أحدهما سواء كان قتله أجنبي أو قتل أحدهما صاحبه أو قتل الزوج نفسه...» : ٢/ ٢٩٤. الشرح الكبير لابن قدامة، كتاب الصداق، فصل ولا يبرأ الزوج من الصداق إلا بتسليمه، عند قوله: «ولو قتلت نفسها أو قتلها غيرها فهو كالموت حتف أنفها...» : ٦٨/٨. وصرح المالكية بأن الموت بحكم الشرع كالموت المتيقن في تأكيد المهر، وذلك كالمفقود في بلاد المسلمين فإنه بعد مضي مدة التعمير يحكم الحكم بموته. ويتأكد المهر عندهم في حالة ما إذا قتلت الزوجة نفسها كرهاً في زوجها. انظر: منح الجليل شرح على مختصر سيد خليل، باب الذكاة، عند قوله: «قتل المرأة نفسها كراهة في زوجها لا يسقط صداقها وكذلك السيد إذا قتل أمته المتزوجة» : ٤٤٢/٢.

وذكر الشافعية بعض التفاصيل في القتل، وقالوا: أن هلاك المنكوحه بعد الدخول لا يسقط شيئاً من المهر؛ حرة كانت أو أمة، سواء هلكت بموت أو قتل. فأما إذا قتلت الحرة نفسها قبل الدخول لا يسقط شيء من المهر، ثم الحرة إذا ماتت أو قتلها الزوج أو أجنبي لم يسقط مهرها قطعاً، وكذا لو قتلت نفسها على المذهب. انظر: روضة الطالبين كتاب النكاح، عند قوله: «المسألة الرابعة. هلاك المنكوحه بعد الدخول، لا يسقط شيئاً من المهر حرة كانت أو أمة...» : ٥٤٩/٥.

(١) الدر المختار، كتاب الطلاق، باب المهر: ١١٢/٣.

(٢) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: لأبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي ملك العلماء (٥٨٧هـ) أولاً زاد على مختصر القدوري أستاذه الإمام علاء الدين محمد السمرقندي، وسماه: تحفة الفقهاء، ثم شرح تلميذه الكاساني شرحاً عظيماً، وسماه: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. ولما أتمه عرض على المصنف فاستحسنه وزوجه ابنته (فاطمة) الفقيهة، وتوفي بحلب. انظر: انظر: كشف الظنون: ٣٧١/١؛ الجواهر المضية، برقم (١٩٠٠) : ٢٥/٤.

وإن كانت الفرقة من قبلها؛ لأن البدل بعد تأكده لا يحتمل السقوط إلا بالإبراء، كالتمن إذا تأكد بقبض المبيع»^(١).

[ثانياً : أسباب سقوط المهر]

١. ارتداد المرأة - معاذ الله - قبل الدخول أو الخلوة الصحيحة. وإذا ارتد الزوج يسقط نصف المهر.

٢. ثبوت حرمة المصاهرة، وثبتت بالأموال التالية :

الزنا بفرع أحدهما أو التقبيل بالشهوة، أو تقبيل الفرج أو الذكر، والنظر إلى الفرج بالشهوة، وإذا ثبتت حرمة المصاهرة من الزوج يسقط نصف المهر.

٣. رضاع الزوجة الصغيرة الرضعية من زوجته الأخرى .

٤. تطليقها قبل الدخول أو الخلوة الصحيحة، يسقط به نصف المهر .

٥. فسخ النكاح بخيار بلوغ أحدهما .

٦. فُرقتها في النكاح الفاسد قبل الدخول .

والخوض في تفصيل هذه المسألة بحاجة إلى أفراد رسالة مستقلة^(٢).

(١) رد المحتار، كتاب النكاح، باب المهر: ١١٢/٣؛ بدائع الصنائع، فصل بيان ما يتأكد به المهر: ٢٩٥/٢.

(٢) الحاصل: يسقط المهر كله عند الحنفية بأحد أربعة أسباب:

أولاً: الفرقة: كل فرقة حصلت بغير طلاق قبل الدخول وقبل الخلوة يسقط به جميع المهر، سواء أكان من قبل المرأة أم من قبل الزوج، كأن ارتدت المرأة عن الإسلام، أو أبت الإسلام وأسلم زوجها، أو اختارت فسخ الزواج لعيب في الزوج؛ ومنه ثبوت حرمة المصاهرة، ورضاعة الزوجة الصغيرة الرضعية من زوجته الأخرى. انظر: بدائع الصنائع، كتاب النكاح، فصل وأما بيان ما يرفع حكم النكاح: ٢٣٦/٢ - ٢٤٠.

ثانياً: الخلع: إذا خالع الرجل امرأته على مهرها، قبل الدخول أو بعده سقط المهر كله، فإن كان المهر غير مقبوض، سقط عن الزوج، وإن كان مقبوضاً ردت على الزوج. انظر: بدائع الصنائع: كتاب النكاح، فصل وأما بيان ما يرفع حكم النكاح: ٢٣٦/٢ - ٢٤٠.

ثالثاً: الإبراء: يسقط به المهر إذا كانت المرأة من أهل التبرع، وكان المهر ديناً في الذمة. انظر: بدائع الصنائع: كتاب النكاح، فصل وأما بيان ما يرفع حكم النكاح: ٢٣٦/٢ -

[والدليل على ما قلنا]

أولاً: في " الدر المختار ": «يجب نصفه بطلاق قبل وطء أو خلوة»^(١).

ثانياً: في " رد المحتار ": «ولو قال [صاحب الدر المختار]: بكل فرقة من قبله. لشمل مثل رده، وزناه، وتقيله، ومعانقته لأُم امرأته، وبتها قبل الخلوة. قهستاني^(٢) عن " النظم "»^(٣) (٤).

رابعاً: هبة الزوجة إذا كانت أهلاً للتبرع، وقَبِلَ الزوجُ الهبة في المجلس، سواء أكانت الهبة قبل القبض أم بعده. انظر: بدائع الصنائع، كتاب النكاح، فصل وأما بيان ما يرفع حكم النكاح: ٢٣٦/٢ - ٢٤٠.

ويسقط نصف المهر عند الحنفية في موضعين :

أولاً: الطلاق قبل الدخول والخلوة الصحيحة في نكاح فيه تسمية المهر، والمهر دين لم يقبض بعد.

ثانياً: كل فرقة جاءت من جهة الزوج قبل الدخول في نكاح لا تسمية فيه. انظر: البدائع الصنائع: كتاب النكاح، فصل وأما بيان ما يرفع حكم النكاح: ٢٣٦/٢ - ٢٤٠.

(١) الدر المختار، كتاب النكاح، باب المهر: ١١٤/٣.

(٢) هو محمد بن حسام الدين الخراساني شمس الدين القهستاني (٩٥٣ هـ) صاحب جامع الرموز في شرح النقاية مختصر الوقاية. وقد ترجمناه عند أول وروده. وقال القهستاني في جامع الرموز - عند قول النقاية مختصر شرح الوقاية (ويجب نصفه بطلاق قبلها) -: «أي: قبل الخلوة الصحيحة ولو قال: بكل فرقة من قبله، لكان شاملاً لمثل رده، وزناه، وتقيله، ومعانقته لأُم امرأته أو ابتها قبل الخلوة الصحيحة، كما في النظم». جامع الرموز، كتاب النكاح، فصل في المهر: ٢٦٢/٢.

(٣) النظم: هو مستحسن الطرائق في نظم الكنز الدقائق: لابن الفصيح أحمد بن علي الهمداني (٧٥٥ هـ) وشرح الشيخ علي بن غانم المقدسي (١٠٠٤ هـ) هذا النظم وسماه: أوضح رمز على نظم الكنز. انظر: كشف الظنون: ١٥١٦/٢.

(٤) رد المحتار، كتاب النكاح، باب المهر: ١١٤/٣ النظم (مستحسن الطرائق) كتاب النكاح، باب المهر عند قوله: أو دونها فلها عشرة [أي: كامل المهر] بالوطء أو الموت والخلوة وبالطلاق قبل الوطء لو عبداً ولو قبضت ألفاً لمهر ووهبت له فطبقها قبل الوطء رجح. مخطوط جامعة الملك فيصل السعودية، رقم الصنف/ ٤. ٢١٧: ثن، الرقم العام ٢٤٩١، رقم اللوحة:

ثالثاً: وفي " رد المحتار " أيضاً عن " البحر " (١) عن " القنية " (٢): «طلقها قبل الدخول، أو جاءت الفرقة من قبلها يعود نصف المهر في الأول، والكل في الثاني إلى ملك الزوج»^(٣).

رابعاً: وفي " تنوير الأبصار ": للموطوءة كل مهرها، ولغيرها نصفه لو ارتدت، ولا شيء لو ارتدت^(٤).

خامساً: وفي " الدر المختار ": لو أرضعت الكبيرة ضررتها الصغيرة حرمتا، ولا مهر للكبيرة إن لم توطأ؛ لمجيء الفرقة منها، وللصغيرة نصفه لعدم الدخول^(٥).

سادساً: وفي " رد المحتار ": في النكاح الفاسد بعدم الشهود مثلاً مهر المثل إن

(١) البحر الرائق، كتاب النكاح، باب المهر: ٢٥٦/٣.

(٢) قنية المنية لتتم الغنية: مختار بن محمد أبو الرجا نجم الدين الزاهدي العزميني (٦٥٨ هـ) نسبة إلى عزمين قصبة من قصبات خوارزم، فقيه حنفي أصولي فريقي، تفقه على علاء الدين سديد بن محمد الخياط، ومحمد بن عبد الكريم التركستاني، ذكر في أولها: أنه استصفاه من منية الفقهاء: لأستاذه بديع بن أبي منصور العراقي، واختصرها: جمال الدين بابن السراج القنوي، وسماه: البغية في تلخيص القنية (٧٧٠ هـ) انظر: كشف الظنون: ١٣٥٧/٢ الجواهر المضئنة في طبقات الحنفية، برقم (١٤٤٢): ٤٦٠/٣ تاج التراجم: ص ٢٩٥.

(٣) جاء في رد المحتار: «وإذا كانت الفرقة قبل الدخول من قبلها عاد إليه الكل. قال في البحر عن القنية: لو تبرع بالمهر عن الزوج ثم طلقها قبل الدخول، أو جاءت الفرقة من قبلها يعود نصف المهر في الأول والكل في الثاني إلى ملك الزوج». كتاب النكاح، باب المهر: ١١٥/٣. وجاء في القنية المنية: «طلقها قبل الدخول، أو جاءت الفرقة من قبلها، يعود نصف المهر في الفصل الأول، وكله في الفصل الثاني إلى ملك الزوج». كتاب المداينات: ص ٣٦٥.

(٤) وجاء فيه: «وارتداد أحدهما فسخ عاجل، فللموطوءة كل مهرها، ولغيرها نصفه لو ارتدت، ولا شيء من المهر والنفقة سوى السكنى لو ارتدت» تنوير الأبصار مع الدر المختار، كتاب النكاح، باب المهر: ٢١٢/٣ - ٢١٣.

(٥) انظر: الدر المختار، باب الرضاع: ٢٤١/٣ الجوهرة النيرة: الإمام أبو بكر بن علي بن محمد الحداد الزبيدي المتوفى في حدود (٨٠٠ هـ) مطبعة محمود بث الكائن في جوار باب العالي، د. م. ١٣٠١ هـ. عند قول القدوري: «وإذا تزوج الرجل صغيرة وكبيرة، فأرضعت الكبيرة الصغيرة حرمتا على الزوج». كتاب الرضاع، باب ما يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب: ٩٨/٢.

يكن دخل، أمّا إذا لم يدخل لا يجب شيء^(١).

سابعاً: وفي "الدّر المختار": لصغير وصغيرة خيار الفسخ بالبلوغ بشرط القضاء للفسخ، فيتوارثان فيه، ويلزم كل المهر...^(٢).

ثامناً: وفي الشامية [ردّ المختار]: «قوله: ويلزم كل المهر؛ لأنّ المهر كما يلزم جميعه بالدخول ولو حكماً كالخلوة الصحيحة، كذلك يلزم بموت أحدهما قبل الدخول، أمّا بدون ذلك، فيسقط ولو الخيار منه؛ لأنّ الفرقة بالخيار فسخ للعقد والعقد إذا انفسخ يجعل كأنه لم يكن كما في 'النهر'»^(٣)،^(٤).

[الضابط في هذه المسألة]

((هذا واعلم أنّ من العلماء من قرر له ضابطة^(٥)، وهي: أنّ كل فرقة جاءت من قبل الزوج قبل الدخول، فإنّها تُنصف المهر، وكلّ فرقة أتت من قبلها تُسقط [المهر كلها]، وهو الذي يُتّنى عليه ما ذكر الشامي [ابن عابدين] عن القهستاني^(٦) عن 'النظم'^(٧)،

(١) انظر: ردّ المختار، كتاب النكاح، باب المهر، مطلب في النكاح الفاسد: ١٤٨/٣.

(٢) انظر: الدّر المختار، كتاب النكاح، باب الولي: ٧٦/٣.

(٣) انظر: النهر الفائق، كتاب النكاح، باب الأولياء، عند قوله: «...فلانّ الفرقة بالخيار فسخ للعقد، والعقد إذا انفسخ يجعل كأنه لم يكن...». رقم اللوحة: ٣٠٦/أ.

(٤) ردّ المختار، كتاب النكاح، باب الولي: ٧٧/٣.

(٥) الضابط: وهو يترادف معنى القاعدة عند البعض، ويلاحظ التفريق بعض الآخرين، وقد عرف القاعدة الفقهية بأنّها: أصل فقهي كلي يتضمن أحكاماً تشريعية عامة من أبواب متعددة في القضايا التي تدخل تحت موضوعه. انظر: البدر الطالع في حل جمع الجوامع: ٧٤/١ والقواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة: ٢٢/١. وقال ابن نجيم: والفرق بين الضابط والقاعدة أن القاعدة تجمع فروعاً من أبواب شتى، والضابط: يجمعها من باب واحد، هذا هو الأصل. الأشباه والنظائر لابن نجيم، الفن الثاني من الأشباه والنظائر: وهو فن الفوائد: ١٦٦/١.

(٦) قال القهستاني في جامع الرموز - عند قول النقاية مختصر الوقاية «ويجب نصفه بطلاق قبلها» -: «أي: قبل الخلوة الصحيحة ولو قال: بكل فرقة من قبله، لكان شاملاً لمثل رده، وزناه، وتقيله، ومعانقته لأمر امرأته أو ابنتها قبل الخلوة الصحيحة، كما في النظم». جامع الرموز، كتاب النكاح، فصل في المهر: ٢٦٢/٢.

(٧) قال ابن عابدين: «ولو قال [في الدّر المختار]: بكل فرقة من قبله. لشمّل مثل رده، وزنه، وتقيله، ومعانقته لأمر امرأته، وبنتها قبل الخلوة. قهستاني عن النظم». ردّ المختار، كتاب

ومنهم من استثنى منها خيار البلوغ^(١)، لما مرّ أنّه وإن كان منه لا يُنصف بل يُسقط، وهو الذي اختاره في "الدّر المختار"، ولكن ردهما في الذخيرة^(٢) بما إذا ملك الزوجة قبل الدخول بشراء مثلاً حيث يفسخ النكاح ويسقط المهر كلّهُ، مع أنّها فرقة جاءت من قبله^(٣)، وحقق الضابطة: بأن كل فرقة جاءت من قبله وهي طلاق، فإنّها تُنصف، وكل ما جاءت [منها] وهي فسخ، فإنّها تسقط، ورده في "البحر" برّد الزوج حيث تُنصف كما علمت، مع أنّها فسخ جاء من قبله ثمّ قال: «فالحق أن لا يجعل لهذه المسألة ضابط بل يحكم في كل فرد بما أفاده الدليل»^(٤).

هذا هو الذي حمل العبد الضعيف على الاقتصار على ذكر بعض الصور، وعدم التعرض لضابط.

والله سبحانه وتعالى أعلم، وعلمه جلّ مجده أتم، وأحكم^(٥).

النكاح، باب المهر: ١١٤/٣. وانظر النظم (مستحسن الطرائق في نظم الكنز الدقائق) رقم اللوحة: ٣٢.

(١) وفي الدّر المختار وتنوير الأبصار: «كما إذا وقعت الفرقة بينهما باختيارها نفسها في خيار البلوغ والعق أو بتقيلها أو مطاوعتها ابن زوجها وهي مريضة؛ لأنّها من قبلها ولذا لم يكن طلاقاً بخلاف وقوع الفرقة بينهما بالجبر والعنة اللعان» كتاب الطلاق، باب طلاق المريض: ٤٣٤/٣.

(٢) ذخيرة الفتاوى المشهورة بالذخيرة البرهانية: للإمام برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن مازة البخاري (٦١٦ هـ) اختصرها من كتابه المشهور المحيط البرهاني، قال: ذكرت فيها جواب ظاهر الرواية، وأضفت إليها من واقعات النوادر، وما فيها من أقاويل المشايخ، وأوضحت أكثر المسائل بالدلائل، وشحنته بالفوائد الكثيرة. انظر: كشف الظنون: ٨٢٤/١ الجواهر المضيئة، برقم (٨٠٠): ٣٦٣/٢.

(٣) انظر: ذخيرة الفتاوى، عند قوله: «وإذا تأكد المهر لم يسقط، وإن جاءت الفرقة من قبلها بأن ارتدت أو طاعت ابن زوجها بعد ما دخل بها أو خلا بها، وقيل يسقط ذلك جميع المهر...». مخطوطة وقف بمدرسة الأحمدية بمدينة حلب ٤٢٩. كتاب النكاح، الفصل الرابع العشر في المهور، في بيان ما تستحق فيه جميع المهر، الدوحة: ١٥١/ب.

(٤) البحر الرائق شرح كنز الدقائق، باب الأولياء والأكفاء في النكاح: ٣١٤/٦.

(٥) وما بين القوسين الكبيرين من كلام المؤلّف لم أعزّه، وإنما نقلته دون أيّ تضرّف، إلا ما وقع بين المعقوفتين. وثقت الاقتباس من المراجع الأصلية.

[نصوص الكتب الفقهية]

أولاً: في "ملتقى الأبحر" وشرحه "مجمع الأنهر": للولي إنكاح الصغير والصغيرة فإن مات أحدهما ورثه الآخر، بلغا أو لا، ويجب المهر كله وإن مات قبل الدخول^(١).

((قلت: ومعلوم أن ضمير [في كلمة] (مات) [يعود] إلى (أحدهما) الشامل للزوج والزوجة كما لا يخفى))^(٢).

ثانياً: وفي "الذّر المختار": «يتوارثان فيه (يعني: الصغير والصغيرة)^(٣) ويلزم كل المهر»^(٤).

ثالثاً: وفي "تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق": «وتوارثا قبل الفسخ؛ لأن النكاح صحيح والملك به ثابت، فإن مات^(٥) أحدهما فقد انتهى النكاح سواء مات قبل البلوغ أو بعده؛ لأن الفرقة بينهما لا تقع إلا بقضاء القاضي، فيتوارثان، ويجب المهر كله وإن مات قبل الدخول»^(٦).

[الحاصل]

قد تأكد وجوب المهر المسمى (ألفي روية) عند موت الزوجة الصغيرة، ويرث النصف منه الزوج، ويُقسّم النصف الباقي في الورثة.
والله تعالى أعلم.

[رقم الفتوى ٨]

[يتأكد المهر كله بموت أحد الزوجين على الإطلاق]

[دون قيد البلوغ أو الدخول]

المستفتي: الشيخ المولوي حبيب علي علوي.

عنوان المستفتي: أتاوة، بجانب كجهري منصف، شبه القارة الهندية.

تاريخ ورود الفتوى: ٢٠ ذو الحجة ١٣٧ هـ.

السؤال: زوج زيد أخته الصغيرة بمهر قدره ألفي روية^(١) بدكر، وقد توفيت بقضاء الله تعالى في حال الصغر قبل أن تزف إلى زوجها، وادعى والدها مع ورثائها الآخرين جزءاً من المهر أو كله، فهل يستحقون ذلك؟

يمكن أن تحل المسألة عن طريق الأصول^(٢) ولكن السائل مُصرّ بأن يعرف حكم هذه الجزئية بالضبط من نصوص الفقهاء، وحاولت البحث والتحصيل ولكن دون جدوى.

علماً أنني لا أملك مكتبة كبيرة الحجم كمكتبتك، ولا وسعة النظر في الكتب الفقهية، وأشرف بإجابتك بأسرع وقت ممكن رحمكم الله.
يَبْتَغُوا تَوْجُوهَا.

الجواب

يتأكد المهر كله بموت أحدهما على الإطلاق دون قيد البلوغ أو الدخول أو عدمهما، هذا ما جاء في جميع كتب المذهب من المتون والشروح والفتاوى^(٣).

وإذا كان السائل مُصرّاً على بيان الجزئية المذكورة بالضبط، فإليك ما نصّ عليه كثير من الفقهاء: يلزم جميع المهر بموت أحدهما (الصغير والصغيرة) إذا كان المزوج الأب أو الجد بحيث لا يملك أي منهما الفسخ، وبهذا تأكد وجوب المهر بموت الصغيرة؛ لأنّ التزويج من الأب والأخ لا يتوهم الفسخ.

(١) هي العملة الرائجة في شبه القارة الهندية.

(٢) أي: أصول الفقه أو القواعد الفقهية.

(٣) فقد فصلنا الكلام في مؤكّدات المهر ومسقطاته في رقم الفتوى ٧ وللاستزادة فارجع إليه.

(١) انظر: ملتقى الأبحر مع شرحه مجمع الأنهر، باب الأولياء والأكفاء: ٤٩٦/١.

(٢) وما بين القوسين الكبيرين من كلام المؤلف لم أعزّه، وإنما نقلته دون أيّ تصرّف، إلا ما وقع بين المعقوفتين.

(٣) (يعني: الصغير والصغيرة) من شرح المؤلف لم يرد في الذّر المختار.

(٤) الذّر المختار كتاب النكاح، باب الولي: ٧٦/٣.

(٥) وفي نسختي من تبيين الحقائق: «فإذا مات».

(٦) تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق: كتاب النكاح، باب الأولياء والأكفاء: ١٢٥/٢.

نحو شهر أو سنة صحيح، وإن كان لا إلى غاية معلومة فقد اختلف المشائخ فيه، قال بعضهم: يصح وهو الصحيح، وهذا؛ لأن الغاية معلومة في نفسها [بسبب العرف] وهو الطلاق أو الموت، ألا يرى أن تأجيل البعض صحيح، وإن لم ينص^(١) على غاية معلومة. كذا في "المحيط"^(٢) (٣).

وفي "فتاوى قاضيخان": «رجل تزوج امرأة بألف على أن كل الألف مؤجل، إن كان الأجل معلوماً صحّ التأجيل، وإن لم يكن لا يصح، وإذا لم يصح التأجيل يؤمر الزوج بتعجيل قدر ما يتعارفه أهل البلدة، فيؤخذ منه الباقي بعد الطلاق أو بعد الموت، ولا يجبره القاضي على تسليم الباقي ولا يحبس^(٤)». والدين المؤجل غير مطالب بإيفائه؛ لأن الأجل حق المديون، فله أن يسقطه حتى حلوله^(٥). والله تعالى أعلم.

(١) وفي نسختي من الفتاوى الهندية: «وإن لم يُنص» وفي المحيط البرهاني: «ألا ترى أن تأجيل البعض صحيح وإن لم يتفقا على غاية معلومة». المحيط البرهاني، كتاب النكاح، الفصل السادس عشر في المهور: ٢٢٢/٣؛ الفتاوى الهندية، كتاب النكاح، الباب السابع في المهر وفيه سبعة عشر فصلاً، الفصل الحادي عشر في منع المرأة: ٣٥٠/١.

(٢) انظر: المحيط البرهاني، كتاب النكاح، الفصل السادس عشر في المهور: ٢٢٢/٣.

(٣) الفتاوى الهندية، كتاب النكاح، الباب السابع في المهر وفيه سبعة عشر فصلاً، الفصل الحادي عشر في منع المرأة: ٣٥٠/١.

(٤) فتاوى قاضيخان، كتاب النكاح، باب في ذكر مسائل المهر: ٣٨٠/١.

(٥) في البدائع: «لأن الأجل حق المديون لا حق صاحب الدين». كتاب البيوع، فصل وأما الذي يرجع إلى المسلم فيه فأنواع: ٢١٣/٥.

[رقم الفتوى ٩]

[تأجيل المهر إلى غاية معلومة أو مجهولة]

المستفتي: غير معروف.

عنوان المستفتي: شبه القارة الهندية.

تاريخ ورود الفتوى: ٢٠ رمضان المبارك ١٣٠٨ هـ.

السؤال: أغوى زيد زوجة بكرٍ فخرجت معه من بيت زوجها دون عودة وزنا بها ثم تقدمت الزوجة في المحكمة بدعوى لتتخلص من العقوبة المقررة في قانون (تعزيرات الهند)^(١)، وادعت فيها بأن زوجها قد طلقها، كما أنها تطلب من القضاء استيفاء المهر المؤجل علماً أن زيدا لم يحدد الميعاد الجديد للمهر المؤجل، كما لم يطلقها أيضاً. فهل تستحق لذلك؟
يَبْتَئُوا تُوجَزُوا .

الجواب

لا يحق للمرأة المطالبة بالمهر المؤجل إلا بالطلاق أو الموت؛ لأن الميعاد غير محدد بوقت دون وقت، وبالتالي يترك الأمر إلى الشرع [بالعرف العام]، وهو الطلاق أو الموت.

وفي "الفتاوى العالمكيرية": «لا خلاف لأحد أن تأجيل المهر إلى غاية معلومة

(١) هذا ما كان في بلاد الغرب من القوانين الوضعية على أساس الحرية المزعومة، ثم صدّروها إلى بلاد المستعمرة كشبه القارة الهندية بأن: إذا كان الزنا بتراضي الطرفين فالأمر مباح، أما بعد الزواج فهو حق للزوج إذا سمح لها بالزنا، فهذا من حقه يمكن التنازل عنها، وإذا لم يسمح لها تغرم أو تسجن لمدة معينة، إذ جعلوا حق الزنا للزوج، فحسب وقالوا: تسقط العقوبة بإسقاط الزوج لها، فلما ادعت الطلاق فقد سقط حقه فلا عقوبة لها - فإذا استغاثت المرأة بالشرطة فهذه تغاث، وتكون الدعوى دعوى اغتصاب فقط، وهذا يعاقب، وعندهم عقوبات معينة، ولا يخفى ما في ذلك من الضلال.

وهذا ما يختلف القوانين الوضعية عن القوانين السماوية الإلهية، بأن على الزاني والزانية حد، لا يحتمل العفو والصلح والإبراء عنه، بعد ما ثبت بالحجة؛ لأنه حق خالص لله تعالى، لا حق للعبد فيه، فلا يملك أحد إسقاطه بإسقاط الزوج لها، أو حق خيانة زوجته، أو التنازل عنها للغير.

وإذا لم يقيما البيّنة يقضى للمرأة بمهر المثل أيضاً مع اليمين، بأن تقول: والله لم يعقد النكاح بعشرة دراهم وإذا حلفت أخذت مهر المثل، وإن نكلت قضى بحق زيد.

وإن كان مهر المثل عشرة دراهم فيحلف زيد بالله ويقول: والله لم يكن مهر المثل إلا هذا. فإذا حلف قضى بحقه، وإن نكل يقضى بمائة روية ودينارين.

ولو كان مهر المثل أكثر من عشرة دراهم وأقل من خمس مائة روية ودينارين يتحالفان، ومن الأفضل أن يتدعى الزوج فإن نكل يقضى لها، وإن حلف يُطلب اليمين من المرأة، فإن حلفت قضى بمهر المثل، وإن نكلت يحكم بعشرة دراهم.

وفي "تنوير الأبصار"، و"الدُرّ المختار" و"رَدّ المحتار": إن اختلفا في قدره حال قيام النكاح أي: قبل الدخول أو بعده، وكذا بعد الطلاق والدخول. رحمتي^(١). فالقول لمن شهد له مهر المثل بيمينه، وأيُّ أقام بينة قبلت، سواء شهد مهر المثل له أو لها أو لا، وإن أقاما، فبيّنتها مقدمة إن شهد له، وبيّنته إن شهد لها؛ لأنَّ البيّنات لإثبات خلاف الظاهر^(٢).

وإن كان مهر المثل بينهما تحالفاً، والأولى البداءة بتحليف الزوج، فأَيُّهما نكل لزمه دعوى الآخر، فإن حلفا أو برهنا قضى به. أي: بمهر المثل^(٣).

(١) هو محمد بن مصطفى بن محمد بن رحمة الله الأيوبي الأنصاري الدمشقي أبو البركات المعروف بالرحمتي (١٢٥٠هـ) فقيه حنفي، كان مفتناً في العلوم، دقيق النظر ما بين المنطوق والمفهوم. رحل إلى المدينة ودّرس كتاب الشفا للقاضي عياض في المسجد النبوي الشريف بأمر من السلطان، هاجر إلى المدينة المنورة، وتوفي بين مكة وطائف. من تصانيفه: حاشية على مختصر شرح التنوير للعلائي، حاشية على المنح، شرح الطريق السالك على زبدة المناسك. انظر: هدية العارفين: ٤٥٤/٢، الأعلام: ٢٤١/٧.

(٢) وجاء في حاشية الرحمتي على الدُرّ المختار: «وفي الجوهرة: وإذا اختلف الزوجان في المهر، فدعى الزوج: أنّه تزوجها بألف. وقالت: بألفين، فأَيُّهما أقام بينة قبلت بيّنته، وإن أقاما جميعاً البيّنة، فالبيّنة بينة المرأة؛ لأنّها تثبت الزيادة...». كتاب الدعوى، مخطوط الأزهر في الفقه الحنفي، برقم ٣٢٤٣٩٧، اللوحة ٦٥/أ.

(٣) رَدّ المحتار مع الدُرّ المختار وتنوير الأبصار. كتاب النكاح، باب المهر، مطلب مسائل الاختلاف في المهر: ١٦١/٣ وما بعدها.

[رقم الفتوى ١٠]

[الاختلاف بين الزوجين في تحديد

المهر بعد الخلوة الصحيحة والدخول]

المستفتي: الشَّيْخ عبد العزيز تاجر القماش .

عنوان المستفتي: سَجُول، محافظة بهرائج .

تاريخ ورود الفتوى: ٧ رمضان ١٣١٠ هـ .

السؤال: زيدٌ طَلَّقَ زوجته الهندة دون سبب شرعي، ولَمَّا طَلَب والدُها (خالد) مهرَ أبنتها، أخرج عشرة دراهم^(١) قائلاً: لم يكن المهر المُسمَّى إلا هذا.

العائق الأساسي أمام الأهل أنهم لا يعرفون المهرَ المُسمَّى بالتحديد ولا غيرهم، ولكنَّ الشيء الذي لا يختلف فيه أحد هو عرف بلدهم، بأنَّه لا يقلُّ من خمس مئة^(٢) ودينارين من الذهب لفتيات أقل منها في الصفات المرغوبة، هل يُحكم بعشرة دراهم كما يدَّعي زوجها زيد أم يعرف السائد في البلد؟
يَبْنُوا تَوَجُّرًا.

الجواب

من عبارة السؤال واضح أنَّه طَلَّقها بعد الخلوة الصحيحة والدخول، وإذا كان كذلك يُطلب منهما الشهود العدول، ومن أقام البيّنة يُحكم له، وإن برهنا معاً قضى للمرأة بمهر المثل، فإذا كان مهر المثل أقل من خمس مائة روية ودينارين فيقضى بأقله وإذا كان أكثر يُستوفى به.

(١) وقد فصل المؤلِّف الكلام في رقم الفتوى ١١ و٢٦ بأن وزن عشرة دراهم يساوي: ٢ تولة وسبع ونصف مائة. والتولة الواحدة تساوي ١٢ مائة. والماشة الواحدة تساوي حسب التقديرات الحديثة: ٩٧٢.٠ ملي غرام وبالتالي التولة الواحدة تساوي: ١١.٦٦٤ غراماً. الدرهم الواحد ما يعادل وزنه حسب التقديرات الحديثة ٣،٠٦١ غراماً عند الحنفية، وعشرة دراهم تساوي ٣٠،٦١٨ غراماً من الفضة، حسب تحقيق المؤلِّف كما فصلنا في رقم الفتوى ١١، وبحسب تحقيق محققي العرب: الدرهم الواحد عند الحنفية يساوي ٣،١٢٥ غراماً. وعند الجمهور ٢،٩٧٥ غراماً.

(٢) روية هي العملة الرائجة في شبه القارة الهندية.

((قلت: وفي عبارة الدر [المختار] ههنا تقصير نُبّه عليه الشامي^(١) وإيضاح المسألة في ' الخانية' ^(٢) و' الهندية' ^(٣) وغيرهما))^(٤) ^(٥).
والله تعالى أعلم.

(١) وجاء في رد المحتار: «وإن كان بينهما: أي: أكثر مما قال وأقل مما قلت ولا بينة تحالفا ولزم مهر المثل، كذا في الملتقى وشرحه، وهذا على تخريج الرازي. وعلى تخريج الكرخي يتحالفان في الصور الثلاث ثم يحكم مهر المثل، وصححه في المبسوط والمحيط، وبه جزم في الكنز في باب التحالف. قال في البحر: ولم أر من رجح الأول. وتعبه في النهر بأن تقديم الزبيعي وغيره له تبعاً للهداية يؤذن بترجيحه، وصححه في النهاية. وقال قاضيه: إنه الأول، ولم يذكر في شرح الجامع الصغير وغيره. والأولى البداءة بتحليف الزوج، وقيل يفرع بينهما انتهى. قلت: بقي ما إذا لم يعلم مهر المثل كيف يفعل؟ والظاهر أنه يكون القول للزوج؛ لأنه منكر للزيادة كما تقدم فيما إذا لم يوجد من يماثلها» رد المحتار مع الدر المختار وتنوير الأبعاد، كتاب النكاح، باب المهر، مطلب مسائل الاختلاف في المهر: ١٦٢/٣.

(٢) انظر: فتاوى قاضيه، كتاب النكاح، باب المهر، فصل في اختلاف الزوجين في المهر ومتاع البيت: ٣٩٨/١، عند قوله: «فإن قال الزوج: المهر ألف. وقالت هي: ألفان، ومهر مثلها ألف أو أقل، كان القول قوله مع اليمين بالله...».

(٣) جاء في الفتاوى الهندية: «ذكر أبو بكر الرازي رحمه الله تعالى: أن التحالف في فصل واحد، وهو ما إذا لم يكن مهر المثل شاهداً لأحدهما، أمّا إذا كان مهر المثل شاهداً لأحدهما، كان القول قول من شهد له مهر المثل مع يمينه، ولا يتحالفان وهو الصحيح، كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان. وذكر الكرخي: إذا لم تكن لهما بينة فإنهما يتحالفان أولاً، فإذا حلّفا يحكم مهر المثل عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى. قال الشيخ الإمام الأجل شمس الأئمة السرخسي: وهو الأصح. هكذا في المحيط. وهو الصحيح، كذا في محيط السرخسي». كتاب النكاح، الباب السابع في المهر، الفصل الثاني عشر اختلاف الزوجين في المهر: ٣٥١/١.

(٤) وما بين القوسين الكبيرين من كلام المؤلّف لم أغرّبه، وإنما نقلته دون أيّ تصرّف، إلا ما وقع بين المعقوفتين.

(٥) وقد استوفى المؤلّف الكلام في رقم الفتوى ٦٤، إذا وقع الخلاف بين الزوجين في مقدار المهر قبل الخلوة الصحيحة أو بعدها، فلاستزادة فارجع إليه.

[رقم الفتوى ١١]

[صداق أمّهات المؤمنين وفاطمة الزهراء رضي الله عنهن وقدر الدينار والدرهم حسب التقديرات الحديثة]

المستفتي: الشيخ المولوي سلطان أحمد خان.

عنوان المستفتي: البريلي، شبه القارة الهندية.

تاريخ ورود الفتوى: ١٣ رمضان المبارك ١٣١٠ هـ.

السؤال: كم كان صداق أزواج المطهرات أمّهات المؤمنين، وفاطمة الزهراء رضي الله عنهن. موضحاً ذلك على النحو التالي:

مقدار الذهب والفضة، وكم يساوي نقداً من الدينار والدرهم، ووزنهما حسب الموازين الحديثة، وما يساويه من أنواع العملة الرائجة^(١)؟
يَبْتَغُوا تَوَجُّرًا.

الجواب

أولاً: مهر أمّهات المؤمنين زوجات النبي ﷺ وفاطمة الزهراء رضي الله عنهن.

[رواه الإمام مسلم في " صحيحه " عَنْ أَبِي سَلَمَةَ^(٢) أَنَّهُ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ^(٣)

(١) الرواية هي العملة الرائجة في شبه القارة الهندية، وكانت فضية مضروبة في عصر المؤلف، والآن تحولت إلى نقود ورقية.

(٢) هو عبد الله بن عبد الأسد بن هلال بن عبد الله بن عمر بن مخزوم أبو سلمة (٤ هـ): المخزومي من السابقين الأولين إلى الإسلام، قال ابن إسحاق: أسلم بعد عشرة أنفس، وكان أخا النبي ﷺ من الرضاعة كما ثبت في الصحيحين، وتزوج أم سلمة، ثم صارت بعده إلى النبي ﷺ، وكان ابن عمه النبي ﷺ، أمه: برة بنت عبد المطلب، وهو مشهور بكنيته أكثر من اسمه، ومات بالمدينة بعد رجوعه من أحد، وروى ابن أبي عاصم في الأوائل من حديث ابن عباس، أول من يعطى كتابه بيمينه أبو سلمة. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة: للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ) دار الكتب العلمية بيروت لبنان، برقم (٤٧٨٦): ١٣١/٤.

(٣) هي عائشة الصديقة بنت أبي بكر الصديق عبد الله بن عثمان أم المؤمنين (٩ ق هـ / ٥٨ هـ) وأفقه نساء المسلمين، كانت أديبة عالمة، كُتبت بأم عبد الله، لها خطب ومواقف، وكان أكابر الصحابة يراجعونها في أمور الدين، وكان مسروق إذا روى عنها يقول: حدثني الصديقة بنت

زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ كَمْ كَانَ صَدَاقُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَتْ: كَانَ صَدَاقُهُ لِأَزْوَاجِهِ ثِنْتِي عَشْرَةَ أُوقِيَّةً وَنَشَأُ. قَالَتْ: أَتَدْرِي مَا النَّشْ؟ قَالَ: قُلْتُ: لَا. قَالَتْ: نِصْفُ أُوقِيَّةٍ، فَبَلَكَ خَمْسَ مِائَةِ دِرْهَمٍ، فَهَذَا صَدَاقُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِأَزْوَاجِهِ^(١).

[أخرج أحمد^(٢) والدارمي^(٣) والأربعة^(٤)] واللفظ للترمذي [عن عُمر بن

الصديق. نعمت على عثمان ﷺ في خلافته أشياء، ثم لما قتل غضبت لمقتله، وخرجت على علي ﷺ وكان موقفها المعروف يوم الجمل ثم رجعت عن ذلك، وردها علي إلى بيتها معزة مكرمة. انظر: الإصابة برقم (١٤٦١): ٢٣١/٨ وما بعدها.

(١) صحيح مسلم، كتاب النكاح، باب الصداق، الحديث (٨٢٢): ١٤٤/٤ مسند أحمد: أحمد بن حنبل (٢٤١ هـ) مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٤٢٠ هـ/١٩٩٩ م، الحديث (٢٤٦٢٦) مسند عائشة رضي الله عنها: ١٧٣/٤١.

(٢) هو أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني أبو عبد الله (٢٤١ هـ) من بني ذهل بن شيبان الذين ينتمون إلى قبيلة بكر بن وائل، إمام المذهب الحنبلي، وأحد أئمة الفقه الأربعة، أصله من مرو، وولد ببغداد، امتحن في أيام المأمون والمعتصم ليقول بخلق القرآن، فأبى، وأظهر الله على يديه مذهب أهل السنة، ولما توفي الوائق، وولي المتوكل أكرمه، ومكث مدة لا يولي أحداً إلا بمشورته. من تصانيفه: المسند وفيه ثلاثون ألف حديث، فضائل الصحابة، المسائل، الأشربة. انظر: طبقات الحنابلة: أبو الحسين ابن أبي يعلى محمد بن محمد (٥٢٦ هـ) دار المعرفة بيروت لبنان برقم (١): ٤/١.

(٣) السنن الدارمي: عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل التميمي الدارمي أبو محمد (٢٥٥ هـ) من أهل سمرقند، مفسر محدث فقيه، استقضى على سمرقند فأبى فألح عليه السلطان، فقصى بقضية واحدة ثم استعفى فأعفى، من تصانيفه أيضاً: الثلاثيات، المسند، التفسير، الجامع. انظر: تذكرة الحفاظ: ٩٠/٢، معجم المؤلفين: ٧١/٦.

(٤) أصحاب السنن الأربعة هم: أبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه: أخرجه في سنن أبي داود: أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني (٢٧٥ هـ) دار الكتاب العربي بيروت لبنان. في كتاب النكاح، باب الصداق، الحديث (٢١٠٨): ١٩٩/٢، حديث حسن صحيح. وفي سنن ابن ماجه: الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه (٢٧٥ هـ) دار الفكر بيروت لبنان، في كتاب النكاح، باب صداق النساء، الحديث (١٨٨٦): ٦٠٧/١. والسنن الكبرى: الإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (٣٠٣ هـ) دار الكتب العلمية بيروت لبنان. ط ١. ١٤١١ هـ/١٩٩١ م. في كتاب النكاح (٤٣)، أبواب الصداق، (٦٦) التزويج على اثنتي عشرة أوقية، الحديث (٥٥١١): ٣١٤/٣. حديث صحيح.

الْخُطَّابِ^(١) قَالَ: مَا عَلِمْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَكَحَ شَيْئاً مِنْ نِسَائِهِ، وَلَا أَنْكَحَ شَيْئاً مِنْ بَنَاتِهِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثِنْتِي عَشْرَةَ أُوقِيَّةً^(٢).

لكن مهر أم المؤمنين أم حبيبة بنت سفيان^(٣) رضي الله عنها كان أربعة آلاف درهم في رواية، كما في "سنن أبي داود"^(٤) وفي رواية أخرى كان أربعة آلاف دينار ((كما في "المستدرک" صححه الحاكم^(٥)،

(١) هو: عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي أبو حفص (٢٣ هـ) الثاني من الخلفاء الراشدين، وأول من لقب بأمر المؤمنين، مضرب المثل في العدل، كان في الجاهلية من أبطال قريش وأشرفهم، وله السقاية فيهم أسلم قبل الهجرة بخمس سنين، وشهد الوقائع، وكانت له تجارة بين الشام والحجاز، بويع بالخلافة بعد وفاة أبي بكر بعهد منه. انظر: الإصابة: ٥٨٨/٤.

(٢) والحديث الكامل على النحو التالي. عن عُمر بن الخطاب ﷺ قَالَ: أَلَا لَا تُعْدَلُوا صَدَقَةَ النِّسَاءِ فَإِنَّهَا لَوْ كَانَتْ مَكْرُومَةً فِي الدُّنْيَا أَوْ تَقْوَى عِنْدَ اللَّهِ لَكَانَ أَوْلَاكُمْ بِهَا نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ، مَا عَلِمْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَكَحَ شَيْئاً مِنْ نِسَائِهِ، وَلَا أَنْكَحَ شَيْئاً مِنْ بَنَاتِهِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثِنْتِي عَشْرَةَ أُوقِيَّةً. سنن الترمذي، كتاب النكاح، باب ما جاء في مهر النساء: ٤٢١/٣ قال أبو عيسى الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح...» (والوقية) عند أهل العلم: أربعون درهماً، و(ثنتا عشرة وقية) هو: أربع مئة وثمانون درهماً.

ومسند أحمد، في مسند عمر ابن الخطاب ﷺ: ٣٨٢/١. وسنن الدارمي، كتاب النكاح، باب كم كانت مهر أزواج النبي ﷺ وبناته، الحديث (٢٢٠٠): ١٩٠/٢. إسناده صحيح.

(٣) هي رملة بنت أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية القرشية الأموية (٤٢ هـ) تكنى أم حبيبة، إحدى أمهات المؤمنين، كانت من السابقين إلى الإسلام، هاجرت إلى الحبشة مع زوجها عبيد الله بن جحش فولدت هناك حبيبة، فتنصر عبيد الله ومات بالحبشة نصرانياً وبقيت أم حبيبة مسلمة بأرض الحبشة، فأرسل رسول الله ﷺ يخطبها إلى النجاشي، فتزوجها وهي بالحبشة، روت عن النبي ﷺ أحاديث، وعن زينب بنت جحش، وروت عنها بنتها حبيبة، وأخوها معاوية وعتبة، وآخرون. انظر: الإصابة: ٣٠٥/٤.

(٤) وفي سنن أبي داود عَنْ يُونُسَ عَنِ الزُّهْرِيِّ أَنَّ النَّجَاشِيَّ زَوْجَ أُمِّ حَبِيبَةَ بَنَتْ أَبِي سُفْيَانَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى صَدَاقٍ أَرْبَعَةَ آلَافٍ دِرْهَمٍ وَكُتِبَ بِذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَبِلَ. كتاب النكاح، باب الصداق، باب قلة المهر، الحديث (٢١٠٩): ٦٤١/١. بإسناد ضعيف.

(٥) المستدرک على الصحيحين: محمد بن عبد الله بن حمدويه الشهير بالحاكم (٤٠٥ هـ) يعرف بابن البيع، من حفاظ الحديث والمصنفين من أهل نيسابور، سمع بنيسابور وحدها من نحو ألف شيخ، وبغيرها من نحو ألف، وتفقه بأبي علي بن أبي هريرة وأبي سهر الصعلوكي، كان

وأقرّه^(١) الذهبي^(٢)، ولا يخالف هذا ما مرّ من حديثي أم المؤمنين [عائشة] وأمير المؤمنين [عمر ابن الخطاب] رضي الله عنه، فإنّ هذه الأمهار لم يكن من رسول الله ﷺ، بل من ملك الحبشة سيدنا النجاشي رضي الله عنه^(٣))).

وصداق فاطمة الزهراء^(٤) رضي الله عنها كان أربع مائة مثقال فضة^(٥) ((على ما

يرجع إليه في علل الحديث وصحيحه وسقيمه، وحفظ نحو ٣٠٠ ألف حديث. من تصانيفه أيضاً: تاريخ نيسابور، معرفة علوم الحديث. انظر: تذكرة الحفاظ: ص ١٠٣٩.

(١) عن عروّة عن أم حبيبة: أنها كانت تحت عبيد الله بن جحش، فمات بأرض الحبشة، فزوجها النجاشي النبي ﷺ، وأمهزها عنه أربعة آلاف، ويعدّها إلى رسول الله ﷺ مع شريحيل ابن حسنة. المستدرک على الصحيحين: محمد بن عبد الله بن حمدويه الشهير بالحاكم (٤٠٥ هـ) دار الكتب العلمية بيروت لبنان. ط ١. ١٤١١ هـ/ ١٩٩٠ م. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. مع تعليقات الذهبي في التلخيص. هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. كتاب النكاح، الحديث (٢٧٤١): ١٩٨/٢.

(٢) هو شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (٧٤٨ هـ) التركماني الأصل ثم الدمشقي المقرئ الحافظ، محدث العصر، ومؤرخ الإسلام، كُفّ بصره سنة ٧٤١ هـ. وتصانيفه كثيرة تقرب من المائة منها: تاريخ الإسلام، سير أعلام النبلاء، طبقات الحفاظ، طبقات القراء، مختصر تهذيب الكمال، ولد وتوفي بدمشق. انظر: طبقات الشافعية الكبرى: تاج الدين عبد الوهاب السبكي: ٦٣/٩ معجم المؤلفين: ٢٨٩/٨.

(٣) هو أصحمة بن أبحر النجاشي (٩ هـ) ملك الحبشة واسمه بالعربية عطية والنجاشي لقب له، أسلم على عهد النبي ﷺ ولم يهاجر إليه، وكان رداً للمسلمين نافعا، وقصته مشهورة في المغازي في إحسانه إلى المسلمين الذين هاجروا إليه في صدر الإسلام، وأخرج أصحاب الصحيح قصة صلاته ﷺ صلاة الغائب لما مات النجاشي، قال النبي ﷺ: «مات اليوم عبْدُ صالح أضحمة فقوموا فصلّوا عليه». فقام قائلنا فصلّينا عليه، قال الطبري وجماعة كان ذلك في رجب سنة تسع وقال غيره كان قبل الفتح. انظر: الإصابة: ٣٤٧/١.

(٤) وما بين القوسين الكبيرين من كلام المؤلّف لم أعزّه، وإنما نقلته دون أيّ تصرّف، إلا ما وقع بين المعقوفتين.

(٥) هي فاطمة بنت محمد رسول الله ﷺ الهاشمية القرشية (١٨ ق هـ/ ١١ هـ) وأمه خديجة بنت خويلد، من نابهات قریش، تزوجها أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وولدت له الحسن والحسين وأم كلثوم وزينب رضي الله عنهن، وعاشت بعد أبيها ﷺ ستة أشهر، وهي أوّل من جعل له النعش في الإسلام، ولفاطمة ١٨ حديثاً، وللسيوطي: الثغور الباسمة في مناقب السيّد فاطمة (نظر: الإصابة: ٣٧٧/٤).

(٦) فضّل المؤلّف الكلام في ذكر الروايات ورَفَعَ التّعارض بين أصح الروايات الثلاثة في رقم الفتوى ٢٠. وقد قمنا بتخريجها جميعاً مع الحكم، فارجع إليه.

ذكر في "المرقاة"^(١): الجزم به، عن "روضة الأحياء"^(٢) و"المواهب"^(٣))).

(١) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: لعلي بن سلطان محمد الهروي القاري نور الدين (١٠١٤ هـ) من أهل هراة، تزل مكة وبها توفي، فقيه حنفي مشارك في العلوم ومكثّر من التصنيف، يعد أحد صدور العلم في عصره، امتاز بالتحقيق والتنقيح، ومن تصانيفه أيضاً حاشية على فتح القدير، شرح الهداية للمرغيناني، شرح الوقاية في مسائل الهداية. انظر: هدية العارفين: ١/٧٠١ معجم المؤلفين: ١٠٠/٧.

(٢) روضة الأحياء في سير النبي ﷺ والآل والأصحاب: جمال الدين بن عطاء الله بن فضل الله الشيرازي النيسابوري (٩٢٦ هـ) ألفه في مجلدين بالتماس الوزير أمير عيشير بعد الاستشارة مع أستاذه وابن عمه السيّد أصيل الدين عبد الله وهو على ثلاثة مقاصد، وفي أوله: ثلاثة أبواب. الأول منها في: نسبه ﷺ، الثاني: ولادته والوفائع في زمنه الشريف إلى وفاته. الثالث في: فن السير وفيه: ثمانية فصول. والمقصد الثاني في: أحوال أصحابه رضي الله عنهم وفيه فصلان. والمقصد الثالث في: التابعين ومشاهير أئمة الحديث وفيه ثلاثة فصول. انظر: كشف الظنون: ٩٢٢/١ — ٩٢٣.

(٣) وفي مرقاة المفاتيح في شرح مشكاة المصابيح لملا علي القاري: «ذكر السيّد جمال الدين المحدث في روضة الأحياء: أن صداق فاطمة رضي الله عنها كان أربع مئة مثقال فضة، وكذا ذكره صاحب المواهب، ولفظه أن النبي قال لعلي: إن الله عز وجل أمرني أن أزوجه فاطمة على أربع مئة مثقال فضة» دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان، د ط. د ت. باب الصداق، الفصل الثاني: ٤٤٧/٣.

وفي تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق: عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: يا علي إن الله أمرني أن أزوجه فاطمة وإني قد زوجتكها على أربع مئة مثقال فضة. قال شيخنا الحافظ [أبي الفرج بن الجوزي]: هذا حديث باطل، وفي رجالة محمد بن دينار مجهول، وفي إسناده أيضاً عبد الملك ابن حبان - بالمعجمة - ومحمد بن نهار، قد ضعفه الدار قطني. تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق: شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (٧٤٤ هـ) تحقيق: سامي بن محمد ناصر الخباني، أضواء السلف الرياض، ط ١، ١٤٢٨ هـ/ ٢٠٠٧ م. المسألة (٢٧٣١): ٣٤٠/٤. وذكره ابن الجوزي في الموضوعات، وقرره الذهبي في تلخيصه، وذكره أيضاً الإمام جلال الدين السيوطي في اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة.

(٤) المواهب اللدنية في المنح المحمدية: أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك بن أحمد أبو العباس القسطلاني القيتي المصري (٩٢٣ هـ) محدث مؤرخ فقيه ومقرئ ولد بمصر ونشأ بها، قدم مكة وأخذ بها عن جماعة: منهم النجم بن فهد، كان يعظ بالجامع الغمري وغيره. من تصانيفه أيضاً: إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، ولطائف الإشارات في علم القراءات انظر: شذرات الذهب: ١٢١/٨ معجم المؤلفين: ٨٥/٢.

(٥) وما بين القوسين الكبيرين من كلام المؤلّف لم أعزّه، وإنما نقلته دون أيّ تصرّف. وذكره أحمد بن محمد أبو العباس القسطلاني في المواهب اللدنية، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط ١، ١٩٩٦ م، المقصد الأول، وقائع زواج علي وفاطمة رضي الله عنهما: ١٩٩/١.

ثانياً: مقدار الذهب والفضة.

والدرهم الشرعي يساوي «ثلاث ماشة»^(١) و «رُتي»^(٢) واحد وخُمُس من رُتي»^(٣).
كما حققنا في كتاب الزكاة^(٤).

(١) ماشة: هي من أوزان المعروفة في شبه القارة الهندية، تساوي حسب الموازين الحديثة: الماشة الواحدة = ٩٧٢.٠٠ ملي غرام.

(٢) رُتي: هي من أوزان المعروفة في شبه القارة الهندية، تساوي حسب الموازين الحديثة: الرُتي الواحد = ١٢١.٥ ملي غرام.

(٣) كما وُضِّحَ المؤلَّف في رقم الفتوى ٣٩.

(٤) من هذا الكتاب (الفتاوى الرضوية) كتاب الزكاة رقم الفتوى ١٢ - ١٨: ٨٥/١٠ وما بعدها. ورقم الفتوى ٣٤: ١٠/١٤٠ وما بعدها.

فالدرهم الواحد عند الحنفية يساوي حسب الموازين الحديثة: ٣٠٦١،٨ ملي غرام. أي ٣،٠٦١،٨ غراماً. هذه الموازين التي يجري عليه التعامل الآن من (ماشة ورُتي)، هل كان أوزانها قبل قرابة مئة سنة كما هي الآن؟ والله أعلم؛ لأن الأوزان عادة لا تستقر على وتيرة واحدة من هذه الفترة من الزمن، ثم تنقوى شكوكنا إلى ما ذهبنا بما ذكر المؤلَّف في رقم الفتوى ٢٦ من باب المهر (هذا الكتاب) بأن تولة كانت تتداول في عصره - الربع الأول من القرن العشرين الميلادي - في وزنين: أولهما - ما قصد المؤلَّف - الروبية الإنكليزية تعادلها: ١١ ماشة وربع. علماً أن ١٢ ماشة تساوي تولة واحدة. ثانيهما: الروبية الإنكليزية تعادل تولة كاملة. أي: ١٢ ماشة. الفرق بينهما: تولة ما قصد المؤلَّف أقل قدر ٢٤٣ ملي غرام من التولة الرائجة في بعض بلاد أخرى.

هذا التحقيق لا يختلف كثيراً ما وصل إليه محققو العرب الآن حيث قرروا أن الدرهم عند الحنفية يساوي ١٢٥،٣ غراماً. وعند الجمهور ٩٧٥،٢ غراماً. والدينار يساوي ٤٠٢٥ من الجرامات عند الجميع. انظر مزيد من التفاصيل: المكييل والموازين الشرعية: لأستاذ الدكتور علي الجمعة مفتي مصر وأستاذ أصول الفقه بجامعة الأزهر، القدس للإعلام والنشر والتسويق القاهرة. ط ٢، ٢٠٠١ م. وقد أقر بما جاء فيه من الموازين والمكييل الشرعية: المجمع البحوث الإسلامية في الدورة رقم (٣٤) الرقم العام (٢٦٣) بتاريخ ١٩٩٨/٤/٣٠ م. وانظر أيضاً: كتاب فقه الزكاة: الشيخ الدكتور يوسف القرضاوي، مؤسسة الرسالة، ط ١، بيروت لبنان، ٢٠٠٧ م. الباب الثالث الأموال التي تجب فيها الزكاة، مقدار الدرهم والدينار الشرعيين: ص ١٨١ وانظر: الموسوعة الفقهية الكويتية: من يتولى ضرب الدراهم: ٢٠/٢٤٩. الصادر عن وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية الكويت، الطبعة: (من ١٤٠٤ - ١٤٢٧ هـ) فقد نشره عدد من المطابع. وانظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة. تصدر عن منظمة المؤتمر الإسلامي بجدة السعودية.

ووزن الدينار يساوي مثقالاً واحداً (٤ ونصف ماشة)^(١) من ذهب^(٢).

وأن الدرهم (٠،٧) من المثقال، أي: كل سبعة مثاقيل عشرة دراهم^(٣). وفي تنوير الأبصار: كل عشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل^(٤).

وكان يصرف الدينار الواحد بعشرة دراهم، في "رَدَّ المحتار": «في الهداية»^(٥): كل دينار عشرة دراهم في الشرع. قال في "الفتح"^(٦): أي: يقوم في الشرع

(١) أي: ٣٧٤،٤ غراماً من الذهب. وقد جاء في بعض المواضع في هذا الكتاب أن المثقال يساوي (٤ ماشة) وفي أكثرها (٤ ونصف ماشة) وبهذا رجحنا.

(٢) يقول الدكتور القرضاوي في تحديد الوزن حسب التقديرات الحديثة: لقد تعرض كثير من علماء السلف والخلف لهذا البحث، كأبي عبيد في (الأموال) والبلاذري في آخر (فتوح البلدان) والخطابي في (معالم السنن) والماوردي في (الأحكام السلطانية)، والنووي في (المجموع) والمقرئ في كتاب (النقود القديمة الإسلامية)، وابن خلدون في (المقدمة) وغيرهم من قبل ومن بعد.

وأمثل طريقة لمعرفة مقدار الدرهم والدينار الشرعيين... هي الطريقة الاستقرائية الأثرية، أعني تتبع أوزان النقود المحفوظة في متاحف العربية والغربية، وبخاصة الدينار أو المثقال... هذا ما سلكه بعض الباحثين من الأوروبيين، وتبعهم البحاث المصري على باش مبارك الذي خصص الجزء العشرين من (الخطط التوفيقية) للنقود، وقد أثبتوا - بواسطة استقراء النقود الإسلامية المحفوظة في دور الآثار بلندن وباريس وميدريد وبرلين - أن دينار عبد الملك يزن (٤،٢٥) الغرامات، وكذلك ذكرت (دائرة المعارف الإسلامية) وهو وزن الدينار البيزنطي نفسه وإذن يكون الدرهم = $٤,٢٥ \times ٧ \div ١٠ = ٢,٩٧٥$.

ربما كان الخليفة عمر هو أول من قرر أن الوزن القانوني للدرهم هو ٢،٩٧٥ من الجرامات، وقد أمر عبد الملك بأن يكون الدرهم من هذا الوزن، ويلاحظ أن هذا الناتج قريب لما ذكره العلامة المالكي الدردير في (الشرح الصغير)، وأيد ذلك بعض الباحثين الأثريين من العرب المعاصرين، وهذا ما ذكره المستشرق زبأور في دائرة المعارف الإسلامية المترجمة في مادتي درهم ودينار. ملخصاً من كتاب فقه الزكاة، الباب الثالث الأموال التي تجب فيها الزكاة، مقدار الدرهم والدينار الشرعيين: ص ١٨١.

(٣) لأن النسبة بين الدرهم والدينار معروفة وهي نسبة ٧: ١٠ (سبعة إلى عشرة). القرضاوي.

(٤) انظر: تنوير الأبصار مع الدر المختار، كتاب الزكاة، باب زكاة الأموال: ٢/٣٢١.

(٥) الهداية، كتاب الزكاة، باب زكاة المال، فصل في الذهب: ١/١٠٢.

(٦) فتح القدير، كتاب الزكاة، باب زكاة المال، فصل في الذهب: ٤/٨٩.

بعشرة. كذا كان في الابتداء^(١).

وكان مهر النبي ﷺ ١٢ أوقية ونصفها، وكل أوقية وزنها أربعون درهماً، $١٢ \times ٤٠ = ٤٨٠$ ، ونصف الأوقية ٢٠ درهماً، $٢٠ + ٤٨٠ = ٥٠٠$ درهم، فكان مهر النبي ﷺ ٥٠٠ درهم.

ثالثاً: الدينار والدرهم حسب التقديرات الحديثة.

الدرهم الواحد يساوي ٢٨٠ من الروبية^(٢)، ووزن عشرة دراهم - وهو أقل المهر - يساوي ٢ تولة وسبع ونصف ماشة أي: ما يساوي وزنها بالعملة الرائجة في شبه القارة الهندية ٢٨، أي: روبيتين و١٣ آنة^(٣) إلا ربع. وخمس القرش^(٤).

ونصاب الزكاة مئتي درهم، أي ما يساوي حسب التقديرات الحديثة^(٥) ٥٦ روية فضية بالوزن. وكان صداقه ﷺ ٥٠٠ درهم من الفضة أي ما يساوي حسب التقديرات الحديثة ١٤٠ روية فضية بالوزن^(٦).

والدينار الواحد من الذهب يساوي ٢٨ روية بالعملة الرائجة، وكان صدق أم حبيبة رضي الله عنها - أذاه ملك النجاشي ﷺ - أربعة آلاف دينار من الذهب، ما يساوي ١١٢٠٠ روية فضية من العملة الرائجة في شبه القارة الهندية، وفي رواية أخرى كان مهرها أربعة آلاف درهم من الفضة، وحسب العملة الرائجة في شبه القارة الهندية يساوي ١١٢٠ روية فضية بالوزن^(٧).

وكان مهر فاطمة الزهراء رضي الله عنها أربع مائة مثقال فضة، والمثقال الواحد

(١) رد المحتار، كتاب الزكاة، باب زكاة المال: ٣٢٥/٢.

(٢) ما يعادل وزنه ٦١،٣ غراماً.

(٣) روية واحدة تنقسم إلى ١٦ آنة.

(٤) التولة الواحدة تساوي ١٢ ماشة، والماشة الواحدة تساوي حسب التقديرات الحديثة: ٩٧٢.٠ ملي غرام، وبالتالي تولة واحدة تساوي: ١١.٦٦٤ غراماً. ووزن عشرة دراهم يساوي: ٢ تولة وسبع ونصف ماشة. ما يعادل حسب التقديرات الحديثة: ٣٠،٦١٨ غراماً من الفضة.

(٥) التقديرات الحديثة في زمن المؤلف، عند تاريخ ورود الفتوى: ١٣ رمضان المبارك ١٣١٠ هـ.

(٦) هذا ما كان في زمن المؤلف عند تاريخ ورود الفتوى: ١٣ رمضان المبارك ١٣١٠ هـ.

(٧) هذا ما كان في زمن المؤلف عند تاريخ ورود الفتوى: ١٣ رمضان المبارك ١٣١٠ هـ.

يساوي بوزن الدينار من الذهب، ما يعادل ١٦٠ روية فضية بالوزن^(١). إذن هذا هو مهر ابنة الرسول ﷺ.

ومن هذا الحساب استطعنا أن نعرف أنه في عصر الرسول ﷺ كان سعر صرف الذهب (تولة واحدة)^(٢) بـ ٧،٥٥٢. أي: سبع روبيات وخمس وخمسين قرشاً.

هذا ما كان فضل من الله تعالى في أمور الدنيا، وفي الآخرة لا يعلم سواه، ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ [التحل: ١٨/١٦].

[والله تعالى أعلم]^(٣).

(١) هذا ما كان في زمن المؤلف عند تاريخ ورود الفتوى: ١٣ رمضان المبارك ١٣١٠ هـ.

(٢) تولة واحدة يساوي حسب الأوزان الحديثة: ١١.٦٦٤ غراماً.

(٣) ولم أطلع على فتوى المؤلف إلا وفي نهايته «والله تعالى أعلم» وبهذا أضفته.

[رقم الفتوى ١٢]

[المطالبة بالمهر حين احتباس النفقة من الزوج]

المستفتي: الشَّيْدة أومراؤ بنت غلام حسين .

عنوان المستفتي: برودة، غجرات، محلة بوتني كا جانب، نظام بوره، شبه القارة الهندية.

تاريخ ورود الفتوى: ١٦ رجب ١٣١١ هـ.

السؤال: هل يجوز للمرأة المطالبة بصداقها - وهو ألف ومئتان وخمسون روبية^(١) - بعد حبس الزوج النفقة ؟

بَيِّنُوا تَوَجُّؤًا .

الجواب

إذا حدد ميعاد المهر عند تسميته قبل الدخول أو بعده أو غير ذلك، فيجوز المطالبة بتسديده عند الميعاد، ولا يلزم على الزوج قبله.

وإذا لم يحدد الموعد عند تسميته فالعرف يُحكِّم في ذلك، وإن كان هناك عرف سائد يقتضي بإعطائه قبل الدخول أو بعده أو حين مطالبة الزوجة أو عند الموت والطلاق، فيحكم بناء على ذلك^(٢).

في " مختصر الوقاية " : «المُعْجَل والمُؤَجَّل إن بَيَّنَّا فذاك، وإلا فالمتعارف»^(٣). وإن كان من عرف البلد عدم مطالبة الزوجة قبل الطلاق والموت فلا يجوز لها ذلك، وفي " رَدَّ المحتار "، كتاب القضاء: «حق طلبه إنَّما ثبت لها بعد الموت أو الطلاق»^(٤).

والله تعالى أعلم.

(١) أي: العملة الرائجة في شبه القارة الهندية .

(٢) قد استوفى المؤلِّف الكلام في أقسام المهر مع الحكم في رقم ١٦، ٣٢، ٣٦، ٦٥، و٦٦ فارجع إليه.

(٣) المقايمة (مختصر الوقاية)، كتاب النكاح، باب المهر: ٢/٢٦٥.

(٤) رَدَّ المحتار، كتاب القضاء، باب فروع القضاء مظهر لا مثبت، مطلب هل يبقى النهي بعد موت السلطان: ٥/٤٢١.

[رقم الفتوى ١٣]

[تسمية المهر دون قيد التعجيل أو التأجيل]

المستفتي: غير معروف.

عنوان المستفتي: غير معروف.

تاريخ ورود الفتوى: ١٣ شعبان ١٣١١ هـ.

السؤال: إذا لم يُقيد المهر بالتعجيل أو التأجيل عند التسمية، متى يلزم على الزوج أدائه ؟

بَيِّنُوا تَوَجُّؤًا .

الجواب

يجب أدائه حين الطلاق أو موت أحدهما، ((هو المتعارف في بلادنا))^(١)، وفي " رَدَّ المحتار " : «حق طلبه إنَّما ثبت لها بعد الموت أو الطلاق لا من وقت النكاح»^(٢).

والله تعالى أعلم.

(١) وما بين القوسين الكبيرين من كلام المؤلِّف لم أعربه، وإنما نقلته دون أي تصرف.

(٢) وقد فصل المؤلِّف الكلام في أقسام المهر: المُعْجَل والمُؤَجَّل والمُؤَخَّر وأحكامها في رقم الفتوى ٣٦.

(٣) رَدَّ المحتار، كتاب القضاء، فروع القضاء مظهر لا مثبت، مطلب هل يبقى النهي بعد موت السلطان: ٥/٤٢١.

والإمام البغوي^(١) [في] "شرح السنة" عن أبي قتادة^(٢)، وقال: «هذا حديث حسن»^(٣).

روى الشيخان عن حذيفة^(٤) [واللفظ لمسلم] قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ^(٥): «تَلَقَّتِ الْمَلَائِكَةُ رُوحَ رَجُلٍ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ فَقَالُوا: أَعْمَلْتَ مِنَ الْخَيْرِ شَيْئًا. قَالَ: لَا، قَالُوا: تَذَكَّرَ. قَالَ: كُنْتُ أَذِيبُ النَّاسَ فَأَمُرُ فِتْيَانِي: أَنْ يَنْظُرُوا الْمُعْسِرَ، وَيَجْزُرُوا عَنِ الْمُوسِرِ. قَالَ: فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: تَجْزُرُوا عَنْهُ»^(٦).

((روياه^(٧) عنه وعن أبي مسعود^(٨))) قال^(٩) ﷺ^(١٠): «قَالَ: يَا رَبِّ آتَيْتَنِي مَالَكَ،

(١) هو الحسين بن مسعود بن محمد الفراء البغوي (٥١٠ هـ) شافعي فقيه محدث مفسر، نسبته إلى (بغشور) من قرى خراسان بين هراة ومرو. من مصنفاته: شرح السنة في الحديث، التهذيب في فقه الشافعية، معالم التنزيل في التفسير. انظر: تذكرة الحفاظ وذيل، باب الباء: ٣٧/٤.

(٢) أبو قتادة: هو الحارث بن ربيع بن بلده، أنصاري خزرجي (٣٨ هـ) فارس رسول الله ﷺ، شهد أحداً وما بعدها، توفي بالكوفة في خلافة علي عليه السلام بعد أن شهد معه مشاهده. انظر: الإصابة: ١٥٧/٤.

(٣) شرح السنة: الحسين بن مسعود البغوي (٥١٠ هـ) المكتب الإسلامي دمشق بيروت لبنان، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م، كتاب البيوع، باب التشديد في الدين، الحديث (٢١٤٣): ١٩٩/٨.

(٤) هو حذيفة بن اليمان (٣٦ هـ) واليمان لقبه واسمه: حسيل، ويقال: حسل. أبو عبد الله العباسي، من كبار الصحابة، وصاحب سيرة رسول الله ﷺ. شهد الخندق وما بعدها، كما شهد فتوح العراق، وله بها آثار شهيرة، خيّرته النبي ﷺ بين الهجرة والنصرة، فاختر النصر، استعمله عمر عليه السلام المدائن، فلم يزل بها حتى مات بعد بيعة علي عليه السلام بأربعين يوماً، روى عن النبي ﷺ الكثير، وعن عمر، وروى عنه جابر وجندب وعبد الله بن يزيد وآخرون. انظر: الإصابة: ٣١٧/١.

(٥) لم يذكر المؤلف ألفاظ الحديث وإنما ذكر معناه في اللغة الأردوية.

(٦) صحيح البخاري: كتاب البيوع، باب من أنظر موسراً، الحديث (١٩٧١): ٧٣١/٢؛ ورواه مسلم في صحيحه في كتاب المساقاة، باب فضل إنظار المعسر، الحديث (١٥٦٠): ١١٩٤/٣.

(٧) روى الشيخان واللفظ لمسلم.

(٨) هو عقبة بن عمرو بن ثعلبة أبو مسعود (٤٠ هـ) الأنصاري من الخزرج صحابي مشهور بكنيته يعرف بأبي مسعود البديري؛ لأنه كان يسكن بديراً وشهد بديراً والعقبة وأحداً وما بعدها، وكان قد نزل الكوفة وسكنها، واستخلفه علي عليه السلام في خروجه إلى صفين عليها. انظر: الإصابة: ٤٩٠/٢.

(٩) وما بين القوسين الكبيرين من كلام المؤلف لم أعزبه، وإنما نقلته دون أي تصرف، إلا ما وقع بين المعقوفتين.

(١٠) لم يذكر المؤلف ألفاظ الحديث وإنما ذكر معناه في اللغة الأردوية.

أرقم الفتوى ١٤

هبة المهر من أحد أسباب سقوطه

المستفتي: السيدة رحمت.

عنوان المستفتي: برودة، بهلي بلتن، كمبني الثالث، بيت الشيخ المحافظ إمام الجامع.

تاريخ ورود الفتوى: ٢٢ ذو الحجة ١٣١١ هـ.

السؤال: قد قمت بإعفاء زوجي من المهر المسمى وهو (سبع مائة رويية)^(١) هل أتاب على ذلك في الآخرة؟
يَتُونُوا تُوَجَّرُوا.

الجواب

أنت مأجورة إن شاء الله تعالى؛ لأنك قمت بعمل خير^(٢) وذلك تصديقاً بقول الرسول ﷺ حيث قال: «مَنْ نَفَسَ عَنْ غَرِيْبِهِ، أَوْ مَحَا عَنْهُ، كَانَ فِي ظِلِّ الْعَرْشِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». رواه الإمام أحمد^(٣) [واللفظ له عن أبي قتادة] ومسلم^(٤) عن أبي هريرة^(٥)،

(١) الروية هي العملة الرائجة في شبه القارة الهندية، وكانت فضية مضروبة في عصر المؤلف، والآن تحولت إلى نقود ورقية. والدينار الواحد يساوي ٨٠٢ رويية. وسبع مئة رويية تساوي ٢٥٠ ديناراً ووزن الدينار أربع ماشة ونصف ما يساوي ٣٧٤،٤ غراماً من الذهب حسب تحقيق المؤلف كما فصلنا في رقم الفتوى ١١ وتحقيق محقق العرب يساوي ٤٠٢٥ غراماً من الذهب.

(٢) فقد فصلنا الكلام في مؤكيدات المهر ومسقطاته في رقم الفتوى ٧ وللاستزادة فارجع إليه.

(٣) مسند أحمد بن حنبل، في مسند أبي قتادة: ٢٥١/٣٧.

(٤) وأخرجه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ نَفَسَ عَنْ مُؤْمِنٍ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ الدُّنْيَا نَفَسَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ يَسَّرَ عَلَى مُعْسِرٍ يَسِّرَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ، وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ الْعِلْمَ سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ». كتاب الذكر، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر، الحديث (٢٦٩٩): ٢٠٧٤/٤.

(٥) عبد الرحمن بن صخر الدوسي الملقب بأبي هريرة (٥٩ هـ) كان أكثر الصحابة حفظاً للحديث ورواية له، نشأ يتيماً، ثم قدم المدينة ورسول الله ﷺ بخير، فأسلم سنة سبع ولزم صحبة النبي ﷺ فروى عنه ٥٣٤٤ حديثاً، توفي بالمدينة المنورة. انظر: الإصابة: ٣١٦/٤.

وَكَانَ مِنْ خُلُقِي الْجَوَازُ، فَكُنْتُ أَتَيْسُرُ عَلَى الْمُوسِرِ، وَأُنْظِرُ الْمُغْسِرَ. فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: أَنَا أَحَقُّ بِدَا مِنْكَ تَجَاوَزُوا عَنْ عَبْدِي»^(١). ((رواه مسلم عن أبي مسعود، وعن عقبة ابن عامر^(٢) رضي الله عنه كلهم عن النبي ﷺ)^(٣).

والله تعالى أعلم.

[رقم الفتوى ١٥]

[حطيطة بعض من المهر المؤخر بشرط الدفع في الحال]

المستفتي: غير معروف.

عنوان المستفتي: غير معروف.

تاريخ ورود الفتوى: غير معروف.

السؤال: أراد زيد تزويج أخته الصغيرة (الهندة) بمهر قدره عشرة آلاف روبية^(١) وديناران، وفي أثناء عقد النكاح قال الحاضرون: إنه إرهاب على الزوج (عمرو). فأجاب وكيلها: هذا ليس مما يُدفع في حياتهما، ولا أملك خيار إسقاط جزء منه. بعد ما تم عقد النكاح، بقيت هنده في بيت زوجها قرابة ثلاثة أشهر دون أن يستمتع بها عمرو لصغرها، ولما قدم زيد لزيارة أخته، ساقها إلى بيته دون رضا الزوج بلا عودة، حتى ادعى حطيطة المهر لكونه ولياً، بشرط أن يدفع لها الباقي في الحال، هل يُجبر عمرو على ذلك ؟
يَبْنُوا تُوجَرُوا .

الجواب

إذا حدد ميعاد المهر عند تسميته كقَبْلَ الدخول أو بعده أو غير ذلك، فيجوز المطالبة بتسديده عند الميعاد، ولا يلزم على الزوج قبله.

وإذا لم يحدد الموعد عند تسميته، فالعرف يُحكّم في ذلك، فإن كان في العرف السائد أنه يُعطى قبل الدخول أو بعده، أو حين مطالبة الزوجة، أو عند الموت والطلاق، فيُحكّم بناءً على ذلك.

وفي " مختصر الوقاية " : «المُعْجَلُ والمُؤَجَّلُ إن يَبْنَا فذاك، وإلا فالمتعارف»^(٢). وفي عرف بلادنا عادة تخلو المهور من قيود التعجيل أو التأجيل، فيترك الأمر إلى

(١) الروية هي العملة الرائجة في شبه القارة الهندية، وكانت فضية مضروبة في عصر المؤلف، والآن تحولت إلى نقود ورقية.

(٢) النقاية (مختصر الوقاية)، كتاب النكاح، باب المهر: ٢٦٥/٢.

(١) ورواه مسلم في صحيحه في كتاب المساقاة، باب فضل إنظار المعسر، الحديث (١٥٦٠): ١١٩٤/٣.

وصحيح البخاري، كتاب البيوع، باب من أنظر موسراً، الحديث (١٩٧١): ٧٣١/٢.

(٢) هو عقبة بن عامر بن عيسى الجهني (توفي في آخر خلافة معاوية رضي الله عنه): يكنى أبو حماد، كان قارئاً عالماً بالفرائض والفقه، قديم الهجرة والسابقة والصحبة. وهو أحد من جمع القرآن. روى عن النبي ﷺ وعمر، وروى عنه أبو أمامة وابن عباس وقيس بن أبي حازم وآخرون رضي الله عنهم. سكن عقبة بن عامر مصر، وكان والياً عليها، وبنى بها داراً، وتوفي في آخر خلافة معاوية رضي الله عنه. انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (٤٦٣ هـ) دار الجيل بيروت لبنان، ط ٢، ١٤١٢ هـ: ١٠٧٣/٣.

(٣) وما بين القوسين الكبيرين من كلام المؤلف لم أعربه، وإنما نقلته دون أي تصرف.

موت أحدهما أو الطلاق في الصورة المسؤولة، حتى ولو لم يُصرَّح الوكيل بتأجيله لم يستحق وليها ولا هي بنفسها - بعد البلوغ - المطالبة بالمهر أو بجزء منه قبل الطلاق أو الموت، بناء على عرف بلادنا^(١).

وفي "رد المحتار" كتاب القضاء: «حق طلبه إنما ثبت لها بعد الموت أو الطلاق لا من وقت النكاح»^(٢). لكن وكيلها قد صرح عند العقد بتأجيل المهر إلى الموت أو الطلاق، ومن باب أولى لا يحق لوليها المطالبة به على أي حال دونهما^(٣).

والله تعالى أعلم .

[رقم الفتوى ١٦]

[صحة نكاح الحامل من الزنا وتسمية مهر امرأة على أنها بكر فوجدها ثيباً]

المستفتي: غير معروف.

عنوان المستفتي: غير معروف.

تاريخ ورود الفتوى: غير معروف.

السؤال: قد تزوج رجل بامرأة ظاناً أنها بكر، فاكشف بعد النكاح أنها حامل من زنا، علماً أن الزواج قد تم مع غير الزاني، فطالب الرجل بإسقاط المهر قائلاً: إنني تزوجت بكراً، ولم تكن كذلك. فهل هذا النكاح صحيح؟ وهل يقبل عذره في إسقاط المهر؟

يَبْنُوا تَوْجَرُوا .

الجواب

أولاً: صحة نكاح الحامل من الزنا.

النكاح صحيح لا ضرورة لإعادته، ولا يجوز وطؤها ولا دواعي الجماع حتى تضع؛ لأن الحمل ليس منه، وفي "الدر المختار"^١: «وصح نكاح حبل من زنا لا حبل من غيره. أي: الزنا، لثبوت نسبه، ولو من حربي، أو سيدها المقي به، وإن حرم وطؤها، ودواعيه حتى تضع»^(٢).

ثانياً: تزوج بكراً فوجدها ثيباً.

لا يقبل عذره في إسقاط المهر؛ لأن الكفاءة لا تعتبر من المرأة، وفي "الدر المختار"^١: «[الكفاءة] لا تعتبر من جانبها؛ لأن الزوج مُستفرش، فلا تُغيظه دناءة الفراش، وهذا عند الكل في [المذهب الصحيح]^(٣).

والله تعالى أعلم .

(١) كما أجاب المؤلف في رقم الفتوى ١٢ .

(٢) رد المحتار، كتاب القضاء، فروع القضاء مظهر لا مثبت، مطلب هل يبقى النهي بعد موت السلطان: ٤٢١/٥ .

(٣) لا تستحق المرأة منع النفس بمطالبة المهر المؤجل قبل حلول الأجل. انظر مزيداً من التفاصيل في رقم الفتوى ١٨، ٣١، و٣٦ .

(١) الدر المختار، كتاب النكاح، فصل في المحرمات: ٥٣/٣ .

(٢) الدر المختار، كتاب النكاح، باب الكفاءة: ٩٢/٣ . فقد فصلنا الكلام في مؤكيدات المهر ومسقطاته في رقم الفتوى ٧ وللاستزادة فارجع إليه .

كل واحد منهما إن كلّه أو بعضه، كان مُعَجَّلًا أو مُؤَجَّلًا، فذاك المبين واجب أدائه على ما بيّن^(١).

وإن قيل عند تسميته: أنّه مؤجل. دون تحديد الميعاد، فذاك يجب أدائه عند الفرقة أو الموت، ولا تستحق المرأة مطالبته أصلاً^(٢)، في "رد المحتار" ((من أول الفروع المذكورة، في كتاب القضاء، قبل باب التحكيم، مسألة عدم سماع الدعوى بعد مرور سنة كذا))^(٣): «فلو مات زوج المرأة أو طلقها بعد عشرين سنة مثلاً من وقت النكاح، فلها طلب مؤخر المهر؛ لأنّ حق طلبه إنما ثبت لها بعد الموت أو الطلاق لا من وقت النكاح»^(٤).

وكل مهر لم يُقَيّد بتعجيل أو تأجيل فهو من هذا القسم الأخير؛ لأنّ في عرف بلدنا إذا لم يشترط الميعاد يؤدي عند الموت أو الطلاق، فهنا أيضاً، وفي "مختصر الوقاية": «المُعَجَّل والمُؤَجَّل إن بيّنا فذاك، وإلا فالمتعارف»^(٥).

ثانياً: الخلوة الصحيحة.

الخلوة الصحيحة^(٦): هي أن يجتمع الزوجان بعد عقد الزواج الصحيح، في

(١) جامع الرموز شرح النقاية (مختصر الوقاية)، كتاب النكاح، باب المهر: ٢/٢٦٥.

(٢) قد استوفى المؤلف الكلام في أقسام المهر مع الحكم في رقم ١٦، ٣٢، ٣٦، ٦٥، و٦٦ فارجع إليه.

(٣) وما بين القوسين الكبيرين من كلام المؤلف لم أعربه، وإنما نقلته دون أي تصرف.

(٤) رد المحتار، كتاب القضاء، فروع القضاء مظهر لا مثبت، مطلب هل يبقى النهي بعد موت السلطان: ٤٢١/٥.

(٥) النقاية (مختصر الوقاية)، كتاب النكاح، باب المهر: ٢/٢٦٥.

(٦) الخلوة التي يترتب عليها أثر: هي الخلوة الصحيحة، وقد فصلنا الكلام في بداية رسالة البسط المسجل ... ونعيده باختصار:

أولاً: عند الحنفية: هي التي لا يكون معها مانع من الوطء، لا حقيقي، ولا شرعي، ولا طبعي. أمّا المانع الحقيقي: فهو أن يكون أحدهما مصاباً بمرض يمنع الجماع، أو صغيراً لا يجامع مثله، أو صغيرة لا يجامع مثله، أو كانت المرأة رتقاء أو قرناء؛ لأن الرتق والقرن يمنعان من الوطء. وأمّا المانع الشرعي: فهو أن يكون أحدهما صائماً صوم رمضان أو محرماً بحج أو بعمره، أو تكون المرأة حائضاً أو نفساء. وأمّا المانع الطبيعي: فهو أن يكون معهما

[رقم الفتوى ١٧]

[وقت أداء المهر وتعريف الخلوة الصحيحة وحكمها]

المستفتي: الشيخ المولوي بركات أحمد محامي المحكمة .

عنوان المستفتي: ذخيرة، شبه القارة الهندية.

تاريخ ورود الفتوى: غير معروف.

السؤال: الشيخ العلامة أحمد رضا خان السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دامت عنايتكم، وبعد:

قد واجهتُ بعض المسائل الشرعية وأحتاج إلى إجابة عنها :

أولاً: متى يلزم أداء المهر؟

ثانياً: ومتى يلزم أداء المهر إذا كان مُعَجَّلًا؟

ثالثاً: هل تلزم الخلوة الصحيحة لأداء المهر، وما تعريفها؟

بيّنوا تُوجَرُوا .

الجواب

أولاً: المهر المُعَجَّل والمُؤَجَّل ووقت أدائهما.

يجب أداء المهر في الحال عن طريق الاشتراط في عقد النكاح نفسه أو بعده، أو عن طريق عرف سائد - إذا كان لا يخالف شرطاً صحيحاً - في البلد فالعرف بمثابة الاشتراط، ويقال له: المهر المُعَجَّل. فلا يجوز الزفاف واللمس قبل أدائه دون رضاها.

والمهر الذي لا يجب أدائه في الفور، وإنما يضرب له ميعاد، كالعام والعامين أو العشرة أو غير ذلك، أو عن طريق العرف. يقال له: المهر المُؤَجَّل، لا يجب أدائه قبل حلول الأجل، وبالتالي لا تستحق المرأة المطالبة به قبل حلول الأجل.

وفي "جامع الرموز"^(١): «المهر المُعَجَّل والمُؤَجَّل إن بيّنا أي: بيّن في العقد

(١) جامع الرموز: محمد بن حسام الدين الخراساني شمس الدين القهستاني (في حدود سنة

٩٦٢ هـ) قد ترجمناه عند أول وروده.

مكان يأمنان فيه من اطلاع الناس عليهما، وليس بأحدهما مانع حسي أو شرعي يمنع من الوطء والاستمتاع مثلاً؛ مرض بأحد الزوجين أو صغرهما، أو وجود شخص ثالث عاقل، أو أن يكون بأحدهما مانع شرعي، كالصوم في رمضان، والحيض والنفاس، والدخول في صلاة الفريضة.

((كل ذلك في "الحائية" ^(١) و"الدّر المختار" وحواشيه)) ^(٢)، والخلوّة الصحيحة ليست من شرط وجوب المهر، وإنما يجب المهر بمجرد عقد النكاح،

ثالث: سواء أكان بصيراً أم أعمى، يقطن أم نائماً، بالغاً أم صبيّاً بعد، إن كان عاقلاً، رجلاً أو امرأة، أجنبية أو منكوحته. انظر: بدائع الصنائع، كتاب النكاح، فصل وأما بيان ما يتأكد به المهر، المكتبة العلمية بيروت لبنان: ٢/٢٩٢ وما بعدها.
ثانياً: عند المالكية: خلوّة بالغ حيث كان مطيقاً، ولو كانت الزوجة حائضاً، أو نفساء، أو صائمة، فلا يكون معهما في الخلوّة نساء متصفات بالعلقة والعدالة، أو واحدة كذلك، وبحيث لا تقصر مدة الخلوّة فلا تتسع للوطء.

انظر: منح الجليل، فصل في بيان أحكام الصداق: ٣/٤٣٣.

ثالثاً: أمّا الشافعية: لا يترتب على الخلوّة أي أثر.

انظر: المجموع، كتاب النكاح، فصل ويستقر الصداق بالوطء في الفرج: ١٦/٣٤٦.

رابعاً: عند الحنابلة: الخلوّة التي يترتب عليها أثر هي الخلوّة التي تكون بعيداً عن ممیز، وبالغ مطلقاً، مسلماً أو كافراً، ذكراً أو أنثى، أعمى أو بصيراً، عاقلاً أو مجنوناً، مع علمه بأنها عنده، ولا يمنع أثر الخلوّة نوم الزوج، ولا كونه أعمى، ولا بوجود مانع حسي بأحد الزوجين كجب ورتق، ولا بوجود مانع شرعي بهما، أو بأحدهما كحيض وإحرام وصوم واجب. انظر: شرح منتهى الإرادات، كتاب الصداق، فصل ويسقط الصداق كله إلى غير متعة: ٣/٢٢٠.

(١) انظر: فتاوى قاضيخان، كتاب النكاح، باب المهر. فصل في الخلوّة وتأكد المهر: ١/٣٩٦.

عند قوله: «المهر يتأكد بثلاث: بالوطء وموت أحد الزوجين، بالخلوّة الصحيحة.

والخلوّة الصحيحة: أن يجتمعا في مكان ليس هناك مانع يمنعه من الوطء حساً، أو شرعاً، أو طبياً».

(٢) انظر: الدّر المختار ودرّ المختار: كتاب النكاح، باب المهر، مطلب في حط المهر والإبراء

منه: ٣/١٢٥ بدائع الصنائع، كتاب النكاح، فصل وأما بيان ما يتأكد به المهر: ٢/٢٩٢ وما

بعدها.

(٣) وما بين القوسين الكبيرين من كلام المؤلّف لم أعريه، وإنما نقلته دون أي تصرف.

ويتأكد المهر كله بالوطء أو بالخلوّة الصحيحة، ولولاهما لوجب نصف المهر عند وقوع الطلاق، وفي "النقاية": ويجب نصفه بطلاق قبلها أي: قبل الخلوّة الصحيحة ^(١).

والله تعالى أعلم .

(١) انظر: النقاية مختصر شرح الوقاية، كتاب النكاح، فصل في المهر: ٢/٢٦٢.

[لا يحق للمرأة منع نفسها بحجة عدم تسليم المهر المؤجل قبل حلول الأجل]

المستفتي: غير معروف.

عنوان المستفتي: غير معروف.

تاريخ ورود الفتوى: غير معروف.

السؤال: تزوج زيدٌ هنداً بمهر مؤجل، وبعد وقوع الخلوة الصحيحة برضاها، منعت نفسها عنه مطالبة إياه بتسليم المهر المؤجل في الحال، فرفض زيد أداءه أصلاً إذا لم تسلم نفسها. فهل لها ذلك أو لا وهل يسقط المهر بامتناعها؟

وبعد الخلوة الصحيحة يحق لها أن تطلب المهر المؤجل أو جزء منها؟
بَيِّنُوا تَوَجُّرُوا .

الجواب

لا يسقط المهر ولا جزء منه بعد وقوع الخلوة الصحيحة، ولكنها لا تستحق منع النفس لعدم التعجيل، فقد نُقِلَ عن الإمام أبي يوسف رحمه الله تخير في الامتناع للمهر المؤجل قبل تسليم نفسها بوطء أو خلوة صحيحة برضاها، أمّا بعد تسليم نفسها برضاها لا تملك خيار المنع عنده حتى للمهر المُعَجَّل.

في "الهداية" : وللمرأة أن تمنع نفسها حتى تأخذ المهر. أي: المُعَجَّل. ولو كان المهر كله مُؤَجَّلاً ليس لها أن تمنع نفسها لإسقاطها حقها بالتأجيل، كما في البيع^(١)، وفيه خلاف أبي يوسف رحمه الله، وإن دخل بها فكذلك الجواب عند أبي حنيفة رحمه الله، وقالوا: ليس لها أن تمنع نفسها^(٢). ((ومثله في غيره من كتب الفقه^(٣))).

والله سبحانه وتعالى أعلم، وعلمه أتم وأحكم^(٤).

(١) أي: إذا كان الثمن مُؤَجَّلاً في البيع لا يستحق حبس المبيع إجماعاً وكذا في النكاح لا تستحق المنع إذا كان المهر مُؤَجَّلاً.

(٢) انظر: الهداية، كتاب النكاح، باب المهر: ١/١٩٨؛ العناية شرح الهداية، كتاب النكاح، باب المهر: ٣/٣٧٠.

(٣) انظر: بدائع الصنائع، كتاب النكاح، فصل ومنها أن يكون النكاح صحيحاً: ٢/٢٨٨.

(٤) وما بين القوسين الكبيرين من كلام المؤلف لم أعربه، وإنما نقلته دون أي تصرف.

[لا يسقط مهر الناشز]

المستفتي: غير معروف .

عنوان المستفتي: غير معروف.

تاريخ ورود الفتوى: ٢٥ محرم الحرام ١٣١٣ هـ.

السؤال: المرأة تخرج من بيت زوجها بغير إذنه لزيارة أهلها، وتشتم زوجها وتؤذيه بلسانها ونحوه، وتجييه بكلام خشن حتى أنها قامت بضرب زوجها، فهل يحق للزوج حبس المهر والنفقة والسكنى بناء على هذه الوجوه؟
بَيِّنُوا تَوَجُّرُوا .

الجواب

هي فاسقة وآثمة بناء على ما فعلت، ولكن المهر لا يسقط، وللزوج خيار الإمساك بمعروف أو التسريح بإحسان، ولا يجوز إخراجها من بيته دون النفقة والطلاق، وإن خرجت بنفسها لا نفقة لها حتى تعود؛ ((لأنها ناشزة، ولا نفقة لناشزة))^(١)، وقال الله تعالى ﴿فَأَمْسِكُوهُمْ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُمْ بِمَعْرُوفٍ﴾ [البقرة: ٢٣١/٢]^(٢).

والله تعالى أعلم .

(١) وما بين القوسين الكبيرين من كلام المؤلف لم أعربه، وإنما نقلته دون أي تصرف.

(٢) والآية الكاملة ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَّغُنَّ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِنَعْتَدُوا وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ وَلَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللَّهِ هُزُوًا وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أُنْزِلَ عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ يَعِظُكُمْ بِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٣١/٢] .

أولاً: لم يكن المهر شيئاً من المضروب بل كان الدرع الذي أهدي ﷺ علياً عليه السلام.
أخرج ابن سعد^(١) في "طبقاته": «أخبرنا خالد بن مخلد^(٢)، حدثنا سليمان^(٣)
— هو ابن بلال — حدثني جعفر^(٤) بن محمد عن أبيه^(٥): قال: أَصْدَقُ عَلَيَّ ﷺ^(٦)
فَاطِمَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا دُرْعاً مِنْ حَدِيدٍ.

(١) طبقات ابن سعد: أبو عبد الله محمد بن سعد الزهري البصري: كاتب الواقدي (٢٠٣ هـ) كتب
أولاً إلى زمانه خمسة عشر مجلداً ثم انتخبه أصغر من ذلك، واختصر السيوطي، وسماه:
إنجاز الوعد المنتقى من طبقات ابن سعد. انظر: مقدمة المحقق إحسان عباس. لطبقات ابن
سعد، دار صادر بيروت لبنان ط ١، ١٩٦٨ م: ٦/١؛ كشف الظنون: ١١٠٤/٢.
(٢) هو خالد بن مخلد (٢١٣ هـ) الإمام المحدث أبو الهيثم القطواني الكوفي سَمِعَ مالكا،
وسليمان بن بلال، وعلي بن صالح بن حي، وأبا الغضن ثابت بن قيس، ونافع بن أبي نعيم،
وعدة. وعنه البخاري وروى هو والجماعة سوى أبي داود عن رجل عنه، والدارمي، وعبد
وأبو أمية الطرسوسي وآخرون، حتى إن عبيد الله بن موسى قد روى عنه، وهو شيعي صدوق
وقال ابن معين: ما به بأس. انظر: تذكرة الحفاظ: ٢٩٨/١.

(٣) هو سليمان بن بلال (١٧٢ هـ) الحافظ المفتي أبو أيوب وأبو محمد التيمي المدني مولى آل أبي
بكر الصديق: حدث عن عبد الله بن دينار، وزيد بن أسلم، وخثيم بن عراك، وأبي حازم الأعرج،
وربيعة الرأي. وعنه ابنه أيوب، وخالد بن مخلد وخلق. قال ابن سعد: ثقة عاقل يفتي بالمدينة
وولي الخراج بها. قال يحيى بن معين: ثقة صالح. انظر: تذكرة الحفاظ: ١٧١/١.

(٤) هو جعفر بن محمد بن علي ابن الشهيد الحسين بن علي بن أبي طالب (١٤٨ هـ) الهاشمي
الإمام أبو عبد الله العلوي المدني الصدوق: أحد السادة الأعلام، وابن بنت القاسم بن محمد،
وأم أمه هي أسماء بنت عبد الرحمن بن أبي بكر فلذلك كان يقول: ولدني أبو بكر الصديق
مرتين. حدث عن جده القاسم، وعن أبيه أبي جعفر الباقر، وعبيد الله بن أبي رافع، وعروة بن
الزبير، وعطاء ونافع وخلق كثير. انظر: تذكرة الحفاظ: ١٢٥/١.

(٥) هو أبو جعفر الباقر محمد بن علي بن الحسين الإمام الهاشمي العلوي (١١٤ هـ) أحد
الأعلام، روى عن أبيه، وجابر بن عبد الله، وأبي سعيد، وابن عمر، وعبد الله بن جعفر وعدة،
وأرسل عن عائشة، وأم سلمة، وابن عباس، وعن عائشة، وكان سيد بني هاشم في زمانه
اشتهر بالباقر. انظر: تذكرة الحفاظ: ٩٣/١ — ٩٤.

(٦) هو علي بن أبي طالب بن عبد المطلب (٤٠ هـ) ولد بمكة قبل البعثة بعشر سنين على
الصحيح، فربي في حجر النبي ﷺ ولم يفارقه، أمير المؤمنين أول الناس إسلاماً بعد خديجة،
وكان اللواء في يده، ولي الخلافة بعد مقتل عثمان، فأقام بالكوفة، وقتل شهيداً في ١٧
رمضان سنة ٤٠ هـ. الإصابة، برقم (٥٧٠٤): ٤٦٤/٤.

[رقم الفتوى ٢٠]

[إذا قال عند انعقاد النكاح: لها المهر الفاطمي. هل تعين مهر فاطمة
الزهراء رضي الله عنها أم عاد إلى المثل بما فيه من
اختلاف الروايات]

المستفتي: الشيخ المولوي عبد العلي المدراسي.

عنوان المستفتي: أصبح المطابع، محمود نكر، لكتو، شبه القارة الهندية.

تاريخ ورود الفتوى: ١٧ صفر ١٣١٣ هـ.

السؤال: عندما سئل عن المهر عند الإيجاب والقبول. قال: (المهر الفاطمي)
دون تصريح بقدر معين بالدينار والدرهم أو العملة الرائجة في البلد^(١). فهل تعين
مهر فاطمة الزهراء رضي الله عنها أم عاد إلى المثل بما فيه من اختلاف الروايات ؟
يَبْتَغُوا تَوْجَرُوا.

الجواب

نُعَيِّن في المسألة المذكورة المهر الفاطمي.

في الذخيرة^(٢) و"البحر الرائق" و"رد المحتار" واللفظ "للبحر": «ليس من
صور عدم التسمية ما لو تزوجت بمثل مهر أمها، والزوج لا يعلم مقدار مهر أمها،
فإنه جائز بمقدار مهر أمها...»^(٣).

وإن اختلفت الروايات في مهر فاطمة رضي الله عنها، ولكن يمكن رفع
التعارض بينها، فأقول وبالله التوفيق أن أصبح الروايات ثلاثة:

(١) الرواية هي العملة الرائجة في شبه القارة الهندية، وكانت قضية مضروبة في عصر المؤلف،
والآن تحولت إلى نقود ورقية.

(٢) انظر: ذخيرة الفتاوى، عند قوله: «وإذا زوجت نفسها بمثل مهر أمها، والزوج لا يعلم قدر مهر
أمها، فالنكاح جائز بمقدار مهر أمها، ولو طلقها الزوج قبل الدخول...». كتاب النكاح،
الفصل الرابع العشر في المهور، في نوع آخر في المهر تدخله الجهالة، رقم اللوحة:
١٤٦ ب، و١٤٧ أ.

(٣) البحر الرائق شرح كنز الدقائق، كتاب النكاح، باب المهر، ٤٢٢/٧. رد المحتار، كتاب
النكاح، باب المهر، مطلب نكاح الشغار: ١٠٩، ٣.

وعن عارم^(١)، عن حماد بن زيد^(٢)، عن أيوب^(٣)، عن عكرمة^(٤)، أن النبي ﷺ قال لعليّ حين زوجه فاطمة: «أَعْطَهَا دِرْعَكَ الْخُطْمِيَّةَ»^(٥)،^(٦).

(١) وفي نسختي من الفتاوى الرضوية: (عازم) وفي الإصابة في تمييز الصحابة (حازم) بدلاً عن (عارم): هو عارم الحافظ الثبت أبو النعمان محمد بن الفضل السدوسي البصري (٢٢٤ هـ) سمع من جرير بن حازم، والحمادين ومحمد بن راشد المكحولي وعدة. وعنه البخاري وعبد وأبو زرعة وابن وارة ويعقوب الفسوي وخلق.

قال ابن وارة: أنبأنا عارم الصدوق الأمين. وقال أبو حاتم: إذا حدث عارم فاختم عليه، عازم لا يتأخر عن عفان، وكان سليمان بن حرب يقدم عارماً على نفسه، ثم قال أبو حاتم: اختلط عارم في آخر عمره وزال عقله.

انظر: تذكرة الحافظ: ٣٠٠/١.

(٢) هو حماد بن زيد بن درهم (١٧٩ هـ) الإمام الحافظ الموجود شيخ العراق أبو إسماعيل الأزدي مولاهم البصري الأزرق الضري، ودرهم جده من سبي سجستان من مولى آل جرير بن حازم، حدث حماد عن أنس بن سيرين وعمرو بن دينار وثابت البناني وخلق. وقال يحيى بن معين: ليس أحد أثبت من حماد بن زيد. وقال يحيى بن يحيى: ما رأيت شيئاً أحفظ منه. وقال أحمد بن حنبل: هو من أئمة المسلمين من أهل الدين وهو أحب إلي من حماد بن سلمة.

انظر: تذكرة الحافظ: ١٦٧/١.

(٣) هو أيوب بن أبي تميمه كيسان (١٣١ هـ) الإمام أبو بكر السخيتاني البصري الحافظ أحد الأعلام، كان من الموالى، سمع عمرو بن سلمة الجرمي، وأبا العالية الرياحي، وسعيد بن جبيرة، وأبا قلابة، وعبد الله بن شقيق، وابن سيرين. وعنه: شعبة، ومعمّر، والحمادان، والسفيانان، ومعمّر بن سليمان، وابن علية، وخلق كثير. قال ابن المديني: له نحو ثمان مئة حديث. وقال شعبة: كان أيوب سيد العلماء.

انظر: تذكرة الحافظ: ٩٨/١.

(٤) هو عكرمة بن عبد الله مولى عبد الله بن عباس، وقيل لم يزل عبداً حتى مات ابن عباس، وأعتق بعده، كان فقيهاً عالماً بالتفسير، تابعي محدث، أمره ابن عباس بإفتاء الناس، أتى نجدة الحاروري وأخذ عنه رأي الخوارج، ونشره بإفريقية، ثم عاد إلى المدينة، فطلبه أميرها فاخفى حتى مات بالمدينة. انظر: سير أعلام النبلاء: ١٥/٥ وما بعدها.

(٥) الخطمية: درع سابغة تحطم السيوف. وقيل: نسبة إلى صانعها.

(٦) الطبقات الكبرى لابن سعد: ٢١/٨.

قال الحافظ في "الإصابة": «هذا مرسل^(١) صحيح الإسناد»^(٢).

وأبو داود في "سننه" عن ابن عباس^(٣) قال: لَمَّا تَزَوَّجَ عَلِيٌّ فَاطِمَةَ قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَعْطَهَا شَيْئًا». قَالَ: مَا عِنْدِي شَيْءٌ. قَالَ: «أَيُّنَ دِرْعَكَ الْخُطْمِيَّةِ؟»^(٤).

وأحمد في "مسنده" عن طريق ابن أبي نجيح^(٥) عن أبيه، عن رجل سمع علياً ﷺ يقول: أَرَدْتُ أَنْ أَخْطُبَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ابْنَتَهُ، فَقُلْتُ: مَا لِي مِنْ شَيْءٍ فَكَيْفَ،

(١) الحديث المرسل: هو أن يترك التابعي الواسطة التي بينه وبين الرسول ﷺ بأن يرفع التابعي الحديث للرسول ﷺ سواء أكان كبيراً أم صغيراً، بأن قال: قال رسول الله ﷺ كذا، أو فعل كذا، أو فعل بحضرته كذا، أو نحو ذلك. انظر: أصول الفقه المسمى: الفصول في الأصول: الإمام أحمد بن علي الرازي الجصاص (٣٧٠ هـ) وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية دولة الكويت، ط ٢. عام ١٤١٤ هـ/١٩٩٤ م. المحقق: د. عجيل جاسم النشمي. باب القول في خبر المرسل: ١٥١/٣؛ الإحكام في أصول الأحكام: علي بن محمد الأمدي أبو الحسن (٤٤٤ هـ) دار الكتاب العربي بيروت، ط ١، ١٤٠٤ هـ. المسألة العاشرة اختلفوا في قبول الخبر المرسل: ١٣٦/٢ — ٢٣٧.

(٢) الإصابة: ٢٦٣/٨. هذه الألفاظ في الإصابة، نقلها ابن حجر عن طبقات ابن سعد، ولكنني وجدت فيها باختلاف يسير.

وألفاظ الطبقات الكبرى لابن سعد: «أخبرنا خالد بن مخلد، حدثني سليمان، حدثني جعفر ابن محمد عن أبيه قال: أصدق علي فاطمة درعاً من حديد وجرد برده. أخبرنا عارم بن الفضل، حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن عكرمة أن النبي ﷺ قال لعلي حين زوجه فاطمة: «أَعْطَهَا دِرْعَكَ الْخُطْمِيَّةَ» طبقات ابن سعد، ذكر بنات رسول الله ﷺ فاطمة: ٢١/٨.

(٣) هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي (٦٨) أو (٦٩ هـ) حبر الأمة وإمام التفسير، ولد قبل الهجرة بثلاث سنين، روى عن النبي ﷺ وعن عمر وعلي ومعاذ وغيرهم ﷺ، وروى عنه ابنه علي، وعكرمة وأنس وغيرهم ﷺ، وقرأ عليه كذلك مجاهد، وسعيد بن جبيرة، وآخرون. مسنده ١٦٦٠ حديثاً. انظر: الإصابة: ص ٤٧٧٢.

(٤) سنن أبي داود، كتاب النكاح، باب في الرجل يدخل بامرأته قبل أن ينقذها شيئاً، الحديث (٢١٢٧): ٢٠٦/٢. حديث حسن صحيح.

(٥) هو عبد الله بن أبي نجيح يسار (١٣١ هـ) واسم أبيه: يسار مولى الأخنس بن شريق الصحابي، روى عن أبيه ومجاهد وعكرمة وطاوس وغيرهم. وعنه شعبة وأبو إسحاق ومحمد بن مسلم والسفيانان وعبد الله بن سعيد وغيرهم. قال أحمد وابن معين وأبو زرعة والنسائي: ثقة وذكره ابن حبان في الثقات. انظر: سير أعلام النبلاء: ١٢٥/٦.

ثُمَّ ذَكَرْتُ صَلَاتَهُ وَعَائِدَتَهُ، فَخَطَبْتُهَا إِلَيْهِ، فَقَالَ ﷺ: «هَلْ لَكَ مِنْ شَيْءٍ؟»^(١) قُلْتُ: لَا. قَالَ: «فَأَيْنَ دِرْعُكَ الْخُطْمِيَّةُ الَّتِي أُعْطَيْتَكَ يَوْمَ كَذَا وَكَذَا؟» قَالَ: هِيَ عِنْدِي. قَالَ: «فَأَعْطِهَا إِيَّاهُ»^(٢).

وابن إسحاق^(٣) في "السيرة الكبرى" حدثني ابن أبي نجيع^(٤) عن مجاهد^(٥) عن علي كرم الله وجهه أنه خطب فاطمة رضي الله عنها، فقال له النبي ﷺ: «هَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ؟» قُلْتُ: لَا. قَالَ ﷺ: «فَمَا فَعَلْتَ الدِّرْعَ الَّتِي سَلَخْتُكَهَا؟» يعني: من مغنم بدر^(٦).

(١) وفي نسختي من الفتاوى الرضوية: «فقال: وهل عندك شيء؟»

(٢) مسند الإمام أحمد، في مسند علي بن أبي طالب ﷺ: ٤١/٢. حسن لغيره وهذا إسناد ضعيف لجهالة الرجل الذي سمع علياً.

(٣) هو محمد بن إسحاق بن يسار بن خيار أبو عبد الله (١٥١ هـ) القرشي المطببي المدني، مؤرخ، حافظ، وهو من أقدم مؤرخي العرب ومن حفاظ الحديث، رأى عدداً من الصحابة، قال ابن حبان: لم يكن أحد بالمدينة يقارب ابن إسحاق في علمه أو يوازيه في جمعه، وهو من أحسن الناس سيقاً للأخبار. وقال صالح بن أحمد عن علي بن المدني عن ابن عينة قال: جالس ابن إسحاق منذ بضع وسبعين سنة وما يتهمه أحد من أهل المدينة ولا يقول فيه شيئاً. انظر: سير أعلام النبلاء: ٢٣٣/٧، طبقات ابن سعد: ٣٢١/٧.

(٤) وفي نسختي من الفتاوى الرضوية: «حدثني ابن نجيع». والصحيح «حدثني ابن أبي نجيع» هو عبد الله بن أبي نجيع يسار (١٣١ هـ) كما ترجمناه عند أول وروده.

(٥) هو مجاهد بن جبر أبو الحجاج المكي مولى بني مخزوم (١٠٤ هـ) تابعي مفسر من أهل مكة، شيخ المفسرين. أخذ التفسير عن ابن عباس. قال: قرأت القرآن على ابن عباس ثلاث عرصات، أقف عند كل آية أسأله فيم نزلت وكيف كانت، كان ثقة فقيهاً ورعاً عبداً متقناً. وأجمعت الأمة على إمامته، تنقل في الأسفار واستقر في الكوفة، قيل إنه مات وهو ساجد. مؤلفه: تفسير مجاهد. انظر: سير أعلام النبلاء: ٤٥٠/٤.

(٦) ذكر المؤلف بما معنى الحديث؛ لأنني لم أجده الحديث بهذا اللفظ لا في السيرة النبوية لابن إسحاق، في زواج علي بفاطمة، ولا من روى عنه مثل البيهقي في سننه الكبرى إلا جزء من الحديث في كتاب الصداق، باب مَا يُسْتَحَبُّ مِنَ الْقَضْدِ فِي الصَّدَاقِ، الحديث (١٤٧٤). وكما وجدت جزءاً من الحديث في دلائل النبوة، باب ما جاء في تزويج فاطمة بنت رسول الله ﷺ من علي بن أبي طالب ﷺ.

وكما ذكر السيوطي في جامع الأحاديث، مسند علي بن أبي طالب ﷺ. والمتقي الهندي في

ثانياً: كان مهرها رضي الله عنها أربع مائة وثمانين درهماً.

((أخرجه الأئمة: أحمد في "المناقب" (١)، وأبو داود، وأبو حاتم (٢) الرازي (٣).

كنز العمال، نكاح فاطمة رضي الله عنها، الحديث (٣٧٧٥٤).

وأيضاً ذكر جزءاً منه ابن كثير في السيرة النبوية، فصل غزوة السويق في ذي الحجة منها، في الجزء الثاني. كلهم أخرجوا الحديث عن مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ عَلِيٍّ ﷺ — أذكر الحديث كاملاً — قَالَ: لَقَدْ خُطِبْتُ فَاطِمَةَ بِنْتَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَتْ لِي مَوْلَاةٌ لِي: هَلْ عَلِمْتَ أَنَّ فَاطِمَةَ تُخْطَبُ؟ قُلْتُ: لَا أَوْ نَعَمْ. قَالَتْ: فَأَخْطِبُهَا إِلَيْهِ قَالَ قُلْتُ: وَهَلْ عِنْدِي شَيْءٌ أَخْطِبُهَا عَلَيْهِ قَالَ فَوَاللَّهِ مَا زِلْتُ تُرْجِيْنِي حَتَّى دَخَلْتُ عَلَيْهِ، وَكُنْتُ نُحْلُهُ وَنُعْظُمُهُ

فَلَمَّا جَلَسْتُ بَيْنَ يَدَيْهِ أَلْحَمْتُ حَتَّى مَا اسْتَطَعْتُ الْكَلَامَ. فَقَالَ: «هَلْ لَكَ مِنْ خَاحَةٍ؟» فَسَكَتُ. فَقَالَتْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ قَالَ: «الْعَلَّكَ جِئْتُ تُخْطَبُ فَاطِمَةَ؟» قُلْتُ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «هَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ تَسْتَحِلُّهَا بِهِ؟» قَالَ قُلْتُ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «فَمَا فَعَلْتَ الدِّرْعَ الَّتِي كُنْتُ سَلَخْتُكَهَا؟» قَالَ عَلِيٌّ: وَاللَّهِ إِنَّهَا لِدِرْعٍ خُطْمِيَّةٍ مَا ثَمَنُهَا إِلَّا أَرْبَعُ مِائَةٍ دِرْهَمٍ قَالَ: «أَذْهَبَ فَقَدْ رَوَّجْتُكَهَا وَابَعْتُ بِهَا إِلَيْهَا فَاسْتَحَلَّهَا بِهِ».

(١) لا أدري هل قصد المؤلف مناقب الإمام أحمد لأبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي (٥٩٧ هـ) أو مناقب علي أو فاطمة رضي الله عنهما في مسند الإمام أحمد ابن حنبل، وإذا كان الثاني هو المراد لم أقف عليه. والله أعلم.

(٢) أخرج في علل الحديث جزءاً من الحديث: «وسألت أبي عن حديث، رواه مُحَمَّدُ بْنُ مُصَفًّى، قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ صَالِحٍ الْأَزْدِيُّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أُمِّ أَيْمَنِ الْأَنْصَارِيَّةِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ زَوَّجَ ابْنَتَهُ فَاطِمَةَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ، وَأَمْرُهُ أَنْ لَا يَدْخُلَ عَلَى أَهْلِهِ حَتَّى يَجِئَهُ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَفَ بِالْبَابِ، فَسَلَّمَ، وَاسْتَأْذَنَ، فَقَالَ: أَتَمَّ أَخِي، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

قال أبي: هذا حديثٌ مُنْكَرٌ. (١٢٤١): ٤١٤/١.

(٣) هو محمد بن إدريس بن المنذر بن داود ابن مهران أبو حاتم الرازي (٢٥١ هـ) الحنظلي الغطفاني، محدث حافظ، ولد في الري، وقال: كتبت الحديث سنة تسع ومائتين، ورحل وهو أورد، فسمع عبيد الله بن موسى ومحمد بن عبد الله الأنصاري والأصمعي وأبا نعيم وهوذة بن خليفة وعفان وأبا مسهر وأماً سواهم، وتنقل في العراق والشام ومصر وبلاد الروم، وبرع في المتن والإسناد وجمع وصنف وجرح وعدل وصحح وعلل، وتوفي ببغداد في شعبان. من آثاره: تفسير القرآن، الجامع في الفقه، الزينة، وطبقات التابعين. انظر: تذكرة الحفاظ: ١١٢/٢ معجم المؤلفين: ٣٥/٩.

وابن حبان^(١) في "صحيحه" كلهم عن أنس^(٢)، [أخرج] بعضهم أتم سياقاً من بعض^(٣)، قَالَ: جَاءَ أَبُو بَكْرٍ^(٤)، ثُمَّ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَخْطُبَانِ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَكَتَ وَلَمْ يَرْجِعْ إِلَيْهِمَا شَيْئاً، فَانْطَلَقَا إِلَى عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، يَأْمُرَانِهِ بِطَلَبِ ذَلِكَ، قَالَ عَلِيٌّ ﷺ: فَتَبَهَّيَا لِأَمْرِ كُنْتُ عَنْهُ غَافِلاً.

فَقُمْتُ أَجْرُ رِدَائِي حَتَّى أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقُلْتُ: تُزَوِّجْنِي فَاطِمَةَ. قَالَ: «عِنْدَكَ شَيْءٌ؟» فَقُلْتُ: قَرَيْسِي وَبُذْنِي^(٥)، قَالَ: «أَمَّا قَرَيْسُكَ، فَلَا بُدَّ لَكَ مِنْهَا^(٦)، وَأَمَّا بُذْنُكَ فَبِعِزَّتِي لَا يَرْبَعُ مِائَةً وَثَمَانِينَ دِرْهَمًا فَجِئْتُ بِهَا، فَوَضَعْتُهَا فِي حِجْرِهِ ﷺ، فَقَبَضَ مِنْهَا قَبْضَةً، فَقَالَ ﷺ: «أَيُّ بِلَالٍ، ابْتَغِ لَنَا بِهَا طَبِيبًا^(٧)، وَمُرْهُمْ أَنْ يُجَهِّزُوهَا». فَجَعَلَ

(١) هو محمد بن حبان بن أحمد بن حبان أبو حاتم (٣٥٤ هـ) نسبته إلى (بست) في سجستان. محدث، مؤرخ، عالم بالطب والنجوم، تنقل في الأقطار في طلب العلم، ولي القضاء بسمرقند ثم قضاء نسا، كان إمام عصره. من مصنفاته: صحيح ابن حبان في الحديث؛ روضة العقلاء في الأدب؛ الثقات في رجال الحديث. انظر: تذكرة الحفاظ: ١٢٥/٣.

(٢) هو أبو حمزة أنس بن مالك بن النضر الأنصاري الخزرجي، توفي على الأرجح (٩٣ هـ) الإمام المفتي المقرئ المحدث، خادم رسول الله ﷺ، وقرابته من النساء، وتلميذه، روى عنه علماً كثيراً، وعن أبي بكر وعمر وعثمان وغيرهم ﷺ، وروى عنه الحسن وابن سيرين والشعبي وغيرهم. مسنده (٢٢٨٦) حديثاً. كان آخر أصحاب النبي موتاً. وعمره - على هذا - مئة وثلاث سنين. انظر: تهذيب سير أعلام النبلاء: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨ هـ) مؤسسة الرسالة بيروت لبنان، ط ٣، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م: ١٠٥/١.

(٣) وما بين القوسين الكبيرين من كلام المؤلف لم أعزبه، وإنما نقلته دون أي تصرف، إلا ما وقع بين المعقوفين.

(٤) أبو بكر عبد الله بن أبي قحافة عثمان بن عامر التيمي القرشي (١٣ هـ) أول الخلفاء الراشدين، وأول من آمن برسول الله ﷺ من الرجال، ولد بمكة ونشأ، سيد من سادات قريش وغنياً من كبار موسريهم، وعالماً بأنسب القبائل وأخبارها وسياستها، وكانت العرب تلقبه بعالم قريش، شهد الغزوات كلها، وبذل الأموال في سبيل الله ويبيع بالخلافة يوم وفاة رسول الله ﷺ عام ١١ هـ. انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب: ٢٩٤/١.

(٥) يغني: دزعي.

(٦) وفي معجم الكبير للطبراني: «قَالَ ﷺ: وَمَا عِنْدَكَ؟ قُلْتُ: قَرَيْسِي وَبُذْنِي - يغني: دزعي - قَالَ: «أَمَّا قَرَيْسُكَ، فَلَا بُدَّ لَكَ مِنْهُ». ٤٠٨/٢٢.

(٧) هكذا ورد في المواهب اللدنية، وفي معجم الكبير للطبراني: «فَقَالَ يَا بِلَالُ، ابْتَغِ لَنَا بِهَا طَبِيبًا». المواهب اللدنية في المقصد الأول: ١٩٨/١.

لَهَا سَرِيرًا مُشْرِطًا بِالشَّرْطِ^(١) وَوَسَادَةً مِنْ أَدَمِ^(٢)، حَشَوَهَا لَيْفَ^(٣)، وَقَالَ ﷺ لِعَلِيٍّ: «إِذَا أَتَيْتَكَ فَلَا تُحَدِّثْ شَيْئاً حَتَّى آتِيكَ، فَجَاءَتْ مَعَ أُمِّ أَيْمَنَ^(٤) حَتَّى قَعَدَتْ فِي جَانِبِ الْبَيْتِ، وَأَنَا فِي جَانِبِ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ...»^(٥).

(١) هذا ما جاء في نسختي من الفتاوى الرضوية: «مُشْرِطًا بِالشَّرْطِ». بما يوافق ألفاظ (الرياض النضرة في مناقب العشرة) للطبري. وجاء في معجم الكبير للطبراني: «مُشْرِطًا بِالشَّرْطِ». وجاء في المواهب اللدنية: «فجعل لها سرير مشروط». يقال: أَشْرَطْتُ فلاناً لعمل كذا، أي: يسرته وجعلته يديه، فهو مُشْرِطٌ له أي: مُعَدُّ له، المشروط: المبضع. انظر: المعجم الوسيط باب الشين: ٤٧٩/١. وفي تهذيب اللغة للأزهري في باب شرط: «عن ثعلب، قال: الشرط: العتيدة للنساء، تضع فيها طيبها وأداتها... والشروط: حبال دقاق تفشل من الليف والخوص، واحدها شريط». تهذيب اللغة ٢١٣/١١.

(٢) أَدَمٌ: بفتحين وبضمين أيضاً وهو القياس مثل بريد ويؤد: جمع الأديم؛ المجلد المدبوغ. انظر: المصباح المنير، باب الألف: ٩/١.

(٣) الليف: قشر النخل الذي يجاور السعف، الواحدة ليفة. انظر: المعجم الوسيط باب اللام: ٨٥٠/٢.

(٤) هي أم أيمن مولاة النبي ﷺ وحاضنته (توفيت في خلافة عثمان ﷺ) اسمها بركة بنت ثعلبة بن عمرو بن حصن بن مالك بن سلمة بن عمرو بن النعمان، وكان يقال لها: أم الظباء، وكانت أم رسول ﷺ، وكان رسول الله ﷺ يقول: أم أيمن أُمِّي بعد أُمِّي، وقال أبو نعيم: قيل: كانت لأخت خديجة فوهبتها للنبي ﷺ، فأعتق رسول الله ﷺ أم أيمن حين تزوج خديجة، وتزوج عبيد بن زيد من بني الحارث بن الخزرج أم أيمن، فولدت له أيمن. انظر: الإصابة برقم (١١٩٠٢): ٣٥٨/٨.

(٥) لم أقف على هذا الحديث في مسند الإمام أحمد ولا بما معناه، وكما لم أقف في سنن أبي داود - لا أدري إذا ذكرا في غيرهما - وأخرج ابن حبان، والطبراني في معجم الكبير بإسناد ضعيف غير هذه الألفاظ.

ووجدته بهذه الألفاظ - بتغير بسيط - في ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى: أحمد بن عبد الله بن محمد بن أبي بكر بن محمد بن إبراهيم محب الدين أبو العباس الطبري الشافعي (٦٩٤ هـ) دار الكتب المصرية، ١٣٥٦ هـ. (باب) ذكر تزويجها بعلي بن أبي طالب كرم الله وجهه: ٢٨/١.

وأيضاً أخرجه المحب الطبري بهذا اللفظ - بتغير بسيط - في (الرياض النضرة في مناقب العشرة) ذكر أن تزويج فاطمة من علي كان بأمر الله عز وجل ووحى منه، ثم قال الطبري: «أخرجه أبو الخير القزويني الحاكمي».

وذكر المناوي في كتابه: اتحاف السائل بما لفاطمة من المناقب، في الباب الثاني تزويجها

وفي "الخميس" ^(١) في رواية: «خَطَبَهَا فَرَزَّجَهَا النَّبِيُّ ﷺ عَلَى أَرْبَع مِائَةِ وَثَمَانِينَ دِرْهَمًا...» ^(٢) وفيه [أيضاً]: «قِيلَ إِنَّهُ بَاعَ الدَّرْعَ بِاثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَوْقِيَّةً، وَالْأَوْقِيَّةُ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا، وَكَانَ ذَلِكَ مَهْرَ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مِنْ عَلِيٍّ ﷺ» ^(٣).

ثالثاً: كان مهرها أربع مائة مثقال فضة.

((أخرج الحافظ رضي الدين أبو الخير أحمد بن إسماعيل القزويني ^(٤)

يعلي وجهازها ومتعلقات ذلك: ٥/١. وأيضاً ذُكر في المواهب اللدنية باختلاف بسيط في المقصد الأول: ١٩٨/١. وأخرجه محمد بن حبان في صحيحه عن أنس ﷺ بإسناد ضعيف، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان، ط ٢، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م، كتاب إخباره ﷺ عن مناقب الصحابة رجالهم ونسائهم، ذكر وصف تزويج علي بن أبي طالب فاطمة رضي الله عنها، الحديث (٦٩٤٤): ٣٩٣/١٥. أخرجه الطبراني بإسناد ضعيف في المعجم الكبير: سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، مكتبة العلوم والحكم الموصل، ط ٢، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٣ م. ومن مناقب فاطمة رضي الله عنها، ذُكر تزويج فاطمة رضي الله عنها الحديث (١٨٨٧٣): ٤٠٨/٢٢. وأيضاً ذكره في الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقية: أبو العباس أحمد بن محمد بن محمد بن علي ابن حجر الهيتمي (٩٧٤ هـ) مؤسسة الرسالة بيروت لبنان، ط ٢، ١٩٩٧، في الباب الحادي عشر في فضائل أهل البيت النبوي: ٤١٧/٢.

(١) الخميس في أحوال النفس والنفس (في أحوال أنفس نفيس) في السير: القاضي حسين بن محمد الديار بكري المالكي (المتوفى بحدود ٩٦٠ — ٩٦٦ هـ) نزيل مكة المكرمة، وهو كتاب مشهور مرتب على مقدمة وثلاثة أركان وخاتمة. المقدمة: في خلق نوره ﷺ، والركن الأول: في الحوادث من المولد إلى البعثة. والثاني: من البعثة إلى الهجرة. والثالث: من الهجرة إلى الوفاة. والخاتمة: في الخلفاء الأربعة وبنو أمية وآل عباس وغيرهم من السلاطين إلى جلوس السلطان. انظر: كشف الظنون: ٧٢٥/١.

(٢) تاريخ الخميس، مؤسسة شعبان بيروت لبنان، د. ط. د. ت، في بيان ذكر تزوج علي بفاطمة رضي الله عنها: ٣٦١/١.

(٣) تاريخ الخميس، في بيان ذكر تزوج علي بفاطمة رضي الله عنها: ٣٦٢/١.

(٤) أخرج الحديث بهذا اللفظ المحب الطبري في (الرياض النضرة في مناقب العشرة) ذكر أن تزويج فاطمة من علي كان بأمر الله عز وجل ووحى منه، ثم قال الطبري: «أخرجه أبو الخير القزويني الحاكم». وهذا ما قال صاحب المواهب اللدنية في وقائع زواجهما رضي الله عنهما في المقصد الأول: ١٩٨/١؛ ولم أعر على كتاب أبي الخير القزويني الحاكمي بشكل مطبوع أو مخطوط.

الحاكمي ^(١)، وأبو علي الحسن بن شاذان ^(٢) عن أنس ﷺ أيضاً في حديث طويل، قال فيه، في خطبة النبي ﷺ: ^(٣) «ثُمَّ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَنِي أَنْ أُزَوِّجَ فَاطِمَةَ ^(٤) مِنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، فَاشْهَدُوا أَنِّي قَدْ زَوَّجْتُهُ عَلَى أَرْبَعِ مِائَةِ مِثْقَالِ فَضَّةٍ، إِنْ رَضِيَ بِذَلِكَ عَلِيٌّ ابْنُ أَبِي طَالِبٍ». ثُمَّ دَعَا بِطَبِيقٍ مِنْ بَسْرٍ، ثُمَّ قَالَ ﷺ: «انْتَهَبُوا». فَانْتَهَبْنَا ^(٥).

ودخل علي ^(٦) على النبي ﷺ، فَتَبَسَّمَ النَّبِيُّ ﷺ فِي وَجْهِهِ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَنِي ^(٧) أَنْ أُزَوِّجَ فَاطِمَةَ عَلَى أَرْبَعِ مِائَةِ مِثْقَالِ فَضَّةٍ، إِنْ رَضِيَ بِذَلِكَ». فَقَالَ:

(١) رضي الدين أبو الخير أحمد بن إسماعيل بن يوسف الطالقاني القزويني (٥٩٠ هـ) الشافعي تفقه على ملكداز بن علي العمري، ثم ارتحل إلى نيسابور فتفقه بمحمد بن محمد بن محمد الفقيه، ويرى في المذهب. ودرس بقزوين وبغداد، ووعظ، وأقبلوا عليه لحلاوة منطقه وكثرة محفوظاته، وكثر التعصب له من الأمراء والخواص وأجبه العوام، وكان يجلس بجامع القصر وبالنظامية وتحضره أمم، ومن مؤلفاته: خصائص السواك، مفاتيح العطيات ومغاليق البليات في الأذكار والدعوات. انظر: الإصابة: ١٩١/٢١؛ كشف الظنون: ١٧٥٦/٢.

(٢) هو الحسن بن خلف بن شاذان بن زياد الواسطي أبو علي البزاز (٢٤٦ هـ) وقد ينسب إلى جده، قَدِمَ بغداد وحدث بها. روى عنه البخاري حديثاً واحداً، قال أبو حاتم: شيخ. وقال الخطيب: كان ثقة ذكره بن حبان في الثقات في موضعين. انظر: تهذيب التهذيب أحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ) مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط ١، ١٣٢٦ هـ. باب الحاء، برقم (٤٩٩): ٢٧٣/٢.

(٣) وما بين القوسين الكبيرين من كلام المؤلف لم أعربه، وإنما نقلته دون أي تصرف.

(٤) وجاء في ذخائر العقبي في مناقب ذوى القربى: «فَاطِمَةُ بِنْتُ خَدِيجَةَ مِنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ».

(٥) فقد ورد في ذخائر العقبي في مناقب ذوى القربى: «ثُمَّ دَعَا بِطَبِيقٍ مِنْ بَسْرٍ، فَوُضِعَتْ بَيْنَ أَيْدِينَا، ثُمَّ قَالَ...».

(٦) هكذا جاء في ذخائر العقبي: قال ﷺ: «انْتَهَبُوا». فَانْتَهَبْنَا. وفي المواهب اللدنية في نسختي: «انْتَهَبُوا». فَانْتَهَبْنَا. والله أعلم. نهب الشيء نهياً: أخذه قهراً. ويقال: إنه لينهب الأرض. يسرع في السير، وإنه لينهب، تناوله بلسانه وأغلظ له القول، فهو ناهب والمفعول منهوب، انتهب الشيء أخذه. انظر: المعجم الوسيط، باب النون: ٩٥٦/٢.

(٧) هكذا ورد في المواهب اللدنية. وفي ذخائر العقبي في مناقب ذوى القربى: «فَبَيْنَا نَحْنُ نَنْتَهَبُ إِذْ دَخَلَ عَلِيٌّ ﷺ...».

(٨) وجاء في ذخائر العقبي في مناقب ذوى القربى: «قَدْ أَمَرَنِي».

قد رضيْتُ بذلك يا رسول الله ﷺ. فقال النبي ﷺ: ^(١) «جَمَعَ اللَّهُ شَمْلَكُمَا، وَأَعَزَّ ^(٢) جَدَّكُمَا، وَبَارَكَ عَلَيْكُمَا، وَأَخْرَجَ مِنْكُمَا كَثِيرًا طَيِّبًا». قال أنس رضي الله عنه: فوالله لقد أخرج الله منهما الكثير الطيب ^(٣).

ورواه ابن عساكر ^(٤) نحوه من طريق محمد بن شهاب بن أبي الحياة ^(٥) عن عبد

(١) هكذا ورد في المواهب اللدنية. وفي ذخائر العقبى في مناقب ذوى القربى: «قال أنس: فقال النبي ﷺ...».

(٢) هذا ما جاء في نسختي من الفتاوى الرضوية. وفي المواهب اللدنية: «وَأَعَزَّ جَدَّكُمَا» ولكنني لم أجد له أصل في أي كتاب من كتب الأحاديث. بل جاء في ذخائر العقبى، والموضوعات لأبي الفرج ابن الجوزي، وتنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشيعة الموضوعة لأبي الحسن علي بن محمد بن عزيق الكتاني، ومرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح لملا علي القاري: «وَأَشْعَدَّ جَدَّكُمَا».

(٣) ذخائر العقبى للطبري، (باب) ذكر تزويجها بعلي بن أبي طالب كرم الله وجهه: ٣٠/١. ذكره الإمام السيوطي في اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة: وضع ابن دينار هذا الحديث ونسب إلى جده. اللآلئ المصنوعة، دار الكتب العلمية، مناقب أهل البيت: ٣٦٤/١.

وقال الشوكاني: «حديث إن الله أمرني أن أزوج فاطمة من علي... رواه الخطيب عن أنس مطولاً مرفوعاً، وهو موضوع وضعه محمد ابن دينار العوفي». الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني (١٢٥٠هـ) المكتب الإسلامي بيروت لبنان ط ٣، ١٤٠٧ هـ. ذكر فاطمة رضي الله عنها، رقم ١١٤ — ١١٥: ٣٦٠/١.

وقال الجوزي: هذا حديث موضوع وضعه محمد بن زكريا، فوضع الطريق الأول إلى جابر، ووضع هذا الطريق إلى أنس. قال الدار قطني: كان يضع الحديث، وراوي الطريق الثانية نسبة إلى جده، فقال: محمد بن دينار وهو محمد بن زكريا بن دينار. الموضوعات لابن الجوزي: ٤١٧/٣. وأقره الذهبي في تلخيص الموضوعات، برقم ٣٢١: ١/١٤٨.

(٤) هو علي بن الحسن بن هبة الله أبو القاسم الدمشقي الشافعي المعروف بابن عساكر (٥٧١ هـ) محدث الديار الشامية. حافظ فقيه مؤرخ، رحل إلى بلاد كثيرة، وسمع الكثير من نحو ألف وثلاث مئة شيخ وثمانين امرأة، وتفقه بدمشق وبغداد، ومن تصانيفه: تاريخ دمشق الكبير، كشف المغطى في فضل المؤطا، والإشراف على معرفة الأطراف. انظر: تذكرة الحفاظ: ١١٨/٤، شذرات الذهب: ٢٣٩/٤، معجم المؤلفين: ٦٩/٧.

(٥) ولم أجد «محمد بن شهاب بن أبي الحياة» في تاريخ ابن عساكر أو أي كتاب آخر في أسماء الرجال بل جاء فيه «محمد بن نهار بن أبي المحياة» قال عنه في ميزان الاعتدال للذهبي: وهو محمد بن نهار. شيخ لابن نجيب. ضعفه الدار قطني. يقال له: ابن أبي المحياة. انظر: تاريخ ابن عساكر: أبو القاسم علي بن الحسن ابن عساكر (٥٧١ هـ) دار الفكر بيروت لبنان، ١٩٩٥ م: ١٤/٣٧.

الملك بن عمر ^(١) عن يحيى بن معين ^(٢) عن محمد بن دينار ^(٣) عن هشيم ^(٤) عن يونس ابن عبد ^(٥) عن الحسين ^(٦) عن أنس رضي الله عنه، ذكره محمد بن طاهر ^(٧) في "تكملة الكامل

(١) هو عبد الملك بن ذلهات العباسي من أهل الأردن، كان أميراً على من كان منهم في جيش هارون بن المهدي الذي وجهه معه أبوه لغزو الصائفة. انظر: تاريخ ابن عساكر برقم ١٤/٣٧: (٤٢٢٦).

(٢) هو يحيى بن معين بن عون بن زيد المري بالولاء البغدادي أبو زكريا (٢٣٣ هـ) من كبار أئمة الحديث ومؤرخي رجاله، وقال ابن حنبل: أعلمنا بالرجال، كان أبوه على خراج الري، فخلف له ثروة أنفقها في طلب الحديث، توفي بالمدينة حاجاً. من تصانيفه: معرفة الرجال، التاريخ والعلل. انظر: تذكرة الحفاظ: ١٦/٢، تهذيب التهذيب: ٢٨٠/١١ - ٢٨٨.

(٣) محمد بن دينار العرقى يروي عن هشيم قال الذهبي: لا يدري من هو. انظر: تهذيب التهذيب: ٢٢٧/٨.

(٤) هشيم بن بشير بن أبي خازم قاسم بن دينار (١٨٣ هـ) الحافظ الكبير محدث العصر أبو معاوية الواسطي نزيل بغداد، سمع الزهري وعمرو بن دينار ومنصور بن زاذان وحصين بن عبد الرحمن وأبا بشر وأيوب السخيتاني وخلقاً كثيراً، وقال يعقوب الدورقي: كان عند هشيم عشرون ألف حديث. قال أحمد بن حنبل: لزمْتُ هشيماً أربع سنين ما سألت عن شيء إلا مرتين هيبه له. انظر: تذكرة الحفاظ: ١٨٢/١.

(٥) لعنه محرف عن يونس بن عبيد (١٣٩ هـ) كما أخرجه ابن عساكر وابن حجر، هو الإمام القدوة الحجة أبو عبد الله العبدى مولاهم البصري الحافظ، رأى أنساً وسمع الحسن وابن سيرين وعطاء وإبراهيم التيمي وحديد بن هلال وزيد بن جبير ونافع العمري وعدة. وعنه شعبة والحمادان والسفيانان وقال سعيد بن عامر: ما رأيت رجلاً قط أفضل من يونس بن عبيد. انظر: تذكرة الحفاظ: ١٠٩/١.

وأما يونس بن عبد الأعلى (٢٦٤ هـ) هو عالم الديار المصرية الإمام أبو موسى الصدفي المصري الحافظ المقرئ الفقيه، قرأ القرآن على ورش وغيره، وسمع من سفيان بن عيينة والوليد بن مسلم وابن وهب، وتفقه بالشافعي. أخذ عنه القراءة أسامة التيجيبي وابن خزيمة وابن جرير الطبري. وقال يحيى بن حسان: هو ركن من أركان الإسلام. انظر: تذكرة الحفاظ: ١٥٥/١، تهذيب التهذيب: ٧٥٤/١.

(٦) لعنه محرف من (الحسن) كما أخرجه ابن عساكر وابن حجر. وهو الحسن بن أبي الحسن يسار البصري أبو سعيد (١١٠ هـ) مولى الأنصار وأمه خير مولاة أم سلمة، قال ابن سعد: ولد لستين بقيتا من خلافة عمر، ونشأ بوادي القرى وكان فصيحاً، وروى من كثير الصحابة. انظر: تذكرة الحفاظ: ٥٧/١، تهذيب التهذيب: ٤٨٨/٢.

(٧) محمد بن طاهر بن علي (٥٠٧ هـ) الحافظ العالم المكثّر الجوال أبو الفضل قال ابن طاهر: مولدي سنة ثمان وأربعين وأربع مئة في شوال، وأول سماعي في سنة ستين، ودخلت إلى

ابن عدي^(١)، كما نقله الحافظ [ابن حجر] في "لسان الميزان"^(٢).

بغداد في سنة سبع وستين، ثم رجعت وأحرمت من بيت المقدس بحجة. وقال أبو زكريا بن مندة: كان ابن طاهر أحد الحفاظ حسن الاعتقاد جميل الطريقة صدوقاً عالمًا بالصحيح والسقيم كثير التصانيف لازماً للأثر، قال السلفي: سمعت ابن طاهر يقول: كتبت الصحيحين وسنن أبي داود سبع مرات بالأجرة، وسنن ابن ماجه عشر مرات بالري. انظر: تذكرة الحفاظ: ٢٧/٤.

(١) قال السيوطي: «وذكر أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي في كتاب تكملة الكامل في معرفة الضعفاء قال: محمد بن دينار روى عن هشيم عن يونس بن عبيد عن الحسن عن أنس [حديث] تزويج علي بفاطمة، والراوي عنه من أهل الساحل دمشق في جهالة والله أعلم» اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي: ٣٦٢/١.

(٢) لم أجد هذا الحديث في تاريخ ابن عساكر بهذه الرواة، بل أورد الحديث بطريقتين: أولهما: «عبد الملك بن خيبر - قرابة يحيى بن معين» ويقال عبد الملك بن خباب - أخبرنا أبو القاسم علي بن إبراهيم قراءة، أنبأنا أبو الحسين محمد بن عبد الرحمن بن عثمان التميمي، أنبأنا عبد المحسن بن عمر بن يحيى بن سعيد الصفار، حدثني أبو نعيم محمد بن جعفر البغدادي، حدثنا محمد بن نهار بن أبي المحياة، حدثنا عبد الملك بن خيبر ابن عم يحيى بن معين، حدثنا محمد بن دينار العرقبي عن هشيم بن بشير عن يونس بن عبيد عن الحسن عن أنس بن مالك...».

ثانيهما: ويقول بعد إيراد هذا الحديث: «لا أعلمه يروي إلا بهذا الإسناد أنبأنا أبو القاسم النسيب، حدثنا أبو بكر الخطيب، أنبأنا الحسن بن أبي بكر، حدثنا أبو بكر محمد بن العباس ابن نجيع البزار من لفظه، حدثنا محمد بن نهار بن عمار بن أبي المحياة التميمي إملاء، حدثنا عبد الملك بن خيبر الدمشقي، حدثنا محمد بن دينار بساحل دمشق، فذكر الحديث [وقال]: «ذكر أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي في كتاب تكملة الكامل في معرفة الضعفاء، قال: [هو] محمد بن دينار». قال الراوي عنه: «من أهل الساحل دمشق روى عن هشيم عن يونس بن عبيد عن الحسن عن أنس بن مالك تزويج علي بفاطمة، والراوي عن محمد فيه جهالة».

والحافظ ابن حجر ذكر الحديث في ترجمة الراوي ويقول: «محمد بن دينار العرقبي عن هشيم أتى بحديث كذب، ولا يدري من هو! قلت: الخبر المذكور أسنده عن أنس، قال: بينا أنا عند النبي ﷺ إذ غشيه الوحي، فلما سرى عنه، قل: إن ربي أمرني أن أزوج فاطمة من علي... بارك الله فيكما وبارك عليكما، وأخرج منكما الكثير الطيب - لم يذكر الحافظ فيه المهر المذكور، أخرجه ابن عساكر في ترجمته عن القاسم النسيب، بسند له إلى محمد بن

رابعاً: خمس مائة درهم أو أربعون مثقال ذهب.

ومنهم من قال - لم يعرف أصحاب هذه الأقاويل - كان مهرها رضي الله عنها خمس مائة درهم أو أربعين مثقالاً من ذهب، ((نقلهما في "الرحمانية"^(١) عن بعض حواشي "شرح الوقاية")^(٢).

نهار بن أبي المحياة عن عبد الملك بن خيبر بن عم يحيى بن معين عن محمد هذا عن هشيم ابن مشي عن يونس بن عبيد عن الحسن عن أنس. قال ابن عساكر: «غريب ثم نقل عن محمد بن طاهر أنه ذكره في تكملة الإكمال، قال والراوي عنه فيه جهالة».

هذا ما ذكر الحافظ في لسان الميزان: الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ) مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت لبنان، ط ٢، ١٤٠٦ / ١٩٨٦ م.

تحقيق: دائرة المعارف النظامية الهند، ذكر من اسم والده الحسين، برقم (٥٥٠): ١٦٣/٥.

وبهذا عرفنا أنه قد تم تحريف بعض كلمات السند منها: (محمد بن شهاب بن أبي المحياة) وهو (محمد بن نهار بن أبي المحياة)، و(عن يحيى ابن معين) محوَّف من كلمة (عم) وحذفت كلمة (ابن) والعبارة الكاملة «ابن عم يحيى ابن معين»، وعبارة «يونس بن عبد عن الحسين» هي كالتالي «يونس بن عبيد عن الحسن».

(١) ولم أستطع التأكد عن صاحب الرحمانية؛ لأنَّ عشرات الكتب قد سميت بهذا ومن أشهرها:

- ١- المنح الرحمانية في الدولة العثمانية: للآل عثمان.
- ٢- والمنح الرحمانية: للشيخ محمد بن أبي السرور البكري المصري.
- ٣- وحزب الفتح والنور وتجلي الرحمانية بالرحمة في عالم الظهور: للشيخ أبي محمد عبد الحق بن سبعين.
- ٤- والأسرار الربانية والفيوضات الرحمانية وهي شرح الصلوات الدرديرية: ل محمد بن محمد الصاوي المصري الخلوئي المالكي.
- ٥- والفيوضات الرحمانية في أحكام الفرائض القرآنية. لسليم بن حسين النحلاوي.
- ٦- ومنظومة الرحمانية: عبد الرحمن ترزي الجزائري القسنطيني.
- ٧- النفس الرحمانية في معرفة حقيقة الإنسانية. وغيرها كثير. انظر كشف الظنون ومعجم المؤلفين وهدية العارفين.

(٢) وما بين القوسين الكبيرين من كلام المؤلَّف لم أعربه، وإنما نقلته دون أيِّ تصرف.

خامساً: تسعة عشر مثقال ذهب.

ذكره في " المرقاة " : «أنه اشتهر بين أهل مكة، قال: ولا أصل له»^(١). ((أما ما حاول [ملا علي] القاري من توجيه هذا المشهور بقوله: «اللهم إلا أن يقال: أن هذا المبلغ قيمة درع علي ﷺ»^(٢).

فأقول: لا يلتزم لما علمت أنها بيعت بأربع مئة وثمانين درهماً، وتسعة عشر مثقالاً من الذهب، لا تبلغ بسعر ذاك الزمن المبارك إلا مئة وتسعين درهماً، إذ كل دينار مثقال، وكل دينار بعشرة دراهم، نعم يجوز أن يكون هذا التقدير ببعض الأسعار الواقعة في البلدة الكريمة في بعض الأزمنة المتأخرة، والله تعالى أعلم .

وكذا ما حاول هو [علي القاري] رحمه الله تعالى من الجمع بين تقديري الدراهم والمثاقيل، بأن عشرة دراهم سبعة مثاقيل مع عدم اعتبار الكسور^(٣).

فأقول: لا يتجه أيضاً؛ فإن أربع مئة مثقال فضة على هذا: خمس مئة واحد وسبعون درهماً وكسراً، وأربع مئة وثمانون درهماً: ثلاث مئة وستة وثلاثون مثقالاً، فالكسر في الأول أزيد من النصف، فلا يحذف، وفي الثاني أقل فلا يرفع على أنه لا معنى لإسقاط الزيادة في الدراهم والقصر على ثمانين، بل لو كان لقليل خمس مئة، كما لا يخفى، فليتأمل لعل لكلامه وجه آخر^(٤).

رفع التعارض بين الروايات الواردة في مهر فاطمة رضي الله عنها**أولاً: بين الروايتين الأوليين .**

وأقول بتوفيق الله تعالى: التطبيق في الروايتين الأوليين^(٥) ظاهر، بأن المهر كان

(١) انظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، كتاب النكاح، باب الصداق، الفصل الثاني: ٤٤٧/٣.

(٢) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، كتاب النكاح، باب الصداق، الفصل الثاني: ٤٤٧/٣.

(٣) انظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، كتاب النكاح، باب الصداق، الفصل الثاني: ٤٤٧/٣.

(٤) وما بين القوسين الكبيرين من كلام المؤلف لم أعزبه، وإنما نقلته دون أي تصرف، إلا ما وقع بين المعقوفين.

(٥) وجاء في الرواية الأولى: لم يكن المهر شيئاً من المضروب بل كان الدرع الذي أهدى ﷺ علياً ﷺ . وفي الرواية الثانية: كان مهرها رضي الله عنها أربع مئة وثمانين درهماً .

درعاً، فبيع بأربع مئة وثمانين درهماً، ويمكن أن تقول: كان مهرها أربع مئة وثمانين درهماً.

هكذا وفق بينهما الحافظ محب الدين أحمد بن عبد الله الطبري^(١) رحمه الله في " ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى "، حيث قال: اختلف في صداقها رضي الله تعالى عنها كيف كان. فقيل: كان الدرع، ولم يكن إذ ذاك بيضاء ولا صفراء. وقيل: كان أربع مئة وثمانين [درهماً] وورد ما يدل لكلا القولين، ويشبه أن العقد وقع على الدرع، وأنه ﷺ أعطاه علياً ﷺ لبيعها، فباعها، وآتاه بثمنها، فلا تضاد بين الحديثين^(٢).

وهذا ما تشهد عليه ألفاظ الرواية الثانية، كما قال الشيخ الزرقاني^(٣) في 'المواهب اللدنية' بعد ما نقل كلام الطبري: هذا الجمع مدلول الحديث السابق^(٤).

ثانياً: رفع التعارض في الرواية الثالثة .

وقام العلماء برفع التعارض بين الرواية الثالثة^(٥) حيث حملوا رواية الدرع على المهر المُعَجَّل الذي تمّ أدائه حين الزفاف.

(١) أحمد بن عبد الله بن محمد بن أبي بكر بن محمد بن إبراهيم محب الدين أبو العباس الطبري الشافعي (٦٩٤ هـ) فقيه الحرم بمكة المكرمة، وهو غير محمد بن جرير أبو جعفر الطبري (٣١٠ هـ) من مصنفاته: ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى، الرياض النضرة في فضائل العشرة، السمط الثمين في مناقب أم المؤمنين، الأحكام الصغرى في الحديث، الأحكام الكبرى، أربعين في الحديث، استقصاء البين في أحكام الشادروان، تحرير التنبيه لكل طالب نبيه في مختصر التنبيه. وغيرها. انظر: كشف الظنون: ٨٢٢/١؛ هدية العارفين: ١٠١/١.

(٢) انظر: ذخائر العقبى، باب ذكر تزويجها بعلي بن أبي طالب كرم الله وجهه: ٢٩/١.

(٣) هو أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك بن أحمد أبو العباس القسطلاني القيتي المصري (٩٢٣ هـ) قد ترجمناه عند أول وروده.

(٤) لم أقف في المواهب اللدنية في نسختي على هذا النص أو ما معناه في وقائع زواجهما رضي الله عنهما في المقصد الأول من: ١٩٨/١ وما بعدها والله أعلم .

(٥) وجاء في الرواية الثالثة بأن كان مهرها أربع مئة مثقال فضة .

((قلت: ويشهد له أيضاً الحديث المذكور حيث ذكر أنه جاء بالدرهم، فأمر بشراء الطيب إن تجهز، وقال ﷺ لعلي عليه السلام ما قال، فإن ذلك إنما كان حين زفت، لا حين العقد كما لا يخفى)).^(١)

وقال ملا علي القاري عند ذكر الدرع: «دفعها إليها مهراً مُعَجَّلاً»^(٢). وقال المحقق على الإطلاق في "فتح القدير"، ثم ملا علي القاري في "المراقبة": «إن العادة عندهم كانت تعجيل بعض المهر قبل الدخول، حتى ذهب بعض العلماء إلى أنه لا يدخل بها حتى يقدم شيئاً لها.

نقل عن ابن عباس وابن عمر^(٣) والزهري^(٤) وقتادة^(٥) تمسكا بمتعه ﷺ علياً ﷺ فيما رواه ابن عباس ﷺ: «أَنَّ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا تَزَوَّجَ فَاطِمَةَ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَرَادَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا، فَمَنَعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى يُعْطِيَهَا شَيْئًا. فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَيْسَ لِي شَيْءٌ. فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «أَعْطِهَا دِرْعَكَ». فَأَعْطَاهَا دِرْعَةً ثُمَّ دَخَلَ بِهَا. اللَّفْظُ "لَأَبِي دَاوُدَ"»^(٦).

(١) وما بين القوسين الكبيرين من كلام المؤلف لم أعربه، وإنما نقلته دون أي تصرف.

(٢) مرقاة المفاتيح، كتاب النكاح، باب الصداق، الفصل الثاني: ٤٤٧/٣.

(٣) عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي أبو عبد الرحمن (٧٣ هـ) صحابي نشأ في الإسلام، وهاجر إلى المدينة مع أبيه، وشهد فتح مكة، أفتى الناس في الإسلام ستين سنة، وغزا أفريقية مرتين، وهو آخر من توفي بمكة من الصحابة، وكان مولده ووفاته بها.

انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب: ٢٨٩/١.

(٤) هو محمد بن مسلم بن عبد الله بن شهاب الزهري (١٢٤ هـ) من بني زهرة من قريش، تابعي من كبار الحفاظ والفقهاء، مدني سكن الشام، هو أول من دوّن الأحاديث النبوية، ودوّن معها فقه الصحابة، أخذ عن بعض الصحابة، وأخذ عنه مالك بن أنس. انظر: تذكرة الحفاظ: ١٢٠/١ تهذيب التهذيب: ٤٤٥/٩ وما بعدها.

(٥) هو قتادة بن دعامة السدوسي (١١٨ هـ) من أهل البصرة، ولد ضريباً، أحد المفسرين والحفاظ للحديث، قال أحمد بن حنبل: قتادة أحفظ أهل البصرة. وكان مع عمله بالحديث رأساً في العربية، ومفردات اللغة وأيام العرب، والنسب، كان يرى القدر، مات بواسط في الطاعون.

انظر: تذكرة الحفاظ: ١١٥/١.

(٦) سنن أبي دود، كتاب النكاح، باب في الرجل يدخل بامرأته قبل أن ينقدها شيئاً، الحديث (٢١٢٩): ٢٠٦/٢. حديث ضعيف؛ لأن في الإسناد غيلان بن أنس، فيه كلام.

ورواه^(١) "النسائي"^(٢). ومعلوم أن الصداق كان أربع مائة درهم وهي فضة^(٣).

[المناقشة والترجيح]

((قلت: وحديث أبي داود كما ترى نص صريح لا يقبل التأويل، أن هذا كان حين البناء، ومعلوم أن البناء كان بعد عدة أشهر من حين العقد، ثم الرواية الثالثة^(٤) مصرحة بأن العقد وقع على أربع مئة مثقال فضة، وليس في الروايات الأولى ما يصرح بصدور العقد على الدرع.

ومن مارس الأحاديث عليم أن الرواة ربما يختصرون الأشياء، فلا بد من رد المحتمل إلى المنصوص، والجمع متعين مهما أمكن، فكيف وهو واضح جلي، ثم قول المحقق معلوم أن الصداق كان أربع مئة درهم، استشكله في "المراقبة" لمخالفة حديثي المثاقيل والدرهم جميعاً.

[أزمة الدراهم في العصر الأول]

أقول: ولا إشكال فإن الدراهم كانت مختلفة على عهد رسول الله ﷺ وعهد أبي

(١) أخرجه النسائي بسند حسن صحيح غير هذه الألفاظ: «عن عكرمة عن ابن عباس أن علياً قال: تزوجت فاطمة رضي الله عنها فقلت: يا رسول الله إني بي، قل: أعطها شيئاً. قلت: ما عندي من شيء. قال: فأين درعك الحطمية؟ قلت: هي عندي. قال: فأعطها إياها». سنن النسائي: أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي (٣٠٣ هـ) دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط ١، ١٤١١/١٩٩١ م. كتاب النكاح، تحلة الخلوة وتقديم العطية قبل البناء، الحديث (٥٥٦٧٣): ٣٣٢/٣.

(٢) هو أحمد بن علي بن شعيب النسائي الإمام المحدث (٣٠٣ هـ) أصله من (نسا) بخراسان، خرج منها، رحل العالم الإسلامي يسمع الحديث ويلقى الشيوخ حتى برع، ثم استقر بمصر، خرج إلى دمشق فسئل عن فضائل معاوية فأمدت، فضربوه في الجامع وأخرجوه، فخرج قاصداً مكة، ومات في الرملة بفلسطين. من تصانيفه: السنن الكبرى، فضائل الصحابة، خصائص علي عليه السلام، المجتبى وهو السنن الصغرى، والضعفاء. انظر: تذكرة الحفاظ: ٢٤١/٢.

(٣) فتح القدير، كتاب النكاح، باب المهر: ٣١٨/٣؛ مرقاة المفاتيح، كتاب النكاح، باب الصداق، الفصل الأول: ٤٤٦/٣.

(٤) وفي الرواية الثالثة ورد بأن مهرها رضي الله عنها كان أربع مئة مثقال فضة حيث قال ﷺ: «إن الله قد أمرني أن أزوجه فاطمة على أربع مئة مثقال فضة، إن رضيت بذلك». كما خرّجناه.

بكر الصديق عليه السلام إلى زمن أمير المؤمنين عمر عليه السلام، فمنها ما كان زنة مثقال، ومنها دون ذلك، ثم أن عمر عليه السلام هو الذي ردها إلى وزن سبعة.

في "رد المحتار" عن "الطحطاوي" ^(١) عن "منح الغفار" ^(٢): اعلم أن الدراهم كانت في عهد عمر عليه السلام مختلفة، فمنها عشرة دراهم على وزن عشرة مثاقيل، وعشرة على ستة مثاقيل، وعشرة على خمسة مثاقيل، فأخذ عمر عليه السلام من كل نوع ثلثاً كي لا تظهر الخصومة في الأخذ والعطاء، فالمجموع سبعة، ولذا كانت الدراهم العشرة وزن سبعة ^(٣).

وفي "خزانة المفتين" ^(٤) برمز «ظ» "لفتاوى الإمام ظهير الدين" ^(٥): «أن

(١) انظر: الحاشية الطحطاوية على الدر المختار، عند قول الدر المختار مع تنوير الأبصار: «باب زكاة المال: أل: فيه للمعهود، في حديث: هاتوا ربع عشر أموالكم، فإن المراد به: غير السائمة؛ لأن زكاتها غير مقدرة به. نصاب الذهب عشرون مثقالاً والفضة مائتا درهم كل عشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل». كتاب الزكاة، في بداية زكاة المال: ٤٠٧/١؛ الطحطاوي على مراقي الفلاح، في كتاب الزكاة: ٧١٧-٧١٩.

(٢) جاء في منح الغفار: «اعلم أن الدراهم كانت في عهد عمر عليه السلام مختلفة، فمنها عشرة دراهم على وزن عشرة مثاقيل، وعشرة على ستة مثاقيل، وعشرة على خمسة مثاقيل، فأخذ عمر عليه السلام من كل نوع ثلثاً كي لا تظهر الخصومة في الأخذ والعطاء، فثلث عشرة ثلثه، وثلث ستة اثنان...». كتاب الزكاة، باب في بيان زكاة المال، رقم اللوحة: ١٣٥/١.

(٣) انظر: رد المحتار، كتاب الزكاة، باب زكاة المال: ٣٢١/٢.

(٤) خزانة المفتين في الفروع: للشيخ الإمام حسين بن محمد السنيقاني (السمنقاني) (بعد ٧٤٠ هـ). الحنفي صاحب الشافي في شرح الوافي. وهو مجلد ضخيم، ذكر فيه: أنه: صنفه بإشارة حكيم الدين محمد بن علي الناموسي، فأورد ما هو مروي عن المتقدمين ومختار عند المتأخرين، وطوى ذكر الاختلاف، واكتفى بالعلامات من الهداية والنهاية وقاضيهان والخلاصة والظهيرية وشرح الطحاوي وغير ذلك من المعبررات. انظر: كشف الظنون: ٧٠٣/١؛ هدية العارفين: ٣١٤/١.

(٥) وخزانة المفتين: للسمنقاني (بعد ٧٤٠ هـ). مخطوط مكتبة الأسد بدمشق السورية، برقم ١٣٨٣٧. كتاب الزكاة، فصل في مال التجارة، رقم اللوحة: ١/٦٦.

(٦) هو محمد بن أحمد بن عمر أبو بكر ظهير الدين البخاري ظهير الدين (٦١٩ هـ) فقيه حنفي، أصولي من القضاة، كان المحتسب في بخاري، أخذ العلم عن أبيه أحمد بن عمر، وأبي المحاسن الحسن بن علي المرغيناني. ذكر في الفتاوى: أنه جمع كتاباً من الواقعات،

الأوزان في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعهد أبي بكر عليه السلام كانت مختلفة، فمنها ما كان الدرهم عشرين ^(١) قيراطاً، ومنها ما كان عشرة قرايط ^(٢) وهو الذي يسمى وزن خمسة، ومنها ما كان ^(٣) اثني عشر قيراطاً، وهو الذي يسمى وزن ستة، فلما كان في زمن عمر عليه السلام طلبوا منه: أن يجمع الناس على نقد واحد. فأخذ من كل نوع ^(٤)...

ومن الدليل على ذلك أن المحقق [ابن الهمام] ^(٥) جعل الدرهم ما عجل من المهر ^(٦)، وقد بيعت بأربع مئة وثمانين، فكيف يكون المعجل من أربع مئة، أربع مئة وثمانين ^(٧) ^(٨).

[الحاصل]

وبهذا قد حققنا أن مهر فاطمة رضي الله عنها كان أربع مئة مثقال فضة، كما جزم به علماء السير. وفي "المراقبة": «ذكر السيد جمال الدين المحدث في "روضة الأحباب" ^(٩): أن صداق فاطمة رضي الله عنها كان أربع مئة مثقال فضة، وكذا

والنوازل مما يشتد الافتقار إليه، وفوائد غير هذه. انظر: كشف الظنون: ١٢٢٦/٢؛ الجواهر المضئية، برقم (١١٨٨): ٥٥/٣.

(١) وفي نسختي من الفتاوى الرضوية: «ما كان الدرهم عشرون قيراطاً». والصحيح «عشرين قيراطاً» كما ورد في الفتاوى الظهيرية، وخزانة المفتين، والمبسوط للإمام السرخسي.

(٢) وفي نسختي من الفتاوى الرضوية: «ما كان عشرة قيراطاً».

(٣) وجاء في المبسوط: «كانت»، وجاء في الفتاوى الظهيرية: «ما كان وزن...».

(٤) الفتاوى الظهيرية: محمد بن أحمد بن عمر أبو بكر ظهير الدين البخاري ظهير الدين (٦١٩ هـ) مخطوط مكتبة الأسد بدمشق السورية، برقم ١٣٨٣٠. كتاب الزكاة، الفصل الأول مال التجارة ٥٣/ب، وهو قول الإمام السرخسي ذكره في المبسوط: شمس الدين أبو بكر محمد السرخسي (٤٨٣ هـ) دار الفكر بيروت لبنان، دراسة وتحقيق: خليل محي الدين الميس، ط ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م. باب الإقرار بالدراهم عدداً: ٧/١٨.

(٥) فتح القدير، كتاب النكاح، باب المهر: ٣١٨/٣.

(٦) انظر: فتح القدير، كتاب النكاح، باب المهر: ١٠٧/٧.

(٧) أي: لا يمكن أن يطرح ٤٨٠ من ٤٠٠.

(٨) وما بين القوسين الكبيرين من كلام المؤلف لم أعزبه، وإنما نقلته دون أي تصرف، إلا ما وقع بين المعقوفتين، ووثقت الاقتباس من المراجع الأصلية.

(٩) لم أعثر على مطبوع أو مخطوط.

ذكره صاحب "المواهب" (١) «...» (٢).

أمّا الدرع الذي أعطاها [عليه السلام] حين الزفاف، وبيعت بأربع مائة وثمانين درهماً، ((وبه ظهر ما في قول العلامة المحب الطبري: «يشبه أن يكون العقد وقع على الدرع» (٣). وإنما حقه أن يقال: أن المُعْجَل كانت الدرع. ولعل [الشيء الذي] حامله عليه [هو] ذهوله (٤) عن حديث المثاقيل المصريح (٥)، بأن العقد إنما وقع عليها لا على الدرع، ولا على الدراهم، ولذا لم يذكر [الطبري] إلا قولين (٦) كما رأيت (٧) (٨).

(١) المواهب الدنية، المقصد الأول، وقائع زواج علي وفاطمة رضي الله عنهما: ١٩٩/١.

(٢) مرقاة المفاتيح، كتاب النكاح، باب الصدق، الفصل الثاني: ٤٤٧/٣.

(٣) ذخائر العقبى، باب ذكر تزويجها بعلي بن أبي طالب كرم الله وجهه: ٢٨/١.

(٤) ذَهَلْتُ عن الشيء أَذْهَلُ بفتحين ذُهولاً: غفلت. وقد يتعدى بنفسه فيقال: ذَهَلْتُهُ. والأكثر أن يتعدى بالآلف فيقال: أَذْهَلْنِي فلان عن الشيء. وقال الزمخشري: ذَهَلَ عن الأمر: تناساه عمداً وشغل عنه. انظر: المصباح المنير، باب الذال: ٢١١/١.

(٥) وفي الرواية الثالثة ورد بأن مهرها رضي الله عنها كان أربع مئة مثقال فضة حيث قال ﷺ: «إن الله قد أمرني أن أزوجه فاطمة على أربع مئة مثقال فضة، إن رضيت بذلك». كما خرجناه.

(٦) وجاء في الرواية الأولى: لم يكن المهر شيئاً من المضروب بل كان الدرع الذي أهدى ﷺ علياً عليه السلام. وفي الرواية الثانية: كان مهرها رضي الله عنها أربع مئة وثمانين درهماً.

(٧) وما بين القوسين الكبيرين من كلام المؤلّف لم أعزّه، وإنما نقلته دون أيّ تصرّف، إلا ما وقع بين المعقوفتين، ووثقت الاقتباس من المراجع الأصلية.

(٨) أي: كان من حق الطبري أن يقول: أن المُعْجَل كانت الدرع. ولكن سبب عدم الذهاب إلى مثل هذا القول - في رأي المؤلّف - هو الذهول عن الحديث المصريح فيه «كان مهرها رضي الله عنها أربع مئة مثقال فضة» ولذا لم يذكر إلا قولين (أي: قول الدرع والدراهم) كما رأيت. أما أنا أقول:

أولاً: أن الطبري قد ذكر حديث المثلث - فلعل في نسخة المؤلّف سقطاً - في باب ذكر تزويجها بعلي بن أبي طالب كرم الله وجهه: ٣٠/١.

ثانياً: عول الطبري على روايتين دون الثالثة إشارة إلى تضعيف الحديث، كما قال جمهرة المحدثين أنه موضوع، وضعه محمد بن دينار الوضع. قد ذكرنا ذلك عند تخريج الحديث، فارجع إليه.

والمثقال: أربعة ونصف (ماشة) (١)، وروبية واحدة [الهندية] تساوي إحدى عشرة (ماشة) وربعا، إذن أربع مائة مثقال يساوي حسب العملة الرائجة الآن [١٧ صفر ١٣١٣ هـ] مائة وستين روبية (٢).

((فاحفظه فلعلك لا تجد هذا التحرير في غير هذا التحرير.

والله سبحانه وتعالى أعلم)) (٣).

(١) الماشة الواحدة: تساوي حسب المقادير الحديثة ٩٧٢,٠ ملي غرام.

(٢) الروبية هي العملة الرائجة في شبه القارة الهندية، وكانت فضية مضروبة في عصر المؤلف، والآن تحولت إلى نقود ورقية.

والدينار الواحد يساوي ٢٠٨ روبية، والروبية تساوي ١٠,٩٣٥ غراماً. ووزن الدينار أربع ماشة ونصف ما يساوي ٤,٣٧٤ غراماً من الذهب ٤٠٠×٤,٣٧٤ = ١٧٤٩٦٠٠ غراماً من الفضة حسب تحقيق المؤلّف كما فصلنا في رقم الفتوى ١١.

وبحسب تحقيق محققي العرب الدينار الواحد: يساوي ٤,٢٥ غراماً من الذهب.

(٣) وما بين القوسين الكبيرين من كلام المؤلّف لم أعزّه، وإنما نقلته دون أيّ تصرف.

تكون إلا بالقول، كخَلَيْتُ سَبِيلَكَ أو تَرَكْتُكَ...»^(١). وقد ثبت الوطء في المسألة المذكورة. وبعد ثبوت الوطء وجب عليه مهر المثل ولو زاد على المُسَمَّى.

وقد صرح الفقهاء أنَّ في النكاح الفاسد لا يزداد على المُسَمَّى إذا كان أكثر من مهر المثل. مثلاً إذا كان المُسَمَّى أكثر من ألف ومهر المثل أقل منه، فيتعين المثل فقط، فلا يزداد إلى المُسَمَّى.

وإن كان المُسَمَّى أقل من ألف روية، ومهر المثل ألف أو أكثر، فلا يعطى إلا المُسَمَّى فقط، ولكن بعض الحالات مستثناة من هذا الضابط ومنها: إذا تم عقد النكاح مع المحارم دون علم.

وهذا قد تزوج بابنة أخيه من الرضاة وهو لا يعلم، فوجب عليه بعد الوطء مهر المثل كاملاً ولو زاد على المُسَمَّى^(٢)، وفي "تنوير الأبصار": «يجب مهر المثل في نكاح فاسد بالوطء لا بغيره، ولم يزد على المُسَمَّى»^(٣).
(والله سبحانه وتعالى أعلم، وعلمه أتم وأحكم)^(٤).

والمشاركة توافق الطلاق من وجه وتخالفه من وجه، توافقه في حق إنهاء آثار النكاح، وخص الشرح المشاركة بالزوج، وتخالفه في أنها لا تحسب عليه واحدة، وأنها تختص بالعقد الفاسد.

أمَّا الفسخ: رفع للعقد فلا يختص به وإن كان في معنى المشاركة. انظر: رد المحتار، كتاب النكاح، مطلب في النكاح الفاسد: ١٤٤/٣ وما بعدها.

(١) رد المحتار، كتاب النكاح، مطلب في النكاح الفاسد: ١٤٤/٣.

(٢) الفتاوى البزازية: محمد بن محمد بن شهاب المعروف بابن البزاز الكردي (٨٢٧ هـ) مطبوع على هامش الجزء الرابع من الفتاوى الهندية، دار الصادر بيروت لبنان. كتاب النكاح، الفصل الثالث عشر في نكاح فاسد: ١٤٤/٢.

(٣) إذا فسد النكاح هل يجب مهر المثل أو المُسَمَّى وقد فصلنا الكلام على في رقم الفتوى ٤ فارجع إليه.

(٤) الدر المختار، كتاب النكاح، باب المهر: ١٤٥/٣.

(٥) وما بين القوسين الكبيرين من كلام المؤلف لم أعربه، وإنما نقلته دون أي تصرف.

[رقم الفتوى ٢١]

إذا تزوج بالمحارم دون علم يجب عليه بعد الوطء

مهر المثل كاملاً ولو زاد على المُسَمَّى

المستفتي: القاضي الفخري السيد أحمد حسين خان.

عنوان المستفتي: حي بشير خان، بيلي بيت، شبه القارة الهندية.

تاريخ ورود الفتوى: ٢٣ صفر ١٣١٤ هـ.

السؤال: تزوج شخص بامرأة، وبعد الوطء علم أن أمه أرضعت والدتها، فما

حكم المهر والنكاح؟

يَبْتَئُوا تُوجَرُوا .

الجواب

لو ثبت رضاعه لفسد النكاح؛ لأنها ابنة أخيه من الرضاة، وفي "رد المحتار": «يحرم من الرضاع أصوله وفروعه وأبويه وفروعهم»^(١). ويجب الفرقة مباشرة وابتعاده عنها ويقول مؤكداً هذا: تَخَلَّيْتُ عَنْكَ أو تَرَكْتُكَ .

وفي "رد المحتار": «في "البزازية"^(٢): المشاركة^(٣) في الفاسد بعد الدخول لا

(١) رد المحتار، كتاب النكاح، فصل في المحرمات: ٢٤/٣. وفي نسختي من الفتاوى الرضوية: «وفروع أبويه وفروعه».

(٢) البزازية في الفتاوى: محمد بن محمد بن شهاب المعروف بابن البزاز الكردي (٨٢٧ هـ) فقيه حنفي أصولي، أخذ العلوم عن أبيه، واشتهر في بلاده. والبزازية كتاب جامع لخص فيه زبدة مسائل الفتاوى والواقعات من الكتب المختلفة، ورجح ما ساعده الدليل، وذكر الأئمة: أن عليه التعويل وسماه: الجامع الوجيز، واختصره سراج الدين بن طبيب الصوفيجه، ومن تصانيفه أيضاً: شرح مختصر القدوري، مناسك الحج، آداب القضاء انظر: كشف الظنون: ٢٤٢/١ الفوائد البهية: ٤١٨٧ معجم المؤلفين: ٢٢٣/١١.

(٣) المشاركة لغة: الرحيل والمفارقة مُطْلَقاً، يقال: تَرَكْتُ المنزل تَرْكاً: رحلت عنه، وَتَرَكْتُ الرجل: فارقت. ثم استعير للإسقاط في المعاني فقل: تَرَكْتُ حقه: إذا أسقطه، وَتَرَكْتُ رَكعة من الصلاة: لم يأت بها فإنه إسقاط لما ثبت شرعاً. انظر: المصباح المنير، باب التاء: ٧٤/١.

وفي الاصطلاح: ترك الرجل المرأة المعقود عليها بعقد فاسد قبل الدخول أو بعده. والترك بعد الدخول لا يكون إلا بالقول عند أكثر الفقهاء، كقوله لها: خَلَيْتُ سَبِيلَكَ، أو تَرَكْتُكَ، وكذلك قبل الدخول في الأصح.

وفي " الذَّر المختار " : «يتأكد عند وطء أو خلوة صحت من الزوج^(١) أو موت أحدهما...»^(٢). وإن لم ينعقد النكاح أصلاً، كتزويج غير الأب والجد في صغرها بغير كفء، أو نقص عن مهر المثل نقصاناً فاحشاً، أو انعقد النكاح موقوفاً، ومات أحدهما قبل التنفيذ، كتزويج غير الأب في وجوده، ومات أحدهما قبل إذنه، فلا يلزم من المهر شيئاً؛ لأنَّ النكاح باطل شرعاً.

وفي " رَدَّ المختار " : المهر كما يلزم جميعه بالدخول والخلوة، كذلك بموت أحدهما قبل الدخول^(٣)، أمّا بدون ذلك فيسقط [بالخيار]؛ لأنَّ العقد إذا انفسخ يجعل كأنه لم يكن [كما في] " نهر " ^(٤). والله تعالى أعلم .

- البعيد بوجود القريب وغير ذلك. والعقد الموقوف صحيح ولكنه غير نافذ، وإن أجاز من له الشأن فالتحق بالصحيح وإلا بغير الصحيح.
- رابعاً: العقد الصحيح نافذ غير لازم: وهو الذي يستوفي جميع شروط الصحة والنفاد، ولكنه فاقد أحد شروط اللزوم، فيجوز لمن له حق الفسخ أن يفسخه.
- (١) وفي نسختي من الفتاوى الرضوية: «أو خلوة صحت أو موت أحدهما».
- (٢) الذَّر المختار، كتاب النكاح، باب المهر: ١١٢/٣.
- (٣) فقد فصلنا الكلام في مؤكِّدات المهر ومسقطاته في رقم الفتوى ٧ وللاستزادة فارجع إليه .
- (٤) رَدَّ المختار، كتاب النكاح، باب الولي: ٨٦/٣؛ النهر الفائق، كتاب النكاح، باب الأولياء، عند قوله: «...فلأنَّ الفرقة بالخيار فسخ للعقد، والعقد إذا انفسخ يجعل كأنه لم يكن...». رقم اللوحة: ٣٠٦/أ.

[رقم الفتوى ٢٢]

[يتأكد المهر كاملاً بالخلوة الصحيحة أو الدخول أو موت أحدهما]

المستفتي: غير معروف.

عنوان المستفتي: غير معروف.

تاريخ ورود الفتوى: ٥ شعبان ١٣١٥ هـ.

السؤال: تزوج زيدٌ هنداً في صغرها [فمات] دون وقوع الخلوة الصحيحة أو الوطء، هل تستحق المطالبة بالمهر من تركته ؟
يَبَيَّنُوا تَوَجُّؤًا .

الجواب

إذا مات أحد الزوجين تأكد أداء المهر — كما يبدو لي من السؤال موت أحدهما — فيؤدى من تركته كل المهر المُسمَّى، وذلك إن كان النكاح لازماً كتزويج الأب أو الجد، أو لازماً غير نافذ^(١).

(١) أحكام عقد النكاح أربعة.

أولاً: العقد الصحيح: وهو الذي يستوفي فيه جميع شروط الصحة والانعقاد والنفاد واللزوم. ويترتب عليه جميع الآثار الشرعية.

(أ) شروط الصحة: حضور الشاهدين. وأن تكون المرأة محلاً للعقد.

(ب) شروط الانعقاد: أن يكون كل من العاقدين كامل الأهلية. وأن يكون الإيجاب والقبول في مجلس واحد. وأن لا يرجع الموجب في إيجابه قبل قبول الآخر. وأن لا يصدر عن العاقد الثاني بعد الإيجاب ما يدل على الإعراض. وموافقة القبول للإيجاب ولو ضمناً.

(ج) شروط النفاذ: وهو أن يكون متولي عقد النكاح كامل الأهلية إمّا عاقد لنفسه، أو تولى عن غيره ولاية أو وكالة.

(د) شروط اللزوم: وهو الذي لم يتوفر فيه كل عناصر الرضا. كأن تكون خديعة أو دون كفو أو عيب في أحدهما، بأن لا يعيش إلا بالضرر، أو أقل من مهر المثل وغيرها.

ثانياً: غير الصحيح: وهو عقد فاسد أو باطل. كما فرق الحنفية بينهما خلافاً للجمهور، وقد فصلنا الكلام في رقم الفتوى ٤ - عند الجمهور الزواج الباطل أو الفاسد: هو ما حصل خلل في ركن من أركانه أو شرط من شروط صحته. وبالتالي لا يترتب عليه أي أثر شرعي قبل الدخول، وأما بعد الدخول قد يترتب عليه بعض الآثار الشرعية.

ثالثاً: العقد الموقوف: هو الذي يفقد أحد شروط النفاذ، كتزويج الفضولي أو تزويج ولي

[يجب نصف المهر إذا وجدها قرناء فطَلَّقَهَا]

المستفتي: غير معروف .

عنوان المستفتي: غير معروف.

تاريخ ورود الفتوى: ١٥ ذو القعدة ١٣١٥ هـ.

السؤال: تزوج زيد بامرأة وجدها قرناء^(١)، وطلقها بعد فترة. هل يجب أداء مهرها؟
يَنْتَوُا تُوجَرُوا .

الجواب

يجب أداء نصف مهرها، فقد ورد في "الذَّر المختار": «يجب نصفه بطلاق قبل وطء أو خلوة»^(٢). وفيه أيضاً: الخلوة^(٣) بلا مانع^(٤)؛ كَرَّتْ^(٥): [هو] التلاحم. وَقَرَنَ: [هو] عظم. وَعَقَلَ: [هو] غدة. كالوطء، في تأكد المهر^(٦).
والله تعالى أعلم .

(١) القرن: القرن في الفرج مانع يمنع سلوك الذكر فيه، إما غدة غليظة أو لحمية مرتتفة أو عظم، وامرأة قرناء بها ذلك. أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء: قاسم بن عبد الله بن أمير علي القنوي الحنفي (٩٧٨ هـ) دار الوفاء جدة، ط ١، ١٤٠٦، باب الولي والكفاءة: ١٥١/١، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (١٠٩٤ هـ) مؤسسة الرسالة بيروت لبنان ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م. فصل القاف: ١١٥٨/١.

(٢) الذَّر المختار، كتاب النكاح، باب المهر: ١١٤/٣.

(٣) الخلوة التي يترتب عليها أثر: هي الخلوة الصحيحة، وقد فصلنا الكلام في بداية رسالة البسط المسجل، ورقم الفتوى ١٧، فارجع إليه.

(٤) أي: لا تثبت الخلوة الصحيحة في وجود أحد الموانع الحسية.

(٥) رَتَّقَ الشيءَ رَتْقاً: سدّه أو لحمها انسداً. فهو أرتق، والمرأة: انسدت فلا تؤتى فهي رتقاء.

جمعه: رتق. انظر: المعجم الوسيط، باب الرء: ٣٢٧/١.

(٦) انظر: الذَّر المختار، كتاب النكاح، باب المهر: ١٢٥/٣.

[تأكد المهر عند الطلاق وحكم استرداد الأغراض التي يقدمها الزوج لزوجته عادة كالحلي وغيرها]

المستفتي: الفارس عبد الله خان .

عنوان المستفتي: حي كوكر، إمارة ريوان، شبه القارة الهندية.

تاريخ ورود الفتوى: ١٠ صفر ١٣١٦ هـ .

السؤال: زيد أخرج زوجته (هندة) باشتباه الزنا من بيته منعاً من النفقة أربعة أشهر، وبعد مضي شهر واحد طَلَّقَهَا في جلسة واحدة ثلاث تطليقات بحضور الشهود. ورفض أداء المهر. وقد تم اتفاقهما حين العقد على إعطاء المنزل بدلاً عن المهر المُسَمَّى، إضافة إلى هذا طالَب في المحكمة باستعادة الأغراض التي قدمها لزوجته كالحلي وغيرها. هل تُجبر المرأة على إعادتها؟

أتشرف بإجابتك بأسرع وقت يمكن مع التوثيق اللازم من الكتب الفقهية المعتمدة وترجمة النصوص العربية. وشكراً.

يَنْتَوُا تُوجَرُوا .

الجواب

أولاً: يتأكد المهر عند الطلاق.

فقد وقع الطلاق؛ لأنه لا يشترط لوقوعه أن يتلفظ أمام الزوجة، أمّا المنزل الذي هو عوض عن المهر، فيجب تسليمه للزوجة من قبل الزوج، وبالتالي تستحق الزوجة استعادته عن طريق القضاء.

ثانياً: حكم استرداد الأغراض التي يقدمها الزوج لزوجته عادة كالحلي وغيرها.

وأما الأغراض التي قدمها الزوج فإذا ثبت بشهود عدل أو بإقراره أنه وهبها، فلا يجوز له الاستعادة بأي حال. جاء في "فتاوى قاضيخان" و"العالمكيرية" «إذا

وهب أحد الزوجين لصاحبه، لا يرجع في الهبة، وإن انقطع النكاح بينهما»^(١).

وإذا ثبت عن أحد طرق الإثبات الشرعية بأن الشيء المعين يهبه الزوج عادة في العرف السائد عندهم، فهي أيضاً من ممتلكات الزوجة باعتبار العرف الشرعي كما صرح به الفقهاء: «المعهود عرفاً كالمشروط نصاً»^(٢).

ولكن الزوج لو صرح بالاستخدام دون التملك، فتجبر الزوجة على الإعادة؛ لأن الأغراض عندها ملك للزوج، وقد قعد العلماء: «الصريح يفوق الدلالة»^(٣).

وكل شيء لم يثبت تملكها صراحةً أو عرفاً فهو من ملك الزوج، ومن ثمة تجبر الزوجة على إعادته، ولكن لا يُعبرُ قوله بعدم التملك في الأشياء التي يجب أدائها ضمن النفقة كالملابس وغيرها.

وفي "العقود الدرية": قال في "البحر": وفي "البدائع": أقرت بالملك لزوجها، ثم ادعت الانتقال إليها، ولا يثبت الانتقال إلا بالبينة، ولا بُد من بيّنة على الانتقال إليها منه بهبة أو نحو ذلك، ولا يكون استمتاعها بمشريه ورضاه بذلك دليلاً

(١) الفتاوى الهندية، كتاب الهبة، الباب الخامس في الرجوع في الهبة ٤/ ٤٣٢؛ فتاوى قاضيخان، كتاب الهبة، فصل في الرجوع في الهبة: ١٨٥/٤.

(٢) قاعدة فقهية معروفة تدرج تحت أحد القواعد الخمسة الأساسية «العادة محكمة» ذكرها كثير من الفقهاء باللفظ متقاربة. نحو: المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً، أو نصاً، أو لفظاً، ذكرها ابن نجيم في الأشباه والنظائر، في القاعدة الخامسة، المبحث الثالث، وفي البحر الرائق في باب التوكيل، والبابرتي في العناية شرح الهداية، باب الصلح في الدين. وابن عابدين في رد المحتار، في كتاب البيوع، مطلب في بيع الثمر والزروع. وشيخي زاده في مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، باب الوصية للأقارب.

(٣) قاعدة فقهية معروفة تدرج تحت قاعدة «اليقين لا يزول بالشك». ذكرها الفقهاء والأصوليون باللفظ متقاربة. نحو: الصراحة أقوى من الدلالة. لا عبرة بالدلالة في مقابلة التصريح، لا عبرة بالدلالة في مقالة النص. انظر: كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي: علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري (٧٣١ هـ) دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٧ م باب محل الخبر: ٤٢/٣؛ البحر الرائق، كتاب النكاح باب المهر: ٣٠٦/٣؛ الحاشية الطحطاوية كتاب النكاح، باب المهر: ٦٤/٢.

على أنه ملكها ذلك، كما تفهمه النساء والعوام، وقد أفتيت بذلك مراراً، وينبغي تقييده بما لم يكن من ثياب الكسوة الواجبة على الزوج^(١).
والله تعالى أعلم.

(١) انظر: البحر الرائق، كتاب الدعوى باب التحالف: ٣٨٣/٧؛ بدائع الصنائع، كتاب النكاح، فصل ومما يتصل بهذا اختلاف الزوجين في متاع البيت ولا بيّنة لأحدهما: ٣١٠/٢. وجاء في العقود الدرية: «قل في البحر بعد سرد الأقوال في مسألة اختلاف الزوجين من باب التحالف ما نصه: وفي البدائع: هذا كله إذا لم تقر المرأة أن هذا المتاع اشتراه، فإن أقرت بذلك سقط قولها؛ لأنها أقرت بالملك لزوجها، ثم ادعت الانتقال إليها، فلا يثبت إلا بالبيّنة. انتهى، وكذا إذا ادعت أنها اشترته منه كما في الخانية». كتاب الدعوى، في مسألة: سئل في رجل مات عن زوجة وورثة غيرها، وخلف تركته مشتملاً بعضها على أو أن معلومة. ٣١/٢.

في عدة الأخوت. قوله: في القبل. فلو في الدبر لا يلزمه مهر " الخلاصة " (١) و " القنية " (٢)؛ فلا يجب بالمس والتقبيل بشهوة شيء بالأولى كما صرحوا به أيضاً " بحر " (٣). وفي الدر [المختار] من [باب] العدة: «الخلوة في النكاح الفاسد لا توجب العدة، والطلاق فيه لا ينقص عدد الطلاق؛ لأنه فسخ. جوهرة» (٤) (٥) (٦). والله تعالى أعلم.

(١) خلاصة الفتاوى: الإمام طاهر بن أحمد بن عبد الرشيد البخاري (٥٤٢ هـ) فقيه حنفي من أهل بخارى. وهو كتاب مشهور معتمد في مجلد، ذكر في أوله: أنه كتب في هذا الفن خزائن الواقعات وكتاب النصاب، فسأل بعض إخوانه تلخيص نسخة قصيرة يمكن ضبطها، فكتب الخلاصة، جامعة للرواية، خالية عن الزوائد مع بيان مواضع المسائل. انظر: كشف الظنون: ٧١٨/١؛ الجواهر المضية، برقم (٦٩٣): ٢٦٥/١.

(٢) انظر: القنية المنية، كتاب النكاح، باب في النكاح الفاسد: ص ٧٧، عند قوله: «الخلوة في النكاح الفاسد لا توجب المهر والعدة في الشامل، إذا أتاه في الدبر في النكاح الفاسد لا يجب المهر لأنه ليس بمحل النسل».

(٣) انظر: رد المحتار، كتاب النكاح، باب المهر، مطلب في النكاح الفاسد: ١٤٥/٣؛ البحر الرائق، كتاب النكاح، باب المهر: ٢٩٦/٣. عند قوله: «وأراد بالموطن الجماع في القبل؛ لأنه لو وطئها في الدبر في النكاح الفاسد لا يلزمه شيء من المهر؛ لأنه ليس بمحل النسل كما في الخلاصة والقنية، فلا يجب بالمس والتقبيل بشهوة شيء بالأولى كما صرحوا به أيضاً».

(٤) الجوهرة النيرة: للإمام أبي بكر بن علي بن محمد الحداد الزبيدي المتوفى في حدود (٨٠٠ هـ) فقيه حنفي يمني شارك في بعض العلوم، لم يصنف أحد من العلماء الحنفية باليمن مثلها كثرة وإفادة، شرح المختصر القدوري في ثلاث مجلدات وسماه: السراج الوهاج الموضح لكل طالب محتاج، ثم اختصر هذا الشرح وسماه: الجوهرة النيرة.

ويحققه الأخ الفاضل محمد عمران شودري في جامعة أم درمان الإسلامية بسودان تحت إشراف الدكتور زعترى. انظر: كشف الظنون: ١٦٣١/٢؛ البدر الطالع: ١٦٦/١.

(٥) الدر المختار، كتاب الطلاق، باب العدة: ٥٧٥/٣.

(٦) الجوهرة النيرة، عند قوله: «توجب الخلوة الصحيحة العدة في النكاح الصحيح دون الفاسد؛ لأن النكاح الفاسد لا يوجب التسليم ولا يبيح الوطء». كتاب النكاح، باب المهر: ٨٢/٢ - ٨٣. عند قول القدوري: «وإذا تزوج الرجل صغيرة وكبيرة فأرضعت الكبيرة الصغيرة حرمتا على الزوج».

[رقم الفتوى ٢٥]

يجب أقل الشئيين من مهر المثل أو المسمى في حالة الدخول عند فساد النكاح

المستفتي: الشيخ المولوي السيد كريم رضا.

عنوان المستفتي: كثرة داك خانة، أديرة، محافظة كيا، شبه القارة الهندية.

تاريخ ورود الفتوى: غرة جمادي الآخرة ١٣١٧ هـ.

السؤال: قد جمع الشخص أختين من الرضاغة في نكاحه جاهلاً بحرمته ذلك، فلما علم بالحرمة أراد أن يطلق الزوجة الثانية، ولكنها طالبت بأداء المهر.

هل يقع الطلاق عليها أم يكفي التفريق فقط، وما الحكم بالنسبة للمطلبة بالمهر؟
يَبْنُوا تَوْجَرُوا .

الجواب

إذا جمع الأختين جهلاً فقد فسد النكاح الثاني، ويجب التفرقة والمشاركة (١)، ويعتبر فسحاً لا طلاقاً ولو تلفظ به.

أما المهر فيجب أداء أقل الشئيين - مهر المثل أو المسمى - في حالة دخول قدر الحشفة من الذكر في فرج المرأة، ولا يلزم شيء عند الخلوة الصحيحة والتقبيل بشهوة أو الإتيان في دبرها. وفي " الدر المختار " : يجب مهر المثل في نكاح فاسد، وهو الذي فقد شرطاً من شرائط الصحة كشهود بالوطء في القبل لا بغيره كالخلوة؛ لحرمة وطئها ولم يزد على المسمى (٢)، ولو كان دون المسمى لزم مهر المثل (٣).

وفي رد المحتار: قوله كشهود. ومثله تزوج الأختين معاً، ونكاح الأخت

(١) وقد ذكرنا الفرق بين المصطلحات الفقهية الثلاثة: الطلاق والفسخ والمشاركة في رقم الفتوى ٢١ فارجع إليه.

(٢) إذا فسد النكاح هل يجب مهر المثل أو المسمى وقد فصلنا الكلام في رقم الفتوى ٤، و٢١ فارجع إليه لمزيد من التفاصيل.

(٣) انظر: الدر المختار، كتاب النكاح، باب المهر: ١٤٤/٣.

وفي " الدر المختار " : أقله عشرة دراهم فضة وزن سبعة مثاقيل^(١)، مضروبة كانت أو لا، ولو ديناً أو عرضاً قيمته عشرة وقت العقد^(٢). وفي " رد المحتار " : «فلو سُمي عشرة تيراً أو عرضاً، قيمته عشرة تيراً لا مضروبة صح»^(٣).

ووزن عشرة دراهم يساوي - كما ذكرنا - ٢ (تولة) وسبع ونصف ماشة أو بالعملة الرائجة في شبه القارة الهندية روبيتين و١٣ آنة^(٤) إلا ربع. وخمس القرش^(٥). وهذا هو المقدار إذا دفع كامل المبلغ في العملة الرائجة (الروبية) بالوزن^(٦) : «لأن الجنس لا معتبر فيه للقيمة»^(٧) (٨).

وإن أراد دفع القيمة، فيدفع ما يعادل قيمة: ٢ تولة وسبع ونصف ماشة من وزن الفضة. وإذا كان ١٢ تولة من الفضة مثلاً، يدفع ما يساوي قيمته، والروبية الواحدة و ١٥ ونصف آنة.

والله تعالى أعلم.

(١) قل الحنفية. أقل المهر عشرة دراهم، وقل المالكية في المشهور: أقله ربع دينار شرعي، أو ثلاثة دراهم فضة خالصة. ولم يحدد الشافعية والحنابلة أقل مقداره. وأجمع الفقهاء على عدم تحديد القدر الأعلى من المهر. كما ذكرنا التفصيل في رقم الفتوى ٥ فارجع إليه.

(٢) انظر: الدر المختار، كتاب النكاح، باب المهر: ١١٠/٣. عند قوله - مع تنوير الأبصار -: «وزن سبعة مثاقيل كما في الزكاة، مضروبة كانت أو لا ولو ديناً أو عرضاً».

(٣) رد المحتار، كتاب النكاح، باب المهر: ١٠١/٣ - ٣٠٢.

(٤) روبية واحدة تقسم إلى ١٦ آنة.

(٥) ذكر المؤلف بالتفصيل في رقم الفتاوى ١١.

(٦) في عصر المؤلف كانت تتداول الروبية الفضية بالوزن.

(٧) أي: إذا دفع الروبية الفضية بحساب الوزن فيدفع كلها بالوزن، دون أداء قيمة البعض والوزن لبعض الآخر.

(٨) وما بين القوسين الكبيرين من كلام المؤلف لم أعربه، وإنما نقلته دون أي تصرف.

أرقام الفتوى ٢٦

[وزن عشرة دراهم وقيمتها حسب التقديرات الحديثة]

المستفتي: السيد عبد الرحمن خان.

عنوان المستفتي: جنكل كوكرة، الصندوق البريد كولا، محافظة كيري، شبه القارة الهندية.

تاريخ ورود الفتوى: ٣ جمادي الآخر ١٣١٧ هـ.

السؤال: تزوج زيد هنداً بمهر قدره عشرة دراهم، وهو غير معروف في بلاد شبه القارة الهندية. فهل يبرأ بدفع ما يساوي وزنه من الفضة، أو يجب أداء ما يعادل قيمته في العملة الرائجة (الروبية) وكم قدره الآن، مع بيان أقل مقدار المهر؟
بَيَّنُوا تَوَجَّرُوا .

الجواب

يبرأ بأداء ما يساوي عشرة دراهم من وزن الفضة، ولا يلزم دفع السكة المضروبة بنفسه، وهو أقل المهر، ووزنه ٢ (تولة)^(١) وسبع ونصف ماشة - أعني من تولة: التي تعادلها الروبية الإنكليزية الواحدة إحدى عشر وربع ماشة، ولا أقصد تولة: التي تساويها الروبية الواحدة كاملة^(٢) كما في بعض البلاد - أو ما يعادل قيمتها في العملة الرائجة الآن.

(١) التولة الواحدة تساوي ١٢ ماشة. والماشة الواحدة تساوي حسب التقديرات الحديثة: ٩٧٢ ملي غرام، وبالنسبة لتولة واحدة تساوي: ١١.٦٦٤ غراماً. ووزن عشرة دراهم يساوي: ٢ تولة وسبع ونصف ماشة. ما يعادل حسب التقديرات الحديثة: ٣٠٠٠٠ غراماً من الفضة. حسب تحقيق المؤلف كما فصلنا في رقم الفتوى ١١.

(٢) تولة كانت تتداول في عصر المؤلف في وزن: أولهما - ما قصد المؤلف -: الروبية الإنكليزية تعادلها: ١١ ماشة وربع. علماً أن ١٢ ماشة تساوي تولة واحدة. ثانيهما: الروبية الإنكليزية تعادل تولة كاملة أي: ١٢ ماشة. الفرق بينهما: تولة ما قصد المؤلف أقل قدر ٢٤٣ ملي غرام من التولة الرائجة في بعض بلاد أخرى. ونستنتج من هذا الاختلاف أن وزن تولة لم تكن مستقرة في شبه القارة الهندية في عصر المؤلف، وكيف بعد مرور أكثر من مئة عام؟ وما هذه التولة التي تتداول الآن في بداية القرن الواحد والعشرين الميلادي؟

وفي " الدر المختار " : « زيد على ما سمي فإنها تلزمه بشرط قبولها في المجلس، أو قبول ولي الصغيرة، ومعرفة قدرها، وبقاء الزوجية على الظاهر. "نهر"»^(١).

وفي " رد المحتار " : أفاد أنها صحيحة ولو بلا شهود أو بعد هبة المهر والإبراء، وهي من جنس المهر أو من غير جنسه. " بحر " ^(٢). وفي أنفع الوسائل^(٣) : لا يشترط

ويستدلون بقوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ٢٤/٤].

فكل ما يتناوله الرضا يلحق به؛ لأن ما بعد العقد زمن لفرض المهر فكان حالة الزيادة كحالة العقد. انظر: البحر الرائق، كتاب النكاح، باب المهر، عند قوله: «ودل وضع المسألة على جواز الزيادة في المهر بعد العقد، وهي لازمة له بشرط قبولها في المجلس على الأصح»: ٢٦١/٣، الذخيرة للقرافي، كتاب النكاح، الفصل السادس في زيادة الزوج بعد التقدير: ٤/ ٣٦١، الشرح الكبير على متن المقنع، كتاب الصداق، فصل الزيادة في الصداق بعد العقد تلحق به نص عليها أحمد: ٢١/٨.

جاء في الفتاوى الهندية: «الزيادة في المهر صحيحة حال قيام النكاح عند علمائنا الثلاثة، كذا في المحيط. فإذا زادها في المهر بعد العقد لزمته الزيادة...». الفتاوى الهندية، كتاب النكاح، الفصل السابع في الزيادة في المهر، والخط عنه فيما يزيد وينقص: ٢١٣/٧.

وقال الشافعية: لا تلحق الزيادة بالعقد، فإن زادها فهي هبة تفتقر إلى شروط الهبة، وإن طلقها بعد هبتها لم يرجع بشيء من الزيادة؛ لأن الزوج ملك البضع بالمسمى في العقد، فلم يحصل بالزيادة شيء من المعقود عليه، فلا تكون عوضاً في النكاح، كما لو وهبها شيئاً. انظر: مغنى المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج: محمد بن أحمد الشربيني (٩٧٧ هـ) على متن المنهاج لأبي زكريا محي الدين بن شرف النووي (٦٧٦ هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٧٧ هـ / ١٩٥٨ م: ٧٤٤/٦.

(١) الدر المختار، كتاب النكاح، باب المهر: ١٢٢/٣. وجاء في النهر الفائق: «جواز الزيادة فيه، سواء كان من جنس المهر أو لا، من زوج أو ولي... بشرط أن تكون معلومة القدر... ويشترط أن تقبل في المجلس على الأصح». كتاب النكاح، باب المهر، رقم اللوحة ٣١٦/ب.

(٢) وجاء في البحر الرائق: «وأطلق في صحة الزيادة، أفاد أنها صحيحة بلا شهود كما في القنية، وشمل الزيادة بعد هبة المهر والإبراء منه، وشمل ما إذا كانت الزيادة من جنس المهر أو من غير جنسه كما في أنفع الوسائل». كتاب النكاح، باب المهر: ٢٦٢/٣.

(٣) أنفع الوسائل إلى تحرير المسائل (الفتاوى الطرطوسية): للقاضي برهان الدين إبراهيم بن علي الطرطوسي الحنفي (٧٥٨ هـ) وقد ترجمناه عند أول وروده.

[رقم الفتوى ٢٧]

[الزيادة في المهر بعد العقد تلحق به]

المستفتي: غير معروف .

عنوان المستفتي: غير معروف .

تاريخ ورود الفتوى: ٢٧ شوال ١٣١٧ هـ.

السؤال: تزوج زيد بهند وسمى مهرها عند انعقاد النكاح خمسة وعشرون ألف [روية قضية] وأراد أن يضيف إليه بعض الشيء. هل له ذلك، وما هي الشروط؟
يَبْنُو. تُوجَرُوا .

الجواب

من حق الزوج أن يزيد مهر زوجته، ولا يلزمه أي قيد من الزمان والمكان والشهود، ولا يلزم تجديد النكاح، ولا يجب أن تكون الإضافة من جنس المهر السابق، بل يجوز ولو كان سابقاً على شكل عملة رائجة والآن قطعة من الأرض مثلاً. كما لا يشترط بقاء المهر السابق أو العفو عنه.

ويشترط لذلك شرطان متفق عليهما، وآخر مختلف فيه:

١. أن يكون معلوم المقدار نوعاً وجنساً. فإن قال: قد زدت مهر. دون تعيين نوع المال وجنسه وقدره. لم يتعين شيء.
٢. قبول الزوجة في نفس المجلس. فإن لم تقبل أو قبلت في مجلس آخر، لم يتعين شيء.

٣. الشرط المختلف فيه: أن يكون ذلك في بقاء النكاح. فلو أضاف بعد موتها أو بعد الطلاق البائن، أو بعد انقضاء العدة في الرجعي، لا يقبل ذلك في رواية، ويصح في رواية ثانية، وقد رجح في " النهر الفائق " ^(١) الرواية الأولى معتبراً بظاهر الرواية ^(٢).

(١) انظر: النهر الفائق، كتاب النكاح، باب المهر عند قوله: «الزيادة في المهر بعد الفرقة باطلة». رقم اللوحة: ٣١٦/ب.

(٢) ذهب الجمهور: منهم الحنفية والمالكية والحنابلة إلى أن الزيادة في المهر بعد العقد تلحق به—

فيها لفظ الزيادة بل تصح بلفظها، وبقوله: راجعتك بكذا. إن قبلت، وكذا بتجديد النكاح، وإن لم يكن بلفظ الزيادة على خلاف فيه، وكذا لو أقر لزوجه بمهر، وكانت قد وهبته له، فإنه يصح إن قبلت في مجلس الإقرار، وإن لم يكن بلفظ الزيادة^{(١)(٢)}.

والله تعالى أعلم.

[رقم الفتوى ٢٨]

[تستحق المرأة حبس النفس حتى قبض المهر المُعَجَّل]

المستفتي: غير معروف.

عنوان المستفتي: غير معروف.

تاريخ ورود الفتوى: ٢٨ شوال ١٣١٧ هـ.

السؤال: قد دفع زوج هند سُدُس المهر المُعَجَّل، فهل تستحق المطالبة بالباقي قبل الافتراق، إذا زفت قبل الخلوة الصحيحة؟
يَبْنُو تَوْجَرُوا .

الجواب

تستحق المرأة المطالبة بالمهر المُعَجَّل كله قبل الطلاق أو الموت، وحتى بعد الدخول برضاها في المذهب الصحيح الراجح، كما أنه يحق لها حبس نفسها ومنع الزفاف والاستمتاع بها قبل قبض المهر المُعَجَّل كاملاً^(١).

وفي "الدُر المختار": «لها منعه من الوطء ودواعيه... ومن السفر بها ولو بعد وطء وخلوة رضيتهما؛ لأن كل وطأة معقود عليها، فتسليم البعض لا يوجب تسليم الباقي؛ لأخذ ما بين تعجيله من المهر كله أو بعضه، أو أخذ قدر ما يعجل لمثلها عرفاً، به يفتي»^(٢).

وفيه أيضاً: «لها السفر والخروج من بيت زوجها للحاجة، وزيارة أهلها بلا إذنه ما لم تقبض^(٣) المهر المُعَجَّل»^(٤).
والله تعالى أعلم.

(١) انظر مزيداً من التفاصيل في أول فتوى من هذا الكتاب، باب المهر، المبحث الأول: في رسالة البسط المسجل في امتناع الزوجة بعد الوطء للمُعَجَّل.

(٢) الدُر المختار، كتاب النكاح، باب المهر: ١٥٧/٣.

(٣) وفي نسختي من الدُر المختار مع تنوير الأبصار: «ولها زيارة أهلها بلا إذنه ما لم تقبضه المُعَجَّل».

(٤) الدُر المختار، كتاب النكاح، باب المهر: ١٥٩/٣. وفي نسختي من الدُر المختار: «ما لم تقبضه أي: المُعَجَّل».

(١) انظر: رد المحتار، كتاب النكاح، باب المهر، مطلب في أحكام المتعة: ١٢٣/٣.

(٢) أنفع الوسائل في مطلب جواز زيادة المهر والحط منه، عند قوله: «تزوجها على مهر مسمى ثم زاد في المهر بعد العقد...» رقم اللوحة: ٥ / ب .

[رقم الفتوى ٢٩]

[مهر فاطمة الزهراء رضي الله عنها ومقدراه في الشريعة الإسلامية]

المستفتي: غير معروف.

عنوان المستفتي: غير معروف.

تاريخ ورود الفتوى: ٢٦ المحرم الحرام ١٣١٨ هـ.

السؤال: الرجاء إبداء الرأي الشرعي حول ما يلي :

أولاً: ما هو مقدار المهر في الشريعة الإسلامية؟

ثانياً: وماذا قُور في مهر فاطمة رضي الله عنها؟

يَبَيَّنُوا تَوْجَرُوا .

الجواب

أولاً: حدد الشرع أقل قدر المهر عشرة دراهم، أي: ما يعادل بالعملة الرائجة في شبه القارة الهندية روبيتين [فضيتين] و ١٣ آنة^(١) إلا ربعاً. وخُمُس القرش^(٢).

ولم يحدد الشرع الحد الأعلى منه، ويجب الأكثر مهما كان قدره إن سمي ذلك^(٣).

ثانياً: مهر فاطمة رضي الله عنها كان أربع مائة مثقال فضة، أي: ما يساوي حسب العملة الرائجة الآن زنة مائة وستين روبية^(٤).

والله تعالى أعلم .

(١) روبية واحدة تنقسم إلى ١٦ آنة .

(٢) وقد فصل المؤلف الكلام في رقم الفتوى ١١ و ٢٠، بأن وزن عشرة دراهم يساوي: ٢ تولة وسبع ونصف ماشة. الدرهم الواحد ما يعادل وزنه حسب التقديرات الحديثة ٣,٠٦١ غراماً عند الحنفية، وعشرة دراهم تساوي ٣٠,٦١٨ غراماً من الفضة، حسب تحقيق المؤلف، وبحسب تحقيق محققي العرب: الدرهم الواحد عند الحنفية يساوي ٣,١٢٥ غراماً. وعند الجمهور ٢,٩٧٥ غراماً.

(٣) قد فصلنا الكلام في تحديد قدر المهر في رقم الفتوى ٥ فارجع إليه.

(٤) وقد استوفى المؤلف الكلام في رقم الفتوى ٢٠ في صداق أمهات المؤمنين وفاطمة الزهراء رضي الله عنهن، وقدر الدينار والدرهم حسب التقديرات الحديثة، حيث أورد عدة الروايات في مهر فاطمة رضي الله عنها، ثم قام برفع التعارض بين أصح الروايات الثلاثة. وقد قمنا بتخريجها جميعاً مع الحكم. فارجع إليه.

[رقم الفتوى ٣٠]

[مصطلح المهر الشرعي والعدول إلى مهر المثل وضابطه]

المستفتي: القاضي محمد نبي جان .

عنوان المستفتي: فريد بور، محافظة البريلي، شبه القارة الهندية.

تاريخ ورود الفتوى: ٢٧ رمضان ١٣١٨ هـ.

السؤال: تزوج شخص بمهر شرعي وأراد تطليق الزوجة لنشوزها، فما هو المقدار الذي عليه أن يدفعه، علماً أنه مقروض بقرض ربوي؟
يَبَيَّنُوا تَوْجَرُوا .

الجواب

إذا عني الناس بالمهر الشرعي) أقل قدر للمهر شرعاً؟

فهو عشرة دراهم، أو ما يعادله بالعملة الرائجة .

أما إذا كانوا يعنون بهذا مهر فاطمة الزهراء رضي الله عنها بنت الرسول ﷺ؟

فقد كان مهرها رضي الله عنها أربع مائة مثقال فضة، ومقداره حسب العملة الرائجة اليوم^(١) مائة وستون روبية^(٢).

وإذا كانوا يستخدمون هذا الاصطلاح دون معلوم ذهني يخصصه حيث إنهم لا يعنون به شيئاً أصلاً ولا يعرفون المراد منه، فيجب مهر المثل^(٣) وهو مهر امرأة

(١) أول ذي القعدة ١٣٠٦ هـ. في شبه القارة الهندية.

(٢) وقد استوفى المؤلف الكلام في رقم الفتوى ١١، في صداق أمهات المؤمنين وفاطمة الزهراء رضي الله عنهن، وقدر الدينار والدرهم حسب التقديرات الحديثة فارجع إليه.

(٣) قسم الفقهاء المهر إلى قسمين:

أولاً: المهر المُسمّى: فهو ما سمي في العقد أو بعده برضا الطرفين، بأن اتفق عليه في العقد صراحة، أو بعده بالتراضي، أو عن طريق الحاكم بقوله تعالى: ﴿وَقَدْ فَوَضَّيْنَاهُ لَهَا فَرِيضَةً قَبْلَ أَنْ يَنْكِحَهَا﴾ [البقرة: ٢٣٧]. وكل ما يقدمه الزوج عرفاً لزوجته قبل الزفاف أو بعده، كضياف الزفاف أو هدية الدخول أو بعده فهو أيضاً من المهر المُسمّى؛ لأن المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً.

ثانياً: مهر المثل: وإذا لم يسم مهرأ، أو سمي بما لا يصلح وجب مهر المثل. فقد اختلف الفقهاء في تحديده: (أ) مهر المثل عند الحنفية: مهر امرأة تماثل الزوجة وقت العقد من جهة

تماثل الزوجة وقت العقد من جهة أبيها، كأختها وعمتها وبنات عمها، في بلدها وعصرها. وتكون المماثلة في الصفات كالجمال والسن والبكارة والعقل والدين؛ لأن الصداق يختلف باختلاف المال والجمال والعقل والدين وحدثة

أبيها، لا أمها كأختها وعمتها وبنات عمها، في بلدها وعصرها. وتكون المماثلة في الصفات المرغوبة عادة؛ وهي السن والعقل والدين؛ لأن الصداق يختلف باختلاف البلدان، فيزداد مهر المرأة لزيادة مالها وجمالها وعقلها ودينها وحدثة سنّها، ليكون الواجب لها مهر مثل نسائها. فإن لم يوجد من تماثلها من جهة أبيها، اعتبر مهر المثل لامرأة تماثل أسرة أبيها في المنزلة الاجتماعية. انظر: بدائع الصنائع، كتاب النكاح، فصل ومنها أن يكون النكاح صحيحاً، عند قوله: «ثم تفسير مهر المثل هو: أن يعتبر مهرها بمهر مثل نسائها من أخواتها لأبيها وأمها أو لأبيها وعمتها وبنات أعمامها في بلدها وعصرها»: ٢٨٧/٢.

(ب) ذهب المالكية في اعتبار مهر المثل بأقارب الزوجة، وحالها في حسبها ومالها وجمالها، مثل مهر الأخت الشقيقة أو لأب، لا الأم ولا العمّة لأم. أي: أخت أبيها من أمه، فلا يعتبر صداق المثل بالنسبة إليهما؛ لأنهما قد يكونان من قوم آخرين. انظر: البهجة في شرح التحفة، باب النكاح وما يتعلق به، عند قوله: «ومهر المثل: ما يرغب به مثله فيها، باعتبار دين وجمال وحسب ومال وبلد...»: ٣٩٣/١.

(ج) ومهر المثل عند الشافعية: تعتبر كل الصفات التي يرغب بها الزوج في زوجته عادة. وذهب الشافعية في اعتبار مهر المثل بمهر نساء العصابات، وتعتبر بالأقرب فالأقرب منهن، وأقربهن الأخوات وبنات الإخوة والعمات وبنات الأعمام، فإن لم يكن لها نساء عصابات، اعتبر بأقرب النساء إليها من الأمهات والخالات؛ لأنهن أقرب إليها، فإن لم يكن لها أقارب، اعتبر بنساء بلدها، ثم بأقرب النساء شَبهاً بها. انظر: المجموع، كتاب النكاح، فصل ويعتبر مهر المثل بمهر نساء العصابات: ٣٧٥/١٦.

(د) وقال الحنابلة: في اعتبار مهر المثل بمن يساويها من جميع أقاربها، من جهة أبيها وأمها، كأختها وعمتها، وبنات عمتها وأمها، وخالتها وغيرهن القربى. انظر: كشف القناع، كتاب الصداق، فصل ومهر المثل معتبر بمن يساويها من جميع أقاربها من جهة أبيها وأمها: ١٧٧/٥.

والشيء الذي لا يختلف فيه أحد من الفقهاء؛ وهو اعتبار المساواة في التدين والمال والجمال والعقل والأدب والسن والبكارة والثبوية والبلد والنسب والحسب، وما يعد من مفاخر الآباء من كرم وعلم وحلم ونجدة وصلاح وإمارة، ونحوها من كل ما يختلف لأجله الصداق. وتلاحظ هذه الأوصاف في النكاح الصحيح يوم العقد، وفي النكاح الفاسد يوم الوطء.

سنّها، فيزداد مهر المرأة لزيادة مالها وجمالها وعقلها ودينها، فلا بد من المماثلة بين المرأتين في هذه الصفات، ليكون الواجب لها مهر مثل نسائها. فإن لم يوجد من تماثلها من جهة أبيها، اعتبر مهر المثل لامرأة تماثل أسرة أبيها في المنزلة الاجتماعية^(١).

والله تعالى أعلم.

(١) قد استوفى المؤلّف الكلام في توضيح اصطلاح (المهر الشرعي) في رقم الفتوى ٥ فارجع إليه.

[رقم الفتوى ٣١]

[المهر المؤخر وحكمه]

المستفتي: غير معروف.

عنوان المستفتي: غير معروف.

تاريخ ورود الفتوى: ٢٨ ذو القعدة ١٣١٨ هـ.

السؤال: زُوج زيد أخته الصغيرة بمهر قدره خمسة آلاف روية وديناران من الذهب، وقد صُرح عند انعقاد النكاح بأنه لا يؤدي في الحال ولا عند الزفاف، ولا في ميعاد معين.

هل تستحق هي أو وليها المطالبة بالمهر أو بجزء منه بعد ما تزف إلى زوجها، وماذا يسمى هذا المهر؟
يَتَنَوَّأ تَوَجَّرُوا .

الجواب

لا يعتبر هذا المهر مُعَجَّلاً ولا مُؤَجَّلاً؛ لأنه لم يقرر له ميعاد ولا شرط أدائه قبل الزفاف، فهو مهر مؤخر بناء على العرف؛ ومن ثمة لا تستحق الزوجة المطالبة به قبل الطلاق أو الموت^(١). وفي "رد المحتار": «لو مات زوج المرأة، أو طلقها بعد عشرين سنة من وقت^(٢) النكاح، فلها طلب مؤخر المهر؛ لأن حق طلبه إنما ثبت لها بعد الموت أو الطلاق لا من وقت النكاح»^(٣).

والله تعالى أعلم.

[رقم الفتوى ٣٢]

[أقسام المهر من حيث التعجيل

والتأجيل ووزنة الدينار حسب التقديرات الحديثة]

المستفتي: غير معروف.

عنوان المستفتي: غير معروف.

تاريخ ورود الفتوى: ٢٨ ذو القعدة ١٣١٨ هـ.

السؤال: الرجاء إبداء الحكم الشرعي فيما يلي:

أولاً: ما معنى المهر المؤجل؟

ثانياً: وما معنى غير المؤجل؟

ثالثاً: وما معنى المهر المُعَجَّل (الحرف الثاني منها عين مهملة)؟

رابعاً: كم يساوي الدينار الواحد من الذهب بالعملة الرائجة (الروبية)؟

يَتَنَوَّأ تَوَجَّرُوا .

الجواب

أولاً: المهر المؤجل: هو الذي حدد ميعاد لأدائه بعد عشرة سنين مثلاً. ولا يحق للزوجة المطالبة به قبل الميعاد المحدد، ((فإن كان مع نفي الأجل كان مُعَجَّلاً وإلا فلا))^(١).

ثانياً: غير المؤجل [أو المؤخر]: هو الذي لم يتعين ميعاد لأدائه، وهو مؤخر إلى افتراقهما بالطلاق أو الموت بناء على العرف، ولا يحق للزوجة المطالبة به قبلهما.

ثالثاً: المهر المُعَجَّل: هو الذي قرر أدائه قبل الزفاف. وللزوجة حق المطالبة به على الفور، والامتناع عن الزفاف حتى قبضه. وفي "النفاية": «المُعَجَّل والمُؤَجَّل إن يَتَنَوَّأ فذاك، وإلا فالمتعارف»^(٢). والله تعالى أعلم^(٣).

رابعاً: الدينار الشرعي يعادل عشرة دراهم، والدرهم الواحد يساوي حسب

(١) قد استوفى المؤلّف الكلام في أقسام المهر مع الحكم في رقم ١٦، و٣٢ فارجع إليه.

(٢) وفي نسختي من رد المحتار: «أو طلقها بعد عشرين سنة مثلاً من وقت النكاح».

(٣) رد المحتار، كتاب القضاء، فروع القضاء مظهر لا مثبت، مطلب هل يبقى النهي بعد موت

(١) وما بين القوسين الكبيرين من كلام المؤلّف لم أعربه، وإنما نقلته دون أي تصرف.

(٢) النفاية (مختصر الوقاية)، كتاب النكاح، فصل في المهر: ٢٦٥/٢.

(٣) قد استوفى المؤلّف الكلام في أقسام المهر مع الحكم في رقم ١٦ فارجع إليه.

العملة الرائجة روبيتين [فضيتين] و ١٣ آنة إلا ربعاً. وخمس القرش. كما حققنا في [باب] الزكاة^(١) من فتاوانا^(٢).

والله تعالى أعلم .

[رقم الفتوى ٣٣]

تحديد الدرجات في المهور من خرافات القضاة ولا يجوز إسناد ذلك إلى الشرع المستفتي: غير معروف.

عنوان المستفتي: غير معروف.

تاريخ ورود الفتوى: غير معروف.

السؤال: تزوج شخص بامرأة وسمى لها مهرأ من الدرجة الثانية، وقال القاضي الشرعي أثناء خطبة النكاح: يجب التصريح بمقدار المهر؛ لأنني لا أعرف قدر الدرجة الأولى، والثانية، والثالثة، والرابعة بحسب العملة الرائجة (روية)^(١).

فأجاب أحد الشهود: إن الدرجة الثانية خمس وعشرون روبية، [فما حكم هذه الدرجات وما مقدارها؟]

يَبْتَغُوا ثَوَجَرُوا .

الجواب

قد حدد الشرع الحد الأدنى من المهر، وهو أن لا يقل عن عشرة دراهم^(٢)، أي: ما يعادل حسب العملة الرائجة روبيتين [فضيتين] و ١٣ آنة إلا ربعاً. وخمس القرش^(٣)، وكل ما عدا ذلك من الدرجات فهي من خرافات القضاة، ولا يجوز إسنادها إلى الشرع.

فقد كانت مهور أمهات المؤمنين رضي الله عنهن خمس مائة درهم، أي: ما يعادل في العملة الرائجة مائة وأربعين روبية، عدا مهر أم حبيبة رضي الله عنها،

(١) الروية هي العملة الرائجة في شبه القارة الهندية، وكانت فضية مضروبة في عصر المؤلف، والآن تحولت إلى نقود ورقية.

(٢) هذا ما قال الحنفية: أقل المهر عشرة دراهم، وقال المالكية في المشهور: أقله ربع دينار شرعي، أو ثلاثة دراهم فضة خالصة. ولم يحدد الشافعية والحنابلة أقل مقداره. وأجمع الفقهاء على عدم تحديد القدر الأعلى من المهر. كما ذكرنا التفصيل في رقم الفتوى ٥ فارجع إليه.

(٣) وقد استوفى المؤلف الكلام في رقم الفتوى ٢٦، ١١، ٢٠، في وزن الدرهم والدينار حسب التقديرات الحديثة فارجع إليه لمزيد من التفاصيل.

(١) من هذا الكتاب (الفتوى الرضوية) كتاب الزكاة رقم الفتوى ١٢ - ١٨، ٨٥/١٠ وما بعدها. ورقم الفتوى ٣٤، ١٤٠/١٠ وما بعدها.

(٢) وقد فصل المؤلف الكلام في رقم الفتوى ١١، و ٢٦ بأن وزن عشرة دراهم يساوي: ٢ تولة وسبع ونصف ماشة. والتولة الواحدة تساوي ١٢ ماشة. والماشة الواحدة تساوي حسب التقديرات الحديثة: ٩٧٢.٠ ملي غرام، وبالتالي تولة واحدة تساوي: ١١.٦٦٤ غراماً. الدرهم الواحد ما يعادل وزنه حسب التقديرات الحديثة، ٣،٠٦١، غراماً عند الحنفية، وعشرة دراهم تساوي ٣٠،٦١٨ غراماً من الفضة، حسب تحقيق المؤلف كما فصلنا في رقم الفتوى ١١، وحسب تحقيق محققي العرب: الدرهم الواحد عند الحنفية يساوي ٣،١٢٥ غراماً. وعند الجمهور ٢،٩٧٥ غراماً.

والذي كان أربعة آلاف درهم، أو دينار - أذاها الملك النجاشي ﷺ - أي: ما يعادل مائة وأربعين روبية أو إحدى عشر ألفاً ومائتي روبية .

وكان مهر فاطمة رضي الله عنها أربعمئة مثقال فضة. أي: ما يعادل مائة وستين روبية^(١).

والله تعالى أعلم .

[رقم الفتوى ٣٤]

[فساد التسمية بسبب الجهالة]

المستفتي: غير معروف.

عنوان المستفتي: غير معروف.

تاريخ ورود الفتوى: غير معروف.

السؤال: تزوج زيدٌ هنداً على شرط إن طلقها هو بنفسه فيعطيه المهر مائة روبية^(١)، وإن هي طلبت الطلاق قلها المهر ثلاث روبيات لا غير.

فطلق هنداً بناءً على طلبها وأشهد على ذلك اثنين (عظيم الله وجمّنه) فهل تستحق الزوجة مائة روبية، أو ثلاثاً فقط حسب الشرط؟
يَبْنُوا تَوَجَرُوا .

الجواب

هي لا تستحق ثلاث ولا مائة روبية، بل تعطى مهر المثل مطلقاً ولو كان أكثر من المائة أو أقل من الثلاث، بشرط أن لا يقل عن حد أدنى مهر شرعي، وإن كان مهر المثل بين الثلاث والمائة فيتعين المثل فقط، ولا يلتفت إلى المُسمّى^(٢).

وفي " الدر المختار ": نكحها على ألف إن أقام بها، وعلى ألفين إن أخرجها، فإن أقام بها فلها الألف لرضاها به وإلا فمهر المثل، لا يزداد على ألفين ولا ينقص عن ألف لاتفاقهما على ذلك، بخلاف ما لو تزوجها على ألف إن كانت قبيحة، وألفين إن كانت جميلة^(٣) فإنه يصح لقلة الجهالة^(٤).

((أقول: وفيما نحن فيه الجهالة أشد من الصورة الأولى، فثمّه أحد الشرطين

(١) الروبية هي العملة الرائجة في شبه القارة الهندية، وكانت فضية مضروبة في عصر المؤلف، والآن تحولت إلى نقود ورقية.

(٢) فقد قسم الفقهاء المهر من حيث التحديد وعدمه إلى قسمين: المهر المُسمّى والمثل وقد استوفينا الكلام عليهما في رقم الفتوى ٣٠ فارجع إليه.

(٣) وفي نسختي من الفتاوى الرضوية: «بخلاف ما لو تزوجها على ألف إن كانت قبيحة، وألفين إن جميلة».

(٤) انظر: الدر المختار، كتاب النكاح، باب المهر: ١٣٧/٣.

(١) وقد استوفى المؤلف الكلام في رقم الفتوى ١١ في صداق أمهات المؤمنين وفاطمة الزهراء رضي الله عنهن، وقدر الدينار والدرهم حسب التقديرات الحديثة، حيث أورد في رقم الفتوى ٢٠ عدة الروايات في مهر فاطمة رضي الله عنها ثم قام برفع التعارض بين أصح الروايات الثلاثة. وقد قمنا بتخريجها جميعاً مع الحكم. فارجع إليه.

حاصل والثاني على الخطر، وههنا كان كل على الخطر لجواز أن لا يقع شيء منهما، فلا يطلّق [الرجل المرأة]، ولا [هي] تسأل [الطلاق] فتمكّنت الجهالة، ففسد التسميتان، فوجب مهر المثل مُطلقاً.

والله تعالى أعلم^(١).

[رقم الفتوى ٣٥]

[لا يجوز اعتبار النفقة الواجبة والهبّة في حساب المهر]

المستفتي: الشيخ المولوي عبد الله تونكي.

عنوان المستفتي: لاهور، شبه القارة الهندية.

تاريخ ورود الفتوى: ٢٣ شعبان ١٣٢٣ هـ.

السؤال: وعد الزوج الزوجة وعداً خطياً مكتوباً في ورقة رسمية بأنه سيتحمل جميع مصاريف البيت واحتياجاته، وأنه سيعطي الزوجة في مناسبات الحزن والسرور، كالعيد وزواج الأقرباء، وزياراتهم ما يساعدها على المشاركة فيها بشكل لائق، وأنه سيؤمن لأهله المسكن والمأكل والمشرب والملبس وسائر المصاريف، وتكاليف الحياة المعيشية من تطبيب وتعليم وترفيه، والمرأة معفاة من ذلك.

لو أراد الزوج أو أولاده نقض الوعد واعتبار كل ما يدفعه للزوجة من المهر فهل لهم الحق في ذلك؟
يَبَيَّنُوا تَوْجُوهَا .

الجواب

لا يُجبر شرعاً على الوفاء بالوعد الذي قام به، ((كما نصّ عليه في "الأشباه والنظائر" و"جامع الفصولين"^(١))).

ولا يجوز اعتبار هذه الأمور الثلاثة من المهر فيما لو قدمها الزوج :

١. إذا صرح الزوج عند إعطائها بغير المهر أو بما يدل على الهبة والهدية .
٢. بما يتعلق بمصاريف النفقة الواجبة ولو لم يصرح عند الأداء.
٣. وكل ما تعارف عليه الناس من أقسام الهدية والهبة فهو منه.

(١) جامع الفصولين: محمود بن إسرائيل بن عبد العزيز ابن قاضي سمانه (٨٢٣ هـ) جامع الفصولين مشهور متداول في أيدي الحكام والمفتين لكونه في المعاملات خاصة، جمع فيه بين فصول العمادي وفصول الأسروشنّي، وأحاط وأجاد، وأثبت ما سنع له من النكت والفوائد وجعله أربعين فصلاً، ولزين الدين ابن نجيم حاشية على جامع الفصولين. انظر: كشف الظنون: ١/٤٥٦٦ معجم المؤلفين: ١٢/١٥٢.

(٢) وما بين القوسين الكبيرين من كلام المؤلف لم أعربه، وإنما نقلته دون أي تصرف.

(١) وما بين القوسين الكبيرين من كلام المؤلف لم أعربه، وإنما نقلته دون أي تصرف، إلا ما وقع بين المعقوفتين.

ما عدا ذلك من الأمور الثلاثة يعتبر قول المانح باليمين، سواء أكان الزوج نفسه أو غير ذلك من الأولاد؛ ((لأن المُمْلِك أدري بجهة التملك، كما في العقود الدرية وغيرها))^(١) (٢).

وفي "الدَّر المختار": لو بعث إلى امرأته شيئاً ولم يذكر جهة عند الدفع غير المهر، كقوله: لشمع أو حناء. ثم قال: إنه من المهر. لم يقبل لوقوعه هدية فلا ينقلب مهراً. فقالت: هدية. وقال: من المهر. فالقول له بيمينه والبينة لها، في غير المهيأ للأكل، ولها [القول بيمينها] في المهيأ له، لأن الظاهر يكذبه، ولذا قال الفقيه^(٣): المختار أنه يصدق فيما لا يجب عليه كخف وملاءة، لا فيما يجب كخمار ودرع^(٤).

(١) وجاء في العقود الدرية: «لأنه المُمْلِك وهو أدري بجهة التملك، كذا في الأشباه والعمادية وغيرهما من المعتمدين قال يبري زاده: القول للمملك في جهة التملك. أي: فالقول قول الدافع بأي جهة دفع، فسقط ذلك من ذمته». كتاب المداينات، في مسألة: سئل فيما إذا كان على ذمي دينان معلوما القدر من جنس واحد لزيد المسلم: ٢٠٧/٢؛ وفي الهداية: «... من المهر فالقول قوله؛ لأنه هو المُمْلِك فكان أعرف بجهة التملك؛ كيف وأن الظاهر أنه يسعى في إسقاط الواجب». كتاب النكاح، باب المهر: ١٩٨/١ تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، كتاب النكاح، باب المهر: ١٥٨/٢.

(٢) وما بين القوسين الكبيرين من كلام المؤلف لم أعربه، وإنما نقلته دون أي تصرف.

(٣) هو نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي أبو الليث (٣٧٣ هـ) الفقيه الملقب بإمام الهدى، الإمام الكبير صاحب الأقوال المفيدة والتصانيف المشهورة، تفقه على أبي جعفر الهندواني وغيره. ومن تصانيفه: النوازل، خزنة الفقه، عيون المسائل، التفسير، تنبيه الغافلين. انظر: كشف الظنون: ١٢٢٨/٢ الجواهر المضببة: ١٩٦/٢، ٢٦٤.

(٤) أورد النص الكامل من الدَّر المختار مع تنوير الأبصار حتى يتضح المعنى جيداً: «ولو بعث إلى امرأته شيئاً ولم يذكر جهة عند الدفع غير جهة المهر، كقوله: لشمع أو حناء، ثم قال: إنه من المهر. لم يقبل. قنية. لوقوعه هدية فلا ينقلب مهراً. فقالت: هو: أي المبعوث: هدية. وقال: هو من المهر أو من الكسوة أو عارية. فالقول له بيمينه، والبينة لها، فإن حلف والمبعوث قائم، فلها أن تردده وترجع بباقي المهر. ذكره ابن الكمال. ولو عوضته ثم ادعاه عارية، فلها أن تسترد العوض من جنسه. [ذكره] زيلعي. في غير المهيأ للأكل، كثياب وشاة حية وسمن وعسل وما يبقى شهراً. أخي زاده. والقول لها بيمينها في المهيأ له، كخبز ولحم مشوي؛ لأن الظاهر يكذبه، ولذا قال الفقيه [أبو الليث]: المختار أنه يصدق فيما لا يجب عليه

وفي "رَد المختار": «قال في "الفتح": والذي يجب اعتباره في ديارنا، أن جميع ما ذكر من الحنطة واللوب والذقيق والسكر والشاة الحية وباقيها يكون القول فيها قول المرأة؛ لأن المتعارف في ذلك كله أن يرسله هدية، والظاهر معها لا معه، ولا يكون القول قوله إلا في نحو الثياب والجارية»^(١).

((وذكر [ابن عابدين] تأييده في "البحر"^(٢) وتقييده عن "النهر"^(٣))).

والله تعالى أعلم.

كخف وملاءة، لا فيما يجب كخمار ودرع، يعني ما لم يدع أنه كسوة؛ لأن الظاهر معه. الدَّر المختار، كتاب النكاح، باب المهر: ١٦٥/٣.

(١) رَد المختار، كتاب النكاح، باب المهر، مطلب فيما يرسله إلى الزوجة: ١٦٧/٣؛ فتح القدير، كتاب النكاح، باب المهر: ٢٣٩/٧.

(٢) انظر البحر الرائق، كتاب النكاح، باب المهر: ٣٢٢/٣.

(٣) انظر: النهر الفائق عند قوله: «... لأنه المُمْلِك، فكان أعرف بجهة التملك، والأصل عدمه في غير المهيأ للأكل؛ وهو ما لا يفسد ببقائه كالعسل». كتاب النكاح، باب المهر، رقم النوحه: ٣٣١/١.

(٤) وما بين القوسين الكبيرين من كلام المؤلف لم أعربه، وإنما نقلته دون أي تصرف، إلا ما وقع بين المعقوفتين.

الناس بتعجيل البعض والتأجيل لبعض آخر، يحكم عليه بناء على العرف^(١).

وفي "الذّر المختار" : لها منعه من الوطء ودواعيه ولو بعد وطء وخلوة رضيتهما؛ لأخذ ما بين تعجيله من المهر كله أو بعضه، أو أخذ قدر ما يعجل لمثلها عرفاً، به يفتى، إن لم يؤجل أو يعجل كله فكما شرط^(٢).

وفي "ردّ المحتار" : «لو مات زوج المرأة أو طلقها بعد عشرين سنة مثلاً من وقت النكاح، فلها طلب مؤخر المهر؛ لأن حق طلبه إنما ثبت لها بعد الموت أو الطلاق لا من وقت النكاح»^(٣).

والله تعالى أعلم .

[رقم الفتوى ٣٦]

[أقسام المهر: المَعَجَلُ والمُؤَجَّلُ والمُؤَخَّرُ وأحكامها]

المستفتي: الشيخ المولوي عبد الغني .

عنوان المستفتي: حي جاه كنكر، حسن بور، محافظة مراد آباد، شبه القارة الهندية.

تاريخ ورود الفتوى: ٨ رمضان المبارك، ١٣٢٤ هـ .

السؤال: ((الحمد لله رب العلمين، والعاقبة للمتقين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وآله وأصحابه أجمعين))^(١). أرجو تبين الحكم الشرعي حول ما يلي:

١. ما معنى المهر المَعَجَلُ وما مقداره، وما زمن أدائه؟

٢. وما معنى المهر المُؤَجَّلُ وما مقداره، وما زمن أدائه؟

بَيِّنُوا تَوَجُّؤًا .

الجواب

المهر على ثلاثة أضرب :

١. المهر المَعَجَلُ: هو الذي قُرر أدائه قبل الزفاف. وللزوجة حق المطالبة به في الفور والامتناع عن الزفاف، وحبس النفس حتى تقبضه، ولو كان بعد مضي عشرين سنة من الزفاف.

٢. المهر المُؤَجَّلُ: هو الذي حدد له زمن معين ولو بعد عشرين سنة أو خمسة أيام مثلاً. ولا يحق للزوجة المطالبة به قبل الميعاد المحدد .

٣. المهر المُؤَخَّرُ: هو الذي لم يحدد له ميعاد معين، وهو مؤخر إلى افتراقهما بالطلاق أو الموت بناء على العرف، ولا يحق للزوجة المطالبة به قبلهما.

لم يحدد الشرع قدر المَعَجَلِ والمُؤَجَّلِ، وكل ما اشترط عند انعقاد النكاح يجب إيفاؤه حسب الشروط، وإن لم يقيدوا بشيء يؤخر إلى الافتراق، إلا إذا تعارف

(١) قد استوفى المؤلف الكلام في أقسام المهر مع الحكم في رقم الفتوى ١٧، و٣٢ فارجع إليه.

(٢) انظر: الذّر المختار، كتاب النكاح، باب المهر: ١٥٧/٣.

(٣) ردّ المحتار، كتاب القضاء، فروع القضاء مظهر لا مثبت، مطلب هل يبقى النهي بعد موت

السلطان: ٤٢١/٥.

(١) وما وقع بين القوسين لم أعربه، وإنما ورد في صيغة السؤال.

فاطمة رضي الله عنها إذا عتوا ذلك، ولا يعدل إلى معنى معروف بينهم، أو مهر المثل.

والله تعالى أعلم .

[رقم الفتوى ٣٧]

[عدم تعيين المهر أو نفيه أصلاً]

المستفتي: غير معروف.

عنوان المستفتي: غير معروف.

تاريخ ورود الفتوى: غير معروف.

السؤال: هل يتعقد النكاح دون تعيين المهر، وما هو مقداره إذا قيل عند انعقاد النكاح: المهر الشرعي؟
يَبَيَّنُوا تَوْجَرُوا .

الجواب

يصح النكاح بوجوب مهر المثل حال السكوت عن التسمية، حتى لو صرح أنه لا مهر لها أصلاً^(١)، وكذا يلزم بتصريح (المهر الشرعي)^(٢)، أو الحد الأدنى أو مهر

(١) المهر واجب في كل نكاح بقوله تعالى: ﴿وَأَجَلٌ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُخَصَّيْنٍ غَيْرِ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ٢٤/٤]. ولكنه لا يشترط ذكره لصحة النكاح فيجوز إخلاء النكاح عن تسميته باتفاق الفقهاء بقوله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [البقرة: ٢٣٦/٢].

وجه الاستدلال بأنه يصح الطلاق مع عدم التسمية، ولا يكون الطلاق إلا في النكاح الصحيح. وأما إذا شرط نفي المهر في عقد النكاح بألا مهر لها، فقبلت المرأة، فقد اختلف الفقهاء في حكم هذا النكاح:

أولاً: ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة إلى صحة النكاح، فيجب لها مهر المثل بالدخول أو بالموت؛ لأن الشرط الفاسد لا يفسد الزواج، ونفي المهر لا يفسده أيضاً. انظر: مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، كتاب النكاح، باب المهر، عند قوله: «يصح النكاح مع نفي المهر ويكون النفي لغواً خلافاً لمالك»: ١/ ٥٠٨؛ تحفة المحتاج بشرح المنهاج: للإمام شهاب الدين أحمد ابن حجر الهيتمي (٩٧٤ هـ) دار الفكر بيروت لبنان، كتاب الصداق، فصل في التفويض، عند قوله: «ونفي المهر أو سكت عنه أو زوج بدون مهر المثل أو بغير نقد البلد»: ٣٩٣/٧ المبدع في شرح المقنع: إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مفلح الحنبلي أبو إسحاق (٨٨٤ هـ) المكتب الإسلامي ١٤٠٠ هـ. بيروت لبنان، كتاب الصداق، فصل في المفوضة: ١٦٦/٧.

ثانياً: ذهب المالكية إلى عدم صحة النكاح عند اشتراط نفي المهر، حيث إنهم يعتبرون المهر ركناً من أركان النكاح، ويقولون: معنى كونه ركناً أنه لا يصح اشتراط إسقاطه؛ لأن هذا الاتفاق باطل، واشتراط نفي المهر فاسد. انظر: منح الجليل شرح على مختصر سيد خليل، فصل في النكاح، عند قوله: «فلا يتعقد نكاح بإسقاطه ولا يشترط ذكره عند العقد»: ٢٦٦/٣.

(٢) قد فصلنا الكلام في توضيح اصطلاح (المهر الشرعي) في رقم الفتوى ٥ و ٣٠.

[رقم الفتوى ٣٨]

[مهر فاطمة رضي الله عنها كان أربع مائة مثقال فضة]

المستفتي: غير معروف.

عنوان المستفتي: غير معروف.

تاريخ ورود الفتوى: غير معروف.

السؤال: ما نعلمه أن مهر البنات الصالحات كان أربع مائة مثقال فضة، فكم يساوي حسب العملة الرائجة وهي الآن الروبية؟
يَسْتَوُوا تُوجَرُوا .

الجواب

مهر فاطمة رضي الله عنها كان أربع مائة مثقال فضة^(١) أي: ما يعادل مائة وستين روبية من العملة الرائجة الآن^(٢).
والله تعالى أعلم .

[رقم الفتوى ٣٩]

[مهور أمهات المؤمنين رضي الله عنهن، ووزن الدرهم والدينار والأوقية والمثقال حسب التقديرات الحديثة]

المستفتي: غير معروف.

عنوان المستفتي: غير معروف.

تاريخ ورود الفتوى: غير معروف.

السؤال: كان مهر زوجات النبي ﷺ خمسمائة درهم ما عدا أم حبيبة رضي الله عنها التي كان مهرها ألفي أوقية أو خمسمائة دينار. فكم يساوي هذا بالعملة الرائجة، مع توضيح هذه الأوزان: دينار، درهم، أوقية، مثقال؟
يَسْتَوُوا تُوجَرُوا .

الجواب

كان مهر أمهات المؤمنين زوجات النبي ﷺ خمسمائة درهم^(١) أي: ما يعادل بالعملة الرائجة مائة وأربعين روبية.
والدرهم الشرعي يساوي ثلاث ماشة^(٢) ورتي واحد^(٣) وخُمُس من رتي.
والمثقال يساوي ديناراً وهو ما يعادل أربعاً ونصف ماشة .
والأوقية تساوي أربعين درهماً.
والله تعالى أعلم .

(١) قد استوفى المؤلف الكلام في رقم الفتوى ١١ في صداق أمهات المؤمنين وفاطمة الزهراء رضي الله عنهن، وقدر الدينار والدرهم حسب التقديرات الحديثة، حيث أورد في رقم الفتوى ٢٠ عدة الروايات في مهر فاطمة رضي الله عنها، ثم قام برفع التعارض بين أصح الروايات الثلاثة. وقد قمنا بتخريجها مع الحكم. فارجع إليه.

(٢) وقد فصل المؤلف الكلام في رقم الفتوى ١١ و٢٦ بأن وزن عشرة دراهم يساوي: ٢ تولة وسبع ونصف ماشة. التولة الواحدة تسوي ١٢ ماشة. والماشة الواحدة تساوي حسب التقديرات الحديثة: ٩٧٢.٠ ملي غرام، وبالتالي تولة واحدة تساوي: ١١.٦٦٤ غراماً.

الدرهم الواحد ما يعادل وزنه حسب التقديرات الحديثة: ٣.٠٦١ غراماً عند الحنفية، وعشرة دراهم تساوي ٣٠.٦١٨ غراماً من الفضة، حسب تحقيق المؤلف كما فصلنا في رقم الفتوى ١١، وحسب تحقيق محققي العرب: الدرهم الواحد عند الحنفية يسوي ٣.١٢٥ غراماً، وعند الجمهور ٢.٩٧٥ غراماً.

(١) كما ذكر المؤلف في رقم الفتوى ١١ التفاصيل في صداق أمهات المؤمنين وفاطمة الزهراء رضي الله عنهن، وقدر الدينار والدرهم حسب التقديرات الحديثة.

(٢) ماشة واحدة تساوي ٩٧٢.٠ ملي غرام.

(٣) رتي واحد يساوي ١٢١.٥ ملي غرام. وخُمُسُه: ٢٤.٣ ملي غرام. فالدرهم الواحد يساوي ٣.٠٦١ غراماً. وقد استوفى المؤلف في رقم الفتوى ١١، ٢٠، ٢٦ في وزن الدرهم والدينار حسب التقديرات الحديثة فارجع إليه لمزيد من التفاصيل.

المستفتي: غير معروف.

عنوان المستفتي: غير معروف.

تاريخ ورود الفتوى: غير معروف.

السؤال: الحد الأدنى من المهر عشرة دراهم^(١)، فكم يساوي بالعملة الرائجة الروبية الآن؟
يَتَنَوُّوا تَوَجُّزُوا .

الجواب

وزن عشرة دراهم يساوي بالعملة الرائجة في شبه القارة الهندية روبيتين و١٣ آنة^(٢) إلا ربعاً، وخُمس القرش^(٣). ومائتا درهم تساوي ستة وخمسين روبية كاملة^(٤).

والله تعالى أعلم .

المستفتي: غير معروف.

عنوان المستفتي: غير معروف.

تاريخ ورود الفتوى: غير معروف.

السؤال: ارتفع المهور إلى حد لا سبيل لأدائه من خلال الأخذ بالأسباب الشرعية المستطاعة، فلو نوى عند انعقاد النكاح عدم أدائه قاتلاً؛ إنما أقبل كمجرد كلام. فهل تخل النية في صحة النكاح؟
يَتَنَوُّوا تَوَجُّزُوا .

الجواب

لا تؤثر تلك النية في عقد النكاح^(١) من حيث الحكم الشرعي، لكنها قبيحة وشنيعة عند الله تعالى، فقد قال ﷺ: «أَيُّمَا رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى صَدَاقٍ، وَلَا يُرِيدُ أَنْ يُعْطِيَهَا فَهُوَ زَانٍ»^(٢). والعياذ بالله تعالى.
والله تعالى أعلم .

(١) هذا عند الحنفية كما ذكرنا التفاصيل في رقم الفتوى ٥ فارجع إليه.

(٢) روبية واحدة تنقسم إلى ١٦ آنة .

(٣) ذكر المؤلف التفصيل في رقم الفتاوى ١١.

(٤) وقد فصل المؤلف الكلام في رقم الفتوى ١١، وأن وزن عشرة دراهم يساوي ٢ تولة وسبع ونصف ماشة. التولة الواحدة تساوي ١٢ ماشة. والماشة الواحدة تساوي حسب التقديرات الحديثة: ٩٧٢.٠ ملي غرام، وبالتالي تولة واحدة تساوي: ١١.٦٦٤ غراماً. الدرهم الواحد ما يعادل وزنه حسب التقديرات الحديثة، ٣.٠٦١ غراماً عند الحنفية، وعشرة دراهم: تساوي ٣٠.٦١٨ غراماً من الفضة، حسب تحقيق المؤلف كما فصلنا في رقم الفتوى ١١ وبحسب تحقيق محققى العرب: الدرهم الواحد عند الحنفية يساوي ٣.١٢٥ غراماً. وعند الجمهور ٢.٩٧٥ غراماً.

(١) قال المؤلف في رقم الفتوى ٧٤: «أَيُّمَا قَوْلٍ ﷺ: «أَيُّمَا رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى صَدَاقٍ وَلَا يُرِيدُ أَنْ يُعْطِيَهَا فَهُوَ زَانٍ». يتعلق من ينوي ألا يؤدي الصداق لمنكوحته؛ لأنه يستحل الفرج بلا عوض مع أن صورة العقد صحيحة في الظاهر، لكن بالنظر إلى نيته الشنيعة وقصده القبيح حكم عليه بذلك، فيعاقب على استخفاف حكم الله تعالى مثل الزنا».

(٢) أخرجه البيهقي في سنن الكبرى (و اللفظ له) عن أبي هريرة ؓ، كتاب الصداق، باب ما جاء في حبس الصداق عن المرأة، رقم الحديث (١٤١٧٤): ٢٣١/٧ الإمام أحمد في مسنده بإسناد ضعيف عن صهيب بن سنان ؓ في مسنده، الحديث (١٨٩٥٢): ٣٣٢/٤ .

[رقم الفتوى ٤٢]

[يجب الطقم الواحد من الملابس النسائية عوضاً عن المهر عند الطلاق]

المستفتي: غير معروف.

عنوان المستفتي: غير معروف.

تاريخ ورود الفتوى: غير معروف.

السؤال: هل هناك حالة من حالات الطلاق، يُدفع فيها طقم واحد من الملابس بدلاً من المهر؟
يَسْئَلُ تَوَجُّوا .

الجواب

إذا طُلِّقَ المرأة التي لم يُسمَّى لها مهر قبل الخلوة^(١)، يجب طقم واحد من الملابس النسائية [بناء على العرف]، على أن لا يقل عن خمسة دراهم شرعية^(٢)، وهو نصف مهر الحد الأدنى، بشرط أن لا يزيد عن نصف مهر المثل^(٣). وتحدد جودة الطقم حسب قدرة الأشخاص أغنياء وفقراء. ويؤخذ الحال الوسط إذا كان أحدهما غنياً والآخر فقيراً .
والله تعالى أعلم .

[رقم الفتوى ٤٣]

[تستحق المرأة حبس النفس حتى قبض المهر المُعَجَّل]

المستفتي: السَّيِّدُ مَسِيحُ الدِّينِ.

عنوان المستفتي: ديورنيا، محافظة البريلي، شبه القارة الهندية.

تاريخ ورود الفتوى: ١٥ ربيع الآخر ١٣٣٦ هـ.

السؤال: قد تزوج زيدٌ هنداً بمهر يعادل بالعملة الرائجة مائة وخمسة وعشرين ألف روبية، نصفه مُعَجَّلٌ دون تحديد زمن، والنصف الآخر غير مُؤَجَّلٍ. بعد ما زارت أهلها منعوا الرجوع إليه بادعاء سوء المعاشرة، وتزويجها لشخص آخر بعد قبض المهر، هل تستحق مهرها قبل الطلاق، وما حكم الحبس والتزويج؟
يَسْئَلُ تَوَجُّوا .

الجواب

لا يحق لزيد مطالبة زوجته بالحضور قبل أداء نصف المهر المُعَجَّل، وهو اثنان وستون ألفاً وخمسمائة روبية بالعملة الرائجة، ولأهلها حق منعها من الحضور في بيت الزوج قبل ذلك^(١). والتزويج قبل الطلاق حرام وهو عين الزنا.
والله تعالى أعلم .

(١) الخلوة التي يترتب عليها أثر: هي الخلوة الصحيحة، وقد فصلنا الكلام في بداية رسالة البسط المسجل ورقم الفتوى ١٧.

(٢) قال الحنفية: أقل المهر عشرة دراهم، وقال المالكية في المشهور: أقله ريع دينار شرعي، أو ثلاثة دراهم فضة خالصة، ولم يحدد الشافعية والحنابلة أقل مقداره. وأجمع الفقهاء على عدم تحديد القدر الأعلى من المهر. كما ذكرنا التفصيل في رقم الفتوى ٥ فارجع إليه.

(٣) مستدلاً بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَبِضْفٍ مِمَّا فَرَضْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧/٢].

(١) انظر مزيداً من التفاصيل في أول فتوى من هذا الكتاب، باب المهر، المبحث الأول: في رسالة البسط المسجل في امتناع الزوجة بعد الوطء للمُعَجَّل. وفي رقم الفتوى ٢٨.

قال الله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾^(١) [البقرة: ٢/٢٢٩].

ب- لا يحق للحكم استرداد المهر المُعَجَّل أو إعفاء الزوج من المهر غير المُؤَجَّل جبراً دون رضا الزوجة، ويعد هذا سُحت وحرام، ولا يجوز أكل المال باطلاً.

ثانياً: الحقوق على قسمين:

أ- حقوق الله تعالى: حيث لا يجوز التساهل فيها بأية طريقة، ولو كان بتراضي

أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بُهَانًا وَإِنَّمَا بُيِّنَّا [النساء: ٢٠/٤].

قال صاحب الهداية: «وإن كان النشوز من قبله يكره له أن يأخذ منها عوضاً لقوله تعالى: ﴿وَإِن أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ﴾ إلى أن قال: ﴿فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾ [النساء: ٢٠/٤]، ولأنه أوحشها بالاستبدال فلا يزيد في وحشتها بأخذ المال، وإن كان النشوز منها كرهنا له أن يأخذ منها أكثر مما أعطاه». كتاب الهداية، كتاب الطلاق، باب الخلع: ص ٢٦٦.

وقال المالكية والشافعية: إلى جواز أخذ الزوج عوضاً من امرأته في مقابل فراقه لها، سواء كان العوض مساوياً لما أعطاه، أو أقل أو أكثر منه برضا الطرفين، سواء كان العوض نفس الضد أو مالا آخر غيره أكثر أو أقل منه. انظر: بداية المجتهد، كتاب الطلاق، الباب الثالث: في الخلع واسم الخلع والفدية والصلح، الفصل الأول في جواز وقوعه، فأما جواز وقوعه فعليه أكثر العلماء: ٥٤/٢. والمجموع، كتاب الخلع، عند قوله: «مسألة قال في البيان: ويصح الخلع بالمهر المُسَمَّى وبأقل منه وبأكثر منه، وبه قال الثوري ومالك وأبو حنيفة... وقال... أحمد وإسحاق: لا يصح الخلع بأكثر من المهر المُسَمَّى»: ٨/١٧.

وقال الحنابلة: لا يستحب له أن يأخذ منها أكثر مما أعطاه، بل يحرم عليه الأخذ إن عضلها ليضطرها إلى الفداء. انظر: الشرح الكبير على متن المقنع، كتاب الخلع، فصل فإن قالت: بعني عبدك هذا وطلقتي، عند قوله: «مسألة: ولا يستحب أن يأخذ منها أكثر مما أعطاه، فإن فعل كره وصح، وقال أبو بكر: لا يجوز ويترك الزيادة»: ١٩٣/٨.

(١) وجاء في السنة ما رواه البخاري عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: جَاءَتْ امْرَأَةٌ ثَابِتَ بْنِ قَيْسٍ بِنِ شَاسٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا أَتَقِمُّ عَلَى ثَابِتٍ فِي دِينٍ وَلَا خُلُقٍ إِلَّا أَنِّي أَخَافُ الْكُفْرَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَتَرَدِّينَ عَلَيْهِ حَيْدِقَتَهُ؟ فَقَالَتْ: نَعَمْ. فَزِدْتُ عَلَيْهِ، وَأَمْرُهُ فَفَارَقَهَا. صحيح البخاري، كتاب الطلاق، باب الخلع وكيف الطلاق، الحديث (٥٢٧٦): ٤٧/٧.

[رقم الفتوى ٤٤-٤٥]

[استرداد المهر المُعَجَّل أو الإعفاء من المهر

من غير رضا الزوجة سُحت وحرام]

المستفتي: الحاج كريم بخش.

عنوان المستفتي: حي المقبرة، مراد آباد، شبه القارة الهندية.

تاريخ ورود الفتوى: ١٥ ربيع الآخر ١٣٣٦ هـ.

السؤال: قدّم الزوج لزوجته قطعة من الأرض عوضاً عن المهر المُعَجَّل، وترك الباقي في ذمته، وبعد إنجاب الطفل الأول أراد أن يطلقها، ولكن تدخل في الأمر عمدة العائلة ليحكموا في الأمر.

أولاً: الرجاء تبين الحكم الشرعي حول ما يلي:

١. هل يجوز تحكيم بأخذ بعض المبلغ منها برضاها عوضاً عن قطعة الأرض، والمهر غير المُؤَجَّل في سبيل الحصول على الطلاق منه [خلعاً]؟

٢. هل يجوز استعادة المهر المُعَجَّل، وما الأمر الذي يجب ملاحظته في

التحكيم، حتى لا يكون هناك تهمة الميل إلى أحد الطرفين؟

ثانياً: هل يجوز الاحتكام إلى عمدة العائلة في أمور لا تتعلق بالشرع، وتحكيمهم في ذلك؟

يَسْتَوُوا تَوْجَرُوا.

الجواب

أولاً:

أ- إذا أرادت الزوجة الخلاص بهذه الطريقة برضاها، فلا مانع شرعي يمنعها منه حتى ولو قامت بإعفاء زوجها من جميع المهر أو تقديم المبلغ من عندها^(١).

(١) قال الحنفية: إن كان النشوز من قبل المرأة، يجوز أن يأخذ الزوج عوضاً من زوجته في مقابل فراقه لها، سواء كان العوض مساوياً لما أعطاه، أو أقل أو أكثر منه، إذا كان بتراضي الطرفين.

وإن كان النشوز من جهة الزوج، كره له كراهة تحريم أخذ شيء منها؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ

الطرفين، وذلك كعقد الربا فإنه حرام وباطل قطعاً، ولا يحلّله رضاء المتعاقدين.

ب- حقوق العباد: يجوز التصرف فيها برضاء من تعلق حقه به. وذلك كأخذ مال الغير دون رضاء سرقة وحرام، أمّا برضاء المالك حلال لا بأس به.

والله تعالى أعلم .

[رقم الفتوى ٤٦]

[يستحب تسجيل المهر في الدوائر الرسمية]

المستفتي: السيّد سراج الدين أحمد.

عنوان المستفتي: شهبيرام محافظة كيا، شبه القارة الهندية.

تاريخ ورود الفتوى: ٣ جمادى الآخرة ١٣٣٦ هـ.

السؤال: من أقسام المهر: المُعَجَّل، والمُؤَجَّل، والمثل، أمّا المُعَجَّل فلا يقع الخلاف فيه عادة، وأمّا المُؤَجَّل فهل يجب تسجيله في ورقة رسمية، وما الصيغة التي تكتب فيها؟
بَيِّنُوا تُوجِّزُوا .

الجواب

المهر على ثلاثة أضرب :

١. المهر المُعَجَّل: هو الذي قرر أدائه قبل الزفاف.

٢. المهر المُؤَجَّل: هو الذي حدد له ميعاد زمني.

٣. المهر المُؤَخَّر: هو الذي لم يحدد له ميعاد زمني^(١).

أمّا مهر المثل فليس قسماً مقابلاً لهذه الثلاثة^(٢). وكتابة المهر المُؤَجَّل مندوب؛ لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِذِينِ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾ [البقرة: ٢/٢٨٢]. وفي التفسير الأحمدي^(٣): «في الزاهدي^(٤): أن الآية عامة في

(١) قد استوفى المؤلف الكلام في أقسام المهر مع الحكم في رقم الفتوى ١٦، و٣٢، و٣٦ فارجع إليه.

(٢) فقد قسم الفقهاء المهر من حيث التحديد وعدمه إلى قسمين: المهر المُسَمًّى والمثل وقد استوفينا الكلام في رقم الفتوى ٣٠ فارجع إليه.

(٣) هو: التفسيرات الأحمديّة في بيان الآيات الشرعية مع تعريفات المسائل الفقهيّة: أحمد بن أبي سعيد بن عبد الله بن عبد الرزاق ابن خاصة الحنفي المكي الصالح الجونفري الصديقي الهنديو اللكنوي ملاجيون (١١٣٠ هـ) فقيه أصولي محدث، توفي بدلهي. ومن مؤلفاته أيضاً: إشراق الأبصار في تخريج أحاديث نور الأنوار؛ نور الأنوار في شرح الأبصار؛ السؤالات الأحمديّة في رد الملاحدة؛ نور الأنوار في شرح المنار للنسفي في الأصول. انظر: معجم المؤلفين: ٢٣٣/١.

(٤) هو محمد بن أحمد بن محمد بن عبد المجيد القرني الزاهدي سراج الدين (٦٥٦ هـ) كان

السُّلَم، وكل دين يصح فيه الأجل»^(١). وفي مدارك التنزيل^(٢): «الأمْر للندب»^(٣). وفي لباب التأويل^(٤): «وهو قول جمهور العلماء»^(٥).

أما الصيغة الواردة في مضمون العقد فلا يشترط فيها شيء، بل تتبع الطريقة المعروفة في إجراء تسجيلات الممتلكات في الدوائر المختصة بها. مثلاً: أنا المدعو فلان بن فلان بن فلان، أتزوج فلانة بنت فلان بن فلان، في تاريخ كذا، بمهر مؤجل قدره كذا، ويسجل تاريخ التسليم المتفق عليه بينهما.

والله تعالى أعلم.

أحد الأئمة تخرج به علماء، وكان حافظاً واعظاً ومفتياً مدققاً محققاً مؤلفاً في التفسير توفي ببخارى. انظر: طبقات المفسرين: لأحمد بن محمد الأندروي. مكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة، ط ١، ١٩٩٧ م، برقم (٨٧١): ٢/٢٤٠. ولم أعر على تفسير الزاهدي بشكل مطبوع أو مخطوط.

(١) التفسير الأحمدية: ملاجيون (١١٣٠ هـ) مكتبة الحقائقية محلة جنكي بشاور باكستان، د ط، د ت. عند تفسير الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِذَيْنِ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَآكُتُبُوهُ﴾ [البقرة: ٢/٢٨٢]: ص ١٧٥.

(٢) هو مدارك التنزيل وحقائق التأويل (تفسير النسفي): الإمام حافظ الدين عبد الله بن أحمد النسفي (٧٠١ هـ) وهو كتاب وسط في التأويلات، جامع لوجوه الإعراب والقراءات، متضمناً لدقائق علم البديع والإشارات، حالياً بأقاويل أهل السنة والجماعة، حالياً عن أباطيل أهل البدع والضلالة، ليس بالطويل الممل ولا بالقصير المخل، اختصره: زين الدين أبو محمد عبد الرحمن العيني (٨٩٣ هـ) وزاد فيه. انظر: كشف الظنون: ٢/١٦٤١.

(٣) مدارك التنزيل (تفسير النسفي): أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي (٧٠١ هـ) دار النفائس بيروت لبنان، ٢٠٠٥ هـ. عند تفسير الآية ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِذَيْنِ...﴾ [البقرة: ٢/٢٨٢]: ١/١٤٣.

(٤) هو لباب التأويل في معاني التنزيل (تفسير الخازن): علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم البغدادي الصوفي المعروف بالخازن (٧٤١ هـ) في ثلاث مجلدات، ذكر فيه: أن معالم التنزيل للبغوي موصوف بالأوصاف المحمودة، لكنها طويلة، فانتخب مع ضم فوائد، لخصها من كتب التفسير بحذف الأسانيد، وعوض عنها بشرح غريب الحديث وما يتعلق به. انظر: كشف الظنون: ٢/١٥٤٠.

(٥) تفسير الخازن المسمى: علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم البغدادي الشهير بالخازن (٧٤١ هـ) دار الفكر بيروت لبنان، ١٣٩٩ هـ/١٩٧٩ م. عند تفسير الآية ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِذَيْنِ...﴾ [البقرة: ٢/٢٨٢]: ١/٣٠٥.

[رقم الفتوى ٤٧]

[لا تعتبر مهورات أمهات المؤمنين رضي الله عنهن في تحديد مهر المثل]

المستفتي: السيد سراج الدين أحمد.

عنوان المستفتي: شهباز محافضة كيا، شبه القارة الهندية.

تاريخ ورود الفتوى: ٣ جمادى الآخرة ١٣٣٦ هـ.

السؤال: هل تعتبر مهورات أمهات المؤمنين زوجات الرسول ﷺ في تحديد مهر المثل أو مهورات الأقارب، وما الأفضل في ذلك؟
يَسْتَأْذِنُ تُوَجِّزُوا.

الجواب

مهر المثل: وهو مهر امرأة تماثل الزوجة وقت العقد من جهة أبيها، كأختها وعمتها وبنت عمها، في بلدتها وعصرها. وتكون المماثلة في الصفات: كالجمال والجمال والسن والبكارة والعقل والدين^(١).

ولا اعتبار بمهور أمهات المؤمنين زوجات الرسول ﷺ في مهر المثل؛ لأنه لا مثل لهن من النساء، فعن عائشة رضي الله عنها: قَالَتْ: «أَنَا أُمُّ رِجَالِكُمْ وَلَسْتُ أُمُّ نِسَائِكُمْ»^(٢).

والله تعالى أعلم.

(١) وقد استوفينا الكلام في مهر المثل برقم الفتوى ٣٠ فارجع إليه.

(٢) أخرجه الإمام البيهقي في سنن الكبرى بإسناد صحيح عن مَرْزُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ لَهَا: يَا أُمَّة. فَقَالَتْ: أَنَا أُمُّ رِجَالِكُمْ لَسْتُ بِأُمِّكِ. كتاب النكاح، باب مَا خُصَّ بِهِ مِنْ أَنْ أَرْوَاجُهُ أُمَّهَاتُ الْمُؤْمِنِينَ، الحديث (١٣٨٠٤): ٢/١٤٣. أخرجه الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير عن البيهقي بلفظ: «وَلَسْتُ بِأُمِّكُمْ» ولكنني لم أجده في البيهقي بهذا اللفظ. التلخيص الحبير في تخریج أحاديث الرافعي الكبير: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ) دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط ١، ١٤١٩ هـ/١٩٨٩ م. القسم الرابع في الخصائص، فصل في التخفيف في النكاح، الحديث (١٤٦٦): ٣/٢٩٥.

[لا تختلف أحكام المهر في تجديد النكاح]

المستفتي: السيد الحاج عبد اللطيف.

عنوان المستفتي: بجوار كاتيا وار، شبه القارة الهندية.

تاريخ ورود الفتوى: ١٥ رمضان المبارك ١٣٣٦ هـ.

السؤال: ما هو مقدار المهر في تجديد النكاح؟

يَتَنَوُّوا تَوَجُّرُوا .

الجواب

لا تختلف أحكام المهر في تجديد النكاح، وبالتالي فالحد الأدنى عشرة

دراهم^(١)، أي ما يعادل بالعملة الرائجة في شبه القارة الهندية روبيتين [فضيتين] و١٣آنة^(٢) إلا ربعاً. وخمس القرش^(٣).

والله تعالى أعلم .

[يتأكد المهر كاملاً بموت أحد الزوجين]

المستفتي: السيد عالم حسن.

عنوان المستفتي: ميوندي بزرک .

تاريخ ورود الفتوى: ٧ ربيع الأول ١٣٣٧ هـ.

السؤال: الرجاء إبداء الرأي الشرعي حول ما يلي: زوج زيد ابنته البكر بشخص مات قبل الوطء والخلوة الصحيحة :

١. هل يجب المهر من تركته أم لا، وكم قدره في حالة الوجوب؟

٢. هل تعتد بشيء إن أراد التزويج بشخص آخر، علماً أن عامة الناس تقول: أنها لا تعتد بشيء، وعند البعض تعتد ثلاثة أشهر، فما هو الحكم الشرعي في ذلك، وهل وضع الشرع العقاب لمن لا يستجيب لشرع الله تعالى؟
يَتَنَوُّوا تَوَجُّرُوا .

الجواب

١. إذا مات الزوج قبل الوطء والخلوة الصحيحة^(١) يجب المهر كاملاً من تركته، ولو لم ير أحدهما الآخر قط^(٢).٢. تعتد بأربعة أشهر وعشرة أيام، ويحرم نكاحها دون ذلك^(٣).

(١) الخلوة التي يترتب عليها أثر: هي الخلوة الصحيحة، وقد فصلنا الكلام في بداية رسالة البسط المسجل ورقم الفتوى ١٧.

(٢) قد فصلنا الكلام في مؤكّدات المهر ومسقطاته في رقم الفتوى ٧ وللاستزادة فارجع إليه.

(٣) عدة المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشر، إذا لم تكن حاملاً سواء كانت مدخولاً بها أم لا؛ لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مِثْلَكُمْ وَيَدْرُونَ أَرْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغَ أَجْلُهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٣٤/٢].

وبقوله ﷺ ما رواه الإمام البخاري. قَالَتْ زَيْنَبُ: دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ حَبِيبَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ تُوَفِّي أَبُوهَا أَبُو سُفْيَانَ بْنُ حَرْبٍ، فَدَعَتْ أُمَّ حَبِيبَةَ بِطَبِيبٍ فِيهِ ضَفْرَةٌ خُلِقَتْ أَوْ غَيْرُهُ، فَدَخَلْتُ مِنْهُ جَارِيَةً، ثُمَّ مَسَّتْ بِعَارِضِيهَا، ثُمَّ قَالَتْ. وَاللَّهِ مَا لِي بِالطَّبِيبِ مِنْ خَاجَةٍ غَيْرَ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَجِلُّ لِمَرْأَةٍ تَوُفِّيَتْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُجِدَّ عَلَى مَتِّبٍ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ إِلَّا

(١) قال الحنفية: أقل المهر عشرة دراهم، وقال المالكية في المشهور: أقله ربع دينار شرعي، أو ثلاثة دراهم فضة خالصة. ولم يحدد الشافعية والحنابلة أقل مقداره. واتفق الفقهاء على عدم تحديد القدر الأعلى من المهر. كما ذكرنا التفصيل في رقم الفتوى ٥ فارجع إليه.

(٢) روية واحدة تنقسم إلى ١٦ آنة.

(٣) وقد فصل المؤلف الكلام في رقم الفتوى ١١ و٢٦ بأن وزن عشرة دراهم يساوي: ٢ تولة وسبع ونصف ماشة. التولة الواحدة تساوي ١٢ ماشة. والماشة الواحدة تساوي حسب التقديرات الحديثة: ٩٧٢.٠ ملي غرام، وبالتالي تولة واحدة تساوي: ١١.٦٦٤ غراماً. الدرهم الواحد ما يعادل وزنه حسب التقديرات الحديثة، ٣.٠٦١ غراماً عند الحنفية وعشرة دراهم تساوي ٣٠.٦١٨ غراماً من الفضة، حسب تحقيق المؤلف كما فصلنا في رقم الفتوى ١١، وبحسب تحقيق محققي العرب: الدرهم الواحد عند الحنفية يساوي ٣.١٢٥ غراماً. وعند الجمهور ٢.٩٧٥ غراماً.

والسؤال عن العقاب لغو؛ بسبب عدم وجود سلطة إلزامية في إقامة شرع الله تعالى في بلادنا^(١)، ولكن عقاب الآخرة عظيم. والله تعالى أعلم.

[رقم الفتوى ٥٠]

[المغالاة في المهور]

المستفتي: المدير المساعد في المدرسة المتوسطة.

عنوان المستفتي: بلرام بور، محافظة كوند، شبه القارة الهندية.

تاريخ ورود الفتوى: ٢ ربيع الأول ١٣٣٧ هـ.

السؤال: أراد بَكَرُ تزويج ابنته بزيد على بعض الشروط، لكنه لا يتجاوز دخله الشهري عشرين روبية [فضية] حسب العملة الرائجة: أولاً: ما الحد الأعلى من المهر في هذه الحالة؟ ثانياً: هل يجوز أن يسمى مهر فوق مقدرة الزوج؟ يَتَيَّنُوا تَوَجَّرُوا.

الجواب

أولاً: لم يحدد الشرع الحد الأعلى للمهر، ويجب الأكثر مهماً كان قدره إن سمي ذلك، وإنما حدد الشرع أقل قدر للمهر، وهو عشرة دراهم^(١)، وهو ما يعادل بالعملة الرائجة في شبه القارة الهندية روبيتين [فضيتين] و١٣ آنة^(٢) [إلا ربعاً، وخمس القرش^(٣)].

(١) لم يصرح المؤلّف بحد الأعلى والأدنى في هذا الفتوى، وإنما نقلت من الفتاوى الأخرى. وهذا ما قال الحنفية: أقل المهر عشرة دراهم، وقال المالكية في المشهور: أقله ربع دينار شرعي، أو ثلاثة دراهم فضة خالصة. ولم يحدّد الشافعية والحنابلة أقل مقداره، وأجمع الفقهاء على عدم تحديد القدر الأعلى من المهر. كما ذكرنا التفصيل في رقم الفتوى ٥ فارجع إليه.

(٢) روبية واحدة تنقسم إلى ١٦ آنة.

(٣) وقد فصل المؤلّف الكلام في رقم الفتوى ١١، و٢٦ بأن وزن عشرة دراهم يساوي: ٢ تولة وسبع ونصف ماشة. التولة الواحدة تساوي ١٢ ماشة. والماشة الواحدة تساوي حسب التقديرات الحديثة: ٩٧٢.٠ ملي غرام، وبالتالي تولة واحدة تساوي: ١١.٦٦٤ غراماً.

الدرهم الواحد ما يعادل وزنه حسب التقديرات الحديثة، ٣،٠٦١ غراماً عند الحنفية وعشرة دراهم تساوي ٣٠،٦١٨ غراماً من الفضة، حسب تحقيق المؤلّف كما فصلنا في رقم الفتوى ١١، وبحسب تحقيق محققى العرب: الدرهم الواحد عند الحنفية يساوي ٣،١٢٥ غراماً.

عَلَى زَوْجِ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا»، صحيح البخاري، كتاب الطلاق، باب تحد المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشراً، الحديث (٥٣٣٤): ٥٩/٧. وحساب العدة يكون بالشهور القمرية لا الشمسية ما لم تكن حاملاً.

(١) أي بلاد شبه القارة الهندية.

ثانياً: لا يناسب أن يسمى المهر فوق مقدرة الزوج^(١)، ولكنه لا يلام على هذا؛
 ((فإن المال غاد ورائح^(٢)).
 والله تعالى أعلم^(٣))).

وعند الجمهور ٢،٩٧٥ غراماً.

(١) قال الفقهاء: لا يستحب المغلاة في المهور؛ لقوله ﷺ ما أخرجه الطبراني في المعجم الكبير بإسناد ضعيف عن ابن عباس ؓ، قال: قال رسول الله ﷺ: «خَيْرُهُنَّ أَيْسَرُهُنَّ صَدَاقٌ» رقم الحديث (١١١٠٠): ٧٨/١١. عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ يُعْطِ الْمَرْأَةَ أَنْ يَتَّسِرَ خَطْبَتُهَا، وَأَنْ يَتَّسِرَ صَدَاقُهَا، وَأَنْ يَتَّسِرَ رَجْمُهَا» قَالَ عُرْوَةُ: يَغْنِي يَتَّسِرَ رَجْمُهَا لِلْوَلَاةِ. قَالَ عُرْوَةُ وَأَنَا أَقُولُ مِنْ عِنْدِي مِنْ أَوَّلِ شُؤْمِهَا أَنْ يَكْثُرَ صَدَاقُهَا. المستدرك على الصحيحين، كتاب النكاح، الحديث (٢٧٣٩): ١٩٧/٢، وقال الذهبي: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه.

وعَنْ أَبِي سَلَمَةَ أَنَّهُ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ كَمْ كَانَ صَدَاقُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَتْ: كَانَ صَدَاقُهُ لِأَزْوَاجِهِ ثِنْتِي عَشْرَةَ أُوقِيَةً وَنِشَاءً. قَالَتْ: أَتَدْرِي مَا النِّشَاءُ؟ قَالَ: قُلْتُ: لَا. قَالَتْ: نِصْفُ أُوقِيَةٍ، فَبَلَكَ خَمْسُ مِثَّةٍ دِرْهَمٍ، فَهَذَا صَدَاقُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِأَزْوَاجِهِ صحيح مسلم، كتاب النكاح، باب الصداق، الحديث (٨٢٢): ١٤٤/٤.

وعن عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ؓ قَالَ: أَلَا لَا تُغَالُوا صَدَقَةَ النِّسَاءِ، فَإِنَّهَا لَوْ كَانَتْ مَكْرُمَةً فِي الدُّنْيَا، أَوْ تَقْوَى عِنْدَ اللَّهِ لَكَانَ أَوْلَاكُمْ بِهَا نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ، مَا عَلِمْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَكَحَ شَيْئًا مِنْ نِسَائِهِ. وَلَا أَنْكَحَ شَيْئًا مِنْ بَنَاتِهِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثِنْتِي عَشْرَةَ أُوقِيَةً. سنن الترمذي، كتاب النكاح، باب ما جاء في مهور النساء: ٤٢١/٣. قال أبو عيسى الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح...» (والوقية) عند أهل العلم: أربعون درهماً، و(ثنتا عشرة وقية) هو: أربع مئة وثمانون درهماً.

(٢) فهو قطعة من قصيدة الشعرية لحاتم الطائي، هك البيت الكامل:

أَمْوِيَّ إِنَّ الْمَالَ غَادٍ وَرَائِحِجٍ وَيَبْقَى مِنَ الْمَالِ الْأَحَادِيثُ وَالْبِكْرُ

من البحر الطويل، مطلعها:

أَمْوِيَّ قَدْ طَالَ التَّجَنُّبُ وَالْهَجْرُ وَقَدْ عَذَّرْتَنِي فِي طَلَابِكُمْ الْعَذْرُ

انظر: الأغاني: علي بن الحسين بن محمد بن أحمد بن الهيثم المرواني الأموي القرشي أبو

الفرج الأصهباني (٣٥٦ هـ)، دار الفكر بيروت لبنان، ط ٢: ٣٦٢/١٧.

(٣) وما بين القوسين الكبيرين من كلام المؤلف لم أعربه، وإنما نقلته دون أي تصرف.

[رقم الفتوى ٥١]

[يسقط المهر بإبراء ورثاء الزوجة]

المستفتي: نواب السيد نثار أحمد خان.

عنوان المستفتي: صندل بازار، البريلي، شبه القارة الهندية.

تاريخ ورود الفتوى: ٨ جماد الأولى ١٣٣٧ هـ.

السؤال: هل يجوز مطالبة الزوج أو ورثائه عن ورثاء الزوجة المتوفية بأن يعفوا الزوج من المهر المترتب عليه، وهل يسقط بذلك؟
 بَيِّنُوا تَوَجُّؤًا.

الجواب

إن قام وارثها العاقل البالغ بإعفاء الزوج من مهرها يسقط سهمه من التركة، وإن كان الورثاء جميعهم عاقلين بالغين يسقط المهر كاملاً بالإعفاء.
 والله تعالى أعلم.

٢. أم هل يعنون بهذا مهر فاطمة الزهراء رضي الله عنها بنت الرسول ﷺ؟
فقد كان مهرها رضي الله عنها أربعمئة مثقال فضة، ومقداره حسب العملة
الرائجة اليوم مائة وستون روية^(١).

٣. أم هل يعنون بهذا مهوور أمهات المؤمنين رضي الله عنهن؟
حيث كانت مهوورهن خمسمئة درهم، أي ما يعادل في العملة الرائجة مائة
وأربعين روية.

٤. وإذا كان مستخدمو هذا الاصطلاح خالي الذهن، بحيث لا يعنون شيئاً
أصلاً، ولا يعرفون المراد منه فيجب مهر المثل، وهو مائة وستون روية فضية، أي
ما يعادل مائة وأربعين روية إنكليزية.

واصطلاح «المهر الشرعي النبوي ﷺ»^(٢) وضعه المثقفون للتهرب من المهور
الباهظة، وبهذا لا يزداد على قدر المذكور، ولو ادعى ورثاؤه بأقل من قدر المذكور،
يحلفون بالله بأن مهر مثل المرأة الفاجرة بهذا السن والجمال يكون كذا، أو يقدره
القاضي.
والله تعالى أعلم.

(١) وقد استوفى المؤلف الكلام في رقم الفتوى ٢٠ في صداق أمهات المؤمنين وفاطمة الزهراء
رضي الله عنهن، وقدر الدينار والدرهم حسب التقديرات الحديثة، حيث أورد عدة الروايات
في مهر فاطمة رضي الله عنها، ثم قام برفع التعارض بين أصح الروايات الثلاثة. وقد قمنا
بتخريجها جميعاً مع الحكم. فارجع إليه.

(٢) قد فصلنا الكلام في توضيح اصطلاح (المهر الشرعي) والعدول إلى مهر المثل وضابطه في
رقم الفتوى ٣٠.

[رقم الفتوى ٥٢]

[لا يسقط المهر بوقوع الزوجة في الزنا]

المستفتي: غير معروف.

عنوان المستفتي: غير معروف.

تاريخ ورود الفتوى: ٢٠ رجب ١٣٣٧ هـ.

السؤال: قد تزوج زيد امرأة فاجرة بعد ثوبتها، بمهر (شرعي نبوي) دون أن يعلم
أهلها، وقد مات بعد ما علمها القرآن العظيم، ولكنها عادت إلى حالتها الأولى من
الفسق والفجور والسب والشتم لزوجها المتوفى بكل الأساليب، وادعت تركته كلها
علماً أنه ترك من الورثة: أبوين وأختاً وثلاث إخوة، فهل تستحق المهر؟
يَتَنَوَّأ تَوَجَّرُوا .

الجواب

لا يسقط مهرها أو جزء منه مع كل ما تقوم به من الأفعال وتتفوه به من الأقوال،
وإنما تُجْزَى عند الله بكل ما اكتسبت. وبالنسبة لمقدار المهر فإنه يُسأل عن
مستخدمي هذا الاصطلاح (المهر الشرعي النبوي) ما كان مرادهم منه؟

١. هل يعنون بهذا أقل قدر للمهر الشرعي؟

فهو عشرة دراهم^(١)، أي ما يعادل بالعملة الرائجة في شبه القارة الهندية روبيتين
و١٣ آنة^(٢) إلا ربعاً. وخمس القرش^(٣).

(١) وهذا ما قال الحنفية: أقل المهر عشرة دراهم، وقال المالكية في المشهور: أقله ربع دينار شرعي،
أو ثلاثة دراهم فضة خالصة. ولم يحد الشافعية والحنابلة أقل مقداره. وأجمع الفقهاء على عدم
تحديد القدر الأعلى من المهر. كما ذكرنا التفصيل في رقم الفتوى ٥ فارجع إليه.

(٢) روية واحدة تنقسم إلى ١٦ آنة.

(٣) وقد فصل المؤلف الكلام في رقم الفتوى ١١، ٢٦ بأن وزن عشرة دراهم يساوي ٢ تولة
وسبع ونصف ماسة. التولة الواحدة تساوي ١٢ ماسة. والماسة الواحدة تساوي حسب
التقديرات الحديثة: ٩٧٢.٠ ملي غرام، وبالتالي تولة واحدة تساوي: ١١.٦٦٤ غراماً.

الدرهم الواحد ما يعادل وزنه حسب التقديرات الحديثة، ٣.٠٦١ غراماً عند الحنفية،
وعشرة دراهم تساوي ٣٠.٦١٨ غراماً من الفضة، حسب تحقيق المؤلف كما فصلنا في رقم
الفتوى ١١، وبحسب تحقيق محققي العرب: الدرهم الواحد عند الحنفية يساوي ٣.١٢٥
غراماً. وعند الجمهور ٢.٩٧٥ غراماً.

[رقم الفتوى ٥٣]

[التقادم وعدم المطالبة بالمهر لا تمنع من استحقاق المهر مهما طال الزمن]

المستفتي: سردار خان الكاتب العمومي في مكتب (المهاندي دوزن).

عنوان المستفتي: محافظة رائی بور سي بي، شبه القارة الهندية.

تاريخ ورود الفتوى: ١١ صفر ١٣٣٨ هـ.

السؤال: تزوج زيدٌ هنداً بمهر معجل، ولم يدفعه حتى خمس وعشرين عاماً، فهل ينقلب المُعَجَّلُ إلى مؤجل أم يسقط الاستحقاق، وما حكم المعاشرة والخلوة بينهما في هذه الفترة؟

يَبْنُو تَوْجَرُوا .

الجواب

التقادم وعدم المطالبة بالمهر لا تمنع من الاستحقاق مهما طال الزمن إلا إذا أجلت برضاها، ولها حق حبس النفس حتى القبض^(١).

وفي "الدُرِّ المختار": «ولها منعه من الوطء [و] دواعيه "شرح مجمع"^(٢) والسفر بها، ولو بعد وطء وخلوة رضيتهما؛ لأن كل وطأة معقود عليها، فتسليم البعض لا يوجب تسليم الباقي؛ لأخذ ما يبين تعجيله من المهر كله أو بعضه»^(٣).

والله تعالى أعلم.

[رقم الفتوى ٥٤]

[لا يحق للمرأة المطالبة بالمهر المؤخراً أو منع الزفاف قبل الافتراق]

المستفتي: السيد عزيز الدين.

عنوان المستفتي: مدن بور، شبه القارة الهندية.

تاريخ ورود الفتوى: ١٣٣٨ هـ.

السؤال: تعارف أهل قريتنا على تسمية المهر دون قيد التعجيل أو التأجيل عموماً، والبعض الآخر يُقَدِّمون الحلّي بشكل مهر مُعَجَّل إذا قَيَّدوا المهر بذلك، وقد يُصَرِّح القاضي بالتقييد من عنده. فهل تستحق المرأة المطالبة بالمهر والامتناع عن الزفاف دون قبضه، علماً أن الزوج في حالة لا يُقَدِّرُ على الأداء؟

يَبْنُو تَوْجَرُوا .

الجواب

إذا لم يقيد المهر بالتعجيل أو التأجيل، أو أنه قُدِّم في صورة الحلّي من الجزء المُعَجَّل والباقي ترك من غير قيد، أو صرَّح القاضي من عنده بشيء، فلا يحق للمرأة الامتناع عن الزفاف أو المطالبة بالمهر قبل الموت أو الطلاق ولو كان يُقَدِّرُ الزوج على ذلك^(١).

وفي "ردّ المختار" في كتاب القضاء قبل باب التحكيم: «لو مات زوج المرأة أو طلقها بعد عشرين سنة مثلاً من وقت النكاح، فلها طلب مؤخر المهر؛ لأن حق طلبه إنما ثبت لها بعد الموت أو الطلاق لا من وقت النكاح»^(٢).

والله تعالى أعلم .

(١) انظر مزيداً من التفاصيل في أول فتوى من هذا الكتاب، باب المهر، المبحث الأول: في

رسالة البسط المسجل في امتناع الزوجة بعد الوطء للمُعَجَّل. وفي رقم الفتوى ٢٨.

(٢) جاء في مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر: «...كما لو خرجت؛ لأنه لم يعط لها المهر المُعَجَّل... لم تكن ناشزة». كتاب الطلاق، باب النفقة: ١٨٠/٢.

(٣) الدُرِّ المختار، كتاب النكاح، باب المهر: ١٥٧/٣.

(١) انظر مزيداً من التفاصيل في رقم الفتوى ١٨، ٣١، و٣٦.

(٢) ردّ المختار، كتاب القضاء، فروع القضاء مظهر لا مثبت، مطلب هل يبقى النهي بعد موت السلطان: ٤٢١/٥.

[رقم الفتوى ٥٥]

[لا يسقط المهر كرهاً ولو تلفظت بكلمة الإبراء]

المستفتي: السيد رفيق أحمد.

عنوان المستفتي: رجاء، شبه القارة الهندية.

تاريخ ورود الفتوى: يوم الاثنين ٨ رجب ١٣٣٨ هـ.

السؤال: طَلَبَ الزَّوْجُ مَكَّنَ زوجته أن تعفيه من المهر جبراً، وضاق عليها هو وأهله ليَجبروها على هذا، وهي ترفض ذلك حتى خرجت إلى أهلها، وأعلنت عدم عودتها حتى تقبض المهر كله.

فلما سُئِلت: لماذا تطلبين المهر مع أنك لست مضطرة إليه؟ أجابت: سأبني مسجداً إن شاء الله تعالى، فهل يُجبرها عُمداً العائلة أو زوجها على العودة إلى بيته؟

يَبْنُوا تَوْجَرُوا .

الجواب

إذا كان المهر غير مؤجل - كما يبدو من السؤال - فلا يحق للزوجة المطالبة به قبل الافتراق بطلاق أو موت أحدهما، وأيضاً لا يحق لها حبس النفس بأي حال كان، وبالتالي تُجَبَرُ على العودة إلى بيت زوجها^(١).

ويحرم على الزوج إسقاط مهرها عن طريق إكراهها على ذلك، ولا يسقط ولو تلفظت الزوجة مكرهة كلمة الإبراء.

والله تعالى أعلم .

[رقم الفتوى ٥٦]

[يدعي الزوج الوطء والمرأة تنكر ذلك]

المستفتي: القاضي تاج محمود.

عنوان المستفتي: رامسة، صندوق البريد الجاتلي، راوالفندي، شبه القارة الهندية.

تاريخ ورود الفتوى: ١٨ شوال ١٣٣٨ هـ.

السؤال: تزوج رجل امرأة وزفت إليه وأقامت عنده ليلة كاملة في غرفة، يدور حولها عدوهم مُهَدِّداً بالقتل وهما يعلمان ذلك، وطلَّقها الزوج صباحاً مُدَّعياً الدخول، والمرأة تنكر ذلك، هل يعتبر الشرع تلك الخلوة والوطء في استحقاق المهر أم لا؟
يَبْنُوا تَوْجَرُوا .

الجواب

إذا كان باب الغرفة مقفولاً من الداخل، ومسقفة أو جدرانها عالية بحيث لا يمكن لأحد من الناس الدخول عليهما، فهي خلوة صحيحة وإلا لا. وفي "رد المحتار": تصح على سطح كانا فوقه وحدهما، وأما من صعود أحد إليهما^(١). وللمسألة صورتان:

أولهما: وجب المهر بناء على الخلوة الصحيحة دون الدخول، ولا فائدة لإنكارها^(٢).

والثانية: الزوج مُقَرَّرٌ بذلك فيجب المهر كله، والمرأة تنكر، فإقرار المقر يرتد برده المقر له، فتستحق نصف المهر فقط. ((هذا ما ظهر لي.

والله تعالى أعلم))^(٣).

(١) رد المحتار، كتاب النكاح باب المهر، مطلب في أحكام الخلوة: ١٢٧/٣.

(٢) الخلوة التي يترتب عليها أثر: هي الخلوة الصحيحة، وقد فصلنا الكلام في بداية رسالة البسط المسجل ورقم الفتوى ١٧.

(٣) وما بين القوسين الكبيرين من كلام المؤلف لم أعربه، وإنما نقلته دون أي تصرف.

[رقم الفتوى ٥٧]

[لا يُعتبر الإبراء عند مرض الموت]

المستفتي: السَّيِّدُ نعمت الله شاه خاكي بوراهي.

عنوان المستفتي: بندوق بزرک، صندوق البريد رائي بور، محافظة مظفر بور، شبه القارة الهندية.

تاريخ ورود الفتوى: ٩ محرم ١٣٣٩ هـ.

السؤال: إن قال لزوجته وهي في حالة النزع: هل أبرأتني من المهر؟ ولم تستطع الكلام، ولكنها أشارت برأسها: نعم. فهل يسقط المهر بهذا؟
يَبَيَّنُوا تَوَجُّرُوا .

الجواب

لا يُقبلُ الإبراء عند مرض الموت دون إذن الورثة^(١).
والله تعالى أعلم .

[رقم الفتوى ٥٨]

[لو قال الرجل: مهرک ما أنجبت من الأولاد]

المستفتي: السَّيِّدُ عبد الرحيم خلف المولوي شرف شاه.

عنوان المستفتي: المدرسة الشرفية، هاتي دروازه، أوريبور ميوار، شبه القارة الهندية.

تاريخ ورود الفتوى: ١٤ محرم ١٣٣٩ هـ.

السؤال: تزوج وزير خان بامرأتين حيث أنجبت كلتاها ثلاث أولاد، فطلق الأولى الحبلى مكتوباً على ورقة بأن مهرها ما أنجبت من الأولاد، وقد وَضَعَتْ بنتاً. وتزوجت بشخص آخر، وقد مات أبوهم وزير خان، وهم في مرحلة الشباب الآن. هل يرثون منه شيئاً؟
يَبَيَّنُوا تَوَجُّرُوا .

الجواب

قوله: بأن مهرها ما أنجبت من الأولاد. كلامٌ عَبَثٌ لا فائدة له، فتستحق المهر من تركته إلا إذا قبلت قائلة: أبرأتك عن المهر عوضاً عن الأولاد. فيسقط المهر. أما الأولاد فيرثون من تركة أبيهم حسب الشرع .
والله تعالى أعلم .

(١) فقد فصلنا الكلام في مَوْجِدَات المهر ومسقطاته في رقم الفتوى ٧ وللاستزادة فارجع إليه.

العدة. قال الله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٢٤/٤] ^(١).

والله تعالى أعلم .

[رقم الفتوى ٥٩]

[تستحق المرأة المطالبة بالمهر المُعَجَّل في جميع الأوقات وإذا منعت نفسها بحق لم تكن ناشزة ولا تسقط النفقة أيضاً]

المستفتي: السيد إياه بحش.

عنوان المستفتي: كريلي كنج، المحافظة وصندوق البريد نرسنك بور، شبه القارة الهندية.

تاريخ ورود الفتوى: ١٦ محرم ١٣٣٩ هـ .

السؤال: أخرج زيد زوجته هند من بيته قرابة خمس سنوات، وفي أثناء هذه الفترة قام أبواها بإعادتها إلى بيته، ولكنها بسبب قلة اهتمامه والتضييق عليها، ومنعها حقها من النفقة، وبسبب سوء المعاشرة من أهله والجفاء والغلظة، والتصرفات البذيئة، والضرر والإيذاء، والتقيح المخل بالكرامة، لم تستطع البقاء معه علماً أنه ميسور الحال، ولا يريد الإمساك ولا التسريح بإحسان، بل صمم على الإيذاء والإضرار بها وبأهلها.

فهل تملك خيار الخلاص منه، وقبض مهرها المُعَجَّل وهو خمسة آلاف روبية بالعملة الرائجة، وما هو الأنسب في حقها من حيث الشرع؟
يَبْتَغُوا تَوَجُّرُوا .

الجواب

تستحق المرأة المطالبة بالمهر المُعَجَّل في جميع الأوقات، وعن طريق القضاء عند الإنكار، ولها حق حبس النفس وعدم العودة إلى الزوج حتى تقبض المهر المعجل، وفي هذه الأثناء تجب نفقتها أيضاً: ((لأنها منعت نفسها بحق فلم تكن ناشزة^(١)، والمسألة في " الدر المختار " من الأسفار^(٢))).^(٣)

أما الخلاص فلا يمكن إلا بالطلاق [أو الخلع] أو الموت، وتزوج بعد انقضاء

(١) والآية الكاملة: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأَجَلٌ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ٢٤/٤].

(١) انظر مزيداً من التفاصيل في أول فتوى من هذا الكتاب، باب المهر، المبحث الأول: في رسالة البسط المسجل في امتناع الزوجة بعد الوطء للمُعَجَّل. وفي رقم الفتوى ٢٨.

(٢) انظر: الدر المختار كتاب النكاح، باب المهر: ٦٣١/٣.

(٣) وما بين القوسين الكبيرين من كلام المؤلف لم أعربه، وإنما نقلته دون أي تصرف.

[ادعت دون مهر المثل ولا توجد الشهود على خلافها فتعطى بما ادعت باليمين]

المستفتي: الحاج شاه محمد عرف كمال الله شاه.

عنوان المستفتي: برهمبور، شبه القارة الهندية.

تاريخ ورود الفتوى: ٢٦ محرم ١٣٣٩ هـ.

السؤال: ادَّعَتْ مَعْصُومَةٌ زَوْجَةً لَعَلَّ مُحَمَّدٌ بِمَهْرٍ قَدَرَهُ بِالْعَمَلَةِ الرَّائِجَةِ مِائَةً وَعِشْرَ رُوبِيَّاتٍ، وَقَدْ مَاتَ الْوَكِيلُ وَالشَّهَدُ، إِلَّا أَنَّ مَهْرَ بَنَاتِ الْعَمِّ الثَّلَاثَةِ كَانَتْ (الْمَهْرُ الشَّرْعِيُّ النَّبَوِيُّ ﷺ) ^(١) وَلِلرَّابِعَةِ خَمْسَ مِائَةٍ رُوبِيَّةٍ. فَهَلْ تَسْتَحِقُّ الْمَرْأَةُ مَا ادَّعَتْ أَمْ لَا؟
يَبَيَّنُوا تَوْجُرُؤًا.

الجواب

تحلف بالله أنها صادقة بما ادعت، فتعطى حسب دعواها؛ لأن مهر أسرتها قد زادت عليه، ولم توجد الشهود على خلافها ^(٢).
وفي "الفتاوى العالمكيرية": «امرأة ادعت على زوجها بعد موته أن لها عليه ألف درهم من مهرها، فالقول قولها إلى تمام مهر مثلها ... كذا في "محيط السرخسي" ^(٣).
والله تعالى أعلم.

[الإشهاد على إثبات مهر المثل]

المستفتي: الحاج كفايت الله.

عنوان المستفتي: بهاري بور، شبه القارة الهندية.

تاريخ ورود الفتوى: ٩ صفر ١٣٣٩ هـ.

السؤال: غاب زوج هند غيبةً طويلةً قرابةً ثلاثين سنةً، وفي أثناء هذه الفترة مات أبوه فاستولى أخ الزوج الكبير على داره المتروكة ^(١).
ولا يعلم أحد من الأقارب مهرها المُسمَّى، بسبب طول الزمن الذي مر على عقد الزواج وهو ما يقارب أربعين عاماً إلا أنها ادعت مائتي روبية بالعملة الرائجة الآن، وهو مهر امرأة تماثلها وقت العقد من جهة أبيها، كأختها وعمتها وبنات عمها، ولكن أخ الزوج الكبير رفض استحقاقها لشيء مدعي أن زوجها قد انقطعت عنه الأخبار قرابة ثلاثين سنة ولا يتصور حياته غالباً في مثل هذه الفترة.
وهي معسورة الحال تكاد أن تموت جوعاً، فهل يجوز لأهل الحي أن يشهدوا في المحكمة، بأن مهرها المُسمَّى مائتي روبية بالعملة الرائجة، من باب التعاون مع الضعيف في حصول الحق؟
يَبَيَّنُوا تَوْجُرُؤًا.

الجواب

لَمَّا ادَّعَتْ هِنْدٌ مَهْرًا قَدَرَهُ مِائَتَا رُوبِيَّةٍ وَلَمْ تَجِدْ مِنْ يَشْهَدُ مَعَهَا، وَجِبَ أَدَاءُ مَهْرِ الْمِثْلِ، وَهُوَ مِائَتَا رُوبِيَّةٍ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ مَهْرُ امْرَأَةٍ تَمَاطِلُهَا وَقْتُ الْعَقْدِ مِنْ جِهَةِ أَبِيهَا ^(٢).

ولا يجوز إشهاد أهل الحي بأن مهرها المُسمَّى عند انعقاد الزواج هو مائتا

(١) أي: لشخص ولدان، والأصغر منهما زَوْجٌ الهنْدِيَّة وهو مفقود، والثاني الأكبر استولى على تركة الأب كلها - الذي توفي حالاً - وعلى ممتلكات الأخ الغائب أيضاً.

(٢) وقد فصلنا الكلام في مهر المثل في رقم الفتوى ٣٠.

(١) قد فصلنا الكلام في توضيح اصطلاح (المهر الشرعي) والعدول إلى مهر المثل وضابطه في رقم الفتوى ٣٠، و٥٢.

(٢) واستوفى المؤلّف الكلام إذا وقع الخلاف بين الزوجين في مقدار المهر قبل الخلوة الصحيحة وبعدها في رقم الفتوى ٦٤.

(٣) الفتاوى الهندية، كتاب النكاح، الباب السابع في المهر، الفصل الثاني عشر اختلاف الزوجين في المهر: ٣٥٣/١.

روبية^(١)، بل يشهدون في المحكمة على إثبات مهر المثل، وهو نفس المبلغ الذي ادعت.

والله تعالى أعلم .

[رقم الفتوى ٦٢]

[لا يسقط المهر بالزنا وأكثر مدة الحمل في الشريعة الإسلامية]

المستفتي: السيد حفيظ الله خان.

عنوان المستفتي: الحي تيكور، صندوق البريد جنار، محافظة مرزا بور.

تاريخ ورود الفتوى: ١٨ جمادى الآخر^(٢).

السؤال: قد غاب الزوج عن زوجته مدة خمسة عشر شهراً، فلما عاد إلى بيته فإذا هي قد بلغت في حملها ثمانية أشهر، فعزم على طلاقها، فهل تستحق المرأة المهر قضاءً بعد الطلاق، وما الحكم الشرعي في هذا الأمر؟
يَبَيَّنُوا تَوْجُوهَا .

الجواب

لا يجوز طلاقه بناء على إخبار القابلة بأنها حامل من ثمانية أشهر دون الوقوف على الحكم الشرعي؛ لأنه قُرِّرَ أن أكثر مدة الحمل ستان^(٣)، أمّا المهر فيجب أدائه

(١) لم يُدَوَّن التاريخ الهجري بؤرود الفتوى في نسختي من الفتاوى الرضوية.

(٢) لم يختلف أحد من الفقهاء في أقل مدة الحمل بأنها ستة أشهر، المستفاد من مجموع آيتين: أولهما: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرِّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣/٢]. وثانيهما: ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحقاف: ١٥/٤٦]. وهذا ما أكد الطب الحديث، أن أقل مدة الحمل يمكن أن يولد فيها المولود تام الخلقة هي ستة أشهر، بأن يحتاج الطفل إلى حاضنة خاصة لكي يتمكن من العيش بإذن الله تعالى، وغالبها تسعة أشهر؛ لأن غالبهم يحملن كذلك، وهذا معروف بين الناس .

ولكنهم اختلفوا في أكثرها:

مذهب الحنفية: أكثرها ستان. انظر: الهداية، كتاب الطلاق، باب ثبوت النسب، عند قوله: «ثم تأتي به لأكثر مدة الحمل وهو ستان»: ٢٨١/١.

مذهب المالكية في المشهور: خمس سنوات. انظر: الكافي في فقه أهل المدينة: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (٤٦٣ هـ)، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م. كتاب الطلاق، باب الاستبراء، عند قوله: «فإن ارتابت، لم يطأها حتى يستبرئها من تلك الرية إلى أن تبلغ خمس سنين، وذلك أقصى مدة الحمل»: ٦٣٠/٢.

مذهب الشافعية والحنابلة: أربع سنين. انظر: إعانة الطالبين البكري الدمياطي، فصل في

(١) لأن هذا العمل يعتبر من باب شهادة الزور وهو من الكبائر، ولا يجوز العمل بها، ولا تقبل شهادته فيما بعد، بما أخرجه البخاري عن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «أَلَا أُبَيِّنُكُمْ بِكَبِيرِ الْكَبَائِرِ. قُلْنَا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، وَكَانَ مُتَكِنًا فَجَلَسَ. فَقَالَ: أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ، وَشَهَادَةُ الزُّورِ، أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ، وَشَهَادَةُ الزُّورِ. فَمَا زَالَ يَقُولُهَا حَتَّى قُلْتُ: لَا يَسْكُتُ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ، كِتَابُ الْأَذْبِ، بَابُ عُقُوقِ الْوَالِدَيْنِ مِنَ الْكَبَائِرِ، الْحَدِيثُ (٥٩٧٠): ٤/٨.

الطلاق، عند قوله: «وتنتهي الكثرة بوضعه لأربع سنين؛ لأنها أكثر مدة الحمل بدليل الاستقراء»؛ ٥٧/٤؛ الشرح الكبير لابن قدامه، كتاب العدد (الجدّة)، عند قوله: «غالبه تسعة أشهر؛ لأنّ غالب النساء كذلك، وهذا أمر معروف بين الناس، وأكثر مدة الحمل أربع سنين هذا ظاهر المذهب وبه قال الشافعي»؛ ٨٦/٩.

مذهب ابن حزم والظاهرية: إن أقصى مدة الحمل تسعة أشهر. انظر: المحلى لابن حزم: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (٤٥٦ هـ) دار الفكر بيروت لبنان. كتاب الطلاق، عند قوله: «وأما المرتابة فإنها تقيم حتى تذهب الرية، أو يصح الحمل قال: وأقصى تربصها تسعة أشهر»؛ ٢٧٢/١٠. وأيضاً قال: «وأما ولد الزوجة لا أكثر من تسعة أشهر من آخر وطء وطئها زوجها، فهو متيقن»؛ ٣١٧/١٠.

رأي الطب الحديث:

يؤكد الطب الحديث أن الحمل قد يتأخر على الرغم من ضبط الحساب إلى شهر كامل، ولما دخل الحادي عشر لمات الجنين في بطن أمه، وما زاد عن ذلك فهو نتيجة خطأ في الحساب، وأكد الأطباء المتخصصون في أمور النسائية والتوليد، أن الحمل قد يصل إلى عشرة أشهر، ولا يزيد على ذلك؛ لأن المشيمة التي تغذي الجنين تصاب بالشيخوخة بعد الشهر التاسع، وتقل كمية الأوكسجين والغذاء المارين من المشيمة إلى الجنين، فيموت الجنين.

بل إن الأطباء يولّدون المرأة الحامل بالطرق الاصطناعية بعد تجاوز الحمل أسبوعين عن تسعة أشهر؛ لوصول الجنين إلى مرحلة الخطر، كما أن المرأة قد تنقطع عنها الدورة الشهرية لأسباب عديدة، منها ما هو فسيولوجي أو صحي، من ذلك اضطراب الحالة النفسية عند بعض المصابات بأعصاب القلق ونحوه.

ومن ذلك أيضاً الحمل الكاذب، فإن المرأة تحس بجميع أعراض الحمل، ولكن يتبين بالكشف الطبي أنه حمل كاذب، فتعاني المرأة من انقطاع الحيض، كما تحس المرأة وكأن هناك حركة جنين في بطنها، وهي في الحقيقة ليست إلا حركة الأمعاء داخل المبيض.

وقد يحدث لإحدى هؤلاء الواهمات بالحمل الكاذب الذي تتصور أنه بقي في بطنها سنيّاً. قد يحدث أن تحمّل فعلاً، فتضع طفلاً في فترة حملها، ولكنها نتيجة وهمها وإيهامها من حولها من قبل، تتصور أنها قد حملته لمدة ثلاث أو أربع سنوات.

وهذا ما نجد في القوانين الوضعية حيث جعلوا أقصى مدة الحمل سنة كاملة في الاحتياط، مستنداً إلى بعض الآراء الفقهية بجانب الرأي العلمي. ملخصاً من كتاب (أحكام المرأة الحامل): ليحيى بن عبد الرحمن الخطيب، كتيب غير مطبوع في صيغة الكترونية على إحدى المواقع الإنترنت: ١٥/١؛ دليل الحمل الصحي: روجر هارمس، دز روبرت قي، د. ماري إم.

عند الطلاق ولو كان صادقاً بما قال؛ لأنه لا يسقط بالزنا معاذ الله^(١).

والله تعالى أعلم .

ترجمه: د. حسان أحمد قمحية، الدار العربية للعلوم، ط ١، ١٤٢٧ هـ/٢٠٠٦ م. بيروت، لبنان:

ص ١٥٧ وما بعدها.

(١) فقد فصلت الكلام في مؤكّدات المهر ومسقطاته في رقم الفتوى ٧ وللاستزادة فارجع إليه.

من مهر المثل ومن المُسَمَّى^(١).

وفي " الدر المختار " : «يجب مهر المثل في نكاح فاسد، وهو الذي فقد شرطاً من شرائط الصحة كشهود»^(٢). ومثله تزوج الأختين معاً، ونكاح الأخت في عدة الأخت^(٣)، بالوطء في القبل لا بغيره كالخلوة، ولم يزد على المُسَمَّى لرضاها بالخط، ولو كان دون المُسَمَّى لزم مهر المثل^(٤).

وفي " الهداية "، باب نكاح الرقيق : «بعض المقاصد في النكاح الفاسد حاصل كالنسب ووجوب المهر والعدة»^(٥). وفي " الدر المختار " : يستحق الإرث بنكاح صحيح، فلا توارث بفاسد ولا باطل إجماعاً^(٦).
والله تعالى أعلم .

[رقم الفتوى ٦٣]

[الجمع بين الأختين كلاً منهما بعقد مستقل وما يتعلق به من أحكام]

المستفتي: غير معروف.

عنوان المستفتي: غير معروف.

تاريخ ورود الفتوى: ١٤ شعبان ١٣٣٩ هـ.

السؤال: الرجاء تبين الحكم الشرعي حول ما يلي :

زيدٌ جَمَعَ بين الأختين كلاً منهما بعقد مستقل، الواحدة تلو الأخرى :

أولاً: هل يصح النكاح الثاني؟

ثانياً: لمن تنسب أولادهما؟

ثالثاً: هل تراث الأختان وأولادهما من زيد أم لا؟

رابعاً: هل تستحقان منه المهر؟

يَبْنُو تَوَجَرُوا .

الجواب

أولاً: يحرم عقد النكاح حراماً قطعياً على أخت الزوجة، ما دامت هي في عصمته أو في عدة الطلاق؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ [النساء: ٢٣/٤].

ثانياً: ثبوت النسب: لا يحرم وطؤه للزوجة الأولى ما لم يطل الثانية، وتنسب أولادهما إلى أبيهم زيد، بمعنى أنهم ليسوا أولاد زنا، ولا يجوز نداؤهم بهذا .

ثالثاً: ثبوت الإرث: تراث زوجته الأولى دون الثانية؛ لأن نكاحها فاسد، وتراث أولادهما جميعاً بثبوت النسب عند فساد النكاح .

رابعاً: وجوب المهر :

أ- الزوجة الأولى: تستحق مهرها المُسَمَّى كاملاً .

ب- الزوجة الثانية: يجب المهر بالوطء في القبل لا بغيره كالخلوة، وتأخذ الأقل

(١) إذا فسد النكاح هل يجب مهر المثل أو المُسَمَّى وقد فصلنا الكلام في رقم الفتوى ٤، ٢١، ٢٥.

(٢) الدر المختار، كتاب النكاح، باب المهر: ١٤٤/٣.

(٣) رد المختار، كتاب النكاح، باب المهر، مطلب في النكاح الفاسد: ١٤٥/٣.

(٤) انظر: الدر المختار، كتاب النكاح، باب المهر: ١٤٤/٣.

(٥) الهداية. كتاب النكاح، باب نكاح الرقيق: ٢١٠/١.

(٦) الدر المختار، كتاب الفرائض: ٣٥٤/٧.

[رقم الفتوى ١٦٤]

[الخلاف بين الزوجين في مقدار المهر قبل الخلوة الصحيحة وبعدها]

المستفتي: السيد جلال الدين بنان .

عنوان المستفتي: المعهد الشرعي أنوار العلوم، رامبور، شبه القارة الهندية.

تاريخ ورود الفتوى: ١٦ شعبان ١٣٣٩ هـ .

السؤال: ادعت هند مهرأ قدره مائة ألف روية بالعملة الراجية^(١)، وشهد الشهود على ذلك، وأهل الزوج رفضوا مدعين أن المهر هو عشرة آلاف روية، وعندهم من يشهد على ذلك. فهل يحكم بناء على شهود النقص أم الزيادة؟
يُنَوِّها تَوَجَّرُوا .

الجواب

هل قام الخلاف بينهما بعد الطلاق قبل وقوع الخلوة الصحيحة^(٢) أم بعد الوقوع؟
الصورة الأولى: اختلفا بعد الطلاق قبل وقوع الخلوة الصحيحة، فيعتبر قول الزوج باليمين، كما يُعتبر قول ورثة الزوج بعد موت الزوجين .

الصورة الثانية: قام الخلاف بينهما بعد وقوع الخلوة الصحيحة سواء وقع الطلاق أم لا، وسواء كان الاختلاف في حياة الزوج أو بعد مماته مع الأهل، فيقضى بينهما على النحو التالي:

أولاً: إذا كان مهر مثلها أقل من عشرة آلاف^(٣) فيثبتها مقدمة، وتعطى ما ادعت، وهو مبلغ مائة ألف روية .

ثانياً: وإن كان مهر مثلها أكثر من مائة ألف روية^(٤) فيثبتها مقدمة، فيدفع عشرة آلاف روية فقط .

(١) الروية هي العملة الراجية في شبه القارة الهندية، وكانت فضية مضروبة في عصر المؤلف، والآن تحولت إلى نقود ورقية .

(٢) الخلوة التي يترتب عليها أثر هي الخلوة الصحيحة، وقد فصلنا الكلام في بداية رسالة البسيط المسجل ورقم الفتوى ١٧ .

(٣) أي: أقل مما ادعى الزوج .

(٤) أي: أكثر مما ادعت الزوجة .

ثالثاً: وإذا كان مهر مثلها يتراوح بين عشرة آلاف ومائة ألف روية فيقضى به .

هذا ما كان شهودهما مستوفين الشروط من جميع جوانب الشهادة الشرعية، وإذا كان شهود أحد الطرفين مستوفين الشروط دون الآخرين فيقضى بشهادتهم، وإذا كانت شهودهما غير مستوفية الشروط لا تؤخذ شهادة كلا الطرفين، ولكن يتحالفان على النحو التالي:

أ- إذا كان مهر مثلها أقل من عشرة آلاف، فيحلف الزوج أو أهله قائلاً: والله لم يكن المهر المُسمى مائة ألف روية. إن حلف فالقول قوله، وإن نكل يُقضى بمائة ألف روية.

ب- وإن كان مهر مثلها أكثر من مائة ألف روية، فيطلب اليمين من المرأة، فإن حلفت قضى بما ادعت، وإن نكلت يحكم بعشرة آلاف روية.

ج- وإذا كان مهر مثلها يتراوح بين عشرة آلاف ومائة ألف روية، يتحالفان معاً، ويقضى بمهر المثل.

وفي "الذَّر المختار" - إن اختلفا في المهر في قدره حال قيام التكاح، فالقول لمن شهد له مهر المثل يمينه، وأبى أقام بينة قبلت، سواء شهد له أو لها أو لاء، وإن أقاما، فيثبتها مقدمة إن شهد له، ويثبت إن شهد لها، وإن كان بينهما تحالفاً فإن حلفا أو برهنا قضى به، وإن برهن أحدهما قبل برهانه لأنه تَوَرَّ دعواه^(٥).

[التمناشة والتصحيح]

((أقول: قوله: «وإن كان بينهما»^(٦) مسألة مستأنفة غير داخلية تحت قوله: «وإن

أقاما»^(٧) جمع فيه ما إذا برهن:

أ- أحدهما.

ب- أو كلاهما.

(١) انظر: الذَّر المختار، كتاب النكاح، باب المهر، ١٦٣/٣ .

(٢) أي: قول: صاحب تنوير الأبصار: «وإن كان مهر المثل بينهما تحالفاً فإن حلفا أو برهنا قضى به، وإن برهن أحدهما قبل برهانه» - تنوير الأبصار مع الذَّر المختار، كتاب النكاح، باب المهر: ١٦٣/٣ .

(٣) أي: قول: صاحب تنوير الأبصار: «شهد مهر المثل له أو لها أو لاء، وإن أقاما البينة فيثبتها» .

ج- أو لا أحد.

فيتن [صاحب تنوير الأبصار] أحكام الصور الثلاث. وقد اختار^(١) قول أبي بكر الرازي^(٢)، الذي صححه قاضيخان^(٣) في "شرح الجامع الصغير"^(٤) والسفناقي في "النهاية"^(٥)، وجزم به في "الملقى"^(٦)، وقدمه في "الهداية"^(٧)، و"التبيين"^(٨)، وغيرهما: أن لا تحالف إلا إذا كان المهر بينهما^(٩).

(١) أي: صاحب تنوير الأبصار.

(٢) هو أحمد بن علي أبو بكر الرازي الحصاص (٣٧٠ هـ) من أهل الري، من كبار فقهاء الحنفية، سكن بغداد ودرس بها وتفق على أبي سهل الزجاج وعلى أبي الحسن الكرخي، وأخذ منه العلم كثيرون، انتهت إليه رئاسة الحنفية في وقته، رحل إليه الطلبة من الأفاق، عرض عليه الفقه فامتنع. ومن تصانيفه: أحكام القرآن، شرح مختصر شيخه أبي الحسن الكرخي، شرح الجامع الصغير. انظر: الجواهر المضية، برقم (١٥٥): ٢٣٠/١، ناه التراجع: ص ٩٦.

(٣) انظر: فري قاضيخان، كتاب النكاح، باب المهر، فصل في اختلاف الزوجين في المهر ومنع البت: ٣٩٨/١. عند قوله: «فإن قال الزوج: المهر ألف، وقالت هي: ألفان، ومهر مثلها ألف أو أقل، كان القول قوله مع اليمين بالله...».

(٤) وقال الإمام قاضيخان في شرح الجامع الصغير عند تصحيح قول أبي بكر الرازي: «إذا لم يكن مهر المثل شاهداً لأحدهما، قائماً إذا كان مهر المثل شاهداً كان القول قوله من شهد له مهر المثل مع يمينه، ولا يتحالفان وهو الصحيح». مخطوط وقف المكتبة الأحمدية بمدينة الحلب السورية، برقم ٥٢٧. كتاب النكاح، بداية باب المهور، رقم اللوحة: ٩٥/ب.

(٥) انظر: النهاية للسفناقي، كتاب النكاح، باب المهر عند قوله: «وإن كان مهر مثلها ألفاً وخمس مئة تحالفنا» لأن الزوج يدعي عليها الحط من مهر المثل، وهي تنكر، والمرأة تدعي الزيادة وهو ينكر... رقم اللوحة: ١٤١/ب.

(٦) انظر: ملقى الأيهر مع شرحه مجمع الأثر، كتاب النكاح، باب المهر عند قوله: «وإن اختلفا أي: الزوجان حال قيام النكاح في قدر المهر...»: ٥٢٩/١.

(٧) انظر: الهداية، كتاب النكاح، باب المهر، عند قوله: «إذا اختلفا في حاله قيام النكاح، أن الزوج إذا ادعى الألف، والمرأة الألفين، فإن كان مهر مثلها ألفاً أو أقل خالف قوله...»: ص ٢٠٧.

(٨) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، كتاب النكاح، باب المهر: ١٥٦/٢، عند قول صاحب كنز الدقائق: «فإن لم يكن لهما ينة تحالفنا».

(٩) أي: كان مهر المثل يتراوح بين ما ادعى الرجل والمرأة.

فسقط كلا اعتراضي العلامة [ابن عابدين] الشامي^(١)، أنه كان عليه حذف قوله: «تحالفنا» لأنه إذا برهنا لا تحالف وإن قوله: «وإن برهن أحدهما»^(٢) يعني عنه قوله قبله: «وأي أقام ينة قبلت... فبذلوه ذره ما أمهره»^(٣).

وقول الكرخي^(٤): «أنهما يتحالفان مطلقاً سواء شهد المهر له أو لها أو لا»^(٥).

(١) قال ابن عابدين: «قوله: وإن كان الخ. هذا بيان لثالث الأقسام في قوله: فالقول لمن شهد له مهر المثل. وقوله: وإن أقاما البينة الخ. فإنه إذا لم يقيما البينة، أو أقاماهما، قد يشهد مهر المثل له أو لها أو يكون بينهما، فقدم بيان التسمي الأولين في المسائلين، وهذا بيان الثالث. وقوله: فإن حلفا، راجع إلى المسألة الأولى. وقوله: أو برهنا، راجع إلى الثانية، لكن كان عليه حذف قوله: تحالفنا لأنه إذا برهنا لا تحالف. قوله: تحالفنا، فإن نكل الزوج يقضي بألف وخمسمائة، كما لو أقر بذلك صريحاً، وإن نكلت المرأة وجب المشتى ألف، لأنها أقرت بالحط، وكذا في العتية. وذو المختار، كتاب النكاح، باب المهر، مطلب مسائل الاختلاف في المهر: ١٦٢/٣.

(٢) أي: قول: صاحب تنوير الأبصار: «وإن كان مهر المثل بينهما تحالفنا، فإن حلفا أو برها قضى به، وإن برهن أحدهما قبل برهانه... وأأي أقام ينة قبلت، فإن أقاما قبيتها إن شهدت له، وبيته إن شهدت لها، وإن كانت بينهما تحالفنا، وإن حلف وجب مئة المثل» تنوير الأبصار مع الفتا المختار، كتاب النكاح، باب المهر: ١٦٣/٣.

(٣) فبذلوه ذره ما أمهره: قال أبو بكر محمد بن القاسم الأباري: «قال أهل اللغة: الأصل في هذه الكلمة عند العرب: أن الرجل إذا كثر خيره وعطاؤه وثالثه الناس قيل: هو ذره أي: عطائه، وما يؤخذ منه، فشيءوا عطاءه بذرة الشاة والشفة، ثم كثر استعمالهم هذا حتى صاروا يقولونه لكل متعجب: مته قال الشاعر:

«ه ذرك إني قد رميتهم لولا خذت ولا غفري لمحدود». الزاهر في معاني كلمات الناس: أبو بكر محمد بن القاسم الأباري (٣٢٨ هـ) مؤسسة الرسالة بيروت لبنان، ط ٢، ١٤١٣ هـ/ ١٩٩٢ م: ٣٣٩/١.

(٤) هو عبيد الله بن الحسين، أبو الحسن الكرخي (٣٤٠ هـ) من كبار فقهاء الحنفية، انتهت إليه رئاسة الحنفية بالعراق، مولده بالكرك ووفاته ببغداد. من تصانيفه: شرح الجامع الصغير، شرح الجامع الكبير، رسالة في الأصول. انظر: كشف الظنون: ٥٧٠/١، الجواهر المصينة، برقم (٨١٤): ٤٩٢/٢، ٤٩٤، ناه التراجع: ص ٢٠٠.

(٥) لم أشر على شرح الجامع الصغير وشرح الجامع الكبير للإمام الكرخي بشكل مطبوع أو مخطوط.

وصححه في "المبسوط" (١) و"المحيط" (٢) وجزم به في "الكنز" في باب التحالف (٣).

أقول: لكن الأول هو المذكور في "الجامع" (٤) لصغير (٥) كم في

(١) مبسوط السرخسي: لمحمد بن أحمد بن أبي سهل أبو بكر السرخسي (٤٨٣ هـ) من أمه (سرخس) يثقة في خراسان، ويلقب بشمس الأئمة، وهو شرح (الكافي في فروع الحنفية) للحاكم الشهيد محمد بن محمد الحنفي (٣٣٤ هـ)، انظر: كشف الظنون: ١٣٧٨/٢، تاج التراجم: ص ٢٢٤.

(٢) وفي المبسوط للسرخسي: «...و بعض مشائخنا رحمهم الله يقول هنا: يتحالفان؛ لأن الظاهر لا يشهد لكل واحد منهما، فحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه على قياس اختلاف الزوجين في المهر، إذا كان مهر المثل لا يشهد لقول واحد منهما، كتب الإجازات: ٩٤/١٥»

(٣) هو المحيط البرهاني في الفقه الشافعي: الإمام العلامة برهان الدين محمود بن باح الدين أحمد بن الصدر الشهيد برهان الأئمة عبد العزيز بن عمر بن مازة البخاري الحنفي (٦١٦ هـ) وهو ابن أخي الصدر الشهيد حسام الدين، وقد ترجمناه عند أول ورود، وجاء فيه: «وإن كان مهر مشها بين الدعوتين فإنهما يتحالفان، ثم يقضى لها بمهر المثل، وهو نظير ما ذكر في كتب الإجازات». كتاب النكاح، نوع منه في اختلاف الزوجين في المهر: ١٨٣/٣.

(٤) انظر: كبر الدفتور، كتاب الدعوى، باب التحالف عند قوله: «وإن اختلفا في المهر فضي لمن برهن...»: ٣١٥/٣.

(٥) الجامع الصغير: لإمام المعتمد محمد بن الحسن الشيباني الحنفي (١٨٧ هـ) وهو من أحد الأصول وقاهر الروايات في كتب الحنفية، الإمام محمد آتف أولاً (المبسوط) وسماه به لأنه صنفه أولاً وأملأه على أصحابه، رواء عن الجوزجاني وغيره، ثم صنفه الجامع الصغير، ثم تكبير ثم تزيادات والسير الكبير والصغير، والمشائخ معظمون الجامع الصغير حتى قالوا: لا يصلح لمرء للفتوى ولا للقضاء إلا إذا علم مسائله، وأن أبا يوسف مع جلالة قدره كان لا يشارك هذا الكتاب في حضر ولا سفر، وذكر حاجي خليفة أن شروحه يتجاوز العشرين، انظر: كشف الظنون: ٨١/٦.

(٦) لم أجد في الجامع الصغير ما ينص على هذا أو ما معناه، بل كل ما جاء فيه: «باب في المهور: محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله في رجل تزوج امرأة، ثم اختلفا في المهر، قل: انقول قول المرأة إلى مهر مثلها». الجامع الصغير المطبوع مع شرحه النافع الكبير: محمد بن الحسن الشيباني (١٨٩ هـ) عالم الكتب بيروت لبنان، ١٤٠٦ م، باب

ش (١) فترجع به بعد تكافؤ التصحيحين خلافاً لما في "البحر": أنه لم ير من رجع الأول (٢)، قلنا جعلنا عليه المحول وبالله التوفيق» (٣).

[نصوص الفقهاء]

وفي "البدائع" و"الهندي": ولو اختلفا بعد الطلاق بعد الدخول، أو الخلوة فكما لو اختلفا حال قيام النكاح، وإن كان قبل الدخول والخلوة والمهر دين، فاختلفا في الألف والألفين، فالقول قول الزوج، ويشتك ما يقول الزوج، ولم يذكر الخلاف، ذكر الكرخي، وحكى الإجماع، وقال: نصف الألف في قولهم (٤).

المهورة: ١٧٩/١. لعل المؤلف يقصد شرح الجامع الصغير للإمام قاضيخان. كما وثق. قال عند تصحيح قول أبي بكر الرازي: «إذا لم يكن مهر المثل شاهداً لأحدهما فأما إذا كان مهر المثل شاهداً كان القول قول من شهد له مهر المثل مع بيمينته، ولا يتحالفان وهو الصحيح». كتاب النكاح، بداية باب المهور: رقم النوحة: ١٨٩/١.

(١) رمز للشامي ابن عايد: صاحب رد المحتار. وجاء فيه: «وإن كان بينهما أي أكثر مما قال وأقل مما قالت ولا بينة تحالفا ولزم مهر المثل» كذا في الملتقى وشرحه، وهذا على تخريج الرازي، وعلى تخريج الكرخي، يتحالفان في الصور الثلاث ثم يحكم مهر المثل، وصححه في المبسوط والمحيط، وبه جزم في الكنز في باب التحالف.

قال في البحر: ولم أر من رجع الأول، وتعنه في التهر بأن تقدم الزلعي وغيره له تبعاً للعلامة يؤذن بتوجيهه، وصححه في النهاية، وقال قاضيخان: إنه الأولى، ولم يذكر في شرح الجامع الصغير وغيره، والأولى البناء بحليف الزوج، وقيل يفرع بينهما هـ. قلت: بقي ما إذا لم يعلم مهر المثل كيف يفعل؟ والظاهر أنه يكون القول للزوج؛ لأنه منكر للزيادة، كما تقدم فيما إذا لم يوجد من يماثلها رد المحتار مع لئز المختار وتنوير الأبصار، كتاب النكاح، باب المهر، مطلب مسائل الاختلاف في المهر: ١٦٢/٣.

(٢) انظر: البحر الرائق، كتاب النكاح، باب المهر: ٣١٥/٣.

(٣) وما بين القوسين الكبيرين من كلام المؤلف لم أعزبه، وإنما شكته دون أي تنصيص، إلا ما وقع بين المعقوفين.

(٤) انظر: الفتاوى الهندية كتاب النكاح، الباب السابع في المهر، الفصل الثاني عشر اختلاف الزوجين في المهر: ٣٥٣/١.

وصححه في "البدايع" ^(١)، و"شرح الطحاوي" ^(٢)، ورجحه في "الفتح" ^(٣).

وفي "تبيين الحقائق" و"الهندية": «وإن مات الزوجان، ووقع الاختلاف بين الورثة في مقدار المسمى، فالقول قول ورثة الزوج» ^(٤). وفي "رد المحتار": «يلزمهم ما اعترفوا به» بحر ^(٥). ولا يحكم بمهر المثل لأن اعتباره يسقط عند أبي حنيفة بعد موتهما. دور ^(٦).

(١) انظر: بدائع الصنائع، كتاب النكاح، باب المهر، فصل حكم اختلاف الزوجين في المهر: ٢٠٧/٢.

(٢) شرح مختصر الطحاوي: أحمد بن منصور أبو نصر الأسدي القاضي (٤٨٠ هـ) أحد شراح مختصر الطحاوي للإمام أبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي (الحنفي ٣٢١ هـ) متبحر في الفقه ببلاد. ذكره أبو حفص عمر بن محمد الشافعي في (الفتن في تاريخ سمرقند) فقال: دخل سمرقند وأجلسه للفتوى، وصار الرجوع إليه في لوائح، فانتظمت له الأمور الدينية، وظهرت له الآثار الجميلة. انظر: كشف الظنون: ٤١٦٢٧/٢ الجواهر المضبوطة، برقم (٢٦٠): ١/٣٣٥: تاج التراجم: ص ١٢٦.

(٣) انظر شرح مختصر الطحاوي، كتاب النكاح، باب المهر، عند قوله: «ولو وقع الاختلاف بعد الفرقة قبل الدخول فعلى قول أبي يوسف القول قول الزوج، ويتنطق ما يقول الزوج». مخطوط مكتبة الأسد بدمشق السورية، برقم ١٣٨٠٤. رقم اللوحة: ١/٢٩٣.

(٤) جاء في الفتح القديم: «أن الزوج إذا ادعى ألفاً والمرأة الألفين، فإن كان من مهر مثلها ألفاً أو أقل فالقول قوله، وإن كان ألفين أو أكثر فالقول قولها، وأيهما أقام البينة في الوجهين تقبل. وإن أقام البينة في الوجه الأول تقبل بيتهاء لأنها ثبتت الزيادة. وفي الوجه الثاني بيتهاء لأنها ثبتت الحظ، وإن كان مهر مثلها ألفاً وخمسمائة تحلفا، وإذا حلفا يجب ألف وخمسمائة. هذا تخريج الرازي». كتاب النكاح باب المهر: ٢٦٧/٧.

(٥) تبيين الحقائق شرح كثر الدقائق، كتاب النكاح، باب المهر: ١٥٨/٢ الفتاوى الهندية كتاب النكاح، الباب السابع في المهر، الفصل الثاني عشر اختلاف الزوجين في المهر: ٣٥٣/١.

(٦) وجاء في بحر الرائق: «لو مات الزوجان، واختلف ورثتهما، فالقول لورثة الزوج، سواء كان في القدر أو في الأصل، فإن كان في القدر لزم ما اعترفوا به، وإن كان في الأصل بأن ادعى ورثتها المسمى، وأنكره ورثته فلا شيء عليهم. وهذا عند الإمام». كتاب النكاح باب المهر: ٣٢٠/٣.

(٧) رد المحتار، كتاب النكاح، باب المهر، مطلب مسائل الاختلاف في المهر: ١١٦٤/٣ دور

((كذا في نسختي [من رد المحتار]: «بمهر المثل». أقول: والأولى إسقاط الباء. والله تعالى أعلم)) ^(١).

الحكام شرح غرر الأحكام، كتاب النكاح، باب المهر، الاختلاف في المهر: ٣٤٨/١. عند قوله: «الاختلاف في القدر القول لورثته عند أبي حنيفة، ولا يحكم بمهر المثل؛ لأن اعتباره يسقط عنده بعد موتهما».

(١) وما بين القوسين الكبيرين من كلام المؤلف لم أعزبه، وإنما نقلته دون أي تصويل، إلا ما وقع بين المعقوفين.

[رقم الفتوى ٦٥ - ٦٦]

[لا يشترط ذكر المهر لصحة عقد النكاح
وانواع المهر وأحكامه]

المستفتي: الشَّيْخُ مُحَمَّدُ عَلِيٌّ خَانَ الْمَأْمُورِ عَلَى إِدَارَةِ الْحَسَابَاتِ.

عنوان المستفتي: ولاية جاوורה لال علي، شبه القارة الهندية.

تاريخ ورود الفتوى: ٢ شوال ١٣٣٦ هـ.

السؤال: الرجاء تبين الحكم الشرعي حول ما يلي:

أولاً: يُسمى المهر في عقد النكاح عادة، فهل يشترط ذلك لصحة النكاح؟

ثانياً: هل يجب تقييد المهر بالمُعْجَلِ أو المُؤَجَّلِ؟

ثالثاً: هل تستطيع المرأة المطالبة بالمهر مُعْجَلاً أو مُؤَجَّلاً متى أرادت؟

رابعاً: المهر المُعْجَلُ: هو الذي تحين أدائه قبل الزفاف، ويحق للزوجة الامتناع عن لزفاف ومنع نفسها حتى تقبضه، ولكن الزوج استولى على حلي الزوجة الذي قدمه إليها كمهر معجّل حيلة بعد ما زُفّت إليه، فهل يعتبر الشرع الحلي دية في ذمته؟

خامساً: عند انعقاد النكاح تعين شراء الدر لها عوضاً عن مهرها المُعْجَلِ والذي يساوي خمسمائة روبية بالعملة الراجحة، فهل يحق للزوجة الامتناع عن الزفاف قبل قبضه، وفي هذه الأثناء أُنْتُحِقَ النفقة أم لا؟

سادساً: متى تستحق الزوجة المطالبة بالمهر غير المُعْجَلِ بعد وقوع الخلوة الصحيحة، وهل تملك حق الامتناع عن البقاء مع زوجها؟

يُنَوَّلَا ثَوْبَ خَزْوَانٍ.

الجواب

أولاً: يجب المهر لصحة النكاح، ولا يسقط حال السكوت عن التسمية، وحتى

لو صرح أنه لا مهر لها أصلاً^(١)، فيعدل إلى مهر المثل^(٢).

ثانياً: لا يجب تقييد المهر بقبض المُعْجَلِ أو المُؤَجَّلِ^(٣).

ثالثاً: المهر على ثلاثة أضرب^(٤):

أ- المهر المُعْجَلُ: وهو الذي قرر أدائه قبل الزفاف، ولها حق المطالبة به على الفور والامتناع عن الزفاف، وحبس النفس حتى تقبضه مهما طال الزمن.

ب- المهر المُؤَجَّلُ: هو الذي حدد له ميعاد لأدائه مثل سنة أو عشرة سنوات مثلاً، ولا يحق للزوجة المطالبة به قبل الميعاد المحدد.

ج- المهر المُؤَخَّرُ: هو الذي لم يحدد له ميعاد لأدائه، وهو مؤخر إلى اقترافهما

(١) المهر واجب في كل نكاح، كما ذكرنا تفصيلاً. بقوله تعالى: ﴿وَأَحِلُّ لَكُمْ مَا زَرَأَ دِيَارُكُمْ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُخْصِيْنَ غَيْرِ مُتَافِفِينَ فَمَا اسْتَفْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُخُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً حَكِيماً﴾ [المائدة: ٥٤]. ولكنه لا يشترط ذكره لصحة النكاح فجوز بخله استحباباً عن سميته باتفاق الفقهاء، بقوله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ بِنِكَاحِ طَلَبْتُمْ نِسَاءً مَا لَمْ نَنكِحْنَ أَنْ تَرْضَوْهُنَّ فَهُنَّ فَرِيضَةٌ﴾ [البقرة: ٢٣٦]. وجه الاستدلال بأنه يصح نكاح مع عدم التسمية ولا يكون الطلاق إلا في نكاح الصحيح وأذا شرط في المهر في عقد نكاح يلا مهر لها فثبت للمرأة، فقد اختلف الفقهاء في حكم هذا النكاح:

أولاً: ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة إلى صحة النكاح، فيجب لها مهر ليش بالدخول أو بالموت، لأن الشرط الفاسد لا يقصد الزواج، وفي المهر لا يفسده أيضاً، انظر: مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، كتاب النكاح، باب المهر، سند قوله: «يصح النكاح مع نفي المهر» ويكون المهر بغوً خلافاً لما ثبت: ٥٠٨، ١٦: تحفة المحتاج في شرح المنهاج، كتاب الصلوة، فصل في النفوس، عند قوله: «وفني المهر» أو سكوت عنه، أو زوج بدون مهر امثل، أو بغير نقد البلد: ٣٩٣، ٧: المبدع في شرح المقنع، كتاب الصلوة، فصل في النفوسة: ١٦٦٧.

ثانياً: ذهب المالكية إلى عدم صحة النكاح عند اشتراط نفي المهر، حيث إنهم يعتبرون المهر ركناً من أركان النكاح ويقولون معنى كونه ركناً أنه لا يصح اشتراط إسقاطه؛ لأن هذا الإلغاء باطل، واشتراط نفي المهر فاسد، انظر: منح الجليل، فصل في النكاح، عند قوله: «ولا يتعدى نكاح بإسقاطه» ولا يشترط ذكره عند العقد: ٢٦٦، ٣.

(٢) قد استوفينا الكلام على مهر المثل في رقم الفتوى ٣٠ فارجع إليه.

(٣) وقد ذكرنا الكلام في تقييد المهر بالمُعْجَلِ أو المُؤَجَّلِ أو عدم تقييده في رقم الفتوى ١٣، ٦٦.

(٤) قد استوفينا القول في أقسام المهر مع الحكم في رقم الفتوى ١٧، ١٣٢، ٣٦٦ فارجع إليه.

بالطلاق أو الموت بناء على العرف، ولا تستحق الزوجة المطالبة به قبلهما.

وأبداً: قد تم تسليم المهر المُعَجَّل من قبل الزوج بشكل حلي، ولا يعود في ذمة الزوج كونه مهرًا مُعَجَّلًا، بل هو غَضَبٌ مَالٌ زوجته من عامة الأموال، ولا تستحق الزوجة حبس النفس، ولا يحق للزوج استرداد المهر المُعَجَّل جبراً، فهذا يعتبر مسحت وحرام، ولا يجوز أكل المال باطلاً بل يجب إعادته عيناً إذا لم يستهلك وإلا قيمته.

خامساً: يحق للزوجة الامتناع عن الزفاف وحبس النفس حتى تحصل على الدار التي قرر تقديمها عوضاً عن المهر المُعَجَّل، ولا تسقط النفقة في هذه الأثناء^(١).

سادساً: المهر غير المُعَجَّل [المُؤَجَّل]: هو الذي حدد له ميعاد لأدائه سنة أو عشرة سنوات مثلاً، ولا يحق للزوجة المطالبة به قبل الميعاد المحدد، كما لا تملك الزوجة حق منع النفس حتى بعد حلول الأجل والمماطلة، ولا سيما بعد ما زفت إليه، ولكن لا يسقط حقها بالمطالبة به.

[التفصيص الفقهي]

قال الإمام قاضيخان في "شرح الجامع الصغير": لو كان المهر مُؤَجَّلًا فليس له المنع قبل حلول الأجل ولا بعده، وعلى قول أبي يوسف لها المنع إلى استيفاء الأجل إذا لم يكن دخل بها^(٢). وفي "الذَّخِيرَةُ المختار": «وبه يقتضى استحساناً» ولو البتة^{(٣) (٤) (٥)}.

(١) انظر مزيداً من التفاصيل في أول فتوى من هذا الكتاب، باب المهر، المبحث الأول: في رسالة البسط، المسجل في امتناع الزوجة بعد الوطء للمُعَجَّل. وفي رقم الفتوى ٢٨.

(٢) انظر: شرح الجامع الصغير للإمام قاضيخان: عند قوله: «لو كان المهر مُؤَجَّلًا لم يكن لها أن تحبس نفسها لاستيفاء المهر قبل حلول الأجل...»، كتاب النكاح، باب المهور: رقم اللوحة ٩٩/١٠٠ رَدَّ المختار، كتاب النكاح، باب المهر، مطلب في منع الزوجة نفسها لقبض المهر: ١٥٨/٣.

(٣) الفتاوى الولوالجية: عبد الرشيد بن أبو حنيفة بن عبد الرزاق بن عبد الله الولوالجي أبو الفتح (٥٤٠هـ) من أهل ولوالج، بلدة من طخارستان ببلخ، من كبار فقهاء الحنفية، وكان إماماً، فقيهاً فاضلاً، حسن السيرة، تفقه على أبي بكر القزويني محمد بن علي، وعلي بن الحسن البرهان البلخي، ومن تصانيفه أيضاً: كتب الأمالي عن جماعة من الشيوخ. انظر: هدية العارفين: ٥٦٨/١: الجواهر المضية، رقم (٨٠٩): ٤١٧/٢.

(٤) الذَّخِيرَةُ المختار، كتاب النكاح، باب المهر: ١٥٨/٣.

(٥) جاء في الولوالجية: «رجل تزوج امرأة على مهر معلوم، فأرادت أن تمنع نفسها حتى تستوفي مهرها، نس لها ذلك في عرفنا، لأنه في عرفنا: البعض مؤجل والبعض معجل... والمعروف كالمشروط». دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط ١، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م: ٢٢٦/١.

وفي "رَدَّ المختار": «وفي "البحر"^(١) عن "الفتح"^(٢): وهذا كله إذا لم يشترط الدخول قبل حلول الأجل، فلو شرطه ورضيت به ليس لها الامتناع اتفاقاً^(٣).

((وقلت في حاشية "جَدَّ الْمُختار على رَدَّ المختار"^(٤): «أقول: وعُزِفَ بلادنا الدخول قبل أداء شيء منه، والمعروف كالمشروط^(٥)، فلا يكون لها الامتناع إجماعاً بالاتفاق^{(٦) (٧)})).

(١) البحر الرائق، كتاب النكاح، باب المهر: ٣١٠/٢.

(٢) فتح القدير، كتاب النكاح، باب المهر: ٢٢٤/٧.

(٣) رَدَّ المختار، كتاب النكاح، باب المهر، مطلب في منع الزوجة نفسها لقبض المهر: ١٥٨/٣.

(٤) جَدَّ المختار على رَدَّ المختار: الإمام أحمد رضا خان (المؤلف) في ست مجلدات، وهذا الكتاب من مآثره التاريخية العظيمة، ومن درر الفقه العالية التي يفخر بها الفقه الإسلامي، وحق له الاختيار بهذا، ولا شك أن هذا الكتاب جلل، وكنز عظيم يوضح (رَدَّ المختار) توضيحاً جميلاً، ويكشف عن عوارثه العويصة، ويحل مواضعه المقلقة، ويتدفق بالبحوث لوجية ثائرة والتحقيقات العجيبة الأنيقة، ويظهر من خلال البحوث ترقّد ذهن مصنف، وبريق فكره وتبحر علمه وسعة اطلاعه على المسائل الفقهية، كأنها تُصَبَّ عَيْنُهُ. وتبين قوة تمييزه عند الترجيح واستخراج الصحيح من بين الأقوال المختلفة، وإيضاح المسألة بالذلات القوية الجليّة، فلذلك، كلما جرى قلعه الساق في ميدان البحث والتحقيق لم يكذب يقف على شيء حتى أتى بما له وما عليه. انظر: حياة إمام أهل السنة والجماعة: ص ٢٤.

(٥) قاعدة فقهية معروفة تدرج تحت أحد القواعد الخمسة الأساسية «لعادة محكمة» ذكرها كثير من الفقهاء بألفاظ متقاربة. نحو: المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً، أو نصاً، أو لفظاً. ذكرها ابن تيمية في الأشباه والنظائر، في القاعدة الخامسة، المبحث الثالث، وفي البحر الرائق في باب التوكيل، والبايرتي في العناية شرح الهداية، باب الصلح في الدين. وابن عسدين في رَدَّ المختار، في كتاب البيوع، مطلب في بيع الثمر والزوج. وشيخي زاده في مجمع الأنهر في شرح ملقى الأبحر، باب الوصية للأقارب.

(٦) وما بين القوسين الكثيرين من كلام المؤلف لم أعربه، وإنما نقلته دون أي تصرف.

(٧) وجاء في جَدَّ المختار حاشية على رَدَّ المختار دون كلمة: (إجماعاً). مكتبة المدينة، مجلس المدينة العلمية (الدعوة الإسلامية) كراتشي باكستان، ط ١، د.ت. كتاب النكاح، باب المهر، مطلب في منع الزوجة نفسها لقبض المهر: ٥٩٠/٣ — ٥٩١.

أما المهر المؤخر: فهو الذي لم يتعين أدائه قبل الزفاف ولم يحدد له ميعاد لأدائه أصلاً، وهو مؤخر إلى افتراقهما بالطلاق أو الموت بناء على العرف، ولا تستحق الزوجة منع نفسها ولا المطالبة به قبلهما^(١).

وفي "الفتاوى الخائية": «إذا لم يصح التأجيل يؤمر الزوج بتعجيل قدر ما يتعارفه أهل البلدة، فيؤخذ منه الباقي بعد الطلاق أو الموت، ولا يحبره القاضي على تسليم الباقي ولا يحبس»^(٢).

والله تعالى أعلم .

أرقم الفتوى ١٧

[تسمية المهر بكل ما يملك]

المستفتي: مُنثي محمد علي ارم مدرس.

عنوان المستفتي: المحي بير زادكان، بلدة ترهر، صندوق البريد جرورة، محافظة سخاواتي، شبه القارة الهندية.

تاريخ ورود الفتوى: ٢٢ شوال ١٣٣٩ هـ .

السؤال: شخص عقد النكاح على الزوجة الثانية، بمهر سمه كل ما يملك من الأموال المنقولة وغير المنقولة كالأراضي والبيوت، وما ورث من الأقارب، والأموال النقدية وغيرها، وما سيملك مستقبلاً عن طريق الهبة، علماً أنه ورث أموالاً من الأقارب دون توريث أخته منها شيئاً لأن أهل البلدة تعارفوا على حرمان الأخوات، ومن سيرثه بعد موته هم أبناء الأخ، وقد بلغ ستين سنة من عمره ولا يملك شيئاً الآن.

فالعقد على هذا النحو تسبب في زيادة المهر لأن أهل بلدتنا لا يزوجون بناتهم كزوجة ثانية عادة، فهل يجوز تسمية المهر بكل ما يملك؟

يَبْتَغُوا ثَوَجُورًا .

الجواب

كل ما ورث من الأقارب تعثن مهراً وما عدا ذلك من نصيب الأخت أيضاً، إن أذنته ولا يجب أداء قيمته.

في "الفتاوى الهندية": «إذا تزوجها على هذا العبد، وهو ملك الغير أو على هذه الدار وهي ملك الغير، فالتكاح جائز والتسمية صحيحة، فبعد ذلك ينظر إن أجاز صاحب الدار وصاحب العبد ذلك قلها عين المستفتي، وإن لم يحز المستحق لا يطل التكاح ولا التسمية حتى لا يجب مهر المثل وإنما تجب قيمة

(١) واستوفى المؤلف الكلام في المهر المؤخر وحكمه في رقم الفتوى ٣١

(٢) فتاوى قاضيخان، كتاب النكاح، باب في ذكر مسائل المهر: ٣٨٠/١.

المُسَمَّى كَذَا فِي "المحيط" (١) (٢).

أما الهبة والهدايا فلا تدخل في المهر المُسَمَّى؛ لأنها معدومة، ولكنها لا مانع لصحة تسمية المهر الباقي، كما لا يعدل إلى مهر المثل. وفي "الفتاوى الهندية" أيضاً: «وإذا سُمِيَ في العقد ما هو معدوم في الحال بأن تزوجها على ما يثمر تخيله العام، أو على ما تخرج أرضه العام، أو على ما يكتسب غلامه، لا تصح التسمية وكان لها مهر المثل» (٣).

وفي "رد المحتار": «لو سُمِيَ عشرة دراهم ورطل خمر، فلها المُسَمَّى ولا يكمل مهر المثل. "يحر" (٤) (٥).

وعدم بقاء المال عنده مُطلقاً - ولو أن العقل يستبعد عادة تسمية كل ما يملك - أو إرث أبناء الأخ لا يخل في تسمية المهر، أما حرمان الأخوات فحرام وباطل ولا يسقط حقهن بهذا. والله تعالى أعلم.

[رقم الفتوى ٦٨ - ٧٠]

[ادعى أحد الزوجين الوطء أو الخلوة الصحيحة والآخر ينكر ذلك]

المستفتي: الشَّيْخُ مُحَمَّدُ جِي -

عنوان المستفتي: رامة، صندوق البريد جاتلي، تحصيل غوجر خان، محافظة راوالپنڊي، شبه القارة الهندية -

تاريخ ورود الفتوى: ٤ شوال ١٤١٩ هـ

السؤال: الشَّيْخُ المحترم رئيس المحققين، العُمدة الأمين، ناصر الدين، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، حفظكم الله.

الرجاء تبين الحكم الشرعي حول ما يلي:

أولاً: هل يجوز للقاضي الشرعي أن يعقد نكاح المرأة بعد الطلاق مباشرة دون انقضاء العدة، بناءً على قول الزوجين بأنه لم يقع بينهما وطء ولا خلوة صحيحة؟

ثانياً: ما الحكم الشرعي لعقد نكاح المرأة بعد الطلاق مباشرة دون انقضاء العدة بناءً على قول أحد الزوجين بأنه لم يقع بينهما وطء ولا خلوة صحيحة، والآخر يرفض ذلك؟

ثالثاً: لمن يُعتبر القول في الدخول والخلوة الصحيحة بعد الطلاق:

أ - هل يجب الإشهاد على ذلك؟

ب - القول للزوج؟

ج - أم القول للزوجة؟

أفيدونا جزاكم الله خيراً مع التوثيق من كتب الفقهاء، ويُقدِّم لكم الأجر على هذا الإفتاء.

يَسْرًا تُؤْجَزُوا.

الجواب

أولاً: لا حرج بالنسبة للقاضي الشرعي بأن يعقد النكاح، إن لم يكن ظاهر الحال يكذب ذلك. والله تعالى أعلم.

ثانياً: إن كانت المرأة تدعي الخلوة الصحيحة والزواج ينكر ذلك، فالقول قولها.

(١) انظر: المحيط البرهاني، كتاب النكاح، الفصل السادس عشر في المهور، عند قوله: «وإذا تزوجها على هذا العبد وهو ملك الغرض، أو على هذه الدار التي هي ملك الغير، فالنكاح جائز والتسمية صحيحة... لا يطل النكاح ولا التسمية، حتى لا يجب مهر المثل، وإنما تجب قيمة المُسَمَّى بخلاف البيع» ٢٠٢/٣.

(٢) الفتاوى الهندية، كتاب النكاح، الباب السابع في المهر، الفصل الأول في بيان أدنى مقدار المهر وبيان ما يصلح مهراً وما لا يصلح مهراً: ٣٣٣/١.

(٣) الفتاوى الهندية، كتاب النكاح، الباب السابع في المهر، الفصل الأول في بيان أدنى مقدار المهر وبيان ما يصلح مهراً وما لا يصلح مهراً: ٣٣٣/١ - ٣٣٤.

(٤) انظر: البحر الرائق، كتاب النكاح، باب المهر، عند قوله: «لو سُمِيَ لها عشرة دراهم ورطلاً من خمر فلها المُسَمَّى ولا يكمل مهر المثل» ٢٨٩/٣.

(٥) رد المحتار، كتاب النكاح، باب المهر، مطلب نكاح الشغار: ١٢٠/٣.

ففي "تنوير الأبصار": «ولو افترقا فقالت: بعد الدخول. وقال الزوج: قبل الدخول. فالحقول لها»^(١). وفي "رد المحتار": «قوله [صاحب تنوير الأبصار]: فقالت: بعد الدخول... المراد هنا الاختلاف في الخلوة»^(٢).

وأما عكسه، أي: أن يقر الزوج بالخلوة الصحيحة والمرأة تنكر ذلك، فالحقول قوله من باب أولى؛ لأنه مُقَرَّرٌ بذلك. ففي "الذّر المختار": «والأصل أن من خرج كلامه تعنتاً فالحقول لصاحبه بالاتفاق»^(٣). وفي "رد المحتار": «تعنتاً: بأن ينكر ما ينفعه»^(٤).

وعلى كل حال إذا كان أحد الزوجين يُنكر الخلوة الصحيحة فمن باب الاحتياط أن لا يعقد النكاح قبل انقضاء العدة، فقد قال النبي ﷺ: «كَيْفَ وَقَدْ قِيلَ»^(٥). والله تعالى أعلم.

ثالثاً: لمن يُعتبر القول في الدخول والخلوة الصحيحة بعد الطلاق:

أ- أمّا الدخول فشيءٌ خفي لا يطلع عليه غير الزوجين، فلا تطلب الشهادة عليه. كما أن الخلوة الصحيحة لا تثبت عن طريق الشهود أيضاً؛ لأن علمهم لا يحيط بأكثر من هذا، بأن يشهدوا اجتماع الزوجين بعد عقد الزواج الصحيح، في مكان يأمنان فيه من اطلاع الناس عليهما كدار أو بيت مغلق الباب، ولا يكفي كل هذا لإثبات الخلوة الصحيحة؛ لأن من شروطها أيضاً: ألا يكون بأحد الزوجين مانع حسي أو طبعي أو شرعي، يمنع من الاتصال الجنسي، وبالتالي لا يمكن الاطلاع

(١) تنوير الأبصار مع الذّر المختار، كتاب النكاح، باب المهر: ١٣٣/٣.

(٢) رد المحتار، كتاب النكاح، باب المهر، مطلب في أحكام الخلوة: ١٣٣/٣.

(٣) الذّر المختار، كتاب البيوع، باب السلم: ٣٥١/٥.

(٤) رد المحتار، كتاب البيوع، باب السلم: ٣٥١/٥.

(٥) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه عن عَقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ، أَنَّهُ تَزَوَّجَ ابْنَةَ أَبِي إِيَادٍ بْنِ عَزِيزٍ، فَأَتَتْهُ امْرَأَةً، فَقَالَتْ: إِنِّي قَدْ أَرْضَعْتُ عَقْبَةَ وَابْنَتِي تَزَوَّجَ. فَقَالَ لَهَا عَقْبَةُ مَا أَعْلَمُ أَنَّكَ أَرْضَعْتِنِي وَلَا أَحْبَزْتِنِي. فَرَكِبَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْمَدِينَةِ، فَسَأَلَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَيْفَ وَقَدْ قِيلَ» فَفَارَقَهَا عَقْبَةُ، وَنَكَحَتْ زَوْجًا غَيْرَهُ. صحيح البخاري، كتاب العلم، باب الرِّخْلَةِ فِي الْمَسْأَلَةِ النَّازِلَةِ وَتُعْلِمُ أَهْلَهُ، الحديث (٨٨): ٤٥/١.

على بعض شروط صحة الخلوة الشرعية لغيرهما»^(١).

ب- وإذا أقر الزوج بالدخول أو الخلوة الصحيحة فالحقول قوله، ولا يحتاج لآية شهادة»^(٢).

ج- إن كانت المرأة تدعي الخلوة الصحيحة والزوج ينكر ذلك، فإنكاره لا يعتبر؛ لأنه [في الحقيقة] مدع لسقوط النصف، وهي منكرا لسقوط النصف، فالحقول قولها [مع اليمين] كما ذكرنا»^(٣).

ولكن يمكن أن نتصور صورة الشهود في هذه القضية على النحو التالي: إن كانت المرأة تدعي الخلوة الصحيحة والزوج ينكر ذلك، فالحقول قولها مع اليمين، لكن بإمكانها أن تُقدِّم شهوداً إقرار الزوج بالخلوة الصحيحة عند نكولها عن اليمين. ((هذا كل ما قلته تفقها، والفقير الآن متنزه على جبل بعيد عن وطني وكتبي، فإن أصيبت فمن ربي، وعنده العلم بالحق، وهو حسبي. والله تعالى أعلم))^(٤).

ولا تؤخذ الأجرة على الإفتاء عندنا بفضلته تعالى، ونعتبره من غاية الشناعة. ﴿وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجَرْتُمْ إِلَّا عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٠٩/٢٦]. والله تعالى أعلم.

(١) الخلوة التي يترتب عليها أثر: هي الخلوة الصحيحة، وقد فصلنا الكلام في المبحث الأول،

بداية رسالة البسط المسجل، ورقم الفتوى ١٧.

(٢) فقد سئل فضيلة الشيخ في رقم الفتوى ٥٦ بأن الرجل يُقرُّ الدخول والمرأة تنكر ذلك. فأجاب: «الزوج مُقَرَّرٌ بذلك فيجب المهر كله، والمرأة تنكر، فإقرار المقر يرتدُّ برده المقر له، فتستحق نصف المهر فقط. هذا ما ظهر لي».

(٣) وجاء في رد المحتار: «إنكاره لا يعتبر؛ لأنه في الحقيقة مدع لسقوط النصف بالعارض على السبب الموجب للكل، فكان إنكارها هو المعتبر». رد المحتار، كتاب النكاح، باب المهر،

مطلب في أحكام الخلوة: ١٣٣/٣.

(٤) وما بين القوسين الكبيرين من كلام المؤلف لم أعربه، وإنما نقلته دون أي تصرف.

أحكام الوفاء بالوعد والشرط في عقد النكاح وحكم جهالة الأجل في تسمية المهر المؤجل

المستفتي: السيد عبيد الله .

عنوان المستفتي: بيت أبي الضياء حكيم نور الدين .

تاريخ ورود الفتوى: ٤ شوال ١٣٣٩ هـ .

السؤال: الرجاء تبين الحكم الشرعي حول ما يلي :

أولاً: من تقاليد قبيلة زيد أن الزوج لا يشارك عند انعقاد النكاح في تسمية المهر وما عدا ذلك من شروط العقد وما بعدها، بل إن أهل الزوج والزوجة هم الذين يتصرفون بجميع المعاملات، والزوج يلتزم بالوفاء بجميع الوعود والشرط.

وحسب عاداتهم تم الاتفاق بين أهلهما عند انعقاد النكاح، على أن زيداً يسكن مع زوجته في بيت أهل الزوجة بعد بلوغها، حيث يتكفل لها بجميع ما يحتاجه الإنسان من طعام وشراب وكسوة وغيرها، وإضافة إلى هذا يشتري لها أرضاً خلال سنتين عوضاً عن المهر الذي قدره خمسة آلاف وخمسمائة روبية بالعملة الرائجة.

وزيد ينكر جميع هذه الشروط بعد بلوغها قائلاً: إنني لم أقم بقبول أي شرط من هذا القبيل؛ بل كل ما تصرف به والدي من عنده ولا علاقة لي بهذا.

فهل يجبر زيد على الوفاء بهذه الشروط والوعود التي قام بها والدّه علماً أنّه كان ساكناً في مجلس عقد النكاح ووضع الشروط؟

ثانياً: قد تم الاتفاق بين أهل الزوج والزوجة، قبل أربعة أيام من انعقاد النكاح على شراء أرض للزوجة عوضاً عن المهر المؤجل والذي قدره خمسة آلاف وخمسمائة روبية خلال سنتين، أو أدائه نقداً بالعملة الرائجة، ولكن لم يذكر الأجل حين انعقاد النكاح أصلاً .

هل يُعتبر المهر مؤجلاً لسنتين أم غير مؤجل؟

يَبْنُوا تَوْجَرُوا .

الجواب

أولاً: تعارف أهل القبيلة على أن سكوت الزوج عند انعقاد النكاح يدل على رضائه، وبالتالي يلتزم بالوفاء، وهو أيضاً أحد أفراد القبيلة فلا يُستثنى من هذا العرف واستناداً إلى القواعد الفقهية: «المعروف كالمشروط»^(١).

أمّا وعده بأن يسكن معها في بيت أهلها، فلا يُجبر على الالتزام به بل له الخيار في أن يبقى مع أهلها أو أن يرى مكاناً آخرًا؛ لأن الشرع أمر الأزواج بتقديم النفقة والسكنى بقوله تعالى: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ﴾ [الطلاق: ٦/٦٥]. ومن حقه أن يُطالب الزوجة بأن تسكن معه في بيته، «كَمَنْ تَرَكَتْ قِسْمَهَا، لَهَا أَنْ تَعُودَ مَتَى تَشَاءُ»^(٢).

أمّا وعد تسمية المهر مؤجلاً خلال سنتين فيجب الوفاء به نقداً، ويحق للزوجة المطالبة به بعد تجاوز الفترة المحددة، كما لا يجب عليه شراء الأرض؛ لأنه مجرد وعد. والله تعالى أعلم .

ثانياً: لم يتعين التأجيل لجهالة الأجل، فيعدل إلى المهر المطلق - وهو المهر المؤخر -؛ لأن الصيغة تقتضي ذلك، ومن ثمة لا يحق للزوجة المطالبة به قبل الافتراق بموت أحدهما أو الطلاق.

وقد ورد في "فتاوى الإمام قاضيخان": «رجل تزوج امرأة بألف على أن كل الألف مؤجل، إن كان الأجل معلوماً صح التأجيل، وإن لم يكن لا يصح، وإذا لم يصح التأجيل يؤمر الزوج بتعجيل قدر ما يتعارفه أهل البلدة، فيؤخذ منه الباقي بعد

(١) قاعدة فقهية معروفة تندرج تحت أحد القواعد الخمسة الأساسية «العادة محكمة» ذكرها كثير من الفقهاء بألفاظ متقاربة. نحو: المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً، أو نصاً، أو لفظاً. ذكرها ابن نجيم في الأشباه والنظائر، في القاعدة الخامسة، المبحث الثالث، وفي البحر الرائق في باب التوكيل، والبابرتي في العناية شرح الهداية، باب الصلح في الدين. وابن عابدين في رد المحتار، في كتاب البيوع، مطلب في بيع الثمر والزروع. وشيخي زاده في مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، باب الوصية للأقارب.

(٢) وما بين القوسين الكبيرين من كلام المؤلف لم أعربه، وإنما نقلته دون أي تصرف.

الطلاق أو الموت، ولا يجبره القاضي على تسليم الباقي ولا يحبس^(١).

وفي 'العالمكبرية': تأجيل المهر لا إلى غاية معلومة يصبح هو الصحيح؛ لأن الغاية معلومة في نفسها وهو الطلاق أو الموت^(٢)، كذا في "المحيط"^(٣).

والله تعالى أعلم .

[رقم الفتوى ٧٣]

[الهدايا المقدمة إلى الخطيب والخطيبة أثناء الخطبة والزواج]

المستفتي: الحاج عبد العزيز خان .

عنوان المستفتي: سرائ صالحة، تحصيل هري بور، محافظة هزارة، شبه القارة الهندية.

تاريخ ورود الفتوى: ١٢ ذي الحجة ١٣٣٩ هـ.

السؤال: قد قدم زيد عند خطبة ابن بنته (خالد) الصغير الحلي من الذهب على سبيل الهبة أمام مجتمع من الناس، وقال متوجهاً إلى والده (عمرو): أهدي خطيبة ابنك الحلي على سبيل جهاز الخطبة.

بعد ما بلغ الزوجان، حصل سوء توافق بينهما حتى وصل الأمر إلى الطلاق دون زفاف، وتم الاتفاق على استرداد الجهاز الذي قُدم من جانب الخطيب، ولكنهم اختلفوا على الحلي المقدمة من جهة زيد، حيث يدعي كل واحد من زيد وخالد وأبوه عمرو بالملكية، فمن يملك هذا الحلي، وإذا كان هبة من زيد لخالد فهل يجوز استرداد الهبة من ابن البنت؟
بَيِّنُوا تَوَجُّرُوا .

الجواب

للمسألة المطروحة جانبان :

الجانب الأول: الحكم الشرعي حول الجهاز المقدم إلى الخطيبة من جانب الخطيب. الحلي والأمتعة والملابس التي تُعطى للخطيبة تسمى في عُرف بلدنا (جراوا) فيقدم في بعض الأعراف هبة وعند بعض آخر عارية، فيختلف الحكم تبعاً لذلك حسب التصريح والأعراف.

الجانب الثاني: ما يُقدم للخطيب ولأهله: كل ما يُهديه أقارب الخطيب يعتبر مساعدة مالية على سبيل الهبة جرى عليها عرف الناس، ولا يجوز الرجوع فيها بأي حال.

يا ترى من الموهوب له، هل هو الخطيب، أو والده، أو والدته؟

(١) فتاوى قاضيخان، كتاب النكاح، باب في ذكر مسائل المهر: ٣٨٠/١.

(٢) وقد ذكر المؤلف الكلام في تأجيل المهر إلى غاية معلومة أو مجهولة في رقم الفتوى ٩.

(٣) الفتاوى الهندية، كتاب النكاح، الباب السابع في المهر وفيه سبعة عشر فصلاً، الفصل الحادي

العشر في منع المرأة: ٣٥٠/١، المحيطة البرهاني، كتاب النكاح، الفصل السادس عشر في

المهور، عند قوله: «وهذا لأن الغاية معلومة في نفسها وهو الطلاق أو الموت»: ٢٢٢، ٣

أ- إذا كان الواهب على قيد الحياة فهو أحق بتصريحه باليمين لمن وهب؟

ب- وإذا تعذر التصريح من قبل الواهب فتتبع الخطوات التالية:

— هل يختص استخدام الشيء الموهوب بالخطيب شخصياً، أو أن الواهب من أقاربه أو من أصدقائه الخاصين، فإذا كان كذلك فهو تملك له دون غيره.

— وإذا كان الواهب من أقارب والد الخطيب أو من أصدقائه الخاصين، فالموهوب للوالد.

— وإذا كان الواهب من أقارب والد الخطيب أو من أصدقائها الخاصين، فهو تملك لها.

وفي "الفتاوى الهندية": «إذا اتخذ الرجل عذيرة للختان^(١)، فأهدى الناس هدايا، ووضعوها بين يدي الولد فسواء قال المهدى: هذا للولد، أو لم يقل، فإن كانت الهدية تصلح للولد. مثل: ثياب الصبيان أو شيء يستعمله الصبيان مثل الصولجان والكرة فهو للصبي؛ لأن هذا تملك للصبي عادة، وإن كانت الهدية لا تصلح للصبي عادة كالدرهم والدنانير ينظر إلى المهدى، فإن كان من أقارب الأب أو معارفه فهي للأب، وإن كان من أقارب الأم أو معارفها فهي للأم؛ لأن التملك هنا يتبع العرف^(٢) فكان التعويل عليه، حتى لو وجد سبب أو وجه يستدل به على غير ما قلنا يعتمد عليه.

وكذلك إذا اتخذ وليمة لزفاف ابنته، فأهدى الناس هدايا فهو على ما ذكرنا من التقسيم، وهذا كله إذا لم يقل المهدى شيئاً، وتعذر الرجوع إلى قوله، أمّا إذا قال: أهديت للأب أو للأم أو للزوج أو للمرأة فالقول للمهدى، كذا في 'الظهيرية'^(٣)»^(٤).

(١) عذرت الغلام والجارية عذراً: من باب ضرب: ختنته. فهو معذور. انظر المصباح المنير كتاب العين: ٣٩٩/٢.

(٢) جاء في الفتاوى الظهيرية: «هناك للأب».

(٣) الفتاوى الظهيرية: لظهير الدين أبي بكر محمد بن أحمد القاضي المحتسب ببخارا البخاري الحنفي (٦١٩ هـ) وقد ترجمناه عند أول وروده. كتاب الهبة، الفصل الثالث، نوع آخر في الهبة بين الولد وأبويه، وتناولهما هديته. اللوحة ٣٠٤/أ - ب.

(٤) الفتاوى الهندية، كتاب الهبة، الباب الثالث فيما يتعلق بالتحليل: ٤٢٧/٤.

[الحاصل]

في المسألة المذكورة صرح زيد متوجهاً إلى والد الخطيب (عمرو): أهدي خطيبة ابنك الحلي على سبيل جهاز الخطبة. فهو هبة لابن بنته (خالد الصغير)، فقبضه من جانب الخطيب الصغير والده (عمرو)، فهو تملك لخالد حصراً، ولا يجوز الرجوع عن الهبة بسبب مانع القرابة.

وفي "الدّر المختار": «لو وهب لذي رحم محرم منه نسباً، ولو ذمياً أو مستأمناً لا يرجع»^(١).

والله تعالى أعلم.

(١) الدّر المختار، كتاب الهبة، باب الرجوع في الهبة: ٢٧٤/٥.

زَانٍ»^(١). فهو يتعلق بمن ينوي ألا يؤدي الصداق لمنكوحته؛ لأنه يستحلُّ الفرج بلا عوضٍ مع أن صورة العقد صحيحة في الظاهر؛ ولكن بالنظر إلى نيته الشنيعة وقصده القبيح حُكِمَ عليه بذلك، فيعاقب على استخفافه بحكم الله تعالى ويعتبر عمله هذا مثل الزنا.

أمَّا الزوج في المسألة المذكورة فقبل المهر الباهظ متوكلاً على الله تعالى، وبالتالي أبرأته الزوجة البالغة برضاها فلا يساء الظنُّ بهما. والله تعالى أعلم.

[رقم الفتوى ١٧٤]

[معنى قول الرسول ﷺ: «أَيُّمَا رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى صَدَاقٍ وَلَا يُرِيدُ أَنْ يُعْطِيَهَا فَهُوَ زَانٍ»]

المستفتي: السَّيِّد محمد يار علي نائب المدرس في المدرسة المهتية.
عنوان المستفتي: جائدة بار، الصندوق البريد شهرت كنج، محافظة بستي، شبه القارة الهندية.

تاريخ ورود الفتوى: ١٧ ذي الحجة ١٣٣٩ هـ.

السؤال: طَلَبَ والدُ الزوجة مهرَ ابنته ألفاً واثنين ديناراً من الذهب عند عقد النكاح جشعاً وتفاخراً، علماً أن هذا يفوق مقدرة الزوج بمئات المرات، ولا سبيل لأدائه بأخذ الأسباب الشرعية المستطاعة؛ لأن جميع ممتلكات والده تساوي خمسمائة روية بالعملة الرائجة، ولكنه قَبِلَ متوكلاً على الله تعالى.

وقد قامت زوجته البالغة بإعفائه من جميع المهر المُسمَّى برضاها في فترة وجيزة بعد الزفاف دون أي ضغط أو إكراه، وبعد مرور سنة على الزفاف فشا على ألسنة الناس بأن عقدهما باطل ومعاشرتهما زنا وحرام.

وهو مستعد للاحتكام إلى ما أنزل الله تعالى حتى تخلي عن الزوجة إذا ما كان يفتقر مخالفة شرعية على الرغم من أنه يحبها كثيراً.
بَيِّنُوا تَوَجُّرُوا .

الجواب

يصحَّ النكاح بمهر باهظ، ويجب أدؤه مهما بلغ إن سُمي ذلك، ولو كان يفوق استطاعة الزوج آلاف المرات، ومن ثمة لا يحرم ذلك ولا يعتبر زنا. والعياذ بالله تعالى.

وأما قوله ﷺ^(١): «أَيُّمَا رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى صَدَاقٍ وَلَا يُرِيدُ أَنْ يُعْطِيَهَا فَهُوَ

(١) أخرجه البيهقي في سنن الكبرى (و اللفظ له) عن أبي هريرة ؓ، كتاب الصداق، باب ما جاء في حبس الصداق عن المرأة، رقم الحديث (١٤١٧٤): ٢٣١/٧. وهو صحيح لغيره. والإمام أحمد في مسنده بإسناد ضعيف عن صهيب بن سنان ؓ في مسنده، الحديث (١٨٩٥٢):

الغائمة

الخاتمة

وبعد أن منَّ الله تعالى عليَّ بإتمام هذا البحث، ألخص أهم ما جاء في هذا البحث.

١. الاقتصار والتعليل والتقديم عند ذكر المذاهب من أدلة الترجيح.
٢. لا يعدل المفتي والقاضي عن مذهب الإمام دون داع لذلك نحو: تعامل المسلمين بخلافه، إجماع المرجحين، تغير الزمان، دفع الحرج، ضعف الدليل، أمّا في باب القضاء والوقف فيفتى بقول الإمام أبي يوسف رحمه الله تعالى غالباً.
٣. عند التعارض يُقدّم ما جاء في المتون على الشروح والفتاوى، ثم ما جاء في الشروح، ولا تقدم الفتاوى على شيء؛ لأنه لا يُذكر في المتون إلا المذهب المختار الصحيح.
٤. إنّ الفقهاء لا يستخدمون اصطلاح (عليه الفتوى) إلا لقول أكد وأرجح، ومع ذلك ترجح المتون عليه عند التعارض كما يظهر من نصوص الفقهاء.
٥. المهر على ثلاثة أضرب: أولها: المهر المُعَجَّل: وهو الذي قرر أدائه قبل الزفاف، وللزوجة حق المطالبة به على الفور والامتناع عن تسليم النفس والزفاف حتى تقبضه، ولو كان بعد مضي خمسين سنة من الزفاف مثلاً. ثانيها: المهر المُؤَجَّل: وهو الذي حدد ميعاد معين لتسليمه، ولا يحق للزوجة المطالبة به قبل الميعاد المحدد. ثالثها: المهر المُؤَخَّر: وهو الذي لم يحدد ميعاد لأدائه، وهو مؤخّر إلى افتراقهما بالطلاق أو الموت بناء على العرف، ولا يحق للزوجة المطالبة به قبلهما.
٦. يجوز إخلاء النكاح عن تسمية المهر باتفاق الفقهاء، أمّا إذا اشترط نفى

المهر في عقد النكاح بآلا مهر لها وقبلت المرأة، فقد اختلف الفقهاء في حكم هذا النكاح: أولاً: ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة إلى صحة النكاح، ولكن يجب لها مهر المثل بالدخول أو الموت. ثانياً: ذهب المالكية إلى عدم صحة النكاح عند اشتراط نفي المهر.

٧. لا خلاف بين الفقهاء في أنه لا حد أعلى للمهر، وأنه يجب أداء المهر المُسمّى مهما كان قدره، ولكنهم اختلفوا في تحديد أقل قدر للمهر إلى فريقين: أولاً: ذهب الحنفية والمالكية وسعيد بن جبير والنخعي وابن شبرمة إلى أن المهر مقدر. ثانياً: وذهب الشافعية والحنابلة إلى أن أقل المهر غير مقدر، بل كل ما جاز أن يكون ثمناً أو مبيعاً أو أجره أو مستأجراً جاز أن يكون صداقاً قل أو كثر.

٨. إذا دخل الزوج على زوجته أو خلا بها برضاها قبل أخذ المهر المُعجل، لا يسقط حق حبس النفس والسفر معه عند الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى - خلافاً للصاحبين - حتى تستوفي جميع المهر المُعجل وهو المفتى به عند الحنفية؛ لأنها منعت منه ما قابل البدل، كما لو سلم البائع بعض المبيع إلى المشتري فإنه لا يسقط حقه في حبس ما بقي منه.

٩. هناك فرق شاسع بين حبس المبيع، ومنفعة البضع؛ لأن البيع يقع على عين المبيع، وبعد القبض يسقط حق الحبس بسقوط المعقود عليه خلافاً للنكاح، فإنه لا يقع على نفس المرأة بدمها ولحمها وإنما يقع على منافع بضعها وهي تتجدد وكل وطأة معقود عليها فتسليم البعض لا يوجب تسليم الباقي.

١٠. إذا حدد ميعاد المهر عند تسميتها كقبول الدخول أو بعده أو غير ذلك فيجوز المطالبة بتسديده عند الميعاد ولا يلزم على الزوج قبله. وإذا لم يحدد الموعد عند تسميته فالعرف يُحكّم في ذلك فإن كان في العرف السائد أنه يُعطى قبل الدخول أو بعده، أو حين مطالبة الزوجة به، أو عند الموت والطلاق، فيُحكم بناء على ذلك.

١١. لا تستحق المرأة المطالبة بالمهر المؤخر إلا بالطلاق أو الموت؛ لأن الميعاد غير محدد بوقت دون وقت، وبالتالي يترك الأمر إلى العرف العام، وهو الطلاق أو الموت.

١٢. اصطلاح (المهر الشرعي أو المهر الشرعي النبوي ﷺ) في العرف الهندي: يُسأل عن واضعهم، ما هو مرادهم به: هل يعنون به أقل قدر للمهر الشرعي؟ وهو عشرة دراهم عند الحنفية. أم يعنون بهذا مهر فاطمة رضي الله عنها؟ وهو أربعمئة مثقال فضة، وإذا كان مستخدمو هذا الاصطلاح لا يعنون شيئاً أصلاً ولا يريدونه فيجب مهر المثل.

١٣. يتأكد الصداق باتفاق الفقهاء بالوطء وإن كان حراماً كوقوعه في الحيض أو الإحرام، كما يتأكد بالاتفاق إذا مات أحد الزوجين حتف أنفه. واختلفوا في الخلوة الصحيحة، وقتل أحد الزوجين هل هما من مؤكّدات المهر أم لا.

١٤. يسقط المهر كله عند الحنفية بأحد أربعة أسباب: الفرقة، الخلع، الإبراء، هبة الزوجة إذا كانت أهلاً للتبرع. ويسقط نصف المهر عند الحنفية في موضعين: أولاً: الطلاق قبل الدخول في نكاح سمي المهر فيه والمهر دين لم يقبض بعد. ثانياً: وهو كل فرقة جاءت من جهة الزوج قبل الدخول في نكاح لا تسمية فيه.

١٥. مهر أمهات المؤمنين رضي الله عنهن كان خمسمئة درهم عدا أم حبيبة رضي الله عنها، فقد كان مهرها أربعة آلاف درهم في رواية، وفي رواية أخرى كان أربعة آلاف دينار.

١٦. والدرهم الواحد عند الحنفية - حسب تحقيق المؤلّف - يساوي حسب الموازين الحديثة: ٣،٠٦١،٨ غرام. والدينار ٤،٣٧٤ غراماً من الذهب. حسب الموازين التي يجري عليها التعامل الآن من (ماشة ورتي) بالأوزان الهندية. ولكن لا نعلم هل هذه الأوزان قبل قرابة مائة سنة - عندما اتكل عليها المؤلّف - هي كما عليه الآن أم لا؟ إننا لا نملك دليلاً يثبت هذا، ولأن الأوزان عادة لا

تستقر على وتيرة واحدة في مثل هذه الفترة، ثم تتقوى شكوكتنا المذكورة بما ذكر المؤلف بأن (تولة) كانت تتداول في عصره - الربع الأول من القرن العشرين الميلادي - في وزنين: أولهما: الروبية الإنكليزية ويعادلها: ١١ مائة وربعاً. علماً أن ١٢ مائة تساوي تولة واحدة. ثانيهما: الروبية الإنكليزية وتعادل تولة كاملة أي ١٢ مائة. أمّا ما وصل إليه محققو العرب الآن أن الدرهم عند الحنفية يساوي ٣،١٢٥ غراماً. وعند الجمهور ٢،٩٧٥ غراماً. والدينار يساوي ٤،٢٥ غراماً عند الجميع .

١٧. اختلفت الروايات في مهر فاطمة رضي الله عنها - مع تفاوت الدرجات من حيث الصحة والضعف - أولها: لم يكن المهر شيئاً من المضروب بل كان الدرع الذي أهدى ﷺ علياً عليه السلام، ثانيها: كان مهرها رضي الله عنها أربعمئة وثمانين درهماً. وثالثها: كان مهرها أربعمئة مثقال فضة، ولكن يمكن رفع التعارض بين هذه الروايات بأن صداقها كان أربعمئة مثقال فضة، أمّا الدرع التي أعطاها علي عليه السلام حين الزفاف بيع بأربعمئة وثمانين درهماً.

١٨. يجب مهر المثل في نكاح فاسد في حالة دخول قدر الحشفة من الذكر في فرج المرأة، ولا يلزم شيء عند الخلوة الصحيحة والتقبيل بالشهوة أو الإتيان في الدبر، ولا يزداد على المُسمّى، ولكن بعض الحالات مستثناة من هذا الضابط كما إذا تم عقد النكاح على المحارم دون علم.

١٩. العقد الصحيح: هو العقد المستوفي لجميع شروط الصحة والانعقاد والنفاذ وال لزوم. ويترتب عليه جميع الآثار الشرعية. وغير الصحيح . عند الجمهور وهو الباطل أو الفاسد - هو ما حصل خلل في ركن من أركانه أو شرط من شروط صحته. وبالتالي لا يترتب عليه أي أثر شرعي قبل الدخول، وأمّا بعد الدخول فقد يترتب عليه بعض الآثار الشرعية. وفُرّق الحنفية بين الفاسد والباطل خلافاً للجمهور.

٢٠. الأغراض التي يقدمها الزوج لزوجته عادة كالحلي وغيره إذا ثبت بشهود

عدول أو بإقراره أنّه وهبها إياها، فلا يجوز استبعاد شيء منها بحال من الأحوال، وإذا ثبت عن أحد طرق الإثبات الشرعية بأن الشيء المعين يهبه الزوج عادة في العرف السائد عندهم فتعتبر أيضاً من ممتلكات الزوجة باعتبار العرف، وكل شيء لم يثبت تملكها إياه صراحة أو عرفاً فهو من ملك الزوج، ومن ثمة تُجبر على إعادته، ولكن لا يُعبرُ قوله بعدم التملك في الأشياء التي يجب أداؤها ضمن النفقة كالملابس وغيرها.

٢١. ذهب الحنفية والمالكية والحنابلة إلى أن الزيادة في المهر بعد العقد تلحق به، ولا يلزم ذلك أي قيد من زمان ومكان وشهود، كما لا يلزم تجديد النكاح لذلك، وقال الشافعية: لا تلحق الزيادة بالعقد، فإن زادها فهي هبة تفتقر إلى شروط الهبة .

٢٢. تحديد الدرجات في المهور - في شبه القارة الهندية - من خرافات القضاة ولا يجوز إسنادها إلى الشرع لإيجاد المسوغ لها وللتعامل بها.

٢٣. لم يختلف أحد من الفقهاء في أن أقل مدة للحمل ستة أشهر، وغالبها تسعة أشهر، ولكنهم اختلفوا في أكثرها: فذهب الحنفية إلى أن: أكثرها ستان. وذهب المالكية في المشهور إلى أنها: خمس سنوات. وذهب الشافعية والحنابلة إلى أنها: أربع سنين. وذهب ابن حزم والظاهرية إلى أن أقصى مدة للحمل تسعة أشهر. ورأي الطب الحديث: أن الحمل لا يتجاوز التسعة أشهر وما زاد عن ذلك فهو نتيجة خطأ في الحساب، بل إن الأطباء يولّدون المرأة الحامل بالطرق الاصطناعية بعد تجاوز الحمل أسبوعين عن التسعة أشهر، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو هل يجوز الإفتاء بما وصل إليه العلم الحديث بما لا يخالف نصوص القرآن والسنة؟

٢٤. إن كانت المرأة تدعي الخلوة الصحيحة والزوج ينكر ذلك، فالقول قولها. وأمّا إذا كان يقرّ الزوج والمرأة تنكر ذلك، فالقول قوله من باب أولى؛ لأنّه مُقرّ بذلك.

٢٥. الهدايا المقدمة إلى الخطيب والخطيبة أثناء الخطبة والزواج: يقدم في بعض الأعراف الحلي والأمتعة والملابس للخطيبة هبة، وعند بعض الآخرين عارية، فيختلف الحكم تبعاً لذلك حسب التصريح والأعراف، أما ما يُقدَّم للخطيب ولأهله، فهو مساعدة مالية على سبيل الهبة وقد جرى عليه عرف الناس، ولا يجوز الرجوع فيه بأي حال، إلا إن أتى تصريح مناف لذلك فيأخذ به. وعند الاختلاف في شخص الموهوب له، هل هو الخطيب، أو والده، أو والدته؟ ينظر فإن كان الواهب على قيد الحياة فهو أحق بتصريحه باليمين لمن وهب؟ وإذا تعذر التصريح من قبل الواهب فتتبع الخطوات التالية: (أ) إذا كان يختص الشيء الموهوب باستخدام الخطيب الشخصي أو كان الواهب من أقاربه أو من أصدقائه الخاصين فهو تملك له دون غيره. (ب) وإذا كان الواهب من أقارب والد الخطيب أو من أصدقائه الخاصين، فالموهوب للوالد. (ج) وإذا كان الواهب من أقارب والدته الخطيب أو من أصدقائها الخاصين، فهو تملك لها.

٢٦. يصح النكاح بمهر باهظ ويجب أدائه مهما كان قدره إن سمي ذلك، ولو كان يفوق استطاعة الزوج بآلاف المرات، وأما قول ﷺ: «أَيُّمَا رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى ضِدَاقٍ وَلَا يُرِيدُ أَنْ يُعْطِيَهَا فَهُوَ زَانٍ». يتعلق بمن ينوي ألا يؤدى الصداق لمنكوحته؛ لأنه يستحل الفرج بلا عوض مع أن صورة العقد صحيحة في الظاهر، ولكن بالنظر إلى نيته الشنيعة وقصده القبيح حُكِمَ عليه بذلك، فيعاقب على الاستخفاف بحكم الله تعالى ويعد فعله مثل الزنا.

هذا وأختتم بحثي بما بدأت به من حمد الله تعالى أولاً وآخرأً، على ما من به عليّ من إتمامه، راجياً أن يوفقني في القول والعمل، وينعمته تتم الصالحات، وسبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين.

قد ختمت البحث في يوم وفاة المؤلف الإمام أحمد رضا خان.

٢٥ صفر ١٤٣١ هـ / ٩ شباط ٢٠١٠ م.

المعرب والمحقق

محمد مهربان باروي

الباحث في جامعة أم درمان الإسلامية بالسودان.

الفهارس العامة

وقمّت بوضع فهارس متنوعة للبحث؛ ليسهل على القارئ الاستفادة منه،

وتشمل الفهارس الآتية :

١. فهرس الآيات القرآنية.
٢. فهرس الأحاديث والآثار.
٣. فهرس القواعد الأصولية والفقهية والضوابط.
٤. فهرس الأشعار والأمثال.
٥. فهرس الأعلام الذين ورد ذكرهم في الكتاب.
٦. فهرس أسماء الكتب الواردة في نص الكتاب (الفتاوى الرضوية).
٧. فهرس المصادر والمرجع.
٨. فهرس محتويات الكتاب.

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الآيات القرآن الكريم مرتبة حسب السور، فأذكر الآيات الواردة في كل سورة بحسب ترتيبها في المصحف الشريف، مع ذكر كل صفحة من الكتاب وردت فيها الآية.

الأرقام	أرقام الصفحات
١	﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩/٢]. ٢٢٥
٢	﴿فَأَنسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سِرِّخُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ [البقرة: ٢٣١/٢]. ١٦١
٣	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِذُنُوبِكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاتَّكِبُوا﴾ [البقرة: ٢٨٢/٢]. ٢٢٨
٤	﴿وَأَتَيْتُمْ إِخْدَاهُنَّ قَنَاطِرًا فَلَا تَآخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِنَّمَا مُبِينًا﴾ [النساء: ٢٠/٤]. ١١٩
٥	﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ [النساء: ٢٣/٤]. ٢٥٢
٦	﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٢٤/٤]. ٢٤٥
٧	﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ [النحل: ١٨/١٦]. ١٤٧
٨	﴿وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجَرْتُمْ إِلَّا عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٠٩/٢٦]. ٢٧١
٩	﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طُبِّئَتْ فَاذْخُلُوهَا﴾ [الزمر: ٧٣/٣٩]. ٤٥
١٠	﴿لَمْ يَطْمِئِنَّ إِلَٰهٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ﴾ [الرحمن: ٥٦/٥٥]. ٤٤
١١	﴿كَأَنَّهُنَّ الْيَاقُوتُ وَالْمَرْجَانُ سورة الرحمن﴾ [الرحمن: ٥٨/٥٥]. ٤٤

١٢	﴿رَفِزِفْ حُضِرٍ وَعَبْقَرِيٍّ جِسْمَانِ سُوْرَةِ الرَّحْمَنِ﴾ [الرَّحْمَنِ] ٤٤
١٣	﴿أَشْكِنُوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ﴾ [الطَّلَاق: ٦٥/ ٦٧٣]
١٤	﴿فَطَوَّفْتُهَا دَائِبَةً﴾ [الْحَاقَّة: ٢٣/٦٩] ٤٤
١٥	﴿فِيْهَا سُرُورٌ مُّزْفُوعَةٌ وَأَكْوَابٌ مُّوْضُوْعَةٌ وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ وَرَزَاقِيٌّ مَبْنُوءَةٌ﴾ [الْعَاشِيَةِ: ١٣/٨٨-١٦] ٤٤

فهرس الأحاديث والآثار

فهرس الأحاديث النبوية الشريفة والآثار مرتبة حسب حروف الهجاء مع ذكر كل صفحة ورد فيها.

الأرقام	الأحاديث والآثار	أرقام الصفحات
١	أَرَدْتُ أَنْ أَحْطَبَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ابْنَتَهُ، فَقُلْتُ مَا لِي...	١٦٥
٢	أَصْدَقَ عَلَيَّ ﷺ فَاطِمَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا دِرْعًا مِنْ حَبِيْبِي...	١٦٣
٣	أَعْطَاهَا دِرْعَتَ الْحُطَيْمَةِ.	١٦٤
٤	أَنْ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا تَزَوَّجَ فَاطِمَةَ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.	١٦٥
٥	أَنَا أُمُّ رَجَالِكُمْ وَلَسْتُ أُمُّ نِسَائِكُمْ.	٢٢٩
٦	أَيْمًا رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى صَدَاقٍ وَلَا يُرِيدُ أَنْ يُعْطِيَهَا فَهُوَ زَانٍ.	٢٢١
٧	تَلَقَّتِ الْمَلَائِكَةُ رُوحَ رَجُلٍ مِنْ كَانٍ قَبْلَكُمْ فَقَالُوا: أَعْمِلْتَ	١٥١
٨	ثُمَّ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَنِي أَنْ أَزَوِّجَ فَاطِمَةَ مِنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ...	١٧١
٩	جَاءَ أَبُو بَكْرٍ ثُمَّ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَخْطُبَانِ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا إِلَى...	١٦٨
١٠	جَمَعَ اللَّهُ شَمْلَكُمَا، وَأَعَزَّ جَدَّكُمَا، وَبَارَكَ عَلَيْكُمَا، وَأَخْرَجَ...	١٧٢
١١	خَطَبَهَا فَرَزَّجَهَا النَّبِيُّ ﷺ عَلَى أَرْبَعِ مِثَّةٍ وَثَمَانِينَ دِرْهَمًا.	١٧٠
١٢	سَأَلْتُ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ كَمْ كَانَ صَدَاقُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ	١٣٩-١٤٠
١٣	فَوَاللَّهِ لَقَدْ أَخْرَجَ اللَّهُ مِنْهُمَا الْكَثِيرَ الطَّيِّبَ.	١٧٢
١٤	قَالَ: مَا عِنْدِي شَيْءٌ. قَالَ: أَيْنَ دِرْعَتُ الْحُطَيْمَةِ؟	١٦٥

١٥	كَيْفَ وَقَدْ قِيلَ	٢٧٠
١٦	لَمَّا تَزَوَّجَ عَلِيٌّ فَاطِمَةَ قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَعْطِهَا شَيْئًا ...	١٦٥
١٧	مَا عَلِمْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَكَحَ شَيْئًا مِنْ نِسَائِهِ، وَلَا أَنْكَحَ شَيْئًا .	١٤١
١٨	مَنْ نَفَسَ عَنْ غَرِيمِهِ أَوْ مَحَا عَنْهُ كَانَ فِي ظِلِّ الْعَرْشِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.	١٥٠
١٩	هَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ. قُلْتُ: لَا. قَالَ ﷺ: فَمَا فَعَلْتَ الذِّزَعُ...	١٦٦
٢٠	يَا رَبِّ آتِنِي مَالَكَ وَكَانَ مِنْ خُلُقِي الْجَوَازُ فَكُنْتُ أَتَيْسُرُ..	١٥٢-١٥١

فهرس القواعد الأصولية والفقهية والضوابط

فهرس القواعد الأصولية والفقهية والضوابط مرتبة حسب حروف الهجاء مع ذكر كل صفحة ورد فيها، مع عدم اعتبار «أل» التعريف.

الأرقام	القواعد الأصولية والفقهية والضوابط	أرقام الصفحات
١	إذا تعارض ما في المتن والفتاوى فالمعتمد ما في المتن.	٩٥
٢	إذا فات الشرط فات المشروط.	١١٤
٣	إذا كان الواهب على قيد الحياة فهو أحق بتصريحه باليمين لمن وهب.	٢٧٦
٤	[إذا] منعت بحق فم تكن ناشزة.	٢٤٤
٥	الأصل أن من خرج كلامه تعنتاً فالقول لصاحبه بالاتفاق.	٢٧٠
٦	الاقتصار عليه يدل على اعتماده.	٧٣
٧	أنَّ الفقهاء لا يستخدمون [اصطلاح] «عليه الفتوى» إلا لقول أكد.	٩٩
٨	إنَّ كلَّ فُرقة جاءت من قَبْلِ الزوج قَبْلَ الدخول، فإنَّها تُنصَف المهر، وكلَّ فُرقة أتت من قَبْلِها تُسقط.	١٣٠
٩	التعليل دليل الترجيح [غالباً].	٧٤
١٠	حقوق العباد يجوز التصرف فيه برضاء لمن يتعلق به.	٢٢٦
١١	حيث تعارض متنه وشرحه فالعمل على المتن.	٩٥

١٢	العقد إذا انفسخ يجعل كآته لم يكن.	١٨٧
١٣	عند التعارض يُقدّم المتون على غيرها.	٩٤
١٤	فلا عدول عنه [مهر المثل] إلا عند صحة التسمية.	١٢٢
١٥	القول للمُهدي.	٢٧٦
١٦	كل ما اشترط عند انعقاد النكاح يجب إيفاءه حسب الشروط.	٢١٤
١٧	[الكفاءة] لا تُعتبر من جانبها.	١٥٥
١٨	لا نظر فيما تمخض للضرر.	١١٤
١٩	لا نفقة لناشئة.	١٦١
٢٠	لا يعدل عن قول الإمام إلا لضعف دليله.	١٠٤
٢١	لا يعدل المفتي والقاضي عن مذهب الإمام دون الدواعي.	٨٣
٢٢	لو وهب لذي رحم محرم منه نسباً ولو ذمياً أو مستأماً لا يرجع.	٢٧٧
٢٣	ما في الفتاوى إذا خالف ما في المشاهير من الشروح لا يقبل.	٩٥
٢٤	ما في المتون والشروح ولو كان بطريق المفهوم مقدم على ما في فتاوى.	٩٦
٢٥	المشقة تجذب التيسير.	٩١
٢٦	المُعْجَلُ وَالْمُؤَجَّلُ إِنْ بَيَّنَّا فُذَاكَ وَإِلَّا فَالْمُتَعَارَفُ.	١١٤
٢٧	المعروف كالمشروط.	٢٦٥
٢٨	المعهود عرفاً كالمشروط نصاً.	١٩٠
٢٩	المُمْلِكُ أَدْرَى بِجَهَةِ التَّمْلِكِ.	٢١٢
٣٠	يتأكد المهر كله بموت أحدهما على الإطلاق دون قيد البلوغ أو الدخول.	١٣٢

٣١	يأخذ القاضي كالمفتي بقول أبي حنيفة على الإطلاق، ثم يقول أبي يوسف ثم يقول محمد ثم يقول زفر والحسن بن زياد	٨٦-٨٧
٣٢	يجب أن يحمل كلام كل عاقد وحالف وموص وواقف على عرف بلده.	١٢١

فهرس الأشعار والأمثال

فهرس الأشعار والأمثال مرتبة حسب حروف الهجاء مع ذكر كل صفحة ورد فيها، مع عدم اعتبار «أل» التعريف.

الأرقام	الأشعار والأمثال	أرقام الصفحات
١	[أماوي] إن المال غدي ورائح [ويبقى من المال الأحاديث والذكر]	٢٣٤
٢	إذا قالت حذام فصدقوها فإن القول ما قالت حذام	١٠٥
٣	تزبيث قبل أن تحضرم	٩٣
٤	الحمد للمتوحد بجلاله المتفرد	٣٢
٥	رنّ الحمام على شجون البان ياما أميلح ذكر بيض ألبان	٣٢
٦	سلام على صفوة الأنبياء نبي الهدى رحمة للسماء عليه الصلاة عليه السلام	٣٢
٧	كدائي ع خاك نشيني ثو حافظا مخروش نظم مملكت خویش خسرواں داند (في اللغة الفارسية)	١٠٨

فهرس الأعلام

فهرس الأعلام الذين ورد ذكرهم في الكتاب، ولا أذكر من ورد منهم في الحاشية؛ بسبب كثرة الورد والتكرار وخشية الإطالة - كما لم أترجم المستفتين -، مرتباً حسب حروف الهجاء مع ذكر كل صفحة ورد فيها العلم. مع عدم اعتبار (أل) التعريف.

الأرقام	الأعلام	أرقام الصفحات
١	إبراهيم بن محمد الحلبي.	٧٤
٢	إبراهيم ميا (المستفتي).	١١٩
٣	ابن الصلاح عثمان بن عبد الرحمن.	٣١
٤	ابن حجر أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني.	٣١
٥	أبو الحسن أحمد النوري (من أحد أساتذة المؤلف).	٢٠
٦	أبو القاسم الصفار أحمد بن عصمة.	٦٥
٧	أبو الليث الفقيه السمرقندي.	٢١٢
٨	أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطي.	٦١
٩	أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني.	١٤
١٠	أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم.	٦١
١١	أحمد الغزنوي الحنفي جمال الدين.	٨٩

١٢	أحمد بن إسماعيل بن القزويني رضي الدين.	١٧٠
١٣	أحمد بن زيني دحلان (من أحد أساتذة المؤلف).	٢٠
١٤	أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي.	١٧٩
١٥	أحمد بن عبد الله بن محمد بن أبي بكر الطبري.	١٧٧
١٦	أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص.	٢٥٦
١٧	أحمد بن علي بن حجر العسقلاني.	٣١
١٨	أحمد بن قورد قاضي زاده زين الدين الرومي.	٧٧
١٩	أحمد بن محمد أبو العباس القسطلاني القيّمي.	١٤٣
٢٠	أحمد بن محمد الكيكاني أو الكيلاني.	٨٨ ٨٧
٢١	أحمد بن محمد بن إسماعيل الطحطاوي.	٦٩
٢٢	أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني أبو عبد الله.	١٤١
٢٣	أحمد بن محمد شهاب الدين الحموي المصري.	٩٦
٢٤	أحمد حسين خان (المستفتي).	١٨٤
٢٥	أحمد رضا خان البريلوي الهندي (المؤلف).	١٠
٢٦	إسماعيل المكي محافظ كتب الحرم (من أحد تلامذة المؤلف).	٣٠
٢٧	أصحمة بن أبيهر النجاشي ملك الحبشة (عطية) <small>رحمه الله</small> .	١٤٢
٢٨	آل رسول المارهوري (من أحد أساتذة المؤلف).	١٩٠
٢٩	أمجد علي الأعظمي (من أحد تلامذة المؤلف).	٢٢
٣٠	أنس بن مالك بن النضر الأنصاري الخزرجي <small>رحمه الله</small> .	١٦٨
٣١	آنسة آر بي المظهري (من حصل الدكتوراه على شخصية المؤلف).	٣٩

٣٢	أنور خان (من حصل الدكتوراه على شخصية المؤلف).	٣٩
٣٣	أوشاسانيال (من حصل الدكتوراه على شخصية المؤلف).	٣٨
٣٤	أومراؤ بنت غلام حسين (المستفتية).	١٤٨
٣٥	أيوب بن أبي تميمة كيسان.	١٦٤
٣٦	بركة بنت ثعلبة أم أيمن رضي الله عنها.	١٦٩
٣٧	برهان الدين المرغيناني.	٧٦
٣٨	جعفر بن محمد بن علي الحسين بن علي.	١٦٣
٣٩	جلال الدين بتان (المستفتي).	٢٥٤
٤٠	جلال الملة جلال الدين بن شمس الدين الخوارزمي.	٧٨
٤١	جمال الدين بن عطاء الله الشيرازي النيسابوري.	١٤٣
٤٢	جَمَرُ (المستفتي).	٢٠٩
٤٣	الحاج شاه محمد عرف كمال الله شاه (المستفتي).	٢٤٦
٤٤	الحاج عبد العزيز خان (المستفتي).	٢٧٥
٤٥	الحاج عبد اللطيف (المستفتي).	٢٣٠
٤٦	الحاج كريم بخش (المستفتي).	٢٢٤
٤٧	الحاج كفايت الله (المستفتي).	٢٤٧
٤٨	الحارث بن ربيعي بن أنصاري خزرجي أبو قتادة <small>رحمه الله</small> .	١٥١
٤٩	حافظ علي محمد (المستفتي).	١١٥
٥٠	حذيفة بن اليمان (حسيل أبو عبد الله العبيسي) <small>رحمه الله</small> .	١٥١
٥١	الحسن بن خلف بن شاذان بن زياد الواسطي.	١٧١

٥٢	الحسن بن زياد اللؤلؤي الكوفي.	٨٧
٥٣	حسن بن منصور بن محمود الأوزجدي قاضيخان.	٧٥
٥٤	حسن رضا (من حصل الدكتوراه على شخصية المؤلف).	٣٨
٥٥	الحسين (الحسن بن أبي الحسن يسار البصري).	١٧٣
٥٦	حسين بن صالح جمل الليل المكي (من أحد أساتذة المؤلف).	٢١
٥٧	حسين بن علي بن أبي طالب <small>عليه السلام</small> .	١٦٣
٥٨	حسين بن مسعود بن محمد الفراء البغوي.	١٥١
٥٩	حسين مجيب المصري (من مترجمي المؤلف).	٣٢
٦٠	حفيظ الله خان (المستفتي).	٢٤٩
٦١	حماد بن زيد بن درهم.	١٦٤
٦٢	خالد بن مخلد.	١٦٣
٦٣	خير الدين الدهلوي بن محمد هادي (من معاصري المؤلف).	٢٣
٦٤	خير الدين بن أحمد العليمي الفاروقي الرملي.	٨١
٦٥	رحمت السيدة (المستفتية).	١٥٠
٦٦	رضا علي خان (جد المؤلف).	١٧
٦٧	رفيق أحمد (المستفتي).	٢٤٠
٦٨	رملة بنت أبي سفيان أم حبيبة أم المؤمنين رضي الله عنها	١٤١
٦٩	زفر بن الهذيل بن قيس العنبري.	٨٧

٧٠	سراج أحمد البستوي (من حصل الدكتوراه على شخصية المؤلف)	٣٩
٧١	سراج الدين أحمد (المستفتي)	٢٢٧
٧٢	سردار خان الكاتب العمومي (المستفتي)	٢٣٨
٧٣	سليمان بن بلال أبو أيوب .	١٦٣
٧٤	الصاحبان (أبو يوسف ومحمد).	٦٨
٧٥	الصدر الشهيد عمر بن عبد العزيز بن عمر بن مازة.	٦٨
٧٦	طيب علي رضا (من حصل الدكتوراه على شخصية المؤلف).	٣٨
٧٧	ظهير الدين محمد بن أحمد أبو بكر.	١٨٠
٧٨	عائشة الصديقة بنت أبي بكر الصديق أم المؤمنين رضي الله عنها.	١٤١-١٣٩
٧٩	عارم أبو النعمان محمد بن الفضل السدوسي البصري.	١٦٤
٨٠	عالم حسن (المستفتي).	٢٣١
٨١	عبد الباري الصديقي (من حصل الدكتوراه على شخصية المؤلف).	٣٨
٨٢	عبد الحي بن فخر الدين اللكنوي (من مترجمي المؤلف).	٢٩
٨٣	عبد الرحمن بن صخر الدوسي الملقب بأبي هريرة <small>رضي الله عنه</small> .	١٥٠
٨٤	عبد الرحمن بن محمد بن سليمان الكليبولي المدعو شيخه زاده	٧٥

٨٥	عبد الرحمن خان (المستفتي).	١٩٤
٨٦	عبد الرحمن سراح مفتي الحنفية بمكة المكرمة (من أحد أساتذة المؤلف).	٢٠
٨٧	عبد الرحيم خلف المولوي شرف شاه (المستفتي).	٢٤٣
٨٨	عبد العزيز تاجر القماش (المستفتي).	١٣٦
٨٩	عبد العلي الرامقوري (من أحد أساتذة المؤلف).	٢٠
٩٠	عبد القادر البدايوني (من معاصري المؤلف).	٢٣
٩١	عبد الله بن أبي قحافة عثمان أبو بكر.	١٦٨
٩٢	عبد الله بن أبي نجيج يسار.	١٦٥
٩٣	عبد الله بن المبارك أبو عبد الرحمن الحنظلي.	١٠٣
٩٤	عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي.	١٦٥
٩٥	عبد الله بن عبد الأسد بن هلال المخزومي أبو سلمة.	١٣٩
٩٦	عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل التميمي الدرامي.	١٤٠
٩٧	عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي.	١٧٨
٩٨	عبد الله خان الفارس (المستفتي).	١٨٩
٩٩	عبد الملك بن دلهات العبسي.	١٧٣
١٠٠	عبد النعيم العزيزي (من حصل الدكتوراه على شخصية المؤلف).	٣٩
١٠١	عبيد الله (المستفتي).	٢٧٢
١٠٢	عتيق الرحمن الشاه (من حصل الماجستير على شخصية المؤلف).	٣٩

١٠٣	عثمان بن علي بن محجن فخر الدين الزيلعي.	١٠٠
١٠٤	العراقي أبو الفضل عبد الرحيم بن حسين.	٣٠-٣١
١٠٥	عزيز الدين (المستفتي).	٢٣٩
١٠٦	عظيم الله (المستفتي).	٢٠٩
١٠٧	عقبة بن عامر بن عيسى الجهني.	١٥٢
١٠٨	عقبة بن عمرو بن ثعلبة الأنصاري أبو مسعود.	١٥١
١٠٩	عكرمة بن عبد الله مولى عبد الله بن عباس.	١٦٤
١١٠	علي بن الحسن بن هبة الله أبو القاسم ابن عساكر.	١٧٢
١١١	علي بن محمد بن الحسين فخر الإسلام البزدوي.	٦٩
١١٢	عمر بن الخطاب العدوي.	١٤١
١١٣	غلام قدر البهيري بن غلام حيدر (من معاصري المؤلف).	٢٣
١١٤	غلام قادر بيك اللكنوي (من أحد أساتذة المؤلف).	٢٠
١١٥	غلام مصطفى نجم القادري (من حصل الدكتوراه على شخصية المؤلف).	٣٩
١١٦	فاطمة بنت محمد رسول الله ﷺ الهاشمية القرشية رضي الله عنها.	١٤٢
١١٧	فضل رسول البدايوني (من أعلام الهند).	٣٢
١١٨	القاضي تاح محمود (المستفتي).	٢٤١
١١٩	قتادة بن دعامة السدوسي.	١٧٨
١٢٠	كازم علي بن أعظم شاه الأفغاني البريلوي (الجد الثاني للمؤلف).	١٧-١٨

١٢١	لطف الله بن أسد الله بن فيض الله (من معاصري المؤلف).	٢٣
١٢٢	مجاهد بن جبر أبو الحجاج المكي مولى بني مخزوم	١٦٦
١٢٣	مجيد الله القادري (من حصل الدكتوراه على شخصية المؤلف).	٣٨
١٢٤	محمد إقبال الفيلسوف والشاعر الإسلامي (من معاصري المؤلف).	٢٣
١٢٥	محمد أكرم (من حصل الدكتوراه على شخصية المؤلف).	٣٩
١٢٦	محمد أمين بن عمر ابن عابدين.	٧٣
١٢٧	محمد برهان الحق جبل بوري (من أحد تلامذة المؤلف).	٢٢
١٢٨	محمد بن أحمد أبو بكر ظهير الدين.	١٨٠
١٢٩	محمد بن أحمد بن أبي سهل أبو بكر السرخسي.	٨٥
١٣٠	محمد بن أحمد بن عثمان بن أبو عبد الله الذهبي.	١٤٢
١٣١	محمد بن إدريس أبو حاتم الرازي.	١٦٧
١٣٢	محمد بن إسحاق بن يسار بن خيار أبو عبد الله.	١٦٦
١٣٣	محمد بن الحسن الشيباني.	٢٥٨
١٣٤	محمد بن حبان بن أحمد بن حبان أبو حاتم.	١٦٨
١٣٥	محمد بن حسام الدين الخراساني القهستاني.	٩٩
١٣٦	محمد بن دينار العرقي.	١٧٣
١٣٧	محمد بن سعد الزهري البصري كاتب الواقدي.	١٦٣

١٣٨	محمد بن شهاب بن أبي المحياة.	١٧٢
١٣٩	محمد بن طاهر بن علي أبو الفضل.	١٧٤-١٧٣
١٤٠	محمد بن عبد الله بن حمدويه الشهير بالحاكم.	١٤٢-١٤١
١٤١	محمد بن علي بن الحسين أبو جعفر الباقري.	١٦٣
١٤٢	محمد بن مسلم بن عبد الله بن شهاب الزهري.	١٧٨
١٤٣	محمد بن مصطفى المعروف بالرحمتي.	١٣٧
١٤٤	محمد جي (المستفتي).	٢٦٩
١٤٥	محمد حامد رضا خان (تلميذ المؤلف وابنه الكبير).	٢٢
١٤٦	محمد ظفر الدين البهاري (من أحد تلامذة المؤلف).	٢٢
١٤٧	محمد عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني (من أحد تلامذة المؤلف).	٢٢-٢١
١٤٨	محمد عبد الحي بن محمد عبد الحليم اللكنوي (من معاصري المؤلف).	٢٣
١٤٩	محمد عبد الواحد كمال الدين الشهير بابن الهمام.	٣٢١
١٥٠	محمد نبي خان (المستفتي).	٥٩
١٥١	محمد يار علي نائب المدرس (المستفتي).	٢٧٨
١٥٢	محمد يعقوب علي خان (المستفتي).	١٢٤
١٥٣	محمود حسين البريلوي (من حصل الدكتوراه على شخصية المؤلف).	٣٩
١٥٤	مستر محمود.	٦٢
١٥٥	مسيح الدين (المستفتي).	٢٢٣

١٥٦	مشتاق أحمد الشاه الأزهرى (من حصل الماجستير على شخصية المؤلف)	٣٩
١٥٧	مصطفى رضا خان (تلميذ المؤلف وابنه الصغير).	٢٢
١٥٨	مصطفى محمد أبو عمارة (من مترجمي المؤلف).	٣٠
١٥٩	مُعْضُومُنْ زوجة لُغُلْ مُحَمَّد (المستفتية).	٢٤٦
١٦٠	ملا علي ابن سلطان القاري.	١٧٨
١٦١	ممتاز أحمد السديدي (من حصل الماجستير على شخصية المؤلف).	٣٩
١٦٢	ممتاز علي خان (المستفتي).	٢٦٢
١٦٣	مُنْشِي محمد علي ارم مدرس (المستفتي).	٢٦٧
١٦٤	المولوي بركات أحمد محامي المحكمة (المستفتي)	١٦٥
١٦٥	المولوي حبيب علي علوي (المستفتي).	١٣٢
١٦٦	المولوي سلطان أحمد خان (المستفتي).	١٣٩
١٦٧	المولوي عبد العلي المدراسي (المستفتي).	١٦٢
١٦٨	المولوي عبد الغني (المستفتي).	٢١٤
١٦٩	المولوي عبد الله تونكي (المستفتي).	٢١١
١٧٠	المولوي كريم رضا (المستفتي).	١٩٢
١٧١	نعيم الدين المراد آبادي (من أحد تلامذة المؤلف).	٢٢
١٧٢	نقي علي بن رضا علي (والد المؤلف وأستاذه).	١٧-١٨
١٧٣	نواب نثار أحمد خان (المستفتي).	٢٣٥
١٧٤	نوح أفندي بن مصطفى الرومي المصري.	١٠٧
١٧٥	النووي أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف.	٣٠

١٧٦	هُشِيم بن بشير بن أبي خازم قاسم بن دينار.	١٧٣
١٧٧	يحيى بن معين البغدادي.	١٧٣
١٧٨	يوسف إسماعيل النبهاني (من معاصري المؤلف).	٢٤
١٧٩	يوسف بن جنيد التوقتي الرومي أخي جليبي.	٢٠
١٨٠	يونس بن عبد.	١٧٣

١٨	جامع الفصولين: ابن قاضي سماونة (٨٢٣ هـ).	٢١١
١٩	جامع المضمورات والمشكلات: الكادوري (٨٣٢ هـ).	٩٩
٢٠	جواهر الأخلاطي: إبراهيم الأخلاطي (القرن العاشر).	٧٠
٢١	الجوهرة النيرة: أبو بكر الزبيدي (حدود ٨٠٠ هـ).	١٢٩
٢٢	حاشية الدرر: نوح أفندي (١٠٧٠ هـ).	١٠٧
٢٣	حاشية الرحمتي على الدر المختار: أبو البركات الرحمتي (١٢٥٠ هـ).	١٣٧
٢٤	حاشية الطحطاوي على الدر المختار: أحمد الطحطاوي (١٢٣١ هـ).	١٠٧
٢٥	الحاوي القدسي: القاضي جمال الدين القابسي (حدود ٦٠٠ هـ).	٨٩
٢٦	خزانة المفتين: حسين السمنقاني (بعد ٧٤٠ هـ).	١٨٠
٢٧	خلاصة الفتاوى: ظاهر بن أحمد البخاري (٥٤٢ هـ).	١٩٣
٢٨	الخميس: حسين الديار بكري (حدود ٩٦٦ هـ).	١٧٠
٢٩	درر الحكام: ملا خسرو (٨٨٥ هـ).	١٠٧
٣٠	ذخائر العقبي: أحمد بن عبد الله الطبري (٦٩٤ هـ).	١٦٩
٣١	ذخيرة العقبي حاشية على شرح الوقاية: أخي جلبي (٩٠٢ هـ).	٨٠
٣٢	ذخيرة الفتاوى: محمود البخاري (٦١٦ هـ).	١٣١
٣٣	رد المحتار حاشية ابن عابدين: ابن عابدين (١٢٥٢ هـ).	٦٢
٣٤	روضة الأحباب: جمال الدين الشيرازي (٩٢٦ هـ).	١٤٣
٣٥	سنن أبي داود: أبو داود السجستاني (٢٧٥ هـ).	١٤١
٣٦	سنن الترمذي: محمد أبو عيسى الترمذي (٢٧٩ هـ).	١١٦
٣٧	سنن الدارمي: عبد الله الدارمي (٢٥٥ هـ).	١٤٠
٣٨	سنن النسائي: أحمد بن شعيب النسائي (٣٠٣ هـ).	١٧٩

فهرس الكتب الواردة في نص الكتاب

فهرس الكتب الواردة في نص الكتاب مرتبة حسب حروف الهجاء ذكر كل صفحة ورد فيها الكتاب، مع عدم اعتبار (أل) التعريف.

الأرقام	أسماء الكتب	أرقام الصفحات
١	الاختيار: أبو الفضل مجد الدين الموصلي (٦٨٣ هـ).	١٠٩
٢	الإصابة في تمييز الصحابة: ابن حجر (٨٥٢ هـ).	١٣٩
٣	الأشباه والنظائر: زين العابدين ابن نجيم (٩٧٠ هـ).	٩١
٤	أنفع الوسائل: برهان الدين الطرسوسي (٧٥٨ هـ).	٩٥
٥	بدائع الصنائع: علاء الدين الكاساني (٥٨٧ هـ).	٦٢
٦	البنية في شرح الهداية: بدر الدين العيني (٨٥٥ هـ).	٦٩
٧	تاريخ ابن عساكر: ابن عساكر الدمشقي (٥٧١ هـ).	١٧٢
٨	تبين الحقائق: عثمان الزيلعي (٧٤٣ هـ).	١٠١
٩	التجنيس والمزيد: برهان الدين المرغباني (٥٩٣ هـ).	١٠٦
١٠	الترجيح والتصحيح على القدوري: قاسم بن قطلوبغا (٨٧٩ هـ).	٩٧
١١	التفسير الأحمدية: أحمد ملا جيون (١١٣٠ هـ).	٢٢٨
١٢	تفسير الخازن: علاء الدين الخازن (٧٤١ هـ).	٢٢٨
١٣	تفسير النسفي: الإمام النسفي (٧٠١ هـ).	٢٢٨
١٤	تكملة الكامل بن عدي: محمد بن طاهر (٥٠٧ هـ).	١٧٤-١٧٣
١٥	تنوير الأبصار: شمس الدين التمرناشي (١٠٠٤ هـ).	٦٧
١٦	التهذيب: خير الدين الرملي (١٠٨١ هـ).	٨٧
١٧	الجامع الصغير: محمد بن الحسن الشيباني (١٨٧ هـ).	٦٩

٣٩	السيرة الكبرى: محمد بن إسحاق (١٥١هـ).	١٦٦
٤٠	شرح الجامع الصغير لصدر الشهيد: عمر الصدر الشهيد	٦٨
	(٥٣٦هـ).	
٤١	شرح الجامع الصغير لقاضيخان: فخر الدين الأوزجندی	٢٥٦
	(٥٩٢هـ).	
٤٢	شرح مختصر الطحاوي: أحمد بن منصور الأسبيجاني	٢٦٠
	(٤٨٠هـ).	
٤٣	شرح الوقاية: صدر الشريعة المحبوبي (٧٤٧هـ)	٧٩
٤٤	صحيح ابن حبان: محمد بن حبان أبو حاتم (٣٥٤هـ).	١٦٨
٤٥	طبقات ابن سعد: محمد بن سعد (٢٠٣هـ).	١٦٣
٤٦	العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية: ابن عابدين	٧٤
	(١٢٥٢هـ).	
٤٧	غاية البيان شرح الهداية: قوام الدين الأتقاني (٧٤٧هـ)	٧٠
٤٨	غمز عيون البصائر على محاسن الأشباه والنظائر: الحموي	٩٦
	(١٠٩٨هـ).	
٤٩	فتاوى إبراهيم شاهي: نظام الكيكاني (٩٤٠هـ).	٨٧
٥٠	الفتاوى البزازية: محمد ابن البزاز الكردي (٨٢٧هـ).	١٨٥
٥١	الفتاوى الحمادية: ركن بن حسام الباكوري (القرن الحادي عشر).	٨٨
٥٢	الفتاوى الخيرية: خير الدين الرملي (١٠٨١هـ)	٧١
٥٣	الفتاوى السراجية: علي بن عثمان الأوشي (بعد ٥٦٩هـ).	٨٥
٥٤	الفتاوى الظهيرية: محمد أبو بكر ظهير الدين (٦١٩هـ).	٩٣
٥٥	فتاوى قاضيخان (الفتاوى الخانية): فخر الدين الأوزجندی	٧٥
	(٥٩٢هـ).	
٥٦	الفتاوى الهندية (العالمكيرية): الشيخ نظام الدين (القرن الثامن عشر الميلادي).	٦٤

٥٧	الفتاوى الولوالجية: أبو الفتح عبد الرشيد الولوالجي	٢٦٤
	(٥٥٤٠هـ).	
٥٨	فتح القدير شرح الهداية: كمال الدين ابن الهمام الحنفي	٧٧
	(٨٦١هـ).	
٥٩	قنية المنية لتتم الغنية: مختار بن محمد الزاهدي	١٢٩
	(٦٥٨هـ).	
٦٠	الكفية حاشية الهداية: جلال الدين الخوارزمي (٧٦٧هـ).	٧٨
٦١	لسان الميزان: أحمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ).	١٧٤
٦٢	المبسوط: محمد بن أبي سهل السرخسي (٤٨٣هـ).	٢٥٨
٦٣	مجمع الأنهر: عبد الرحمن شيخي زاده (١٠٧٨هـ).	١١٣
٦٤	المحيط البرهاني: برهان الدين محمود البخاري (٦١٦هـ).	٦٥
٦٥	المختار: أبو الفضل مجد الدين الموصلي (٦٨٣هـ).	٧٢
٦٦	مرقاة المفاتيح: علي بن سلطان القاري (١٠١٤هـ).	١٤٣
٦٧	مستخلص الحقائق شرح كنز: إبراهيم الليثي (٩٠٨هـ).	٧٩
٦٨	المستدرك على الصحيحين: محمد بن عبد الله الحاكم	١٤٣-١٤٢
	(٤٠٥هـ).	
٦٩	ملتقى الأبحر: إبراهيم الحلبي (٩٥٦هـ).	٧٤
٧٠	مناقب الإمام أحمد ابن حنبل: ابن الجوزي أبو الفرج	١٦٧
	(٥٩٧هـ).	
٧١	منح الغفر: محمد التمرنشي (١٠٠٤هـ).	١٨٠
٧٢	المواهب الدنية في المنح المحمدية: أحمد القسطلاني	١٧٧
	(٩٢٣هـ).	
٧٣	نتائج الأفكار (تكملة فتح القدير): قاضي زاده المفتي	٧٧
	(٩٨٨هـ).	
٧٤	النظم: ابن الفصيح أحمد بن علي الهمداني (٧٥٥هـ).	١٢٨

٧٥	النقاية مختصر شرح الوقاية: صدر الشريعة المحبوبي (٧٤٧هـ).	٦٦
٧٦	النهاية شرح الهداية: حسام الدين الصفناقي (٧١٠هـ).	١١١
٧٧	النهر الفائق شرح كنز الدقائق: عمر ابن نجيم (١٠٠٥هـ).	٧٧
٧٨	الهداية في شرح بداية المبتدئ: برهان الدين المرغيناني (٥٩٣هـ).	٧٦
٧٩	وقاية الرواية في مسائل الهداية: برهان الشريعة (٦٣٠هـ).	٦٦

فهرس المصادر والمراجع

ذكرت جميع المصادر والمراجع التي استفدت خلال بحثي ونقلت منها مطبوعاً أو مخطوطاً، على ترتيب حروف الهجاء، مع الإشارة إلى أماكن طبعتها، وتاريخ الطبع إذا وجد، أو الإشارة إلى أماكن وجودها إذا كانت مخطوطة.

أولاً: المخطوطات.

١. تقع الوسائل (الفتاوى الطرطوسية): برهان الدين إبراهيم بن علي الطرطوسي الحنفي (٧٥٨هـ) مخطوط المكتبة الأزهرية برقم ٢٠٧٢، ٢٦٩١٢ الفقه الحنفي.
٢. تحرير المقال في مسألة الاستبدال: زين العابدين بن إبراهيم الشهير بابن نجيم الحنفي المصري (٩٧٠هـ) مخطوط الأزهرية مصر برقم ٢٢٩٤، و٣٣١٧٥.
٣. الترجيح والتصحيح على القدوري: قاسم بن قطلوبغا بن عبد الله المصري (٨٧٩هـ) مخطوط مكتبة الأسد بدمشق السورية، برقم ١٣٨٧٨.
٤. جامع الفصولين: محمود بن إسرائيل بن عبد العزيز، بابن قاضي سماونة (٨٢٣هـ) مخطوط مكتبة الأسد، دمشق السورية برقم ١٣٨٤٩.
٥. جامع المضمورات والمشكلات: يوسف بن عمر بن يوسف الصوفي الكادوري المعروف بنبيرة شيخ عمر بزار (٨٣٢هـ) مخطوط مكتبة الأسد، دمشق السورية، برقم ١٥٠٥١.
٦. جواهر الأخلاطي: برهان الدين إبراهيم بن أبي بكر بن محمد بن حسين

الأخلاطي الحسني، من علماء القرن العاشر. مخطوط دار أهل السنة جامع ألماس عزيز آباد رقم ٨، فيدرل بي إيريا، كراتشي باكستان.

٧. حاشية الرحمتي على الدر المختار: محمد بن مصطفى أبو البركات الرحمتي (١٢٥٠هـ) مخطوطات الأزهر في الفقه الحنفي برقم ٣٢٤٣٩٧.

٨. الحاوي في فقه الشافعي: علي بن محمد حبيب أبو الحسن الماوردي (٤٥٠هـ) دار الكتب العلمية، ط ١. ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م.

٩. خزنة المفتين: الإمام حسين بن محمد السنيقاني (السمنقاني) الحنفي (بعد ٧٤٠هـ) مخطوط مكتبة الأسد، دمشق السورية، برقم ١٣٨٣٧.

١٠. ذخيرة الفتاوى (الذخيرة البرهانية): الإمام برهان الدين محمود بن أحمد ابن عبد العزيز بن عمر بن مازة البخاري (٦١٦ هـ) مخطوط وقف بمدرسة الأحمدية بمدينة حلب برقم ٤٢٩.

١١. شرح الجامع الصغير لقاضيخان: الإمام فخر الدين الأوزجندی الفرغاني قاضيخان (٥٩٢ هـ) مخطوطة وقف المكتبة الأحمدية بمدينة حلب السورية برقم ٥٢٧.

١٢. شرح الكافي على الوافي: أبو البركات عبد الله بن أحمد حافظ الدين النسفي الحنفي (٧١٠هـ) المكتبة الظاهرية برقم ٩٦٨٤.

١٣. شرح مختصر الطحاوي: أحمد بن منصور أبو نصر الأسبيجاني القاضي (٤٨٠هـ) مخطوط مكتبة الأسد دمشق السورية، برقم ١٣٨٠٤.

١٤. غاية البيان ونادرة الأقران شرح الهداية: الإمام قوام الدين أمير كاتب بن أمير عمر الأتقاني الحنفي (بعد ٧٤٧ هـ) مخطوط مكتبة الأسد بدمشق السورية، برقم ١٣٧٠٨.

١٥. الفتاوى الظهيرية: محمد بن أحمد أبو بكر ظهير الدين (٦١٩ هـ) مخطوط مكتبة الأسد دمشق السورية، برقم ١٣٨٣٠.

١٦. الفتاوى الولوالجية: عبد الرشيد بن أبي حنيفة بن عبد الرزاق بن عبد الله

الولوالجي أبو الفتح (٥٤٠هـ) مكتبة الأسد، دمشق، السورية، برقم ٨٣٠٢.

١٧. منح الغفار: شمس الدين محمد بن عبد الله بن أحمد بن التمرتاشي الغزي الحنفي (١٠٠٤ هـ) مخطوط الوقف لحفيد المحدث بدر الدين الحسني الدمشقي في ١٣٩٥ هـ. الموجود حالياً في مكتبة ابن عابدين، معهد الفتح الإسلامي دمشق السورية.

١٨. النظم: مستحسن الطرائق في نظم كنز الدقائق: ابن الفصيح أحمد بن علي الهمداني (٧٥٥ هـ) رقم الصنف/٤. ٢١٧: ك.ن، الرقم العام ٢٤٩١، مخطوط جامعة الملك فيصل السعودية.

١٩. النهاية شرح الهداية: حسام الدين حسين بن علي الصغناقي الحنفي (٧١٠هـ) مخطوط مكتبة الأسد، دمشق السورية، برقم ١٦٨٧٥.

٢٠. النهر الفائق بشرح كنز الدقائق: سراج الدين عمر بن نجيم (١٠٠٥ هـ) مخطوط مكتبة الأسد بدمشق السورية برقم ١٣٦٨٨.

٢١. الوافي متن الكافي: أبو البركات عبد الله بن أحمد حافظ الدين النسفي الحنفي (٧١٠هـ) المكتبة الظاهرية دمشق، برقم ٩٦٨٤.

ثانياً: الكتب المطبوعة:

١. الأثمار الجنية في أسماء الحنفية: علي ابن سلطان القاري (١٠١٤ هـ) خدا بخش أوريتل بيلك لائبريري، بتنة، الهند ٢٠٠٢ م.

٢. الأحكام في أصول الأحكام: علي بن محمد الأمدي أبو الحسن (٤٤٤ هـ) دار الكتاب العربي بيروت لبنان، ط ١، ١٤٠٤ هـ.

٣. الاختيار: أبو الفضل مجد الدين عبد الله بن محمود بن مودود الموصل الحنفي (٦٨٣ هـ) دار البشائر دمشق.

٤. الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (٤٦٣ هـ) دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط ١. ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م.

٥. الاستيعاب في معرفة الأصحاب: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (٤٦٣ هـ) دار الجيل بيروت لبنان، ط ١، ١٤١٢ هـ.
٦. الأشباه والنظائر: زين العابدين بن إبراهيم بن نجيم (٩٧٠ هـ) دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ١٤٠٠ هـ/ ١٩٨٠ م.
٧. الإصابة في تمييز الصحابة: الإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ) دار الكتب العلمية بيروت لبنان + دار الجيل بيروت لبنان ط ١.
٨. الأصول: الإمام أحمد بن علي الرازي الجصاص (٣٧٠ هـ) وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية دولة الكويت، ط ٢. عام ١٤١٤ هـ/ ١٩٩٤ م.
٩. الأعلام للزركلي: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي (١٣٩٦ هـ) دار العلم للملايين، ط ١٥. ٢٠٠٢ م.
١٠. الأغاني: علي بن الحسين بن محمد بن أحمد بن الهيثم المرواني الأموي القرشي أبو الفرج الأصبهاني (٣٥٦ هـ) دار الفكر بيروت لبنان، ط ٢.
١١. الإمام أحمد رضا خان وأثره في الفقه الإسلامي (رسالة ماجستير قدمت في جامعة الأزهر): مشتاق أحمد شاه، مؤسسة الشرف لاهور باكستان.
١٢. الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف: علي بن سليمان المرداوي أبو الحسن (٨٨٥ هـ) دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان.
١٣. أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء: قاسم بن عبد الله ابن أمير علي القونوي (٩٧٨ هـ) دار الوفاء جدة، ط ١، ١٤٠٦ هـ.
١٤. إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون: إسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم الباباني (١٣٣٩ هـ) دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان، د ط، د ت.
١٥. البحر الرائق في شرح كنز الدقائق: زين الدين بن إبراهيم بن محمد

- المعروف بابن نجيم المصري الحنفي (٩٧٠ هـ) دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط ١. ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٧ م. + دار إحياء التراث العربي ط ١، ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠٢ م.
١٦. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: الإمام علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني الحنفي الملقب بملك العلماء (٥٨٧ هـ) المكتبة العلمية بيروت لبنان.
١٧. بداية المجتهد ونهاية المقتصد: أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد (٥٩٥ هـ) مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط ٤. ١٣٩٥ هـ/ ١٩٧٥ م.
١٨. البداية والنهاية: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (٧٧٤ هـ) مكتبة المعارف بيروت لبنان.
١٩. البدر الطالع في حل جمع الجوامع: أبو عبد الله محمد بن أحمد جلال الدين المحلي الشافعي (٨٦٤ هـ) مؤسسة الرسالة بيروت لبنان، ط ١، ١٤٢٩ هـ.
٢٠. بساين الغفران: الشاعر الإمام أحمد رضا خان (١٣٤٠ هـ/ ١٩٢١ م) طبع في بغداد عام ١٤٢٤ هـ/ ٢٠٠٣ م. د ن.
٢١. البسط المسجل في امتناع الزوجة بعد الوطء للمعجل: الإمام أحمد رضا خان (١٣٤٠ هـ/ ١٩٢١ م) رضا فاؤنديشن لاهور باكستان ط ١، ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٧ م.
٢٢. البناية في شرح الهداية: بدر الدين محمود بن القاضي شهاب الدين أحمد ابن العيني (٨٥٥ هـ) دار الفكر بيروت لبنان، ط ٢، ١٩٩٠ م.
٢٣. البهجة في شرح التحفة: أبو الحسن علي بن عبد السلام التسولي (١٢٥٨ هـ) دار الكتب العلمية بيروت لبنان. ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٨ م.
٢٤. تاج التراجع في طبقات الحنفية: القاسم بن قطلوبغا (٨٧٩ هـ) دار القلم دمشق، ١٤١٣ هـ.

٢٥. تاريخ ابن عساكر: ابن عساكر علي بن الحسن الدمشقي (٥٧١ هـ) دار الفكر، بيروت لبنان، ١٩٩٥ م.
٢٦. تبين الحقائق شرح كنز الدقائق: عثمان بن علي بن محجن فخر الدين الزيلعي (٧٤٣ هـ) دار المعرفة بيروت لبنان، ط ٢.
٢٧. تحفة المحتاج بشرح المنهاج: الإمام شهاب الدين أحمد ابن حجر الهيتمي (٩٧٤ هـ) دار الفكر بيروت لبنان.
٢٨. تذكرة الحفاظ: أبو عبد الله شمس الدين الذهبي (٧٤٨ هـ) دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان + دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط ١، ١٤١٩ هـ/ ١٩٩٨ م.
٢٩. التفسير الأحمدية: أحمد بن أبي سعيد ملا جيون (١١٣٠ هـ) مكتبة الحقانية محلة جنكي بشاور باكستان، د ط، د ت.
٣٠. تفسير الخازن (لباب التأويل في معاني التنزيل): علاء الدين علي بن محمد ابن إبراهيم البغدادي الصوفي المعروف بالخازن (٧٤١ هـ) دار الفكر بيروت لبنان، ١٣٩٩ هـ/ ١٩٧٩ م.
٣١. تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل): الإمام حافظ الدين عبد الله ابن أحمد النسفي (٧٠١ هـ) دار النفائس بيروت لبنان ٢٠٠٥ م.
٣٢. تقاريف علماء الشام القديمة على الدولة المكية مع الصور الأصلية: جمع وتحقيق محمد منور عتيق، د ط.
٣٣. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ) دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٩ هـ/ ١٩٨٩ م.
٣٤. تلخيص المستدرک: أبو عبد الله شمس الدين الذهبي (٧٤٨ هـ) دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط ١، ١٤١١ هـ.
٣٥. التلويح في كشف حقائق التنقيح: سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني

- الشافعي (٧٩٢ هـ)، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ١٤١٦ هـ/ ١٩٩٦ م.
٣٦. تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق: شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (٧٤٤ هـ) الرياض، ط ١، ١٤٢٨ هـ/ ٢٠٠٧ م.
٣٧. تنوير الأبصار: شمس الدين محمد بن عبد الله بن أحمد بن التمرتاشي الغزي الحنفي (١٠٠٤ هـ) دار الفكر بيروت لبنان.
٣٨. تهذيب التهذيب: أحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ) مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط ١، ١٣٢٦ هـ.
٣٩. تهذيب سير أعلام النبلاء: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨ هـ) مؤسسة الرسالة بيروت لبنان، ط ٣، ١٤٢٠ هـ/ ١٩٩٩ م.
٤٠. جامع الرموز في شرح النقاية مختصر الوقاية: محمد بن حسام الدين الخراساني شمس الدين القهستاني (٩٥٣ هـ) بالات مطبع مظهر العجائب محلة تاللا دار الإمارة كلكتة الهند، ١٢٧٤ هـ/ ١٨٥٨ م.
٤١. الجامع الصغير: الإمام محمد بن الحسن الشيباني الحنفي (١٨٧ هـ) عالم الكتب بيروت لبنان، ١٤٠٦ م.
٤٢. جمهرة الأمثال: أبو هلال العسكري (بعد ٣٩٥ هـ) دار الفكر بيروت لبنان، ط ٢، ١٩٨٨ م.
٤٣. الجواهر المضئية في طبقات الحنفية: أبو محمد عبد القادر القرشي الحنفي (٧٧٥ هـ) هجر للطباعة والنشر رياض السعودية، ط ٢، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م. + مجلس دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد الدكن، الهند، د ت + مير محمد كتب خانه كراتشي باكستان.
٤٤. الجوهرة النيرة: الإمام أبو بكر بن علي بن محمد الحداد الزبيدي المتوفى في حدود (٨٠٠ هـ) مطبعة محمود بك الكائن في جوار باب العالي، د م. ١٣٠١ هـ.
٤٥. حاشية إعانة الطالبين: أبو بكر المشهور بالشَّيْخ البكري الدميطي (بعد

١٣٠٢ هـ) دار الفكر. ط ١، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م.

٤٦. حاشية الدرر: نوح أفندي بن مصطفى الرومي المصري الحنفي (١٠٧٠ هـ) معارف نظارات جليلة سنك رخصتيلة، طبع أولنمشدري، عزيزية جادة سنده نومرو، ١٣١٤ هـ.

٤٧. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي (١٢٣٠ هـ) على الشرح الكبير لأبي البركات سيدي أحمد الدردير، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه مصر.

٤٨. حاشية الطحطاوي على الدر المختار: أحمد بن محمد بن إسماعيل الطحطاوي (١٢٣١ هـ) كتب خانة آصفية حيدر آباد دكن الهند.

٤٩. حاشية جد الممتار على رد المحتار: الإمام أحمد رضا خان المؤلف (١٣٤٠ هـ / ١٩٢١ م) مكتبة المدينة، مجلس المدينة العلمية (الدعوة الإسلامية) كراتشي باكستان، ط ١، د ت.

٥٠. الحاشية على درر الحكام شرح غرر الأحكام: أبو سعيد الخادمي (١١٧٦ هـ) طبع في الهند د ن، د ت، د ط.

٥١. حاشية مراقي الفلاح: أحمد بن محمد بن إسماعيل الطحطاوي (١٢٣١ هـ) المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، ١٣١٨ هـ. مصر.

٥٢. حياة إمام أهل السنة والجماعة الشيخ أحمد رضا خان الماتريدي الحنفي: محمد أسلم رضا الباحث المعاصر، الإدارة لتحقيق الإمام أحمد رضا خان، ط ١، ١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٦ م.

٥٣. الخميس في أحوال النفس والنفس: القاضي حسين بن محمد الديار بكري المالكي (المتوفى بحدود ٩٦٠-٩٦٦ هـ) مؤسسة شعبان بيروت لبنان، د ط. د ت.

٥٤. الدر المختار: محمد بن علي بن محمد الحصكفي (١٠٨٨ هـ) دار الفكر بيروت لبنان.

٥٥. درر الحكام شرح غرر الأحكام: ملا خسرو (٨٨٥ هـ) مطبعة أحمد كامل الكائنة في دار السعادة، د م. د ن.

٥٦. دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الحُسُرُوجَردي الخراساني أبو بكر البيهقي (٤٥٨ هـ) دار الكتب العلمية بيروت لبنان + دار الريان للتراث القاهرة ط ١، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م.

٥٧. دليل الحمل الصحي: روجر هارمس، دز روبرت في، د. ماري إم. ترجمه: د. حسان أحمد قمحية، الدار العربية للعلوم، ط ١، ١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٦ م. بيروت، لبنان.

٥٨. دور الشيخ أحمد رضا الهندي البريلوي في مقاومة البدع والرد عليها: البروفسور الدكتور محمد مسعود أحمد السكرتير السابق وزارة التعليم بإقليم السند باكستان. التعريب: الدكتور ممتاز أحمد السديدي، إدارة تحقيقات إمام أحمد رضا كراتشي باكستان، ط ١، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٥ م.

٥٩. ذخائر العقبي في مناقب ذوي القربى: أحمد بن عبد الله بن محمد بن أبي بكر بن محمد ابن إبراهيم محب الدين أبو العباس الطبري الشافعي (٦٩٤ هـ) دار الكتب المصرية، ١٣٥٦ هـ.

٦٠. الذخيرة: شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (٦٨٤ هـ) دار الغرب بيروت لبنان، ١٩٩٤ م.

٦١. ذخيرة العقبي حاشية على شرح الوقاية: أخي جلبي يوسف بن جنيد التوقاتي الرومي المعروف بأخي جلبي، أو أخي زاده (٩٠٢ هـ) المخطوط الأزهرية برقم ٣٢٤٣٦٣.

٦٢. رد المحتار حاشية ابن عابدين: محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الشهير بابن عابدين (١٢٥٢ هـ) دار الفكر بيروت لبنان. ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م.

٦٣. روضة الطالبين وعمدة المفتين: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف

- التنوي (٦٧٦ هـ) دار الكتب العلمية بيروت لبنان.
٦٤. الزاهر في معاني كلمات الناس: أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (٣٢٨ هـ) مؤسسة الرسالة بيروت لبنان، ط ٢، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م.
٦٥. سنن ابن ماجه: الحافظ أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه (٢٧٥ هـ) دار الفكر بيروت لبنان.
٦٦. سنن أبي داود: أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني (٢٧٥ هـ) دار الكتاب العربي بيروت لبنان.
٦٧. سنن الترمذي: محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي (٢٧٩ هـ) دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان.
٦٨. سنن الدار قطني: الحافظ علي بن عمر الدار قطني (٣٨٥ هـ) دار الكتب العلمية بيروت لبنان.
٦٩. سنن الدارمي: عبد الله بن عبد الرحمن أبو محمد الدارمي (٢٥٥ هـ) دار الكتاب العربي بيروت لبنان، ط ١، ١٤٠٧ هـ.
٧٠. السنن الكبرى: أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (٤٥٨ هـ) مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة ببلدة حيدر آباد، الهند. ط ١، ١٣٤٤ هـ.
٧١. سنن النسائي: أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي (٣٠٣ هـ) دار الكتب العلمية بيروت لبنان. ط ١، ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م.
٧٢. سير أعلام النبلاء: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨ هـ) مؤسسة الرسالة بيروت لبنان.
٧٣. السيرة النبوية: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (٧٧٤ هـ) دار المعرفة بيروت لبنان.
٧٤. شاعر من الهند دراسة في بساتين الغفران للشاعر الإمام أحمد رضا خان: الأستاذ الدكتور محمد مجيد السعيد رئيس جامعة صدام للعلوم الإسلامية (كلية الشريعة لجامعة بغداد حالياً) طبع في بغداد عام ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م.

٧٥. شذرات الذهب في أخبار من ذهب: عبد الحي بن أحمد العكري الدمشقي (١٠٨٩ هـ) دار الكتب العلمية بيروت لبنان.
٧٦. شرح الجامع الصغير لصدر الشهيد: عمر بن عبد العزيز بن عمر بن مازه أبو محمد برهان الأئمة حسام الدين الصدر الشهيد (٥٣٦ هـ) دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط ١، ٢٠٠٦ م.
٧٧. شرح السنة: الحسين بن مسعود بن محمد الفراء البغوي (٥١٠ هـ) المكتب الإسلامي دمشق وبيروت لبنان، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.
٧٨. الشرح الكبير لابن قدامة: أبو عمر محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي (٦٨٢ هـ) دار الكتاب العربي بيروت + دار الفكر بيروت لبنان. ط ١، ١٤٠٥ هـ.
٧٩. شرح الوقاية: عبيد الله بن مسعود بن عبيد الله بن محمود صدر الشريعة المحبوبي (٧٤٧ هـ) مطبعة الطبي، بلدة ججرة، من محلات بندر كلكتة، الهند، ١٨٤٤ م + المطبوع بهامش كنز الدقائق، المطبعة الأدبية بسوق الخضار القديم بمصر، ط ١، ١٣١٨ هـ.
٨٠. شرح منتهى الإرادات المسمى دقائق أولي النهى لشرح المنتهى: منصور ابن يونس بن إدريس البهوتي (١٠٥١ هـ) عالم الكتب بيروت لبنان. ١٩٩٦ م.
٨١. الشيخ أحمد رضا خان البريلوي الهندي شاعراً عربياً: الدكتور ممتاز أحمد السديدي الأزهري، مؤسسة الشرف لاهور باكستان، ط ١، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٢ م.
٨٢. صحيح ابن حبان: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد التميمي أبو حاتم البستي (٣٥٤ هـ) مؤسسة الرسالة بيروت لبنان، ط ٢، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م.
٨٣. صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة أبو عبد الله البخاري (٢٥٦ هـ) دار طوق النجاة. ط ١، ١٤٢٢ هـ. + دار ابن كثير، واليماة

بيروت لبنان، ط ٣، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م.

٨٤. صحيح مسلم: أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري (٢٦١ هـ) دار الجيل بيروت لبنان + دار الأفاق الجديدة بيروت لبنان + دار الفكر بيروت لبنان.

٨٥. الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة: أبو العباس أحمد ابن محمد بن محمد بن علي ابن حجر الهيتمي (٩٧٤ هـ) مؤسسة الرسالة بيروت لبنان، ط ١، ١٩٩٧ م.

٨٦. طبقات ابن سعد: أبو عبد الله محمد بن سعد الزهري البصري كاتب الواقدي (٢٠٣ هـ) دار صادر بيروت لبنان ط ١، ١٩٦٨ م.

٨٧. طبقات الحنابلة: أبو الحسين ابن أبي يعلى محمد بن محمد (٥٢٦ هـ) دار المعرفة بيروت لبنان.

٨٨. طبقات الشافعية الكبرى: تاج الدين عبد الوهاب السبكي (٧٧١ هـ) هجر للطباعة، ط ٢، د، م، ١٤١٣ هـ.

٨٩. طبقات الفقهاء: أبو إسحاق الشيرازي (٤٧٦ هـ) دار الرائد العربي، ط ١، بيروت لبنان، ١٩٧٩ م.

٩٠. طبقات المفسرين: أحمد بن محمد الأندروني. مكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة، ط ١، ١٩٩٧ م.

٩١. العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية: محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي (١٢٥٢ هـ) طبع حاجي عبد الغفار ويسران أرك بازار قندهار أفغانستان د ط، د ت.

٩٢. العناية شرح الهداية: الإمام أكمل الدين محمد بن محمود البابرتي (٧٨٦ هـ) دار إحياء التراث العربي ودار الكتب العلمية بيروت لبنان د ت، د ط + دار الفكر بيروت لبنان د ت، د ط.

٩٣. غمز عيون البصائر على محاسن الأشباه والنظائر: أحمد بن محمد، شهاب

الدين الحموي المصري الحنفي (١٠٩٨ هـ) دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط ١، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.

٩٤. الفتاوى البزازية: محمد بن محمد ابن البزاز الكردي (٨٢٧ هـ) إسماتك ليتو كرافك، طامس بلاك كلكتة الهند، ١٨٣٥ م.

٩٥. الفتاوى الحمادية: ركن بن حسام الناكوري (القرن الحادي عشر)، إسماتك ليتو كرافك، طامس بلاك كلكتة الهند.

٩٦. الفتاوى الخيرية لنفع البرية: خير الدين بن أحمد بن نور الدين علي الأيوبي العلمي الفاروقي الرملي (١٠٨١ هـ) المطبعة الكبرى الميرية ببولاق، مصر المحمية، ط ٢، ١٣٠٠ هـ.

٩٧. الفتاوى الرضوية: الإمام أحمد رضا خان (١٣٤٠ هـ / ١٩٢١ م) رضا فاؤندينشن لاهور باكستان، ط ١، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م.

٩٨. الفتاوى الهندية (العالمكيرية): جَمَعَتْهَا لجنة من أفاضل فقهاء الهند برئاسة الشيخ نظام الدين برهانپوري، بطلب ملك الهند محمد أورنگزيب الملقب بعالمكير (١٧٠٧ م). دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط ١، ١٤٢١ هـ + إسماتك ليتو كرافك، طامس بلاك صاحب كلكتة الهند، ١٨٣٥ م.

٩٩. فتاوى قاضيخان (الفتاوى الخانية): فخر الدين الأوزجندی الفرغاني (٥٩٢ هـ) دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط ١ + إسماتك ليتو كرافك، طامس بلاك صاحب كلكتة الهند، ١٨٣٥ م.

١٠٠. فتح القدير شرح الهداية: كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام الحنفي (٨٦١ هـ) دار إحياء التراث العربي + دار الكتب العلمية بيروت لبنان د ت، د ط + دار الفكر بيروت لبنان د ت + د ط.

١٠١. فقه الزكاة: الشيخ الدكتور يوسف القرضاوي المعاصر، مؤسسة الرسالة، ط ١، بيروت لبنان، ٢٠٠٧ م.

١٠٢. فهرس الفهارس والإثبات ومعجم المعاجم والمشيوخات والمسلسلات:

محمد عبد الحي ابن عبد الكبير الكتاني الحسني الإدريسي الفاسي (١٣٨٢ هـ) دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان، ط ٢، ١٩٨٢ م.

١٠٣. الفوائد البهية في تراجم الحنفية: محمد عبد الحي بن محمد عبد الحلیم الأنصاري اللكنوي الهندي أبو الحسنات (١٣٠٤ هـ) مطبع المصطفائي الهند ١٢٩٣ هـ.

١٠٤. الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة: محمد بن علي بن محمد ابن عبد الله الشوكاني (١٢٥٠ هـ) المكتب الإسلامي بيروت لبنان ط ٣، ١٤٠٧ هـ.

١٠٥. قصيدتان الرائعتان: الإمام أحمد رضا خان (١٣٤٠ هـ / ١٩٢١ م) المجمع الرضوي العلمي الهند، طبع الكتاب في باب المعظم، بغداد، العراق، ط ١، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٢ م.

١٠٦. قنية المثية لتتم الغنية: مختار بن محمد أبو الرجا نجم الدين الزاهدي العزميني (٦٥٨ هـ) طبع في كلكتة في الهند، ١٢٤٥ هـ.

١٠٧. القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة: د. محمد الزحيلي المعاصر، دار الفكر دمشق، ط ٢، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م.

١٠٨. الكافي في فقه أهل المدينة: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (٤٦٣ هـ) مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م.

١٠٩. كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي: علاء الدين عبد العزيز ابن أحمد البخاري (٧٣٠ هـ) دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م.

١١٠. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: حاجي خليفة (١٠٦٦ هـ) المطبعة البهية مصر، ١٩٤١ م / ١٣٦٠ هـ.

١١١. الكفاية حاشية الهداية: جلال الدين بن شمس الدين الخوارزمي الكولاني (٧٦٧ هـ) دار إحياء التراث العربي ودار الكتب العلمية بيروت لبنان د ت،

د ط . دار الفكر بيروت لبنان د ت، د ط.

١١٢. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (١٠٩٤ هـ) مؤسسة الرسالة بيروت لبنان، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م.

١١٣. كنز الدقائق: أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود المعروف بحافظ الدين النسفي (٧١٠ هـ) دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط ١، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م.

١١٤. اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة: الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (٩١١ هـ) دار الكتب العلمية بيروت لبنان.

١١٥. لسان الميزان: الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ) مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت لبنان، ط ٣، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.

١١٦. المبدع في شرح المقنع: إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مفلح الحنبلي أبو إسحاق (٨٨٤ هـ) المكتب الإسلامي بيروت لبنان، ١٤٠٠ هـ.

١١٧. المبسوط: شمس الدين أبو بكر محمد بن أبي سهل السرخسي (٤٨٣ هـ) دار الفكر بيروت لبنان، ط ١، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م.

١١٨. مجلة المنار: محمد رشيد بن علي رضا (١٣٥٤ هـ) العدد ٤٩.

١١٩. مجلة مجمع الفقه الإسلامي: التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة. تصدر عن منظمة المؤتمر الإسلامي بجدة.

١٢٠. مجلة معارف رضا، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م. عدد ١٨. إدارة تحقيقات إمام أحمد رضا خان، كراتشي باكستان.

١٢١. مجمع الأنهر: عبد الرحمن بن محمد بن سليمان الكليبولي شيعي زاده (١٠٧٨ هـ) دار الكتب العلمية بيروت لبنان. ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م.

١٢٢. المجموع شرح المذهب: أبو زكريا محيي الدين بن شرف النووي (٦٧٦ هـ) دار الفكر بيروت لبنان.

١٢٣. المحلى: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (٤٥٦ هـ) دار الفكر بيروت لبنان .

١٢٤. المحيط البرهاني في الفقه النعماني: الإمام برهان الدين محمود بن تاج الدين أحمد بن الصدر الشهيد برهان الأئمة عبد العزيز بن عمر بن مازة البخاري الحنفي (٦١٦ هـ) دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان.

١٢٥. المختار: أبو الفضل مجد الدين عبد الله بن محمود بن مودود الموصللي الحنفي (٦٨٣ هـ) دار البشائر دمشق.

١٢٦. مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: علي بن سلطان محمد الهروي القاري نور الدين (١٠١٤ هـ) دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان، د. ط. د. ت.

١٢٧. المستدرک على الصحيحين: محمد بن عبد الله الحاكم (٤٠٥ هـ) دار الكتب العلمية بيروت لبنان. ط ١. ١٤١١ هـ.

١٢٨. مسند أحمد: أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني أبو عبد الله (٢٤١ هـ) مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م.

١٢٩. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي: أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي (نحو ٧٧٠ هـ) المكتبة العلمية بيروت لبنان + المكتبة العصرية بيروت لبنان، ط ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م.

١٣٠. المعجم الأوسط للطبراني: أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الطبراني (٣٦٠ هـ) دار الحرمين القاهرة، ١٤١٥ هـ.

١٣١. المعجم الصغير للطبراني: أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الطبراني (٣٦٠ هـ) دار الكتب العلمية بيروت لبنان.

١٣٢. المعجم الكبير للطبراني: أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الطبراني (٣٦٠ هـ) مكتبة العلوم والحكم الموصل ط ٢، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٣ م.

١٣٣. معجم المؤلفين تراجم مصنفى الكتب العربية: عمر رضا كحالة (١٤٠٨ هـ) مكتبة المثنى بيروت لبنان + دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان. د. ط. د. ت.

١٣٤. المعجم الوسيط: إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار. دار الدعوة. د. م. د. ت. تحقيق: مجمع اللغة العربية.

١٣٥. مغنى المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج: محمد بن أحمد الشربيني (٩٧٧ هـ) على متن المنهاج لأبي زكريا محي الدين بن شرف النووي (٦٧٦ هـ) شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٧٧ هـ / ١٩٥٨ م.

١٣٦. المغني لابن قدامة: عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبو محمد (٦٨٢ هـ) دار الفكر بيروت لبنان. ط ١. ١٤٠٥ م.

١٣٧. المكايل والموازن الشرعية: الأستاذ الدكتور علي الجمعة مفتي مصر، القدس للإعلام والنشر والتسويق القاهرة. ط ٢. ٢٠٠١ م.

١٣٨. ملقى الأبحر: إبراهيم بن محمد الحلبي (٩٥٦ هـ) دار الكتب العلمية بيروت لبنان. ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م.

١٣٩. مناقب الإمام أحمد ابن حنبل: ابن الجوزي أبو الفرج (٥٩٧ هـ) ابن خلدون إسكندرية.

١٤٠. منح الجليل شرح على مختصر سيد خليل: محمد بن أحمد بن محمد عlish أبو عبد الله (١٢٩٩ هـ) بيروت لبنان، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م.

١٤١. مواهب الجليل لشرح مختصر خليل: شمس الدين أبو عبد الله محمد ابن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي الرعيني (٩٥٤ هـ) دار عالم الكتب، ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٣ م.

١٤٢. المواهب اللدنية في المنح المحمدية: أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك بن أحمد أبو العباس القسطلاني القيتي المصري (٩٢٣ هـ) دار

الكتب العلمية بيروت لبنان، ط ١. ١٩٩٦ م.

١٤٣. الموسوعة الفقهية الكويتية: الصادر عن وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية الكويت، الطبعة: (١٤٠٤ - ١٤٢٧ هـ) قد نشرها عدد من المطابع.

١٤٤. الموضوعات لابن الجوزي: ابن الجوزي أبو الفرج (٥٩٧ هـ) دار الكتب العلمية.

١٤٥. ميزان الاعتدال في نقد الرجال: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨ هـ) دار المعرفة بيروت لبنان.

١٤٦. النافع الكبير شرح الجامع الصغير: محمد عبد الحفي بن محمد عبد الحلیم الأنصاري اللكنوي الهندي أبو الحسنات (١٣٠٤ هـ) عالم الكتب بيروت لبنان. ١٤٠٦ م.

١٤٧. نتائج الأفكار (تكملة فتح القدير): شمس الدين أحمد بن قورد المعروف بقاضي زاده المفتي (٩٨٨ هـ) دار إحياء التراث العربي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، د ط.

١٤٨. نزهة الخواطر: عبد الحفي بن فخر الدين اللكنوي (١٣٤١ هـ) دار ابن حزم، ط ١، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م.

١٤٩. النقاية مختصر شرح الوقاية: صدر الشريعة الثاني عبيد الله بن مسعود بن عبيد الله بن محمود صدر الشريعة المحبوبي (٧٤٧ هـ) مطبع مظهر العجائب، محلة التلا من محلات دار الإمارة كلكتة الهند ١٨٥٨ م.

١٥٠. الهاد الكاف في حكم الضعاف: الإمام أحمد رضا خان (١٣٤٠ هـ / ١٩٢١ م) مركز أهل السنة بركات رضا، شارع إمام أحمد رضا بجوار نغينه مسجد ميمن واد فور بندر غجرات الهند، ط ١، ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م.

١٥١. الهداية في شرح بداية المبتدئ: برهان الدين علي بن أبي بكر المرغيناني (٥٩٣ هـ) دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان.

١٥٢. هدية العارفين أسماء المؤلفين وأثار المصنفين: إسماعيل باشا البغدادي.

دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان.

١٥٣. وقاية الرواية في مسائل الهداية: برهان الشريعة محمود بن صدر الشريعة الأول عبيد الله بن إبراهيم المحبوبي الفقيه الحنفي الشهير ببرهان الشريعة وتاج الشريعة (٦٣٠ هـ) المطبعة الأدبية بسوق الخضار القديم بمصر، ط ١، ١٣١٨ هـ.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

٣	تقديم.....
٥	تقريظ فضيلة الشيخ المفتي عبد العزيز الحففي.....
٧	مقدمة.....
٧	سبب اختيار البحث وأهميته.....
١٠	صعوبات البحث.....
١١	الشكر والتقدير.....
١٣	خطة البحث.....
١٥	القسم الأول/ دراسة المؤلف وكتابه.....
١٧	اسم المؤلف ولقبه.....
١٧	مولده.....
١٧	نسبه وأجداده.....
١٧	والده.....
١٨	جده.....
١٨	وفاته.....
١٩	نشأته.....
١٩	شيوخه.....
٢١	تلامذته.....
٢٢	معاصرو المؤلف.....
٢٤	رحلاته العلمية.....

الفقه وأصوله.....	٢٩
الحديث وعلومه.....	٣٠
اللغة والأدب.....	٣١
علم الكلام والعقيدة ورد البدعات والمنكرات.....	٣٣
من بعض أفكار الإمام التي كان يؤكد عليها دائماً.....	٣٣
أولاً: الدكتوراه في شخصية المؤلف.....	٣٨
ثانياً: المراكز البحثية في شخصية الإمام.....	٤٠
خطبة الكتاب.....	٤٣
صفة الكتاب.....	٤٤
أولاً: منهج المؤلف.....	٥٢
ثانياً: أسلوب المؤلف في كتابه.....	٥٢
أولاً: منهجي في التعريب.....	٥٣
ثانياً: منهجي في التحقيق والتعليق.....	٥٣
النص المحقق في باب المهر.....	٥٧
المبحث الأول: رسالة البسط المسجل في امتناع الزوجة بعد الوطاء للمُعَجَّل.....	٥٩
المسألة الأولى [هل يحق للزوجة منع نفسها من زوجها حتى تقبض المهر المُعَجَّل بعد ما دخل بها برضاها؟].....	٥٩
المسألة الثانية [هل يجوز ترجيح مذهب الصاحبين في حق حبس النفس لقبض المهر المُعَجَّل بعد الخلوة الصحيحة أو الدخول برضاها؟].....	٦١
[أجاب الشيخ الإمام أحمد رضا رحمه الله ردّاً على قول مشرر محمود].....	٦٥
الإجابة عن المسألة الأولى.....	٦٥
ونستدلّ على ذلك بما يلي :.....	٦٦
[المناقشة والترجيح].....	٦٨
[استحسان بعض الفقهاء مذهب الصاحبين رحمهما الله].....	٦٨
[المناقشة مع مرجحي مذهب الصاحبين رحمهما الله تعالى].....	٧١
[الاقتصار والتعليل والتقديم من أدلة الترجيح].....	٧٢

[قوة أدلة مذهب الإمام أبي حنيفة رحمه الله].....	٧٨
[أسباب الترجيح مذهب الإمام أبي حنيفة رحمه الله].....	٨١
[لا يعدل المفتي والقاضي عن مذهب الإمام دون داع أو سبب لذلك].....	٨٣
[الحاصل].....	٨٧
[مناقشة الوجه الأول].....	٨٩
جواب الوجه الثاني.....	٩٠
جواب الوجه الثالث.....	٩٤
[المناقشة وأسباب الترجيح].....	٩٦
[أهمية استخدام اصطلاح (عليه الفتوى) وترجيح المتون على غيرها].....	٩٨
جواب الوجه الرابع.....	١٠٢
[إذا وقع الخلاف بين الإمام أبي حنيفة والصاحبين يُفتى على مذهب الإمام عند الإطلاق].....	١٠٣
[الملاحظة].....	١٠٨
[جواب الوجه الخامس].....	١٠٨
[الاستدلال والمناقشة].....	١٠٩
[الفرق بين البيع والنكاح في استرداد المعقود عليه].....	١٠٩
[الفرق بين البيع والنكاح عند الإمام أبي يوسف رحمه الله].....	١١٠
[الحاصل].....	١١١
المبحث الثاني : في اثنين وسبعين فتوى.....	١١٣
[رقم الفتوى ٣] [إبراء الولي عن المهر دون رضا الزوجة].....	١١٣
الجواب.....	١١٣
[رقم الفتوى ٤] [يجب مهر المثل عند فساد النكاح بالوطء لا بالعقد].....	١١٥
الجواب.....	١١٥
[رقم الفتوى ٥] [أقل قدر المهر عند الحنفية].....	١١٩
الجواب.....	١١٩
[توضيح اصطلاح (المهر الشرعي) في شبه القارة الهندية].....	١٢٠

[رقم الفتوى ٦] وقوع الطلاق أو الموت قبل قيد التعجيل أو التأجيل	١٢٣
الجواب	١٢٣
[رقم الفتوى ٧] بما يتأكد به المهر وما هي أسباب سقوط المهر سواء	
نصفه أو كله	١٢٤
الجواب	١٢٤
[أولاً: بما يتأكد به المهر]	١٢٤
[الاستدلال والتعليل]	١٢٦
[ثانياً: أسباب سقوط المهر]	١٢٧
[والدليل على ما قلنا]	١٢٨
[الضابط في هذه المسألة]	١٣٠
[رقم الفتوى ٨] يتأكد المهر كله بموت أحد الزوجين على الإطلاق دون قيد	
البلوغ أو الدخول	١٣٢
الجواب	١٣٢
[انصوص الكتب الفقهية]	١٣٣
[الحاصل]	١٣٣
[رقم الفتوى ٩] تأجيل المهر إلى غاية معلومة أو مجهولة	١٣٤
الجواب	١٣٤
[رقم الفتوى ١٠] الاختلاف بين الزوجين في تحديد المهر بعد الخلوة	
الصحيحة والدخول	١٣٦
الجواب	١٣٦
[رقم الفتوى ١١] صدق أمهات المؤمنين وفاطمة الزهراء رضي الله عنهن وقدر	
الدينار والدرهم حسب التقديرات الحديثة	١٣٩
الجواب	١٣٩
أولاً: مهر أمهات المؤمنين زوجات النبي ﷺ وفاطمة الزهراء رضي الله عنهن	١٣٩
ثانياً: مقدار الذهب والفضة	١٤٤
ثالثاً: الدينار والدرهم حسب التقديرات الحديثة	١٤٦

[رقم الفتوى ١٢] [المطالبة بالمهر حين احتباس النفقة من الزوج]	١٤٨
الجواب	١٤٨
[رقم الفتوى ١٣] [تسمية المهر دون قيد التعجيل]	١٤٩
الجواب	١٤٩
[رقم الفتوى ١٤] [هبة المهر من أحد أسباب سقوطه]	١٤٨
الجواب	١٥٠
[رقم الفتوى ١٥] [حطيطة بعض من المهر المؤخر بشرط الدفع في الحال]	١٥٣
[حطيطة بعض من المهر المؤخر بشرط الدفع في الحال]	١٥٣
الجواب	١٥٣
[رقم الفتوى ١٦] [صحة نكاح الحامل من الزنا وتسمية مهر امرأة على أنها بكر	
فوجدتها ثيباً]	١٥٥
الجواب	١٥٥
أولاً: صحة نكاح الحامل من الزنا	١٥٥
ثانياً: تزوج بكرأ فوجدتها ثيباً	١٥٥
[رقم الفتوى ١٧] [وقت أداء المهر وتعريف الخلوة الصحيحة وحكمها]	١٥٦
الجواب	١٥٦
أولاً: المهر الموعجل والمؤجل ووقت أدائهما	١٥٦
ثانياً: الخلوة الصحيحة	١٥٧
[رقم الفتوى ١٨] [لا يحق للمرأة منع نفسها بحجة عدم تسليم المهر المؤجل قبل	
حلول الأجل]	١٦٠
الجواب	١٦٠
[رقم الفتوى ١٩] [لا يسقط مهر الناشئ]	١٦١
الجواب	١٦١
[رقم الفتوى ٢٠] [إذا قال عند انعقاد النكاح: لها المهر الفاطمي. هل تعين مهر	
فاطمة الزهراء رضي الله عنها أم عاد إلى المثل بما فيه من اختلاف الروايات]	١٦٢
الجواب	١٦٢

ثانياً: كان مهرها رضي الله عنها أربع مائة وثمانين درهماً.....	١٦٧
ثالثاً: كان مهرها أربع مائة مثقال فضة.....	١٧٠
رابعاً: خمس مائة درهم أو أربعون مثقال ذهب.....	١٧٥
خامساً: تسعة عشر مثقال ذهب.....	١٧٦
رفع التعارض بين الروايات الواردة في مهر فاطمة رضي الله عنها.....	١٧٦
أولاً: بين الروايتين الأوليين.....	١٧٦
ثانياً: رفع التعارض في الرواية الثالثة.....	١٧٧
[المناقشة والترجيح].....	١٧٩
[زنة الدراهم في العصر الأول].....	١٧٩
[الحاصل].....	١٨١
[رقم الفتوى ٢١] [إذا تزوج بالمحارم دون علم يجب عليه بعد الوطاء مهر المثل كاملاً ولو زاد على المُسَمَّى].....	١٨٤
الجواب.....	١٨٤
[رقم الفتوى ٢٢] [يتأكد المهر كاملاً بالخلوة الصحيحة أو الدخول أو موت أحدهما].....	١٨٦
الجواب.....	١٨٦
[رقم الفتوى ٢٣] [يجب نصف المهر إذا وجدها قرناً فطَلَّقَهَا].....	١٨٨
[يجب نصف المهر إذا وجدها قرناً فطَلَّقَهَا].....	١٨٨
الجواب.....	١٨٨
[رقم الفتوى ٢٤] [تأكد المهر عند الطلاق وحكم استرداد الأغراض التي يقدمها الزوج لزوجته عادة كالحلي وغيرها].....	١٨٩
الجواب.....	١٨٩
أولاً: يتأكد المهر عند الطلاق.....	١٨٩
ثانياً: حكم استرداد الأغراض التي يقدمها الزوج لزوجته عادة كالحلي وغيرها.....	١٨٩
[رقم الفتوى ٢٥] [يجب أقل الشئين من مهر المثل أو المُسَمَّى في حالة الدخول عند فساد النكاح].....	١٩٢
الجواب.....	١٩٢

[رقم الفتوى ٢٦] [وزن عشرة دراهم وقيمتها حسب التقديرات الحديثة].....	١٩٤
الجواب.....	١٩٤
[رقم الفتوى ٢٧] [الزيادة في المهر بعد العقد تلحق به].....	١٩٦
الجواب.....	١٩٦
[رقم الفتوى ٢٨] [تستحق المرأة حبس النفس حتى قبض المهر المُعَجَّل].....	١٩٩
الجواب.....	١٩٩
[رقم الفتوى ٢٩] [مهر فاطمة الزهراء رضي الله عنها ومقدراه في الشريعة الإسلامية].....	٢٠٠
الجواب.....	٢٠٠
[رقم الفتوى ٣٠] [مصطلح المهر الشرعي والعدول إلى مهر المثل وضابطه].....	٢٠١
الجواب.....	٢٠١
[رقم الفتوى ٣١] [المهر المؤخَّر وحكمه].....	٢٠٤
الجواب.....	٢٠٤
[رقم الفتوى ٣٢] [أقسام المهر من حيث التعجيل والتأجيل وزنة الدينار حسب التقديرات الحديثة].....	٢٠٥
الجواب.....	٢٠٥
[رقم الفتوى ٣٣] [تحديد الدرجات في المهور من خرافات القضاة ولا يجوز إسناد ذلك إلى الشرع].....	٢٠٧
الجواب.....	٢٠٧
[رقم الفتوى ٣٤] [فساد التسمية بسبب الجهالة].....	٢٠٩
الجواب.....	٢٠٩
[رقم الفتوى ٣٥] [لا يجوز اعتبار النفقة الواجبة والهبه في حساب المهر].....	٢١١
الجواب.....	٢١١
[رقم الفتوى ٣٦] [أقسام المهر: المُعَجَّل والمُؤَجَّل والمُؤَخَّر وأحكامها].....	٢١٤
الجواب.....	٢١٤
[رقم الفتوى ٣٧] [عدم تعيين المهر أو نفيه أصلاً].....	٢١٦
الجواب.....	٢١٦

رقم الفتوى ٣٨	[مهر فاطمة رضي الله عنها كان أربع مائة مثقال فضة]	٢١٨
الجواب		٢١٨
رقم الفتوى ٣٩	[مهور أمهات المؤمنين رضي الله عنهن، ووزن الدرهم والدينار والأوقية والمثقال حسب التقديرات الحديثة]	٢١٩
الجواب		٢١٩
رقم الفتوى ٤٠	[زنة عشرة دراهم حسب التقديرات الحديثة]	٢٢٠
الجواب		٢٢٠
رقم الفتوى ٤١	[لا تخل نية عدم أداء المهر في صحة النكاح]	٢٢١
الجواب		٢٢١
رقم الفتوى ٤٢	[يجب الطقم الواحد من الملابس النسائية عوضاً عن المهر عند الطلاق]	٢٢٢
الجواب		٢٢٢
رقم الفتوى ٤٣	[تستحق المرأة حبس النفس حتى قبض المهر المَعَجَّل]	٢٢٣
الجواب		٢٢٣
رقم الفتوى ٤٤ - ٤٥	[استرداد المهر المَعَجَّل أو الإعفاء من المهر من غير رضا الزوجة شحت وحرام]	٢٢٤
الجواب		٢٢٤
أولاً:		٢٢٤
ثانياً: الحقوق على قسمين:		٢٢٥
رقم الفتوى ٤٦	[يستحب تسجيل المهر في الدوائر الرسمية]	٢٢٧
الجواب		٢٢٧
رقم الفتوى ٤٧	[لا تعتبر مهور أمهات المؤمنين رضي الله عنهن في تحديد مهر المثل]	٢٢٩
الجواب		٢٢٩
رقم الفتوى ٤٨	[لا تختلف أحكام المهر في تجديد النكاح]	٢٣٠
الجواب		٢٣٠

رقم الفتوى ٤٩	[يتأكد المهر كاملاً بموت أحد الزوجين]	٢٣١
الجواب		٢٣١
رقم الفتوى ٥٠	[المغالة في المهور]	٢٣٣
الجواب		٢٣٣
رقم الفتوى ٥١	[يسقط المهر بإبراء ورثاء الزوجة]	٢٣٥
الجواب		٢٣٥
رقم الفتوى ٥٢	[لا يسقط المهر بوقوع الزوجة في الزنا]	٢٣٦
الجواب		٢٣٦
رقم الفتوى ٥٣	[التقادم وعدم المطالبة بالمهر لا تمنع من استحقاق المهر مهما طال الزمن]	٢٣٨
الجواب		٢٣٨
رقم الفتوى ٥٤	[لا يحق للمرأة المطالبة بالمهر المؤخر أو منع الزفاف قبل الافتراق]	٢٣٩
الجواب		٢٣٩
رقم الفتوى ٥٥	[لا يسقط المهر كُزهاً ولو تلفظت بكلمة الإبراء]	٢٤٠
الجواب		٢٤٠
رقم الفتوى ٥٦	[يدعي الزوج الوطء والمرأة تُنكر ذلك]	٢٤١
الجواب		٢٤١
رقم الفتوى ٥٧	[لا يُعتبر الإبراء عند مرض الموت]	٢٤٢
الجواب		٢٤٢
رقم الفتوى ٥٨	[لو قال الرجل: مهرِك ما أنجبَت من الأولاد]	٢٤٣
الجواب		٢٤٣
رقم الفتوى ٥٩	[تستحق المرأة المطالبة بالمهر المَعَجَّل في جميع الأوقات وإذا منعت نفسها بحق لم تكن ناشزة ولا تسقط النفقة أيضاً]	٢٤٤
الجواب		٢٤٤

[رقم الفتوى ٦٠] [ادعت دون مهر المثل ولا توجد الشهود على خلافها فتعطي بما	
ادعت باليمين].....	٢٤٦
الجواب.....	٢٤٦
[رقم الفتوى ٦١] لإشهاد على إثبات مهر المثل].....	٢٤٧
الجواب.....	٢٤٧
[رقم الفتوى ٦٢] [لا يسقط المهر بالزنا وأكثر مدة الحمل في الشريعة الإسلامية].....	٢٤٩
الجواب.....	٢٤٩
[رقم الفتوى ٦٣] [الجمع بين الأختين كلاً منهما بعقد مستقل وما يتعلق به	
من أحكام].....	٢٥٢
[الجمع بين الأختين كلاً منهما بعقد مستقل وما يتعلق به من أحكام].....	٢٥٢
الجواب.....	٢٥٢
[رقم الفتوى ٦٤] [الخلاف بين الزوجين في مقدار المهر قبل الخلوة	
الصحيحة وبعدها].....	٢٥٤
الجواب.....	٢٥٤
[المناقشة والتصحيح].....	٢٥٥
[نصوص الفقهاء].....	٢٥٩
[رقم الفتوى ٦٥ - ٦٦] [لا يشترط ذكر المهر لصحة عقد النكاح وأنواع	
المهر وأحكامه].....	٢٦٢
[لا يشترط ذكر المهر لصحة عقد النكاح وأنواع المهر وأحكامه].....	٢٦٢
الجواب.....	٢٦٢
[النصوص الفقهية].....	٢٦٤
[رقم الفتوى ٦٧] [تسمية المهر بكل ما يملك].....	٢٦٧
الجواب.....	٢٦٧
[رقم الفتوى ٦٨ - ٧٠] [ادعى أحد الزوجين الوطء أو الخلوة الصحيحة والآخر	
ينكر ذلك].....	٢٦٩
الجواب.....	٢٦٩

[رقم الفتوى ٧١ - ٧٢] [حكم الوفاء بالوعود والشروط في عقد النكاح وحكم	
جهالة الأجل في تسمية المهر المؤجل].....	٢٧٢
الجواب.....	٢٧٣
[رقم الفتوى ٧٣] [الهدايا المقدمة إلى الخطيب والخطيبة أثناء الخطبة والزواج].....	٢٧٥
الجواب.....	٢٧٥
للمسألة المطروحة جانبان :.....	٢٧٥
[الحاصل].....	٢٧٧
[رقم الفتوى ٧٤] [معنى قول الرسول ﷺ: «أَيُّمَا رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى صَدَاقٍ وَلَا	
يُرِيدُ أَنْ يُعْطِيَهَا فَهُوَ زَانٍ»].....	٢٧٨
الجواب.....	٢٧٨
خاتمة.....	٢٨١
فهرس الآيات القرآنية.....	٢٩٣
فهرس الأحاديث والآثار.....	٢٩٥
فهرس القواعد الأصولية والفقهية والضوابط.....	٢٩٧
فهرس الأشعار والأمثال.....	٣٠٠
فهرس الأعلام.....	٣٠١
فهرس الكتب الواردة في نص الكتاب.....	٣١٢
فهرس المصادر والمراجع.....	٣١٧
أولاً: المخطوطات.....	٣١٧
ثانياً: الكتب المطبوعة.....	٣١٩
فهرس المحتويات.....	٣٣٧

هَذَا الكتاب

لقد وقع اختيار المؤلف على هذه الرسالة بالتحديد لما لمسه من أهمية مسألة النكاح في حياة المسلمين الاجتماعية، فإنه المرشد إلى جنة الألفة في بيت الزوجية، والمرجع الأساسي في تنظيم الأسرة، والحفاظ عليها من الشقاق والشتات، والمؤسس والمدعم للمبادئ القويمة التي تدرأ عنها المشكلات التي تنغص على الزوجين سعادتهما، وتذهب بالمودة التي جعلها الله تعالى أساساً لهذه العلاقة بقوله: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾.

كما يكتسب البحث أهمية بالغة من جهة أخرى وهي كونه جزءاً من الفتاوى الرضوية، التي قال فيها العلامة الجليل السيد إسماعيل بن خليل المكي الحنفي (المتوفى سنة 1329هـ) أمين مكتبة الحرم بعد الاطلاع على عدة مباحث من مباحثها: «والله أقول، والحق أقول: إنه لو رآها أبو حنيفة النعمان رحمه الله تعالى لأقرت عينه، ولجعل مؤلفها من جملة الأصحاب».



الرسالة المستقلة في امتناع الزوجة بعد الوطء للمبطل
وآثاره وتبطله فتوى في أحكام المهر من

الفقهاء على الرضوية

أسستها تحت إشرافه سنة 1971 بيروت - لبنان

Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon
Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban

ص.ب. 9424 - 11 بيروت - لبنان
رباط الطبع - بيروت 2290 1107

+961 5 804810 / 11 / 12 هاتفه

+961 5 804813 فاكس

e-mail: sales@al-ilmiyah.com

info@al-ilmiyah.com

DKI www.al-ilmiyah.com



دار الكتب العلمية
Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah



ISBN 978-2-7651-7700-4